الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Peopl’ s Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and scientific Research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
Echahid cheikh larbi tebessi University - tebessa

كلية العلوم الإنسانية والإِجتماعية

قسم العلوم الإِجتماعية

برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الإِقتصادية

دراسة تحليلية لإِتجاهات أساتذة جامعة تبسة أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

تخصص علم الإِجتماع والتنمية

إعداد الطالبة:
عبد الكريم بسمة

إشراف الأستاذة:
بلخيري سليمة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بدر الدين مسعودي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–	رئيسا
أ.د سليمة بلخيري	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–	مشرفا ومقررا
عز الدين منصر	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة	ممتحنا
قايدي مختار	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة	ممتحنا
براهمي وريدة	أستاذ محاضر أ	جامعة الحاج لخضر – باتنة–	ممتحنا
ناجي ليلى	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/ 2026

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

" لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ " [إبراهيم:7]

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،

الحمد لمن لا يُحمد سواه، حمداً يليق بعظمته وزنة عرشه.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تُذلل الصعاب وتتحقق الغايات.

الحمد لله الذي علّم بالقلم، وعلّم الإنسان ما لم يعلم، وأسبغ عليّ نعمه ظاهرةً وباطنة، ويسّر لي سبل العلم والمعرفة لإتمام هذا العمل المتواضع.

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين:

وبعد. أتقدم بخالص الشكر لعائلتي على رأسها والديّ الكريمين اعترافا بفضلهم وامتنانا لدعمهم المستمر. لقد كانوا لي السند والعون بدعواتهم وتشجيعهم الدائم، وبفضل دعمهم اللامحدود تمكنت من المضي قدمًا في هذه الرحلة العلمية.

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذة الدكتورة **بلخيري سليمة** التي لم تدخر جهدًا ولم تبخل عليّ بتوجيهاتها السديدة ودعمها العلمي المستمر فقد كانت لي خير مرشد وموجه، وكانت لملاحظاتها القيّمة وتوجيهاتها الرشيدة الأثر الكبير في صقل هذا العمل والارتقاء به وإبرازه في أبهى صورة.

وأخص بالشكر رئيس المشروع الدكتور خالد حامد كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ورتبته ومؤسسة انتمائه.

وفي الختام، أرفع أكف الدعاء لكل من كان لي خير رفقة ودعم، وشارك معي لحظات الجهد والإصرار وأسدى إليّ معروفًا، أو قدّم لي عونًا، أو ساندني بكلمة طيبة، سائلةً المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به العلم وأهله وأن يتقبله بقبول حسن.

والحمد لله رب العالمين.



فهرس المحتويات

فهـرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	–
فهرس الأشكال	–
مقدمة	أ – ب
القســم النـظـري	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة	
تمهيد	5
أولا: إشكاليـة الدراسة.	5
ثانيا: فرضيات الدراسة	8
ثالثا: مبررات اختيـار الموضـوع	9
رابعا: أهداف الدراسة	10
خامسا: أهميـة الدراسة	10
سادسا: مفاهيـم الدراسة	11
سابعا: منهج الدراسة	18
ثامنا: المقاربة النظرية للدراسة	18
تـاسـعـا: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.	19
خلاصة الفصل	29

الفصل الثاني: قراءة في مفهوم برامج التعليم العالي الجامعي وتطورها التاريخي في الجزائر	
تمهيد.	32
أولا: قراءة في أهمية وأهداف التعليم العالي الجامعي	32
1-أهمية التعليم العالي	32
2-أهداف التعليم العالي	33
3-خصائص التعليم العالي ووظـائفه	35
4-وظائف التعليم العالي الجامعي	35
5- مكونات التعليم العالي الجامعي	37
ثانيا: أساليب؛ أسس ومظاهر التعليم العالي الجامعي النـاجح	39
1-أساليب وطرق التدريس في التعليم الجامعي	39
2-أسس التعليم الجامعي	40
3-مظاهر التعليم العالي الجامعي الناجح	41
ثالثا: التطور التاريخي للتعليم العالي الجامعي	43
1- نشأة التعليم العالي الجامعي	43
2- أنماط ونظم التعليم العالي الجامعي في الوطن العربي	49
رابعا: تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر	51
خامسا: التعليم العالي وبرامجه وفق مقاربة (نظام ل.م.د) في الجزائر	53
1- نظام التكوين في الجامعات العربية	54
2- طبيعة برامج التعليم العالي في الجزائر	55
3- القضايا المرتبطة ببرامج التعليم العالي البحثية	55
4- البرامج وجودة التعليم العالي في الجزائر	56
5- جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس	57
6- متطلبات جودة البرامج الدارسية	57
7- جودة البرنامج الأكاديمي	58

8- مؤشرات جودة التعليم العالي الجامعي.	60
9- مقترحات لتطوير برامج التدريس	64
سادسا: حركية منظومة التعليم العالي الجزائرية	65
1- تطور عدد المؤسسات الجامعية.	66
2- مشكلات المنظومة التعليمية وبرامجها المؤهلة للعمل	67
3- تقييم منظومة التعليم العالي في الجزائر	69
سابعا: التحديات التي تواجه التعليم العالي الجامعي	71
1- التحديات الإجتماعية	71
2- التحديات الإقتصادية	71
3- الخوصصة وتحديات تكنولوجيا المعلومات	72
4- تحديات التعليم العالي الجامعي في الجزائر	73
ثـامـنا: نماذج عن برامج التعليم العالي في بعض الدول وتحدياته	74
1- برامج التعليم العالي في أستراليا نموذجا	74
2- برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية	75
خلاصة الفصل.	76
الفصل الثالث: قراءة في مفهوم التنمية الاقتصادية ومتطلباتها	
تمهيد	
أولا: السياق التاريخي للتنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1980	79
1-الأسباب التي أدت إلى الإصلاحات الاقتصادية سنوات الثمانينات	79
2-المخطط الخماسي الأول (1980 -1984)	80
3-المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)	83
4-عوامل ظهور التنمية الإقتصادية	84
5-خصائص التنمية الإقتصادية	85
6-أهمية التنمية الإقتصادية	86
7-أهداف التنمية الإقتصادية	88

ثـــانيـــا: متطلبات ومؤشرات التنمية الإقتصادية	90
1-متطلبات التنمية الإقتصادية	90
2-مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية	95
3-مراحل التنمية الإقتصادية	99
4-أولويات التنمية الإقتصادية	100
ثـــالثـــا: أبعاد ومقومات التنمية الاقتصادية.	102
1-أبعاد التنمية الإقتصادية	102
2-مقومات التنمية الإقتصادية	103
3-جوانب التنمية الاقتصادية	103
4-محددات التنمية الإقتصادية	105
رابعًـــا: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية	106
1- الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية (دور الزراعة في التنمية الاقتصادية)	106
2- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية (دور الصناعة في التنمية الإقتصادية)	106
3- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية	108
4- إستراتيجية الحاجات الأساسية	108
5- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة	109
6- إستراتيجية التنمية المستقلة	109
خامِسًـــا: نظريات التنمية الاقتصادية.	110
1- نظرية الدفعة القوية	110
2- نظرية النمو المتوازن	111
3- نظرية النمو غير المتوازن	111
4- نظرية أقطاب (مراكز) النمو	113
5- نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية	113
6- نظرية مراحل النمو لـروستو "ROSTOW"	114

7- نظرية التبعية الدولية	115
سـادِسًـــا: مصادر تمويل التنمية الإِقتصـاديـة.	116
1-الإدخار ومكوناته	116
2-القروض الداخلية	117
3-مصادر التمويل الخارجية	117
سَـابِعًـا: عقبـات التنمية الإِقتـصـاديـة	118
1- العقبات الإِقتصادية	118
2- العقبات السياسية	118
3- العقبات التكنولوجية والتنظيمية	119
4- العقبات الإجتماعية الفكرية	119
5- العقبات الأمنية	119
خلاصة الفصل	120
الفصل الرابع: متطلبات التنمية الاقتصادية ضمن برامج التعليم العالي الجزائرية	
أولا: سياسات التعليم العالي الجامعي من أجل التنمية الاقتصادية وآفاقها في الجزائر.	123
1- سياسات التعليم من أجل التنمية	123
2- سياسات التعليم العالي الجامعي والتنمية في الجزائر.	124
3- آفاق التربية والتعليم والتنمية	125
ثانيا: المداخل النظرية المفسرة لعلاقة التعليم بالتنمية الإقتصـادية	125
1- النظرية البنائية الوظيفة	125
2- نظرية التحديث	126
3- المدخل الاقتصادي (آدم سميث A. Smith)	127
4- المدخل الاقتصادي الاجتماعي	128
5- نظرية الاستثمار في رأس المال البشري	129
6- نظرية التعليم استهلاك واستثمار في آن واحد	131

7-نظرية التفاعل الجدلي بين التعليم والتنمية الاقتصادية	132
ثالثا: دور التعليم العالي وأهميته في التنمية الاقتصادية	133
1-الأهداف الإقتصادية للتعليم العالي	133
2-النظرة الإقتصادية للتعليم العالي	134
3-علاقة التربية والتعليم بالتنمية الاقتصادية	134
4-علاقة التعليم العالي الجامعي بالتنمية والقطاع الإنتاجي	135
5-تفعيل العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية في الجزائر	137
6-أهمية تحسين مستوى التعليم والربط بين مناهجه وحاجات ومتطلبات التنمية في المجتمع	139
رابعا:علاقة برامج التعليم العالي الجامعي بالتنمية الإقتصادية في الجزائر	140
1-علاقة التعليم العالي بالتنمية	140
2-برامج التكوين	141
3- فعالية برامج التكوين	142
4-برامج التعليم العالي في الجزائر والتنمية المستدامة في شقها الاقتصادي	142
5-البعد الاقتصادي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة	143
6-البعد الاجتماعي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة	144
خامسا: تحديات التعليم العالي في ظل متطلبات التنمية في الجزائر	145
1-التحديات الاقتصادية للتعليم العالي في الجزائر	145
2-التحديات الاجتماعية للتعليم العالي في الجزائر	146
3-تحديات الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية	146
4- معوقات توظيف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية	149
5-آلية الربط بين التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية في الدول العربية	150
سادسا: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل والعلاقة بينها.	151
1-العلاقة بين التعليم العالي والتنمية وسوق العمل	151

2- التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل	152
3- عائد التعليم العالي في خدمة المجتمعات النامية	153
سابعـا: التخطيط التعليمي ومخططات التنمية	155
1- أهمية التخطيط التعليمي في مخططات التنمية	155
2- التكامل بين التخطيط التعليمي والتخطيط التنموي	157
3- التخطيط للتنمية والتعليم العالي في الجزائر	158
ثـامنـا: الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في التنمية الاقتصادية.	160
1-الرؤية المستقبلية في الدول النامية	160
2- مستقبل التنمية الاقتصادية للتعليم العالي	162
خلاصة الفصل	163
القســـم الـتـطبيقي	
الفصل الخامس: الإجـراءات المنهجية للـــدراســـة الميـدانيـة	
تمهيد	166
أولا: الدراسة الإستطلاعيـة	166
1- أهداف الدراسة الإستطلاعية.	166
2- مجالات الدراسة الإستطلاعية.	166
2-1- المجال المكاني للدراسة	167
2-2- المجال الزماني للدراسة	168
2-3- المجال البشري وعينة الدراسة.	169
3- الأدوات المستخدمة في الدراسة.	169
3-1- الملاحظة	169
3-2- الإستمارة	170
3-3- خطوات بناء الاستمارة	170
4- نتائج الدراسة الإستطلاعية.	179

ثانيا: الدراسة الأساسية.	180
1- عينة الدراسة الأساسية.	180
2- خصائص عينة الدراسة في ضوء متطلبات التحقق من الفرضيات.	181
3- أدوات الدراسة الأساسية.	186
4- طريقة تفريغ البيانات والحصول على الدرجات الخام.	186
5- الأساليب الاحصائية المعتمدة في اختبار الفروض والحصول على درجات الخام	187
خلاصة الفصل	187
الفصل السادس: عرض ، تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد	190
أولا: عرض وتحليل النتائج	190
1- عرض وتحليل نتائج الفرض الرئيسي الأول باعتبار نتائج الفروض الجزئية	190
1-1- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الأول	190
1-2- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الثاني	202
1-3- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الثالث	221
1-4- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الرابع	245
2- عرض وتحليل نتائج الفرض الرئيس الثاني الفرقي باعتبار نتائج الفروض الجزئية الفرقية	263
2-1- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الفرقي الأول	263
2-2- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الفرقي الثاني	274
2-3- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الفرقي الثالث	291
2-4- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الفرقي الرابع	309

ثانيا: مناقشة وتفسير النتائج في ضوء الفرضيات	324
1-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرئيسية الأولى بإعتبار نتائج الفروض الجزئية	324
1-1- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الأولى	324
1-2- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الثانية	327
1-3- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الثالثة	330
1-4- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الرابعة	334
2-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرئيسية الفرقية الثانية باعتبار نتائج الفروض الجزئية	336
2-1- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الفرقية الأولى	336
2-2- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الفرقية الثانية	339
2-3- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الفرقية الثالثة	342
2-4- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الفرقية الرابعة	347
3-المناقشة العامة	351
الخاتمة	354
التوصيات والاقتراحات	356
قائمة المصادر والمراجع	358
الملاحق	370

فهـرس الـجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أسماء الأساتذة المحكمين وتخصصاتهم.	171
02	تعديل البنود إستنادا لملاحظات المحكمين.	172
03	حساب صدق بنود الاستمارة.	176
04	توزيع البنود على فرضيات الدراسة	180
05	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	181
06	توزيع أفراد العينة حسب الشهادات العلمية.	182
07	توزيع أفراد العينة حسب الرتبة العلمية.	183
08	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	184
09	توزيع أفراد العينة حسب الكلية.	185
10	مجال متوسط إجابات الأفراد.	187
الجداول المعالجة للفرض الرئيسي الأول وفروضه الجزئية		
11	المعالج للبند رقم(01) برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تتيح فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب.	190
12	المعالج للبند(02) برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تجعل الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية.	191
13	المعالج للبند رقم (03) تعتمد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على الجانب التطبيقي	193
14	المعالج للبند رقم(04): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تشجع العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة	194
15	المعالج للبند رقم (05) تعمل برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف	195

16	يعالج البند رقم (06) تشجع عملية التقييم في الوسط الجامعي القدرة على الحفظ والاسترجاع لدى الطالب.	196
17	المعالج للبند رقم (07) ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب	197
18	المعالج للبند رقم (08) تركز برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على تنمية مهارات حل المشكلات	198
19	المعالج للبند رقم (09) يساهم البرنامج التعليمي في إعداد فردا منتجا في المجتمع.	199
20	المعالج للبند رقم (10): تقاوم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة النمطية وجمود الفكر لدى الطلبة.	200
21	المتوسط الحسابي للمحور الأول برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة	201
22	المعالج للبند رقم(11): تستخدم الجامعات الجزائرية تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي.	202
23	المعالج للبند رقم(12): تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة	203
24	المعالج للبند رقم(13): تساهم مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني	205
25	المعالج للبند رقم(14): برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي	206
26	المعالج للبند رقم(15): ينخرط خريجي التعليم العالي بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث.	207
27	المعالج للبند رقم(16): يفتقر خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد.	209
28	المعالج للبند رقم 17 تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية.	210
29	المعالج للبند رقم(18): تتوافق مخرجات برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة مع المعايير المحلية والدولية	211
30	المعالج للبند رقم(19) تؤكد برامج التعليم العالي على أن النهوض بالتنمية	212

	الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.	
31	المعالج للبند رقم(20): تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة.	214
32	المعالج للبند رقم(21): المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة	215
33	المعالج للبند رقم(22): تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل تواصل تكنولوجية كافية للإستخدام.	216
34	المعالج للبند رقم(23): تؤكد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة على زيادة الاهتمام بموضوع الذكاء الصناعي	217
35	المعالج للبند رقم(24): ساهمت مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي على تحقيق تنمية جميع المجالات	219
36	المتوسط الحسابي للمحور الثاني برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة	220
37	المعالج للبند رقم(25): تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص.	221
38	المعالج للبند رقم(26): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين. ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية.	222
39	المعالج للبند رقم(27): توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل.	224
40	المعالج للبند رقم(28): تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة.	225
41	المعالج للبند رقم(29): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل	227
42	المعالج للبند رقم(30): توازن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية	228
43	المعالج للبند رقم(31): تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية.	230
44	المعالج للبند رقم(32): تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على	231

	مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط.	
45	المعالج للبند رقم(33): توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني.	233
46	المعالج للبند رقم(34): من خلال برامج التعليم العالي المعتمدة يتمكن الطالب من التعايش مع مناخ العمل	234
47	المعالج للبند رقم(35): تعتبر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي.	235
48	المعالج للبند رقم(36): توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين	237
49	المعالج للبند رقم(37): توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل.	238
50	المعالج للبند رقم(38): تحقق عملية التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر ميزة التعرف على العمل.	239
51	المعالج للبند رقم(39): تتم عملية تعزيز مهارات التعلم الفردي للطالب باعتماد برامج التدريب توفرها المؤسسة الجامعة نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي.	241
52	المعالج للبند رقم(40): تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة.	242
53	المعالج للبند رقم(41) يجد الطلبة الجامعيين أنفسهم بعد التخرج غير متمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري	243
54	المتوسط الحسابي للمحور الثالث: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة	245
55	المعالج للبند رقم(42) التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي	245
56	المعالج للبند رقم(43): تتضمن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تخصصات علمية تستجيب المتطلبات التنمية الاقتصادية	246
57	المعالج للبند رقم(44): تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم.	248
58	المعالج للبند رقم (45): تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.	249

59	المعالج للبند رقم(46)هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية	250
60	المعالج للبند رقم(47):هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية.	251
61	المعالج للبند رقم(48): تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها.	253
62	المعالج للبند رقم(49): توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي.	254
63	المعالج للبند رقم(50): تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية	256
64	المعالج للبند رقم(51): تستند البرامج التعليمية إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب.	257
65	المعالج للبند رقم(52): تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية	258
66	المعالج للبند رقم(53): تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق واحتياجات البلاد للقوى البشرية.	260
67	المعالج للبند رقم(54):تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته ما يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية	261
68	المتوسط الحسابي للمحور الرابع: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية	262
الجداول المعالجة للفرض الرئيسي الفرقي الثاني وفروضه الفرقية الجزئية		
69	المعالج للبند رقم (01): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تتيح فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب.	263
70	المعالج للبند رقم (02): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تجعل الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية	264
71	المعالج للبند رقم (03) تعتمد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على الجانب التطبيقي	265
72	المعالج للبند رقم(04): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تشجع العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة	266

73	المعالج للبند رقم (05) تعمل برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف	267
74	يعالج البند رقم (06) تشجع عملية التقييم في الوسط الجامعي القدرة على الحفظ والاسترجاع لدى الطالب.	268
75	المعالج للبند رقم (07) ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب	269
76	المعالج للبند رقم (08) تركز برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على تنمية مهارات حل المشكلات	270
77	المعالج للبند رقم (09) يساهم البرنامج التعليمي في إعداد فردا منتجا في المجتمع.	272
78	المعالج للبند رقم (10): تقاوم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة النمطية وجمود الفكر لدى الطلبة.	273
79	حسابات كاي تربيع للمحور الأول: يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05	274
80	المعالج للبند رقم(11): تستخدم الجامعات الجزائرية تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي.	275
81	المعالج للبند رقم(12): تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة	276
82	المعالج للبند رقم(13): تساهم مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني	277
83	المعالج للبند رقم(14): برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي	278
84	المعالج للبند رقم(15): ينخرط خريجي التعليم العالي بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث.	279
85	المعالج للبند رقم(16): يفتقر خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد.	280
86	المعالج للبند رقم 17 تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية.	281
87	المعالج للبند رقم(18): تتوافق مخرجات برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة	282

	مع المعايير المحلية والدولية	
88	المعالج للبند رقم(19) تؤكد برامج التعليم العالي على أن النهوض بالتنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.	283
89	المعالج للبند رقم(20) تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة.	285
90	المعالج للبند رقم(21) المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة	286
91	المعالج للبند رقم(22) تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل تواصل تكنولوجية كافية للإِستخدام.	287
92	المعالج للبند رقم(23) تؤكد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة على زيادة الاهتمام بموضوع الذكاء الصناعي	288
93	المعالج للبند رقم(24) ساهمت مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي على تحقيق تنمية جميع المجالات	289
94	حسابات كاي تربيع للمحور الثاني: يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة عند مستوى دلالة 0.05.	290
95	المعالج للبند رقم(25): تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص.	291
96	المعالج للبند رقم(26): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين. ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية.	292
97	المعالج للبند رقم(27): توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل.	293
98	المعالج للبند رقم(28): تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة	294
99	المعالج للبند رقم(29): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل	295
100	المعالج للبند رقم(30): توازن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية	296

101	المعالج للبند رقم(31): تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية.	297
102	المعالج للبند رقم(32): تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط.	298
103	المعالج للبند رقم(33): توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني.	299
104	المعالج للبند رقم(34): من خلال برامج التعليم العالي المعتمدة يتمكن الطالب من التعايش مع مناخ العمل	300
105	المعالج للبند رقم(35): تعتبر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي.	301
106	المعالج للبند رقم(36): توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين	302
107	المعالج للبند رقم(37): توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل	303
108	المعالج للبند رقم(38): تحقق عملية التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر ميزة التعرف على العمل.	305
109	المعالج للبند رقم(39): تتم عملية تعزيز مهارات التعلم الفردي للطالب باعتماد برامج التدريب توفرها المؤسسة الجامعة نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي.	306
110	المعالج للبند رقم(40): تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة.	307
111	المعالج للبند رقم(41): يجد الطلبة الجامعيين أنفسهم بعد التخرج غير متمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري	308
112	حسابات كاي تربيع للمحور الثالث: يوجد إختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة. عند مستوى دلالة 0.05.	309
113	المعالج للبند رقم(42): التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي	310
114	المعالج للبند رقم(43): تتضمن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تخصصات علمية تستجيب المتطلبات التنمية الاقتصادية	311

115	المعالج للبند رقم(44): تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم.	312
116	المعالج للبند رقم(45): تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.	313
117	المعالج للبند رقم (46):هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية	314
118	المعالج للبند رقم(47):هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية.	315
119	المعالج للبند رقم(48): تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها.	316
120	المعالج للبند رقم(49): توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي.	317
121	المعالج للبند رقم(50): تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية	318
122	المعالج للبند رقم(51): تستند البرامج التعليمية إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب.	319
123	المعالج للبند رقم(52): تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.	320
124	المعالج للبند رقم(53) تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق واحتياجات البلاد للقوى البشرية.	321
125	المعالج للبند رقم(54) تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته ما يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية	322
126	حسابات كاي تربيع للمحور الرابع: يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05	324

فهـرس الأشــكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	دور المظاهر العامة في نجاح التعليم الجامعي	43
.2	خطوات تطوير وتقويم أهداف البرنامج الأكاديمي.	59
.3	يوضح خطوات تقويم مخرجات التعلم للبرنامج الأكاديمي.	60
.4	تسلسل ماسلو الهرمي للإحتياجات	101
.5	البعد الاقتصادي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة.	144
.6	العلاقة بين برامج التعليم العالي والبعد الاجتماعي لتنمية المستدامة	145
.7	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	181
.8	توزيع أفراد العينة حسب الشهادات العلمية	182
.9	توزيع أفراد العينة حسب الرتبة العلمية	183
.10	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	184
.11	توزيع أفراد العينة حسب الكلية.	185
.12	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:01	190
.13	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم: 02	192
.14	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:03	193
.15	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:04	194
.16	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:05	195
.17	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:06	196
.18	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:07	197
.19	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:08	198

.20	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:09	200
.21	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:10	201
.22	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:11	202
.23	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:12	203
.24	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:13	205
.25	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:14	206
.26	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:15	208
.27	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:16	209
.28	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:17	210
.29	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:18	211
.30	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:19	213
.31	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:20	214
.32	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:21	215
.33	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:22	216
.34	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:23	218
.35	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:24	219
.36	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:25	221
.37	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:26	223
.38	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:27	224
.39	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:28	226
.40	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:29	227
.41	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:30	229
.42	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:31	230
.43	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:32	232
.44	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:33	233
.45	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:34	234
.46	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:35	236

.47	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:36	237
.48	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:37	238
.49	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:38	240
.50	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:39	241
.51	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:40	242
.52	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:41	244
.53	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:42	245
.54	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:43	247
.55	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:44	248
.56	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:45	249
.57	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:46	250
.58	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:47	252
.59	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:48	253
.60	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:49	254
.61	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:50	256
.62	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:51	257
.63	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:52	258
.64	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم:53	260
.65	دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 54	261

مقدمة

مقدمة:

يعيش العالم في القرن الحادي والعشرين وتيرة متسارعة للتطورات التي تمس مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، السياسية، الإقتصادية، الثقافية... وهي بهذه الوتيرة تلزم المجتمعات والأفراد على ضرورة مواكبة تحديثاتها لتحقيق التكيف والتوافق النفسي والاجتماعي. لذلك زادت أهمية التعليم ليصبح الملجأ والسبيل الوحيد والأمثل لمواجهة مختلف التحديات والتكيف مع متطلبات العصر. وباتت الدول تتنافس على تبني أحدث المستجدات التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الرفاهية الإجتماعية. إذ تلعب الأنظمة التعليمية والتربوية دورًا جوهريًا باعتبارها أداةً أساسية لبناء المجتمعات، وإعداد الأفراد، والمساهمة الفعالة في مسيرة التطور والتنمية.

هذا ويعتبر التعليم الجامعي اليوم في أي بلد من البلدان قمة السلم التعليمي، الأمر الذي جعل منه مركز الريادة وموقع الصدارة بين مختلف الأنظمة الاجتماعية لدوره البارز والحيوي في تحقيق التقدم والرقي. والجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات العالم وبالخصوص في الدول العربية والنامية، فرغم التقدم الملموس والملاحظ في أدائها إلا أنها تواجه العديد من التحديات خاصة منها ما يتعلق بطبيعة العلاقة بينها كمؤسسة رائدة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية.

وعلى إعتبار أن خدمة الجامعة للتنمية منوط بتشبع برامجها بمتطلبات التنمية فإن الإصلاحات المتوالية التي تشهدها مختلف الأنظمة التعليمية في العالم تسهر على تحقيق هذه الغاية والجزائر كغيرها من دول العالم، وان كانت قد بذلت وتبذل جهودا حثيثة للتطوير من برامجها التعليمية خدمة للتنمية البلاد الاقتصادية؛ فإن ما تسعى الدراسة الحالية إليه هو التعرف على ما إذا كانت هذه الإصلاحات المعتمدة في برامج التعليم العالي الجامعية تحديدا قد أخذت بعين الاعتبار مؤشرات تحقيق التنمية في صياغتها مخططاتها التعليمية، لهذا الغرض جاءت الدراسة الحالية مقسمة إلى قسمين في محاولة منا للإحاطة بمتطلبات هذا الموضوع هما:

القســـم النظـــري: ويضم أربعة فصول موزعة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** عالج الجانب النظري للدراسة بداية من إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية وفرضيات الدراسة ثم مبررات إختيار الموضوع، تليها أهداف وأهمية الدراسة ثم تحديد المفاهيم، منهج الدراسة، المقاربة النظرية للدراسة وأخيرا الدراسات السابقة وموقعها من الدراسة الحالية.
- **الفصل الثاني:** يندرج تحت عنوان: قراءة في مفهوم برامج التعليم العالي الجامعي وتطوره التاريخي في الجزائر حيث عالج هذا الفصل أهمية وأهداف التعليم العالي الجامعي، وأساليب ومظاهر التعليم العالي الجامعي الناجح، ثم تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر، وبرامجه وفق مقاربة (نظام

ل.م.د)، حركية منظومة التعليم العالي الجزائرية، التحديات التي تواجه التعليم العالي الجامعي، ثم نماذج عن برامج التعليم العالي في بعض الدول وتحدياته.

- **الفصل الثالث:** بعنوان: قراءة في مفهوم التنمية الإقتصادية ومتطلباتها حيث خصص للتعرف على السياق التاريخي للتنمية الإقتصادية في الجزائر بعد 1980، ثم متطلبات ومؤشرات التنمية الإقتصادية، أبعاد ومقومات التنمية الإقتصادية، ثم نظريات التنمية الإقتصادية، مصادر تمويل التنمية الإقتصادية، وأخيرا عقبات التنمية الإقتصادية.
- **الفصل الرابع:** خصص هذا الفصل لدراسة متطلبات التنمية الإقتصادية ضمن برامج التعليم العالي الجزائرية، حيث تم التطرق إلى سياسات التعليم العالي الجامعي من أجل التنمية الاقتصادية وآفاقها في الجزائر، ثم المداخل النظرية المفسرة لعلاقة التعليم بالتنمية الإقتصادية، وعلاقة ودور التعليم العالي وأهميته في التنمية الإقتصادية في الجزائر، تحديات التعليم العالي في ظل متطلبات التنمية في الجزائر، التعليم العالي والتنمية وسوق العمل والعلاقة بينها، وأخيرا الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في التنمية الإقتصادية.

القسم التطبيقي: وضم الفصلين الآتيين:

- **الفصل الخامس:** بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية حيث تم التطرق للدراسة الإستطلاعية من حيث الأهداف والمجالات، والأدوات المستخدمة في الدراسة، ثم نتائج الدراسة الاستطلاعية، ثم التطرق للدراسة الأساسية وذلك من حيث عينة وأدوات الدراسة. ثم طريقة تفريغ البيانات والحصول على الدرجات الخام، وصولا إلى الأساليب الإحصائية المعتمدة في اختبار الفروض والحصول على درجات الخام.
- **الفصل السادس:** والذي يندرج تحت عنوان: عرض، تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة وتضمن:

أولا: عرض وتحليل النتائج

- عرض وتحليل نتائج الفرض الرئيسي الأول بإعتبار نتائج الفروض الجزئية
- عرض وتحليل نتائج الفرض الرئيس الفرقي الثاني باعتبار نتائج الفروض الجزئية الفرقية

ثانيا: مناقشة وتفسير النتائج في ضوء الفرضيات

- مناقشة وتفسير نتائج الفرض الرئيسي الأول باعتبار نتائج الفروض الجزئية
- مناقشة وتفسير نتائج الفرض الرئيسي الفرقي الثاني باعتبار نتائج الفروض الجزئية
- الخاتمة
- التوصيات والإقتراحات
- المصادر والمراجع.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة

تمهيد

أولا: إشكاليـة الدراسـة

ثانيا: فرضيـات الدراسة

ثالثا: مبررات اختيـار الموضـوع

رابعا: أهداف الدراسـة

خامسا: أهميـة الدراسة

سادسا: مفـاهيم الدراسـة

سابعا: منهـج الدراسـة

ثامنا: المقاربة النظرية للدراسة

تاسعا: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.

خلاصة الفصل

تمهيد

تقتضي عملية البحث العلمي الإلتزام بمعايير علمية ومنهجية دقيقة، تعتمد على التحليل العقلي للوصول إلى بيانات موضوعية مترابطة ضمن تسلسل منطقي. وفي سياق هذه الدراسة، نسعى إلى استكشاف وجهات نظر أساتذة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي حول برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك بالإعتماد على مجموعة المؤشرات المشكلة للمتغيرين الأساسيين للدراسة. وإنطلاقًا من ذلك، سنبدأ بتناول الإطار المفاهيمي والمنهجي، بهدف بناء أساس علمي متين لفهم الموضوع وتحليله بشكل دقيق.

أولا: إشكاليــة الدراسة:

تشهد أقوى المجتمعات في وقتنا هذا تغيرات متسارعة على مختلف الأصعدة وهو الأمر الذي فرضه التطور الحاصل في أنظمتها التعليمية والتربوية التي ألقت بثقل تأثيرها على مختلف جوانب حياتها السياسية، الإقتصادية، الثقافية...الخ، منتجة بذلك ميكانيزمات وإستراتيجيات تمكنها من العيش بصورة أفضل وتحتم على غيرها من الدول الإلتزام بمبادئ وقوانين تفرضها عليها بإعتبار أن السيادة للأقوى، فلم يعد أمام باقي المجتمعات الإنسانية من أجل نيل حريتها والتخلص من التبعية سوى اللجوء إلى إصلاح أنظمتها التربوية هي الأخرى من حيث أنها أولا الوسيلة الوحيدة للخروج من بوتقة الضغوط الخارجية كما الداخلية كما أنها من جهة أخرى الأداة الوظيفية لتحقيق التكيف مع تغيرات العصر، ما دفعها إلى إعداد مخططات لإصلاح الأنظمة التعليمية الأرض الصلبة والقاعدة الأساس التي ينتج عن إصلاحها تكوين الفرد القادر على بناء المجتمع والحامل لمتطلبات التطور، كما قد ترتبط مخططات إصلاح التعليم هذه أيضا بمخططات وإصلاحات تنموية في جميع المجالات الإقتصادية السياسية والثقافية والصحية... والتي تستهدف تحقيق الرفاهية المجتمعية عموما على أساس أن تطور التعليم هو القاعدة الأساس لتطور المجتمعي.

وتأسيسا على ما سبق وإن كان التعليم هو الجانب المنير لحياة الأفراد والركيزة الأساسية التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض من حيث التقدم والتخلف، فإن التعليم العالي ومنه الجامعة هو أهم ركيزة يستند إليها في عملية التخطيط للتنمية في عمومها؛ ولا يمكن أن نفصل بين التعليم والتنمية، فالتنمية تشترط الفرد الكفء القادر على مسايرة التطورات والتحديات المسارعة التي يفرضها عالم اليوم والذي يعول عليه في عملية التطور والتقدم، وهو ما يوجه النظر إلى البرامج التعليمية المعتمدة ومدى قدرتها على التكوين باعتماد معايير الجودة التي تمكنهم من مواجهة تحديات المستقبل، وبالتالي عملها على تزويدهم بالمؤهلات الضرورية ليكونوا فاعلين في تحقيق التنمية وخصوصا الاقتصادية.

لهذا الغرض، تخضع نظم وبرامج التعليم العالي في مختلف الدول لمراجعات مستمرة، والجزائر لم تكن إستثناءً. فقد أولت السلطات الفرنسية اهتمامًا خاصًا بالتعليم العالي، لاسيما في مطلع القرن

العشرين، غير أن هذا التعليم كان موجهًا بالأساس لخدمة الفرنسيين والأوروبيين، بينما لم يكن للجزائريين منه سوى نصيب محدود.(خلوفي بغداد.2015.ص167، 178) ما أدى إلى استفحال الجهل وارتفاع نسب الأمية وسط الجزائريين، الأمر الذي شكل تحديا كبيرا للسلطات الجزائرية المتعاقبة ودفع بها لإصلاح وتنمية التعليم لإعداد المورد البشري الضروري واللازم للبناء بعد الاستقلال، ما جعلها تعيد النظر في إصلاح التعليم العالي لعدة مرات حتى وصولها إلى ما يعرف اليوم بنظام التعليم ل.م د. كآخر إصلاح تعليمي في الجامعة الجزائرية.

والقراءة الفاحصة للإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في التعليم بنظام ل م د تجعلنا نستنتج أن هذا النظام يسعى إلى إعداد وتهيئة وتنمية مخزون من رأس مال فكري يكون مؤهلا للتفكير الإستراتيجي الإبتكاري، وعنصرا فاعلا في التخطيط الإقتصادي والإجتماعي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالتنمية الاقتصادية كأحد مجالات التنمية التي تسعى الجزائر إلى بلوغها يعتبرها البروفيسور "**مايكل تودارو** "**Michael Todaro**" أنها لا تقتصر على تحقيق نمو في الدخل القومي، بل تشمل تحسين مستوى المعيشة من خلال تلبية احتياجات الأفراد وتعزيز الحرية والعدالة الاجتماعية. ويعتبر أن مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو المقياس الأكثر دقة لتحديد مدى تحقيق متطلبات التنمية، حيث يعتمد على ثلاثة عوامل أساسية: معدل التعليم ومحو الأمية، الذي يسهم في رفع كفاءة الأفراد وزيادة إنتاجيتهم، ومتوسط العمر المتوقع، الذي يعكس جودة الرعاية الصحية وظروف المعيشة، إضافة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي، الذي يحدد المستوى الاقتصادي العام. ويؤكد **تودارو** أن الاستثمار في هذه الجوانب يساهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة. (عربي بومدين. 2007. ص 250)

وبالتالي فإن تحقق التنمية الاقتصادية في أي مجتمع كان إنما يستوجب توفر متطلبات أساسية ينظر إليها على أنها شروط للنهوض بالتنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة التي يُفترض أن برامج التعليم العالي المعتمدة قد صيغت لتحقيقها على اعتبار أن التعليم يحقق تنمية بشرية يحول غيابها دون قيام تنمية اقتصادية منشودة، ذلك أن عملية التنمية في الأصل عملية تكاملية، ولعل ضعف التعليم قد يكون حاجزا لتعثر التنمية في جميع جوانبها لذلك فإن مواكبة برامج التعليم العالي للتغيرات المعرفية والتكنولوجية الحاصلة في العالم وتفعيلها لدور المتعلمين داخل الورشات الدراسية بما يدفع بهم للإنتاج الفكري وقياس استجابات تتجاوز الحفظ إلى الابتكار، الوضع الذي يلزمنا بضرورة الاستفادة من المؤسسات الاقتصادية وخبرتها التكوينية الميدانية لدعم التعليم الجامعي النظري في الغالب بالتكوين الميداني والمستمر للمتعلم في المؤسسات ذات العلاقة بموضوع التكوين من أجل تأهيلهم للأداء المطلوب من جهة ومساعدتهم على إقامة قراءات للواقع وصياغة توقعات، لما قد يكون بناء على توفير المعطيات اللازمة بكل مصداقية وشفافية وهو الأمر الذي يدفعنا للإشارة أيضا إلى ضرورة تجاوز التخصصات التي لم تعد ذات جدوى في سوق العمل وتبني تخصصات تخرج من رحم الحاجة التي تقرها التنمية الاقتصادية ويلزم

سوق العمل الجامعة بها، كل هذه المتطلبات وغيرها لبِنَات أساسية يلزم توفرها في برامج التعليم العالي المعتمدة للسير في طريق تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة من خلال العمل على ضمان توفرها في القوى البشرية المؤهلة باعتبارها القوى الناهضة بالتنمية. هذا وعلى ضوء الطرح السابق يصل إلى أذهاننا وسط تزاحم لكثير من التساؤلات تساؤلين رئيسيين نوردهما كما يلي:

السؤال الرئيس الأول: هل برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية؟. ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية يمكن عرضها كما يلي:

1- هل برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة؟.

2- هل برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة ؟.

3- هل برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المتخرجة؟.

4- هل برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيفت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية؟.

السؤال الرئيس الثاني: هل يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى دلالة 0.05؟

ويتفرع عن هذا **التساؤل الرئيسي** أسئلة فرعية وهي:

1- هل يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05؟

2- هل يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة عند مستوى دلالة 0.05؟

3- هل يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المتخرجة عند مستوى دلالة 0.05؟

4- هل يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

حتى يكون مجال الدراسة دقيقا ومحددا، ولتجنب الإِنحراف عن الموضوع، ينبغي وضع فرضيات تسعى الدراسة لاختبار مدى تحققها والنظر في كيفية ترجمتها للواقع. فالفرضية عنصرا جوهريا في البحث العلمي، توجه الباحث وتساعد في اختبار العلاقات بين المتغيرات للتحقق من ثبوتها أو نفيها.

فتعرف الفرضية حسب **جابر عبد الحميد وأحمد خيري كاظم** بأنها: "تصور مبدئي لحل المشكلة البحثية"، في حين وصفها **أحمد بدر** بأنها "استنتاج ذكي يستند إلى ملاحظات الباحث، ويتبناه مؤقتًا لتفسير بعض الظواهر. أما **كيلينجر (Klinger)**، فقد عرفها بأنها "عبارة تخمينية وإفتراضية تحدد العلاقة بين متغيرين أو أكثر". (فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة. 2002. ص36) وقد جاءت فرضيات الدراسة الحالية على النحو التالي:

الفرض الرئيس الأول: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية.

ويتفرع عن هذا الفرض الرئيس عددا من الفروض الجزئية هي:

1- برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة.

2- برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة.

3- برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة.

4- برامج التعليم العالي المعتمدة صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية.

الفرض الرئيس الفرقي الثاني: يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05 ويتفرع عن هذا الفرض الرئيس عددا من الفروض الجزئية الفرقية هي:

1- يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05

2- يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة عند مستوى دلالة 0.05.

3- يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المتخرجة عند مستوى دلالة 0.05

4- يوجد اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاِقتصادية عند مستوى دلالة 0.05

ثالثا: مبررات اختيـار الموضـوع:

إن اِختيارنا لموضوع "برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية" لم يأت من فراغ وإنما جاء بالنظر لعدة اعتبارات نذكر منها:

1. اِقتناعنا التام بأن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة إنما يرتبط اِرتباطا مباشرا ووطيدا بعدد من المتطلبات التي يفترض أن تتوفر ضمن برامج التعليم العالي المعتمدة من مؤسساته لتكوين قوى بشرية مؤهلة لقيادة التنمية الاقتصادية في البلاد.

2. بالنظر إلى ما يصل إلى مسامعنا من بعض الأصوات التي تنادي بضعف تكوين الكوادر المتخرجة من الجامعات باعتبار برنامج التعليم المسمى بنظام ل. م. د وهذا بالرجوع إلى ما نعايشه يوميا إما وسط العمل أو حتى في الوسط الجامعي إرتأينا إلقاء الضوء على طبيعة هذه البرامج والتعرف عليها أكثر وعن قرب.

3. قد تمثل هذه الدراسة إضافة بسيطة للمكتبة الجامعية في مجال سوسيولوجيا التنمية والمتعلقة بدور برامج التعليم العالي في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية باعتبار أن التعليم العالي هو بوابة التنمية في عمومها والاقتصادية على وجه الدقة.

4. الدعوة إلى ضرورة التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي كبيئة مكونة للقوى البشرية التي تقود التنمية وباقي مؤسسات الدولة وبالأخص الاقتصادية باعتبار أن التنمية تتطلب تكاملا تاما بين مختلف المؤسسات والقطاعات.
5. رغبتنا في الوقوف على اِتجاهات هيئة التدريس فيما يتعلق بتشبع برامج التعليم العالي المعتمدة في إطار نظام ل.م.د كإصلاح أخير مجاز من طرف الدولة بمتطلبات التنمية الاقتصادية والتي حددتها الدراسة الحالية في مطلب الإبداع والابتكار، مطلب مواكبة التغيرات المعرفية والتكنولوجية، مطلب التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة، ومطلب التخصصات الحديثة التي تتواكب مع اِحتياجات التنمية الاقتصادية.

رابعا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- محاولة الوقوف على ما إن كانت برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة كأحد مؤسسات التعليم العالي صيغت بطريقة تحقق متطلبات التنمية الاِقتصادية أم غير ذلك. على اِعتبار أن التنمية عملية تكاملية، والتعليم القاعدة الأساس لتحقيق أي نوع من التنمية.
2- الوقوف على مختلف مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر تاريخيا وأهم الإصلاحات المعتمدة فيه.
3- إلقاء نظرة وعن قرب على برامج التعليم باعتبار ظام ل.م.د كأخر إصلاح مس برامج التعليم العالي في الجامعة الجزائرية والذي تبذل الوصاية من أجله مصاريف ضخمة وجهود حثيثة لتطبيقه وذلك من خلال الوقوف على إتجاهات الأساتذة في جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي كنموذج للجامعة الجزائرية وتحليلها لبيان ما إذا كانت هذه البرامج قد صبغت بما يحقق متطلبات التنمية الاِقتصادية والتي حددت في الدراسة الحالية بمتطلبات: الإبداع والاِبتكار، مواكبة التغيرات المعرفية والتكنولوجية، التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة، التخصصات الحديثة التي تتواكب مع احتياجات التنمية الاِقتصادية أم أن الأمر غير ذلك.
4- الوقوف على متطلبات أخرى للتنمية الاقتصادية كما يراها أساتذة الجامعة والتي يجب تضمينها في برامج التعليم العالي حتى تساهم في تحقق التنمية الاِقتصادية المنشودة.

خامسا: أهمية الدراسة:

تستمد دراستنا هذه أهميتها من أهمية التعليم والتعليم العالي، وتحديدا الجامعة منه في المجتمع وذلك بالرجوع إلى الأثر الذي قد تتركه هذه الأخيرة إما على مستوى الفرد كمورد بشري، أو على مستوى كل مؤسسات الدولة؛ وعلى وجه الدقة الاِقتصادية منها، فالتعليم العالي والجامعة كأحد مؤسساته يفترض أن

تلعب دورها المنوط بها والقائم على تكوين القوى البشرية المؤهلة لرسم مسار التنمية، وتجاوز الحواجز التي تعيق تحقيقها لها؛ الأمر الذي يلح على ضرورة وجود تفاعل وتنسيق دائم بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لاستكشاف احتياجات هذه الأخيرة والعمل على بناء برامج للتعليم العالي تستجيب لمتطلبات تحقيق التنمية من خلال تكوين مورد بشري بملمح يعكس جودة البرامج ووظيفتها من جهة، كما يعكس من جهة أخرى الجهود الكبيرة التي تقدمها الوصاية في إطار التخطيط لتحقيق جودة برامج التعليم العالي طمعا في مواكبة التقدم الذي تعيشه الدول المتطورة والذي كان لقوة نظامها التعليمي الدور البارز فيه.

سادسا: مفاهيم الدراسة:

إن الوقوف على معاني الكلمات المفتاحية وتحديدها في أي بحث علمي في الدراسات الاجتماعية والإنسانية يعد خطوة أساسية تسهم في إماطة الغموض ورفع الضبابية عن الدراسة، ونظرًا لأن أي نظام معرفي علمي يقوم على علاقة وثيقة بين الجانب النظري والواقع المحسوس، فإن تحديد وصياغة معاني الكلمات المفتاحية لا يقتصر على الجانب اللغوي أو الاصطلاحي فحسب، بل يمتد ليشمل المفهوم الإجرائي، مما يتيح تطابق المصطلح مع ما تمثله في الواقع.

والمفاهيم، في جوهرها هي عبارة عن: "تصورات عقلية مجردة تُعبَّر عنها من خلال رمز أو كلمة أو جملة، تُستخدم للدلالة والإشارة إلى شيء أو موضوع أو ظاهرة محددة، مما يساعد في فهمها، وتفسيرها، وتوظيفها في سياقات جديدة" (منصور مصطفى. 2014. ص91) بهذا المعنى فإن المفاهيم تشكل حلقة وصل بين الجانبين النظري والميداني ودونها تنقطع الصلة بينهما.

1- <u>تعريف التعليم العالي</u>:

أ- <u>تعريف التعليم لغة</u>:

مصدر تعلّم، تعليم، وتعلّم الأمر أي أتقنه. وتعلم بصفة الأمر، بمعنى أعلم من أخوات ظن، فالتعليم هو التدريس وهو مقابل للتعلّم، نقول علّمته العلم فتعلم ليشترط في التعليم توفير الشروط التي تسهل طلب العلم على الطالب داخل المؤسسة أو خارجها.(نواف أحمد سمارة العديلي، وآخرون. 2008. ص61).

والأصل اللغوي لكلمة تعليم هو علم، ينصرف هذا الأصل لدلالة تقع على معنى مادي هو:"تعريف شيء بإشارة ما تكون فيه أو تلحق به"، فالعالم هو واضع العلامة، وهو أيضا العارف بالأشياء والحقائق استنادا إلى علامات ترسخت في ذهنه جراء تجربته، وما أفاده من معلومات استقاها من تجارب الآخرين، ذلك أنّ التعليم هو نشاط عقلي يقوم بالتحديد والتوجيه والتحكم في العمليات واستخدامها مع معلومات جديدة بحيث تصبح جزءا أساسيا من المعرفة التي تختزلها ذاكرة الطالب لمدة طويلة.(غيدة فلة، غيدة فوزية. جوان2018. ص3)

ب-تعريف التعليم اصطلاحا:

هو أحد حالات التدريس التي يعتمد فيها على إيصال المعلومات من خلال التفاعل بين المعلم والمتعلّم. (محمد عاطف غيث. 2004. ص152)

وهو الوسيلة التي يتم بمقتضاها إعداد فئات وكوادر مختلفة من ذوي التخصصات المتباينة إعدادا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا واكتساب الأفراد المعرفة والمهارات اللازمة.(حميد عبد النبي، وآخرون. 2003. ص79)

- **تعريف التعليم حسب منظمة اليونسكو:** يعرف على أنه تكوين الأفراد "يشمل التكوين التعليم والتدريب" وتطوير قدراتهم تكوينا شاملا ومتكاملا فرديا وجماعيا لتأهيلهم للمشاركة الفاعلة والايجابية في خطط التنمية، كما يعتبر التعليم استثمارا بشريا وأحد أشكال الاستثمار الفكري والاستثمار الغير مادي. (غيدة فلة، غيدة فوزية.2018. ص 4)

ج- التعريف الإجرائي للتعليم:

التعليم هو عملية اكتساب المعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات من خلال وسائل مختلفة، مثل التدريس، التدريب، البحث، أو حتى التجربة الذاتية. يهدف التعليم إلى تطوير القدرات الفكرية والاجتماعية للفرد، مما يساعده على التكيف مع المجتمع والمساهمة فيه بفعالية. ويمكن أن يكون التعليم رسميًا، كما يحدث في المدارس والجامعات، أو غير رسمي، مثل التعلم من الخبرات اليومية أو عبر الإنترنت. وهو عنصر أساسي في تنمية الأفراد والمجتمعات، حيث يسهم في تحسين فرص العمل، وزيادة الوعي، وتعزيز التقدم العلمي والثقافي

د- تعريف التعليم العالي اصطلاحا:

يعتبر التعليم العالي مرحلة من مراحل البحث عن المعرفة في إطار مرسوم ومحدد المعالم ويمكن من خلاله التخطيط لإعداد القوى البشرية المؤهلة التي يتطلبها المجتمع في مسيرته التنموية. (رمزي أحمد عبد الحي.2012. ص21)

ويقصد به أيضا كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات التي قد تكون جامعات أو كليات أو معاهد أو مدارس عليا أو أكاديميات أو غير ذلك، في مستويات تعليمية تعقب المدرسة الثانوية والحصول في أغلب الأحوال على شهاداتها العامة. (رمزي أحمد عبد الحي. 2006.ص99)

- كما يعرف بأنه التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة دراسية أكاديمية كاملة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها.(سعيد بن حمد الربيعي، وآخرون. 2006. ص90).

- وفي تعريف آخر يعرف بأنه التعليم المقدم في كافة المؤسسات الجامعية والذي يهدف إلى تحسين كفاءة المخرجات الجامعية والارتقاء بمستوى المتعلمين والمساهمة في تطوير المجتمع.(عدي عطا.2001. ص21)

– كذلك يعد التعليم العالي آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، والذي يهدف إلى إكساب الفرد مهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل. حيث يقصد به التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.(الموسوعة العربية العالمية.1999. ص25)

– **التعليم العالي في القانون الجزائري:** ويعرف القانون الجزائري التعليم العالي بأنه نمط تكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة.(بومدين سليمان، العلمي عبد الفتاح. 2008. ص33)

– **تعريف منظمة البونيسكو للتعليم العالي:** ويعرف حسب منظمة اليونسكو على أنه كل أنواع الدراسات الموجهة للبحث والذي يتم بعد مرحلة الثانوية في مؤسسات جامعية يكون معترف بها من قبل السلطات الرسمية. (الربيعي سعيد بن محمد.2007.ص27)

هـ– <u>التعريف الإجرائي للتعليم العالي</u>:

التعليم العالي هو مرحلة من التعليم تعقب مرحلة التعليم الثانوي تتم على مستوى الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي والتي تتشكل من أقسام وكليات تضم مجالات تكوينية متخصصة تكون إطارات في مجالات علمية متنوعة وعبر فترات زمنية تختلف باختلاف نوع التكوين والتخصص، يتوج المتخرج منها بالحصول على شهادة تؤهله للعمل في ميدان يستقطب الخريجين ممن يتوافق تكوينهم مع طبيعة العمل فيها.

2– <u>تعريف برامج التعليم العالي</u>:

قبل أن نخوض في مفهوم برامج التعليم العالي نشير في هذا المقام إلى مفهوم البرامج التعليمية عموما.

أ– <u>تعريف البرامج التعليمية</u>:

ينظر إلى البرامج التعليمية على أنها حزمة من المقررات والنشاطات في مجال علمي أو مهني محدد ينتهي بمؤهل معين، لكن الإجراءات التنظيمية في المؤسسات التعليمية تختلف، وهنالك أحيانا بعض التساؤلات حول ما الذي يجب أن ينظر إليه كبرنامج. ويتضمن البرنامج التعليمي في العموم جميع المقررات التي يجب على الطالب أن يأخذها، بما في ذلك متطلبات المؤسسة التعليمية أو الكلية أو القسم، وكذلك أية مقررات تعليمية عامة ومقررات أخرى في مجالات مهنية أو أكاديمية، أيضا يتضمن تلك المقررات التي تقدم من أقسام كليات أخرى كمتطلبات إضافية. (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.2009. ص8)

- كما يمكن تعريف البرنامج التعليمي بأنه عبارة عن"خطة تعلم وتعليم لمستوى ومرحلة تعليمية معينة، وتشتمل بشكل خاص على مجموع المواد الدراسية التي تتضمن مختلف المعارف والأهداف والمناهج المقررة خلال مدة زمنية محددة، تتوج بشهادة علمية في اختصاص محدد (أكاديمية، مهنية، مهنية عالية...)" حيث أن البرنامج هو مجموعة مميزة ومنظمة من المقررات الدراسية التي تؤدي إلى الدرجة الأكاديمية المرتبطة بهذا البرنامج. (خالد حامد، سنوسي سمية. 2020. ص146).

- كما أنه عبارة عن تحديد المواد المراد تعليمها والمضامين التي تقدم في مرحلة من مراحل التعليم بمفهوم المعارف وكذلك الساعات المخصصة لذلك، فالمفهوم يقتصر هنا على ما كانت عليه كثير من برامجنا في فترة غير بعيدة أي أن هناك مضامين ومواد معبر عنها في شكل معارف. (إيدار عائشة. 2015. ص3)

ب-<u>تعريف برامج التعليم العالي</u>:

عرفها "**ويليامس Williams**" بأنها:"عبارة عن عملية التخطيط للمقررات والأنشطة والعمليات التعليمية المقترحة لتغطية فترة زمنية محددة."

- وتعرفها **حورية موسى وحلمي إبراهيم** بأنها: "مجموعة من أوجه نشاط معين ذات صيغة معينة تسعى لتحقيق هدف واحد"، ويعرفها سيد الهواري بأنها: "عبارة عن كشف يوضح العمليات المطلوب تنفيذها مبينا بصفة خاصة ميعاد الإيداع وميعاد الانتهاء لكل عملية تقرر تنفيذها".(بوحاج مزيان، وآخرون.2019. ص55)

ج-<u>التعريف الإجرائي لبرامج التعليم العالي</u>:

هي عبارة عن مخططات تعليمية في تخصصات وتكوينات مختلفة بمقررات ومعارف ومضامين تكوينية ودراسية متنوعة تقدمها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عموما، وتهدف إلى تأهيل الطلاب علميًا ومهنيًا في مجالات كثيرة. تُصمم هذه البرامج باعتبار شروط علمية وأكاديمية، وتتنوع بين تكوينات في التدرج وأخرى بعده.

3-<u>تعريف التنمية الإقتصاديـــة</u>:

قبل أن نتطرق إلى تحديد مفهوم متطلبات التنمية الإقتصادية يجب أن نقف أولا على مفهوم التنمية ثم مفهوم التنمية الاقتصادية:

أ- **<u>تعريف التنمية لغة</u>:**

يعتبر مصطلح التنمية من فعل نمى-ينمو-نموا-ونمى الشيء أي زاد وارتفع. (رمزي أحمد عبد الحي. 2006. ص 34)

- **وفي معجم لسان العرب لابن منظور: التنمية:** تنمى الشيء تنميًا: ارتفع وتنمى: ارتفع من مكان إلى آخر. وهي مشتقة من النماء أي: الزيادة والنمى، زاد وكثر.(ابن منظور أبو الفضل جمال الدين. 1997. ص 262)

ب- **تعريف التنمية إصطلاحا:**

تعددت تعريفات التنمية بتعدد متخصصيها وعلمائها:

- ✓ يعرفها "**وبستر**"**Webster**: إن التنمية هي الخوض في مجموعة من الخطط المنظمة لتؤدي إلى نمو طبيعي وإحداث تطور واكتساب وضع جديد.
- ✓ من خلال المنظور الفلسفي والاصطلاح الاجتماعي: إن التنمية تعني توفير فرص الممارسة للإنسان،للحصول على حقوقه الاجتماعية، وتأمين العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية.(رمزي أحمد عبد الحي. 2006. ص 34)
- ✓ من خلال المنظور النفسي الاجتماعي: التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع.
- ✓ **ويعرفها منير مرسي سرحان:**"عملية التغيير في الاتجاهات إلى جانب إنها عملية تحريك المتطلبات الطبيعية وتحويلها إلى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته".(بودوح غنية.2013.ص47)

- ومن جهة أخرى نجد تعريف "**عبد الله جمعة الكبيسي**" حيث يقول أن: << التنمية هي مجمل العمليات التي يقوم بها المجتمع، سلطات ومؤسسات وهيئات وأفراد في مجال إستخدام وإستثمار الموارد الطبيعية والمادية والبشرية استخداما فعالا يستهدف رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة ثقافيا واجتماعيا وإقتصاديا>>.(عبد الله جمعة الكبيسي، وآخرون.2001. ص09)

ج- **التعريف الإجرائي للتنمية:**

التنمية هي عملية شاملة ومستمرة تهدف إلى تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات، من خلال إستغلال الموارد المتاحة بفعالية لتحقيق النمو والرفاهية. وتشمل التنمية مختلف الأبعاد، مثل التنمية الاقتصادية التي تركز على زيادة الإنتاج والدخل، والتنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة، والتنمية المستدامة التي تسعى لتحقيق التوازن بين التقدم الحالي وحماية حقوق الأجيال القادمة.

د- **تعريف التنمية الإقتصادية:**

تتعدد تعريفات التنمية الإقتصادية نذكر منها:

- هي عملية تنشيط الإقتصاد الوطني وتحويله من حالة ركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية. (محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون.2003. ص120)

- وهي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.(هوشيار معروف.2005. ص11)
- وتعرف كذلك بأنها عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع وهذا لأن التنمية أشمل وأعم من النمو. (جابر أحمد بسيوني، وآخرون.2012. ص 40)
- ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الإقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط الفرد منه.(محمد عبد العزيز عجمية وآخرون.2003.ص 81)
- وتعرف التنمية الإقتصادية أيضا بأنها أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، وتعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الإقتصاد الوطني مثل معدل الإدخار ومعدل الإستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.(مدحت القريشي. 2007. ص123)
- أما **تشنري** فقد عبر عن التنمية الإقتصادية: بأنها مجموعة من التغيرات المترابطة في هيكل الإقتصاد والتي تعتبر ضرورية لضمان إستمرارية النمو.(عصام عمر مندور.2011. ص37)
- أيضا هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير التي تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة النمو السكاني، إذن فهي عملية متعددة الجوانب لها ركائزها الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة بالمجتمع.(فضيلة جنوحات.2006/2005. ص 54)

هـ- **التعريف الإجرائي للتنمية الإقتصادية:**

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية انتقال من حالة تخلف إلى حالة تقدم وازدهار على المستوى الاقتصادي، وهي تشير إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والإجتماعي للمجتمع، كما تعتبر عملية لرفع مستوى الدخل القومي ورفع الإنتاجية للدولة.

4- تعريف متطلبات التنمية الاقتصادية:

أ- **تعريف المتطلبات لغة:**

ما يُطلبُ باعتباره ضروريّا لسدّ حاجات وتلبية رغبات «متطلبات الإنسان، الزبائن»(المنجد في اللغة العربية المعاصرة.2000. ص914)

ب-**تعريف المتطلبات اصطلاحا:**

وهي الاحتياجات اللازمة لإنجاز عمل ما والقيام به وفق معايير محددة مسبقا.

- ويحدد قاموس **وبستر(Webster Dictionary)** المتطلب الشيء الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه أو شرط مطلوب.
- بينما يحدد أكسفورد **(Oxfird)** على أنه شيء يستلزم وجوده أو هو شيء يجب توافره أو هو الشيء الذي تكرر اهمية وجوده وهو شرط لتحقيق نتائج معينة.
- كما أنها تعتبر مجموعة من الشروط والعناصر المستقاة من الجودة الشاملة التي يجب توافرها لتحقيق التنمية. (صالح صبري محمد حجازي.2018. ص 55)

ج- **التعريف الإجرائي للمتطلبات:**

المتطلبات هي مواصفات أو معايير يجب تحقيقها أو توفرها في منتج أو خدمة ما، وهي أساسية لضمان أن المنتج أو الخدمة تلبي احتياجات وتوقعات المستخدمين أو العملاء، كما توضع هذه المتطلبات عادة من قبل المستخدمين أو العملاء أو الجهات المعنية بالمنتج أو الخدمة، وتشمل المتطلبات عادة الوظائف أو الخصائص التي يجب أن يتوفر بها المنتج أو الخدمة، بالإضافة إلى المواصفات الفنية والأداء المطلوب.

د- **تعريف متطلبات التنمية الإقتصادية:**

تشمل متطلبات التنمية الاقتصادية مجموعة من العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتطور المستدام. وتتمثل هذه المتطلبات في عدة جوانب رئيسية، منها نشر الوعي التنموي بين المواطنين لتعزيز المشاركة الفعالة، وتحسين الإنتاج من خلال تطوير القطاعات الإقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا المناسبة لضمان إستغلال الموارد البشرية بكفاءة. كما تتطلب التنمية الاقتصادية تخطيطًا محكمًا لتوفير البيانات والمعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات، إلى جانب تأمين بيئة مستقرة وآمنة تُحفّز الإستثمار وتدعم إستدامة النمو.(صالح صبري محمد حجازي. 2018. ص 56)

هـ- **التعريف الإجرائي لمتطلبات التنمية الاقتصادية:**

يستلزم تحقيق تنمية بصورة عامة وتنمية اقتصادية خصوصا توفر مجموعة من المتطلبات التي يستند إليها للوصول إلى النتائج المرغوبة والتي تتمثل قي الدراسة الحالية في عدد من الإجراءات والمعطيات التي يفترض أن يتم مراعاتها في عملية بناء برامج التعليم العالي وصياغتها بما يضمن تواجدها في عملية تكوين الإطارات المتخرجة وقد حددتها الدراسة في العناصر المتمثلة في: مطلب الإبداع والابتكار، مطلب مواكبة التغيرات المعرفية والتكنولوجية، مطلب التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة، مطلب التخصصات الحديثة التي تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية. وذلك لضمان فعالية برامج التعليم العالي المعتمدة في عملية تكوين الرأس المال الفكري ومنه مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية بما يضمن إستمرارية النمو والتطور الاجتماعي بإعتبار جودة تكوين المتخرجين.

سابعا: منهج الدراسة:

إن المنهج المستخدم في الدراسات العلمية الموضوعية لا يخضع لاختيارات الباحث الذاتية، وإنما تمليه طبيعة الدراسة ومقتضيات البحث والسيرورة العامة له وفق ما تطرحه الإشكالية وأهداف الدراسة، وباعتبار طبيعة الدراسة الحالية والموسومة بـ: برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية لاتجاهات أساتذة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة- أنموذجا والتي تعتبر دراسة وصفية استكشافية نرى أن أنسب منهج لها هو المنهج الوصفي.

والمنهج الوصفي يهدف إما إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بـــهدف فهم مضمونها أو مضمونه، أو قد يكون هدفه الأساسي تقويم وضع معين لأغراض عملية. كما يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع اجتماعي وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية تؤدي إلى تعرف العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة.(محمد عبيدات، وآخرون.1999. ص46).

هذا وباعتماد الدراسة الحالية للمنهج الوصفي الاستكشافي فإنها تسعى إلى جمع الأوصاف عن المتغيرين المستقل برامج التعليم العالي، والتابع متطلبات التنمية الاقتصادية، للوقوف على ما إذا كانت برامج التعليم العالي المعتمدة في مؤسساته وخصوصا الجامعة منها مصاغة بحيث تكون باعتبار عدد من المؤشرات التي اِعتمدناها في هذه الدراسة كمتطلبات لتحقيق التنمية الاقتصادية، والدراسة الحالية بالإضافة إلى أنها تحاول أن تجمع أوصاف المتغيرين بشكل كيفي فإنها تحاول أن تعبر عن واقعهما كميا بهدف الوقوف على كفاءة هذه البرامج في إطار خدمة التنمية الاقتصادية وهو ما يحققه المنهج الوصفي الاستكشافي.

ثامنا: المقاربة النظرية للدراسة:

المقاربة النظرية لهذه الدراسة تمثلت في **النظرية البنائية الوظيفية:**

فالنظرية البنائية الوظيفية هي عبارة عن تكاملا لأجزاء وتماسك المؤسسات على ضوء بنائها الداخلي داخل النسق، فالنظرية الوظيفية كما ذكرها العلماء الوظيفيون في الدور الذي يلعبه الجزء في الكل، أي النظام في البناء الاجتماعي الشامل، أن درجة الاستمرار في البناء الاجتماعي هي التي تحقق وحدته وكيانه ولا يمكن أن تتم إلا بأداء وظيفة هذا البناء، أي الحركة الديناميكية المتمثلة في الدور الذي يلعبه نظام أو نسق في داخله» (إبراهيم عيسى عثمان.2008، ص 41) وتنظر البنائية الوظيفية كذلك إلى أن المجتمع عبارة عن بناءات مرتبطة مع بعضها البعض، ولا يمكن فصل أحدها على الآخر أو اكتمال جميع الأنساق بمعزل عن بعضها.

كما يرى **تالكوت بارسونز Talcott Parsons** أن المجتمع هو أحد أنساق الفعل. بحيث أن الموارد البشرية تعتبر هي الدعامة الرئيسية لأي مجتمع من المجتمعات، وأعلى رأس مال فيها لأنها هي التي تعمل على تنميته وتحفظه من الزوال، وذلك بتطوير مهاراته وتنمية كفاءاته، والعمل على الرفع من معنوياته ومن مستوى أدائه ومردوده الإنتاجي. إذ تؤكد البنائية الوظيفية على ضرورة توازن الأبنية والأنساق الاجتماعية والعمل دون أن يختل أحد هذه البناءات، لأنه إذا اِختل بناء فسيختل المجتمع ككل.

إذا فالنظرية البنائية الوظيفية تقوم كغيرها من النظريات السوسيولوجية على عدد من المقولات أو الأفكار الأساسية التي تعتبر بمثابة الإطار المرجعي أو الموجه النظري لدى أنصار هذه النظرية عند تناولهم للقضايا والمشكلات التي يعالجونها بصورة واقعية في بحوثهم ودراستهم النظرية أو الميدانية (الإمبريقية)، وهذه المقولات الأساسية للبنائية الوظيفية تتمثل فيما يلي:

النسق الإجتماعي، الوظيفي، المتطلبات والحاجات الوظيفية والتي تكمن داخل أربع عمليات أساسية وهي:(التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل، والمحافظة على بقاء النمط وإدارة التوتر). كذلك المقومات أو الخلل الوظيفي، وأخيرا الإتفاق الاجتماعي. (عبد الله محمد عبد الرحمن. 2005. ص 13، 25)

وبالتالي فإن الجامعة بالإضافة لكونها هيكلا بنائيا هي أيضا مورد بشري يمكننا أن نطلق عليه اِسم المدخلات وهي تتضمن طاقات مختلفة تجمع بين الطالب والأستاذ والإداري الذين تكتلوا لضمان تطبيق مجموعة المقررات والأنشطة التعليمية أو ما يصطلح عليها ببرامج التعليم العالي. هذه الأخيرة التي يفترض أنها صيغت بما يضمن تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، وتهيئة الفرد للدخول إلى سوق وميدان العمل. الأمر الذي يجعل الجامعة تسهم في تحقيق التنمية والتطور الاقتصاديين من خلال فرزها لعناصر فاعلة تعكس مدى نجاعة برامج التعليم العالي بالنظر لما ترسمه أداءاتهم وما تستنطقه انجازاتهم من قدرات وكفاءات ومهارات عالية داخل المؤسسات التي تكون الجامعة لسد حاجاتها من اليد العاملة.

فإن الجامعة كمؤسسة تعليمية تتضمن تفاعلا على مستويين داخلي ويكون بين مختلف العناصر التي تكونها كمؤسسة، وخارجي يكون بينها وبين المحيط الاجتماعي والاِقتصادي وإن مكانة الجامعة وسط هذا المحيط وفاعليتها فيه تتوقف على صورة خريجيها وما يصطلح عليه بالمورد البشري والرأس المال الفكري واليد العاملة الأساسية لتحقيق التنمية والتطور الاقتصاديين باِعتبارهم مخرجات للتعليم العالي.

تـاسـعـــا: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

1- الدراسات السابقة:

من الدعائم الأساسية التي قد يعتمد عليها الباحث في صياغة بحثه هو الدراسات السابقة التي تعد تراثا علميا يساعد في توجيه الوجهة التي تتناسب وبحثه، ويعينه على تجاوز بعض الغموض الذي قد

يترتب عن حداثة عهده بموضوع الدراسة، هذا وقد أوردت الدراسة الحالية عددا من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث يمكن عرضها كما يلي:

أ- الدراسات المحلية:

الدراسة الأولى: دراسة **غربي صباح** بعنوان: "**دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي**"، رسالة دكتوراه بجامعة محمد خيضر، بسكرة. 2014:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التعليم العالي في عملية التنمية ومدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وأهمية الوظائف في تنمية المورد البشري والآليات المقترحة التي تساعد الجامعة في خدمة المجتمع.

وقد إستخدمت الباحثة أداة الاستمارة والمقابلة لجمع البيانات واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، أما مجتمع الدراسة فيشمل كل القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة والمقدر عددهم بـ 24 مفردة، حسب القائمة المقدمة من طرف مصلحة المستخدمين والتي إحتوت على 121 أستاذا.

وتمثلت نتائج الدراسة في:

- هناك توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وذلك باعتماد الجامعة الجزائرية للمناهج الدراسية تبعا لاحتياجات السوق وتوزيع الطلاب وفق التخصصات الملائمة لسوق الشغل.
- كما أكدت الدراسة من خلال إستجواب المبحوثين بأن هناك أهمية لوظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال اعتماد الجامعة على التوسع في الدراسات العليا والإهتمام بمنح بعثات تعليمية لخريجي الجامعات والعناية بإجراء البحوث العلمية.
- كانت هذه الدراسة دراسة شاملة لدور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي من الناحية الإجتماعية والإقتصادية وإستثمار المورد المحلي البشري في عملية التنمية. (غربي صباح. 2014)

الدراسة الثانية: دراسة **نادية إبراهيمي** رسالة ماجستير بعنوان: "**دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة**"، بجامعة فرحات عباس بسطيف 2012/ 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأدية الجامعة للدور المنوط بها في تنمية الرأس المال البشري وكيفية توظيفه في العملية التنموية وما مدى مساهمة الجامعة أيضا في تزويد المجتمع بالكوادر المؤهلة واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي. حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- رغم الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال التكوين الجامعي إلا أنها لا تزال تركز على أداء وظيفة تكوين الطلبة دون الإهتمام بنوعية المخرجات.

- هناك قصور في توحيد البحث العلمي لخدمة التنمية.
- عملية التخطيط، أهداف الجامعة، برامجها أصبحت ضعيفة الصلة بالواقع العملي وهذا ما يجسده الكم الهائل من المتخرجين الذين يعانون من البطالة. (نادية ابراهيمي، 2012/ 2013)

ب- **الدراسات العربية:**

الدراسة الأولى للدكتور "**رشدي أحمد طعيمة**" تحت عنوان "**التعليم الجامعي رصد الواقع ورؤى التطوير**" بجامعة المنصورة. الأردن. سنة 2004. حيث انطلق الباحث في هذه الدراسة من إشكالية بحث حاول من خلالها التعرف على واقع الأداء الجامعي ومشكلاته والوقوف على بعض قضايا الإصلاح من خلال آراء الأساتذة وصولا إلى جملة من الفرضيات طرحها الباحث أهمها:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أعضاء هيئة التدريس وآراء الإداريين والأكاديميين حول أهمية بعض الأدوار والمهام التدريسية.

- يتوقع أن يكون لأعضاء هيئة التدريس ثقة أكبر عن الإداريين الأكاديميين في تقويم الزميل للجانب التدريسي بعضو هيئة التدريس.

- يتوقع أن يكون للإداريين الأكاديميين ثقة أكبر من أعضاء هيئة التدريس في تقويم الطالب للجانب التدريسي بعضو هيئة التدريس.

ومن أجل الإجابة عن الأسئلة قام الباحث باختيار عينة بحث مكونة من 1265 أستاذ وقد اقتصرت على أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الدكتوراه ولم تشمل الهيئة المعاونة.

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة لجمع البيانات تقنية الاستمارة أو الاستبيان يوزع على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وبعد تحليل البيانات وتبويبها توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها:

أسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في 15 عنصرا، بهذا أعطى أعضاء التدريس ثقة أكبر لتقويم الطالب لهذا الجانب من الإداريين كما أظهرت النتائج عدم ثقة هيئة التدريس والإداريين والأكاديميين وتشكيكهم في صدق وثبات تقويم الطلاب لأعضاء هيئة التدريس. (رشدي أحمد طعيمة. 2004. ص607)

الدراسة الثانية: دراسة **مصطفى أحمد سليمان السطري:** رسالة ماجستير "بعنوان "**دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين**"، 2011، فلسطين.

تمت هذه الدراسة بأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بفلسطين وذلك على مستوى مؤسسات التعليم العالي. حيث تضمنت إشكالية هذا البحث: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية بأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية فلسطين وما مدى مساهمته في رفع مستوى العائد الاقتصادي وخفض الفارق الاجتماعي بين الطبقات وأفراد المجتمع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على المقابلات في جمع المعلومات وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مصادر التمويل التعليم

العالي والبحث عن مصادر تمويل بديلة من أجل تخفيض العبء عن كاهل السلطة الفلسطينية ومدى مساهمة التعليم في التنمية الشاملة وتخفيض مشكلة البطالة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن مؤسسات التعليم العالي تعتمد على الرسوم الدراسية في تلبية احتياجاتها.
- أن الدعم المالي الحكومي للتعليم العالي الفلسطيني ليس كاملا.
- يوجد تباين بين نسبة الطلبة والكوادر الإدارية إلى حد كبير فيما يتعلق بين مؤسسات التعليم العالي وأنواع المؤسسات التعليمية والمجالات الدراسية.
- غياب الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع البحث العلمي.
- افتقار التعليم العالي الفلسطيني إلى ملائمة واستغلال الموارد ذات الأهمية وخاصة في عمليات الأبحاث والتجارب اللازمة لعملية التنمية المستقبلية للتعليم العالي.(مصطفى أحمد سليمان السطري، 2011)

الدراسة الثالثة: دراسة **مقداد محمد 1995:** الموسومة بـ :"**استجابة البرامج المدرسية لمطالب التنمية الوطنية**، دراسة حالة لبرامج علم النفس الصناعي.

حيث سعى الباحث إلى تقويم مستوى الأهداف التعليمية، والمستوى العلمي، والمستوى التنظيمي والمستوى البيداغوجي لبرامج علم النفس الصناعي، وتمثلت عينات الدراسة في عينة الأساتذة التي شملت 11 أستاذا، وعينة من العاملين في الصناعة والتي شملت 8 أفراد، وعينة الطلبة التي شملت 6 أفراد. قدم الباحث البرامج التي يريد تقويمها لعينات الدراسة، وطلب منه التفكير مليا في المقررات الدراسية في ضوء الأهداف التي حددت من طرف الوزارة الوصية، آخذين بعين الاعتبار ما يكون قد وجد في علم النفس الصناعي، وطبيعة المشاكل الإنسانية التي يعاني منها القطاع الصناعي والمهني في الجزائر، وبعد أسبوع كامل نظم يوم دراسي يوم 31/01/1994 بمعهد علم النفس بجامعة قسنطينة لمناقشة ما توصل إليه أفراد عينة التقويم. وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- مستوى الأهداف التعليمية: عدم الإِرتباط بين المقررات وبين مشاكل الصناعة المختلفة.
- المستوى العلمي: غياب فروع علم النفس الصناعي الحديثة في البرامج المقومة.
- المستوى التنظيمي: تداخل بين محتويات المواد المقررة، وقدم بعض المواد الأخرى.
- المستوى البيداغوجي: غير مناسبة طرق التدريس المتبعة للمواد التقنية المدرسة. (بعزي سمية، بوقبال عماد. 2019. ص417)

الدراسة الرابعة: دراسة **فوزي سعيد الجدبة** مقال بعنوان: **دور الجامعات العربية في التنمية الإِقتصادية. 2009.غزة**

اِقتصرت هذه الدراسة على الجامعات العربية وخصوصا الجامعات الفلسطينية بغزة، وانطلقت من إشكالية: ما مدى أثر التعليم الجامعي على التنمية الاقتصادية؟ حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع ليعيش حياة أفضل، وتحقيق مستوى دخل مرتفع من خلال المخرجات، ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعات في التنمية الاقتصادية. وتمثلت عينة الدراسة في 200 خريج في قطاع غزة وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- غياب الخطط والبرامج التطويرية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية.
- هبوط وظيفة الجامعة من التفكير والإبداع وتنمية المجتمع إلى دور هامشي يعتمد على التعليم فقط.
- عدم الاِهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين للتنمية الاِقتصادية.
- كذلك غياب أي تعاون بين الجامعات العربية ببعضها بعضا.

كما توصلت إلى أن التعليم في الجامعات العربية لا يزال يعتمد على أسلوب التلقين وليس تعليم كيفية التفكير، وقد قدم الباحث عدة توصيات من بينها:

ضرورة إشراك الجامعة في وضع خطة تفصيلية للتنمية لتي يحتاجها المجتمع بصفة عامة والبيئة المحلية بصفة خاصة.بحيث تكون هذه الخطة شاملة للقطاعات الإنتاجية كلها.

الاِهتمام بالتعليم المهني واستكماله في الجامعة، مع دعم المختبرات العلمية والمؤسسات القادرة على بلورة نشاط البحث والاِختراع في نشاط التنمية الاِقتصادية. (فوزي سعيد الجدبة. 2009)

الدراسة الخامسة: "دراسة **رياض شعبان لملوم.** بعنوان: **واقع وآفاق التعليم العالي ومتطلبات التنمية في ليبيا، 2010:**

بينت هذه الدراسة أهداف التنمية الاقتصادية والاِجتماعية في ليبيا التي عملت على تطوير وبناء القدرة العلمية للمجتمع المتعلم باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية البشرية، وبينت أهداف التعليم العالي في ليبيا، وعملية تطور التعليم الجامعي والعالي في ليبيا، وأنه من بين سياسات النظام التعليمي الجديد في ليبيا تطوير وتحديث نظم التعليم الجامعي والعالي بما يواكب التطور العلمي العالمي وتطبيقاته التكنولوجية المتزايدة، وتطويع نظم التعليم الجامعي والعالي للوفاء بمتطلبات واِحتياجات التنمية وسوق العمل.

وكانت نتيجة بحثه أن هناك:

- فائضا من مخرجات التعليم العالي نحتاج إلى إعادته إلى دائرة الإنتاج.
- هناك عددا من البطالة المقنعة يجب إعادته إلى دائرة الإنتاج.
- عـددا آخرا كبيرا جدا يصل إلى 75% من القوى العاملة يعمل بالقطاع العام وعبئا عليه.

وانتهى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها:

- وضع خطة مدروسة وعلمية تبين الحاجة المطلوبة للقوى العاملة المتعلمة في ضوء الإمكانات المادية المتاحة.

- ضرورة مراعاة تحديد عدد الطلاب ونوعيتهم الذين يقبلون في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في ضوء معايير احتياجات التنمية وسوق العمل من الخريجين في كل تخصص.
- تطوير وتحديد المناهج والمقررات الدراسية بما يواكب التقدم المعرفي السريع.
- ترشيد سياسة القبول في الجامعات والمعاهد العليا وربطها بمتطلبات التنمية وسوق العمل
- خلق نوع من التوازن بين نمو القطاعات الإقتصادية الإنتاجية والأخرى الخدمية.(ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية. 2010. ص 91)

الدراسة السادسة: دراسة " **خالد بن عواض بن عبد الله الثبيتي:** رسالة دكتوراه الموسومة بـ:
"**استراتيجيات مقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية" بالجامعات السعودية، 2009.**

حيث سعى الباحث لمعرفة واقع الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية، والتعرف على الاحتياجات الكمية والنوعية التي تحتاجها الجهات المتخرجة من برامج الدراسات العليا، في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بما يتضمنه من مداخل، كالمدخل المسحي، والمدخل الوثائقي، وقد تكون مجتمع الدراسة من خبراء الإدارة التربوية، ومن المسؤولين في أقسام كلية الإدارة التربوية وعددهم 16، ومن المسؤولين في وزارة التربية والتعليم ويقدر عددهم بـ: 58، ومن أعضاء هيئة التدريس في تخصص الإدارة التربوية وعددهم 56، ومن طلاب الدراسات العليا في الإدارة التربوية وعددهم 126 طالبا.

إعتمد الباحث على إستمارة الإحتياجات الكمية والنوعية من خريجي برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية، وإستبانة لمدى استفادة الجهات التعليمية من خريجي برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية، وتصميم إستبانة لمعرفة المقترحات التي قد تسهم في تطوير تلك البرامج.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- **إيجابيات برنامج الدراسات العليا الإدارة التربوية:** تسهم الأهداف في تأصيل مجالات المعرفة ذات العلاقة بالإدارة التربوية، كما تسهم المقررات في تطوير قدرة الطلاب على البحث والاكتشاف المؤدي إلى مزيد من المعرفة، كما تشجع أساليب التدريس على الحوار والمناقشة، كما أن الإشراف العلمي يسهل عملية التواصل، بين الطالب والمشرف، ويعتمد تقويم الطالب على أساليب متنوعة كالبحوث والمشاريع والإختبارات.

- **سلبيات برنامج الدراسات العليا الإدارة التربوية:** من بين النقاط السلبية لبرامج الدراسات العليا الإدارة التربوية:

-ضعف التنسيق والتكامل بين البرامج في الجامعات السعودية.
-نقص التمويل اللازم للبرامج، والنقص في أعضاء هيئة التدريس.

- شيوع الأسلوب الروتيني داخل البرامج.
- غياب الوسائل الحديثة الكافية لنشر الإنتاج العلمي للمنتسبين. (بعزي سمية، بوقبال عماد. 2019. ص417)

ج- **الدّراسات الأجنبيــة:**

دراسة لومباردو وباسكال Lombardo and Pascrell: بعنوان: تأثير التعليم العالي في نتائج سوق العمل بعد التخرج (دراسة حالة أدلة الإصلاح فيما يتعلق بخريجي المستوى الثاني من جامعة كالا بريا في جنوب إيطاليا) 2011، إيطاليا

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات التجريبية عن طريق توفير دليل على جودة العمل من خريجي جامعة كالا بريا التي تقع في جنوب إيطاليا. وهي منطقة متأثرة بالمشاكل الهيكلية في سوق العمل، والتعرف إلى محددات نوع العقد، والمسابقات التعليمية والأجور، ونوعية الوظائف في ثلاث سنوات بعد التخرج تدرس من حيث النوع من العقود، وتوصلت الدراسة إلى أن مجال الدراسة هو المحدد الرئيس لجودة العمل، بالخصوص الخريجين في الهندسة والصيدلة، هم أكثر نجاحا لإيجاد وظيفة مستقرة، مطابقة تماما للتخصص، براتب أفضل مع كل الإحترام للتخصصات الأخرى. (Lombardo, Pascrell. 2011).

2- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

إن المطلع على الدراسات السابقة التي تم إيرادها في متن هذه البحث يلاحظ أن: الدراسة الأولى لصاحبها رشدي أحمد طعيمة المعنونة بـ: **التعليم الجامعي رصد الواقع ورؤى التطوير** بالأردن سنة 2004، يدرك أن الباحث قد انطلق فيها من إشكالية بحث تؤكد محاولته التعرف على واقع الأداء الجامعي ومشكلاته كما العمل على الوقوف على بعض قضايا الإصلاح من خلال آراء الأساتذة بالأردن، في حين تأتي الدراسة الحالية للوقوف على مدى تشبع برامج التعليم العالي الجزائرية بمتطلبات تضمن فعاليتها في التكوين بما يحقق رأس مال بشري يحمل المهارات والكفايات اللازمة لتحقيق تنمية اِقتصادية باعتباره هدفا متكاملا.

هذا وإن كانت دراسة طعيمة قد اِعتمدت على تقنية الاِستمارة أو الاستبيان في جمع البيانات فإن أداة الدراسة الأساسية في البحث الراهن هي أيضا الاِستمارة، كما أن العينة المعتمدة في دراسة طعيمة هيئة التدريس بجامعة الأردن (1265 أستاذ)، وهو ما اِعتمدت عليه الدراسة الحالية وهي عينة من مجتمع البحث متمثلة في أساتذة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة

أما عن دراسة مصطفى أحمد سليمان السطري المعنونة بـ: **دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، سنة2011، والتي عمل فيها الباحث على الوقوف على مدى مساهمة التعليم العالي في فلسطين في التنمية الاقتصادية والمطلع على هذه الدراسة يدرك أن الدراسة الحالية تتفق معها في كون الدراستان ترميان لذات الهدف في العموم فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتعليم العالي غير أنهما تختلفان في التفاصيل كون الغرض من دراسة **مصطفى أحمد سليمان السطري** تؤكد على دور التعليم العالي في رفع العائد الاقتصادي وخفض الفارق الاجتماعي بين طبقات أفراد المجتمع، ليكون الهدف من الدراسة الحالية السعي للوقوف على مدى تشبع برامج التعليم العالي الجزائرية بمتطلبات تضمن فعاليتها في التكوين بما يحقق رأس مال بشري يحمل المهارات والكفايات اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية وإن كانت الدراسة السابقة قد استخدمت المنهج الوصفي فهو منهج يتناسب وطبيعة الدراسة الراهنة أيضا على اعتبار أنها دراسة تحليلية لاتجاهات أساتذة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي فيما يتعلق بكون برامج التعليم العالي الجزائرية المعتمدة حاليا مشبعة بمتطلبات التكوين الفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية، هذا واعتمدت دراسة **السطري** على المقابلة كأداة للدراسة في حين أن أداة الدراسة الراهنة هي الإستمارة.

أما فيما يخص دراسة **مقداد محمد** الموسومة: **استجابة البرامج المدرسية لمطالب التنمية الوطنية، دراسة حالة لبرامج علم النفس الصناعي.** سنة 1995 والتي سعى فيها الباحث إلى تقويم مستوى الأهداف التعليمية، والمستوى العلمي، والمستوى التنظيمي والبيداغوجي لبرامج علم النفس الصناعي، في ضوء الأهداف التي حددت من طرف الوزارة الوصية، آخذين بعين الاعتبار ما يكون قد جد في علم النفس الصناعي، وطبيعة المشاكل الإنسانية التي يعاني منها القطاع الصناعي والمهني في الجزائر، أما الدراسة الحالية فتعمل للوقوف على مدى إستجابة برامج التعليم العالي المعتمدة لمتطلبات التنمية الإقتصادية تحديدا بإعتبار إتجاهات الأساتذة عينة الدراسة، وإن كانت دراسة **مقداد** قد ركزت على برنامج علم النفس الصناعي ومحاولة تقويم الجانب المتعلق بمستوى الأهداف التعليمية، والمستوى العلمي، والمستوى التنظيمي والبيداغوجي لبرامج علم النفس الصناعي كما أسلفنا فإن الدراسة الحالية تحلل اتجاهات الأساتذة العاملين بجامعة تبسة وفي مختلف البرامج التعليمية بالكليات الموجودة بالجامعة بالنظر إلى مدى استجابة برامج التعليم العالي لمتطلبات التنمية الاقتصادية كنموذج عن الجامعات الجزائرية وقد حددت الدراسة المتطلبات التي يفترض أن برامج التعليم العالي قد صيغت بما يضمن تشبعها بها متمثلة في مطلب الإبداع والابتكار، مطلب مواكبة التغيرات المعرفية والتكنولوجية، مطلب التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة، ومطلب التخصصات الحديثة التي تتواكب مع احتياجات التنمية الإقتصادية.

هذا وقد ضمت دراسة مقداد محمد عينة بحث من الأساتذة والتي شملت 11 أستاذا، وعينة من العاملين في الصناعة والتي شملت 8 أفراد، وعينة الطلبة التي شملت 6 أفراد. واِقتصرت الدراسة الحالية على عينة الأساتذة كما اِعتمد محمد مقداد على نمط دراسة الحالة في معالجة موضوعه بينما اِعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي لتحليل اِتجاهات أساتذة جامعة تبسة فيما يتعلق بمدى اِستجابة برامج التعليم العالي لمتطلبات التنمية الإقتصادية كنموذج معبر عن برامج التعليم العالي في الجامعات الجزائرية. أما عن فوزي سعيد الجدبة والتي تحمل عنوان: **دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية**، سنة 2009 بجامعة غزة والتي سعت إلى بيان دور الجامعة من خلال مخرجاتها من الإطارات في تحقيق حياة أفضل للمجتمع، تساءل فيها الباحث أيضا عن الأسباب التي تحول دون مشاركة الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية، في حين أن الدراسة الراهنة تؤكد على بيان مدى اِستجابة برامج التعليم العالي لنداء التنمية الاقتصادية كونها البيئة المخولة بتكوين الإطارات القادرة على تحقيق التنمية الشاملة والإقتصادية خصوصا من خلال بحثها الطريقة التي بنيت بها برامج التعليم العالي الجزائرية وقدرتها على التكوين بما يضمن توفر كفايات أساسية قي المخرجات التي عبرت عنها الدراسة الحالية بمتطلبات التنمية الاقتصادية والمتمثلة دائما في: الإبداع والابتكار، مواكبة التغيرات المعرفية والتكنولوجية، التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة، التخصصات الحديثة التي تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية.

أما عن دراسة رياض شعبان لملوم. المعنونة بـ: **واقع وآفاق التعليم العالي ومتطلبات التنمية** في ليبيا، سنة 2010 والتي بينت أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية في ليبيا حيث عملت على تطوير وبناء القدرة العلمية للمجتمع المتعلم باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية البشرية، وبينت أهداف التعليم العالي في ليبيا، وعملية تطور التعليم الجامعي والعالي في ليبيا، وأنه من بين سياسات النظام التعليمي الجديد في ليبيا تطوير وتحديث نظم التعليم الجامعي والعالي بما يواكب التطور العلمي العالمي وتطبيقاته التكنولوجية المتزايدة، وتطويع نظم التعليم الجامعي والعالي للوفاء بمتطلبات واِحتياجات التنمية وسوق العمل. في حين أن الدراسة الحالية نسعى لبيان مدى مواكبة برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر للتغيرات المعرفية والتكنولوجية وذلك من أجل توفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة. لتأتي بعد ذلك دراسة خالد بن عوض بن عبد الله الثبيتي: الموسومة بـ: "**اِستراتيجيات مقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية**" بالجامعات السعودية، 2009، فإنها وإن كانت قد سعت لمعرفة واقع الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية، والاحتياجات الكمية والنوعية التي تحتاجها الجهات المتخرجة من برامج الدراسات العليا، فإن الدراسة الراهنة تبحث في صياغة برامج

التعليم العالي الجزائرية بغض النظر عن المستوى في التدرج أو دراسات عليا، وهي تتفق مع هذه الدراسة في استخدامها للمنهج الوصفي، وان كان مجتمع بحث هذه الدراسة السابقة يجمع بين خبراء الإدارة التربوية ومسئولين في أقسام كلية الإدارة التربوية والمسئولين في وزارة التربية والتعليم ومن أعضاء هيئة التدريس في تخصص ومن طلاب الدراسات العليا في الإدارة التربوية فإن الدراسة الراهنة اقتصرت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة (الجزائر).

هذا بالإضافة إلى أن دراسة **غربي صباح** الموسومة بـ: **دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي،** جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2014 والتي هدفت إلى إبراز دور التعليم العالي في عملية التنمية ومدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وأهمية الوظائف في تنمية المورد البشري والآليات المقترحة التي تساعد الجامعة في خدمة المجتمع، فإن الدراسة الحالية تؤكد على أهمية دور برامج التعليم العالي في التنمية الإقتصادية على وجه الدقة، كما تؤكد أيضا على أهمية الجامعة بالنسبة للمجتمع على إعتبار إن التنمية عملية متكاملة والتنمية الاقتصادية جزء منها، والجامعة هي الأرضية الصلبة التي تكون بغرض تحقيق التنمية للمجتمع، كما إن الدراسة الحالية تبحث في واقع متطلبات التنمية الاقتصادية داخل برامج التعليم العالي المعتمدة الجزائرية في حين عملت دراسة الباحثة غربي صباح على بيان وضع مخرجات التعليم العالي بالنسبة لمتطلبات سوق العمل، ولعل الدراسة الراهنة تسعى إلى البحث في التكوين باعتبار جملة من المهارات والكفاءات والقدرات والخبرات التي يجب توفرها في الخريجين وفقا لما يتطلبه سوق العمل وذلك من خلال اعتمادها كركائز يفترض أن يبنى عليه البرنامج التعليمي حتى لا نصطدم بمخرجات غير مؤهلة لسوق العمل ويكون العمل إستباقيا لتفادي أن يكون التكوين دون جدوى لغياب الكفاءة والمهارة والخبرة المطلوبة، والتي يتمسك بها سوق العمل في عملية التوظيف. أما فيما يتعلق باعتماد المنهج الوصفي في دراسة الباحثة غربي صباح فإن الدراسة الحالية تعتمد ذات المنهج والذي تفرضه طبيعة البحث كما أنها توظف الاستمارة كأداة للبحث وقد وظفت دراسة غربي صباح الاستمارة أيضا. وبالنظر إلى دراسة **نادية إبراهيمي** المعنونة بـ: "**دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة**" بجامعة فرحات عباس بسطيف سنة 2012/ 2013، التي هدفت إلى إبراز تأدية الجامعة للدور المنوط بها في تنمية الرأس المال البشري وكيفية توظيفه في العملية التنموية وما مدى مساهمة الجامعة أيضا في تزويد المجتمع بالكوادر المؤهلة، بينما هدفت الدراسة الحالية إلى محاولة الوقوف على الإرتباطات القائمة بين التعليم العالي من خلال الجامعة كأحد مؤسساته والتنمية الاقتصادية على إعتبار أن التنمية عملية تكاملية، كما أن التعليم هو القاعدة الأساس لتحقيق أي نوع من التنمية. وإن إعتمدت هذه الدراسة لنادية إبراهيمي على المنهج الوصفي

التحليلي، فإن الدراسة الحالية اِعتمدت المنهج الوصفي أيضا. هذا بالإضافة إلى دراسة **لومباردو وباسكال Lombardo and Pascrell** بعنوان: **تأثير التعليم العالي في نتائج سوق العمل بعد التخرج** (دراسة حالة أدلة الإصلاح فيما يتعلق بخريجي المستوى الثاني من جامعة كالا بريا في جنوب إيطاليا) 2011، والتي بينت المساهمة في الأدبيات التجريبية عن طريق توفير دليل على جودة العمل لدى خريجي جامعة كالا بريا في حين أن الدراسة الحالية تبحث في اِستجابة برامج التعليم العالي الجزائرية المعتمدة لمتطلبات الإبداع والابتكار، مواكبة التغيرات المعرفية والتكنولوجية، التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة، التخصصات الحديثة التي تتواكب مع اِحتياجات التنمية الاِقتصادية والتي قد تشكل فرقا في عملية التكوين من أجل التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ينجر عنه جودة أداء في سوق العمل كمؤشر لجودة التكوين، هذا وإن كانت الدراسة الراهنة تتوجه للبحث فيما إن كانت برامج التعليم العالي الجزائرية تعتمد التخصصات الحديثة التي تواكب احتياجات التنمية الاقتصادية فإن الدراسة السابقة الحالية كشفت أن مجال الدراسة محدد رئيسي لجودة العمل ما أكدته المعطيات المتوصل إليه بالخصوص لدى خريجي الهندسة والصيدلة. من ناحية أخرى إذا كانت الدراسة السابقة التي بين أيدينا قد اِعتمدت دراسة الحالة في تتبع معطيات موضوع البحث فقد اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، ووظفت الاستمارة في جمع المعلومات.

خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل، يمكن القول أن الإطار المفاهيمي للدراسة يمثل الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسة، حيث يوضح المفاهيم والمصطلحات الرئيسة، ويحدد العلاقة بينها بما يسهم في بناء فهم متكامل لموضوع البحث. كما يساعد في توجيه التحليل العلمي وصياغة الفرضيات بما يتناسب مع طبيعة المشكلة البحثية. ومن خلال هذا الجزء من البحث يتم وضع الدراسة في سياقها العلمي المناسب.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: قراءة في مفهوم برامج التعليم العالي الجامعي وتطورها التاريخي في الجزائر

تمهيد:

أولا: قراءة في أهمية وأهداف التعليم العالي الجامعي

ثـانيـا: أساليب؛ أسس ومظاهر التعليم العالي الجامعي النـاجح

ثالثـــا: التطور التاريخي للتعليم العالي الجامعي

رابـعـــا: تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر

خامسا: التعليم العالي وبرامجه وفق مقاربة (نظام ل.م.د) في الجزائر

سادسا: حركية منظومة التعليم العالي الجزائرية

سابعا: التحديات التي تواجه التعليم العالي الجامعي

ثـامنـا: نماذج عن برامج التعليم العالي في بعض الدول وتحدياته

خلاصة الفصل

تمهيد:

يشهد العالم اليوم حركية واسعة وتطورات هائلة في شتى الميادين والمجالات بفضل التعليم والتكوين بصفة عامة، والتعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة، ولاسيما في مجال التخطيط للمشاريع التنموية (رمزي أحمد عبد الحي. 2006. ص28)، حيث يعد التعليم بكافة مراحله ومستوياته الأداة والركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الاقتصادية والإجتماعية، والدليل على ذلك التجارب العالمية في هذا المجال، فالركيزة الأساسية للإقتصاديات المتقدمة هو تطوير التعليم والبحوث العلمية وتسخيرها في خدمة مخططات التنمية.

أولا: قراءة في أهمية وأهداف التعليم العالي الجامعي:

1- أهمية التعليم العالي:

يعتبر التعليم، وخاصة التعليم العالي، قضية محورية وحيوية، نظراً لدوره الأساسي في إعداد الإنسان الذي يُعدّ العنصر الرئيسي لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. فالتعليم العالي يمثل مرحلة التخصص والإعداد العملي بمستوياته المختلفة، بهدف تلبية احتياجات المجتمع الحاضرة والمستقبلية، بما يواكب التطور الذي تسعى إليه الأمم لتحقيق أهدافها. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى وضع رؤية إستراتيجية شاملة للتعليم العالي لمواجهة التحديات والمتغيرات المتسارعة التي تواجهه. كما يلعب التعليم العالي دوراً محورياً في دفع عجلة التقدم في المجتمعات البشرية، حيث يسهم في تشكيل ملامح الحاضر والمستقبل على الصعد الاجتماعية، العلمية، والاقتصادية. ومع ازدياد أهمية اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، وتزايد متطلبات التنمية، أصبح واضحاً أن تقدم الدول ونموها يرتبط بشكل وثيق بمدى تطورها العلمي وقدرتها على التكيف مع التطورات المتسارعة في المجالات المعرفية، التكنولوجية، والمعلوماتية. ولتحقيق ذلك، لا بد من بناء نظام تعليمي عالي الجودة يُمكّن من استثمار العنصر البشري كقوة دافعة للتنمية والتقدم.(الحبيب فهد بن إبراهيم. 2006. ص 252) وكما لا يخفي علينا أن كل المؤسسات التعليمية لها أهميتها وميزاتها، فإن التعليم الجامعي تكمن أهميته في النقاط التالية:

- إن التعليم العالي الجامعي عملية مشبعة ومتعددة الجوانب، إذا تمتد من عملية التعليم والتدريب وصولا إلى عملية البحث والتخطيط والتطوير والتكييف مع متطلبات المجتمع.
- تستطيع الجامعة تزويد طلابها على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم ومراحلهم الدراسية بالمعارف والمهارات وتكوينهم تكوينا لائقا.

- تخريج موظفين للإدارات الحكومية أو عاملين في بعض المهن كالطب والقانون والهندسة وغيرها. (أحمد خطيب. 2006. ص 310).

2-أهداف التعليم العالي:

2-1- **أهداف التعليم العالي العامة:** كثيرة ومتنوعة يمكننا أن نورد بعضها في النقاط الموالية:

- ترقية الفكر والعلم وتنمية القيم الإنسانية وتعميق الانتماء الوطني.
- تزويد البلاد بالإقتصاديين والفنيين والخبراء اللازمين في المؤسسات المجتمعية المختلفة.
- توجيه التعليم والبحث العلمي لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا.
- إعداد الإنسان المزود بأصول العربية وطرق البحث المتقدم، والقيم الرفيعة للمساهمة في بناء المجتمع.
- الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها التطورات العلمية واحتياجات السوق العربية: حاضرا، مستقبلا.
- الإسهام والتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في عملية التطبيع الاجتماعي والثقافي. وهي العملية التي تتوقف عليها التفاعلات الصحية السليمة في المجتمع والتي تجعل الفرد عنصرا فعالا في المجتمع وبين الأفراد الذين ينتمي إليهم.
- إنشاء قنوات اتصالية قوية ومفتوحة بين الجامعات ومواقع العمل، وخاصة مراكز الاجتماعية والإنتاجية لخدمة الأهداف المشتركة.
- إشراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مراكز الإنتاج ومواقع العمل المختلفة ومعرفة المشكلات، ونقل خبراتهم وتجاربهم إلى الواقع. (سعيد بن حمد الربيعي وآخرون. 2006. ص89)
- إتاحة الفرص للبحوث الجامعية بأن تأخذ طريق التنفيذ، وذلك عن طريق مشاريع استطلاعية.
- وضع صيغة مناسبة للعمل المشترك التي تحافظ على القيم المعنوية للمجتمع وتوفر لكل فرد إحساسه بدوره الخلاق.
- التعاون المستقبلي في مختلف المجالات التطورية والتنموية بين الجامعة والقطاعات المختلفة على شكل خطط قصيرة، متوسطة أو بعيدة المدى، ويتم على أساسها تطوير الجامعة ومخرجاتها لمواكبة هذه الخطط.
- التعاون المستقبلي في مختلف المجالات التطورية والتنموية بين الجامعة والقطاعات المختلفة على شكل خطط قصيرة، متوسطة أو بعيدة المدى، ويتم على أساسها تطوير الجامعة ومخرجاتها لمواكبة هذه الخطط.

- إن الهدف أو الغاية من وراء إنشاء الجامعات هو خدمة المجتمع عن طريق إمداد هذا المجتمع بالكوادر المؤهلة من التخصصات المختلفة وتقديم الأسس العلمية لمواجهة مشكلاته. (سعيد بن محمد الربيعي وآخرون. 2006. ص89)

وقد اِتضحت أهداف التعليم العالي الجامعي بصفة عامة وخاصة في البرامج والخطط التنموية والمتمثلة في:

- ربط التعليم بمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، والتوسع في إنشاء الكليات والأقسام والمعاهد العليا والتوسع في قبول الطلاب بما يلبي حاجات البلاد.
- العناية بإجراء البحوث العلمية والاعتماد على الجامعات المختلفة في تقديم الاستشارات الفنية في المجتمع.
- العمل على توثيق الروابط والصلات الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية المنظرة في الداخل والخارج. (سعيد أشرف وآخرون. 2007. ص22)

هذا ويرى كل من شبل بدران وكمال نجيب أن من أهداف التعليم الجامعي نجد:

- تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات: إن نمو وتزايد الملتحقين بالجامعات مسألة صحية ذات اِتجاه عالمي على مستوى دول العالم الثالث وليس هناك مبررا واحدا وطنيا أو تربويا أو سياسيا للتراجع عن إتاحة الفرص الكاملة للراغبين والقادرين على مواصلة تعليمهم العالي، وهو هنا لا شك سيكون على حساب الطبقات الفقيرة ولصالح الطبقات الغنية لأن جوهر القضية هو الظرف الاِقتصادي وإخفاق سياسة التنمية وعجزها من اِستيعاب الخريجين.
- تفويض ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: يتلخص هذا الهدف في السعي نحو إلغاء معيار التفوق لدخول الجامعة واستبداله بمعايير أخرى. (شبل بدران، كمال نجيب. 2006. ص 123)
- ربط التعليم بسوق العمل: على الدولة أن توفر مناصب شغل للمواطنين تعادل تعليمهم، حيث أن هناك نوع من الخلط بين المشكلات التعليمية والاِقتصادية، وذلك لأن مشكلة البطالة (بطالة المتعلمين تحديدا)، هي مشكلة اقتصادية في الأساس والنظام التعليمي لا يعمل بمعزل عن بقية النظم المجتمعية، إذا أنه لا يمثل نظاما مستقلا بذاته، بل هو تابع لغيره من النظم في المجتمع ومن ثم يعكس أوضاعه ومشكلاته وأزماته. (شبل بدران، كمال نجيب. 2006. ص 124)

2-2- أهداف التعليم العالي بالجزائر:

يهدف التعليم العالي بالجزائر إلى تحقيق ما يلي:

- تكوين الإطارات الكفئة من أجل خدمة التنمية الوطنية.
- تنمية الروح العلمية ونشر الدراسات ونتائج البحوث.
- يساعد في دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وإيجاد حلول لها.

- تنمية الكفاءات الضرورية خاصة في ظل انفجار المعلوماتية.
- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الوطنية تطابقا مع الأهداف المحددة من طرف التخطيط الوطني.
- دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وإيجاد حلول لها. (بوحفص مباركي. 2002. ص 57)

3- خصائص التعليم العالي ووظـائفه:

3-1- خصائص التعليم العالي:

للتعليم العالي الجامعي عدة خصائص ومميزات نذكر منها ما يلي:

- القدرة على تلبية الإحتياجات الإجتماعية والوظيفية والمهنية للملتحقين به لما يتمتع به من مرونة وحداثة وتوفر البدائل من جهة وإرتباطه بحاجات وسوق العمل للعمالة المؤهلة والمدرسية من جهة أخرى.
- إنتفاع هذا النمط من التعليم بالثورة التقنية الحديثة ووسائل الإتصالات المعاصرة.
- إستجابة هذا النمط من التعليم إلى عدد من مبادئ التعلم الإنساني الحديثة مثل توفر الواقعية للتعليم والمرونة في بيئة التعلم ومراعاة أساليب التعلم عند الأفراد وإرتباط التعلم بحاجات الأفراد الوظيفية والمهنية والشخصية والإجتماعية. (فاروق عبده فلية. 2007. ص 264)

3-2- وظائف التعليم العالي الجامعي:

يؤدي التعليم العالي جملة من الوظائف الأساسية العامة، ويمكن تلخيصها في:

- إعداد القوى البشرية: وهي من أهم الوظائف التي إرتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته، وهذا من خلال إعداد الكوادر المطلوبة والتي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية ذات المستوى العالي.
- البحث العلمي: من المتعارف عليه أن مؤسسات التعليم الجامعي تقوم بتوليد المعرفة عن طريق متابعة البحث والإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع.
- تنمية المجتمع: لا يمكن للجامعة تأدية دورها مالم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع وازدهاره، ولذا فإن الخدمة العامة أصبحت وظيفة أساسية لمؤسسات التعليم الجامعي.
- الكشف عن ميولات الطلاب وقدراتهم العقلية واتجاهاتهم الروحية والاجتماعية وصقل مهاراتهم، مما يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على القيام بدورهم في تحديث وتطوير المجتمع (رمزي أحمد عبد الحي. 2006. ص30).
- إعداد المواد التعليمية اللازمة لمسايرة المجتمع.
- المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم الأخرى.

- زيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها
- نشر المعرفة والهوية الوطنية والقومية والتخطيط والتنظيم.
- نشر الوعي السياسي والعلمي بين الطبقات العاملة.
- الإعداد للمهن والكوادر العلمية العالية.(رمزي أحمد عبد الحي. 2012. ص58)
- إرساء الديمقراطية الصحيحة، فهناك من يقول" كلما تعلم الإنسان زادت حريته"، فالتعليم الجامعي ومؤسساته المختلفة تمثل الأساس في عوامل الإنتاج والتوزيع.
- توفير البيئة التي تمكن الطلاب من تنمية معلوماته التخصصية والثقافية العامة. (رمزي أحمد عبد الحي. 2006. ص100).
- تنمية الاتجاه الصحيح للطلاب نحو التخصص والمعرفة بصفة عامة وتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من تحصيل المعرفة بأنفسهم.
- وظيفة تحقيق التعاون العلمي والإنساني.
- المساهمة في تعديل النظام والقيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها.
- الإهتمام بإثراء الثقافة المحلية وتنشيطها وتطويرها بالثقافة المعاصرة والكشف عما يمثله التراث الإجتماعي من جوانبه المضيئة.
- المساهمة مع بقية مؤسسات المجتمع في بناء مجتمع يقدر العلم ويطبقه في مختلف مجالاته ويحكمه فيما يتخذه من قرارات تمس حاضره ومستقبله.(محمد منير مرسي. 2005. ص 22).

هذا كما يتمحور دور التعليم العالي في العناصر التالية:

- يوفر التعليم والتدريب ضمن بيئة تضم التدريس والبحث والإرشاد.
- ينمي القدرة على التحليل والربط والاستنتاج ثم الابتكار.
- يوجد القدرة على إكتشاف المشاكل والتعامل معها وحلها.
- يفجر الطاقات الإبداعية الخلاقة عند الطالب.
- يخلق القدرة على فهم آليات العصر ومتغيراته وتقنياته وتطويرها لصالح المجتمع المحلي والعالمي.
- تنمية شخصية قادرة على ممارسة الحياة العلمية والفكرية والاجتماعية والسياسية بنضج ووعي.
- التلاحم مع المجتمع والدولة في نسيج قوي متجانس يساهم في نشر وترويج مبادئ التنمية المتواصلة ونشر الوعي البيئي للمحافظة على الموارد الطبيعية للمجتمع وصيانتها للأجيال القادمة.(رمزي أحمد عبد الحي. 2012. ص58)

4- مكونات التعليم العالي والجامعي:

يُعد التعليم الجامعي قمة المنظومة التعليمية على مستوى العالم، ويمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، خاصةً في العصر الحالي الذي أصبح فيه التعليم المستمر جزءًا جوهريًا من استراتيجيات الدول. ولتمكين المؤسسات الجامعية من أداء دورها وتحقيق أهدافها، لا بد من وجود عناصر فعّالة ومتفاعلة تُسهم في تعزيز كفاءتها. تتمثل في:

أ- هيئة التدريس (الأستاذ): تحتاج المؤسسة الجامعية لأداء وظيفتها إلى عنصر ذي أهمية كبيرة يتمثل في هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي، الذي يعد "حجر الزاوية في العملية التربوية التعليمية، وهو القائم بهذه العملية بوصفه ناقلا للمعرفة ومسؤولا عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة"(غربي صباح. 2013/ 2014. ص 59) حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، وأن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس وارتفاع عبء التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، ولا يتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى. (نوال نمور. 2011/ 2012. ص18) فالجامعة لا تصنع الخبرة بواسطة الهيكل الإداري والتشريعات فحسب، بل لابد أن تجمع في مدرجاتها ومخابرها عددا من المدرسين والباحثين، الذين لا يكتفون بتلقين طلابهم مجموعة من المعلومات المعروفة سابقا أو مجرد نقل الخبرة الموجودة في البلاد الأجنبية، ولكنهم يتعاونون معهم على اكتشاف الطريق الأمثل لاستخدام تلك المعلومات وتمثيلها وإعادة صياغتها وتطويرها وفق معطيات الواقع الوطني.(غربي صباح. 2014/2013. ص 59)

وبالتالي فإن أساتذة الجامعة يقومون عادة بدورين في وقت واحد:

- الدور الأول: ويتمثل في القيام بالتدريس لطلبة الجامعات في مختلف مراحل التعليم الجامعي.
- الدور الثاني: ويتمثل في القيام بالبحوث العلمية من أجل تقدم العلم وترقيته، والأستاذ الجامعي الكامل هو الذي يجمع بين وظيفة البحث العلمي والتأليف، ووظيفة التدريس في وقت واحد، كما نجد الأستاذ الجامعي أيضا رجلا إداريا، توكل إليه مهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي والجامعي، حيث نجده مثلا رئيسا للقسم، أو عميدا للكلية أو حتى الجامعة. كما يقع على عاتق

الأستاذ الجامعي عبء الإشراف على الرسائل العلمية والبحوث، وذلك بتوجيه الطلاب وإرشادهم.

ب- الجماعة الطلابية (الطالب الجامعي): يعرف الطالب الجامعي على أنه: "شخص سمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى الجامعة، وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة، إذ أن للطالب الحق في إختيار التخصص الذي يتلاءم وذوقه يتماشى وميله". ويعتبر الطالب الجامعي أحد العناصر الأساسية الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين، ويمثل عدديا الفئة الغالبة في المؤسسة الجامعة، فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته واستعداداته الشخصية، وتنمية مهاراته وربطها بالمعرفة اللازمة في حياته العملية اللاحقة لحياته الجامعية.(غربي صباح. 2013/ 2014. ص60)

ولعل من أفضل الأساليب التعليمية التي يمكن تقديمها للطالب الجامعي هو أن يكون هو محور العملية التدريسية، مما يتيح له اكتساب المعرفة بشكل مستقل من خلال المشاركة في أنشطة ذاتية موجهة في بيئات تعليمية. وعندما ينتهي الطالب من دراسته الجامعية، يصبح خريجاً مؤهلاً لانتقال إلى سوق العمل، حيث يطبق ما اكتسبه من معارف ومهارات في مسيرته المهنية التي تعد المرحلة التالية في مشوار حياته العملية.

ج- الهيكل الإداري والتنظيمي: إن الجامعة باعتبارها تنظيم إجتماعي رسمي يتم داخلها تفاعل إجتماعي بين عناصر مختلفة من علاقات وقوى إجتماعية وقيم سائدة، وبين أطراف العملية التعليمية الجامعية"، يسري عليها ما يسري على التنظيمات الإجتماعية الأخرى في المجتمع، لها ما يسمى بخريطة التنظيم أو الهيكل التنظيمي الذي يحدد المواقع الرئيسية التنظيمية داخل الجامعة ويرسم لشاغلي تلك المواقع حدود اختصاصاتهم والمهام الموكلة إليهم. فالهيكل الإداري والتنظيمي هو: "تلك المكونات البشرية المتكاملة والمتناسقة النشاطات الإدارية والتنظيمية وفقا للنظام الهيكلي العام والوظيفي (الهرم الإداري والتنظيمي)، التي تدير وتسير المؤسسة الجامعية وتسعى من خلال مخرجاتها إلى تحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها". (غربي صباح. 2013/ 2014. ص 61)

بناءً على ما سبق، يتبين أن الجامعة تُعد نظامًا مفتوحًا يتفاعل مع بيئته المحيطة، مما يستدعي عند دراسته الإلمام بجميع مكوناته دون إغفال أي عنصر، حيث إن التكامل بين هذه العناصر يعزز من قدرة الجامعة على أداء دورها الأساسي داخل المجتمع. فهذا الدور يتمثل في إعداد أفراد مؤهلين يمتلكون الكفاءة والمهارات اللازمة لخدمة مختلف القطاعات، مما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

ومن هذا المنطلق، يجب على الجامعة أن تعمل وفق نموذج النظام المفتوح الذي يقوم على التفاعل المستمر مع محيطها الخارجي، حيث تستقبل المدخلات من المجتمع، مثل الطلاب والموارد، ثم تقوم بعمليات التعليم والتأهيل والبحث العلمي، لتنتج مخرجات تتمثل في خريجين مؤهلين وأبحاث تسهم في حل المشكلات المجتمعية. ويعني ذلك أن دور الجامعة لا يقتصر على نقل المعرفة فحسب، بل يمتد إلى تطبيقها عمليًا في مواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع، مما يخلق علاقة متبادلة تقوم على الأخذ والعطاء .وعليه، فإن تعزيز هذا التفاعل بين الجامعة والمجتمع يتطلب تطوير آليات تواصل فعالة، وتشجيع البحث العلمي التطبيقي، وربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل. ومن خلال هذا النهج، تصبح الجامعة أكثر قدرة على تحقيق رسالتها في الإسهام في التنمية والتقدم، عبر بناء شراكات قوية مع مختلف القطاعات، والعمل على تقديم حلول مبتكرة تستند إلى أسس علمية صحيحة، مما يضمن وجود علاقة تكاملية وثيقة بين الجامعة والمجتمع تحقق الفائدة للطرفين.(غربي صباح.2013/ 2014. ص 61)

ثـانيـا: أساليب؛ أسس ومظاهر التعليم العالي الجامعي النـاجـح:

1-أساليب وطرق التدريس في التعليم العالي الجامعي:

تمثل إستراتيجيات التدريس مخططًا متكاملًا لتنفيذ العملية التعليمية ضمن إطار فلسفي محدد، مستندة إلى مبادئ واضحة تهدف إلى تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة. وتتسم هذه الاستراتيجيات بالمرونة، مما يسمح بتعديلها وتكييفها وفقًا للظروف المختلفة، لضمان تحسين جودة التعليم وتعزيز دور الطلاب في عملية التعلم. وتعتمد الجامعات على مجموعة متنوعة من أساليب وطرق التدريس التي تُختار بناءً على طبيعة الأهداف التعليمية المحددة، حيث يتم إختيار الإستراتيجيات المناسبة التي تتماشى مع متطلبات التعليم العالي، ومن أبرزها:

أ- أسلوب المحاضرة ومواقف المناقشة: تُعد المحاضرة من أقدم أساليب التدريس وأكثرها شيوعًا، حيث يقوم المحاضر بعرض المعلومات والحقائق العلمية التي يسعى الطلاب إلى استيعابها وحفظها. وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تتماشى مع الموارد التعليمية المتاحة، إلا أنها قد تؤدي إلى شعور الطلاب بالملل نتيجة لأسلوب التلقي السلبي. لذا، أصبح من الضروري تطوير هذه الطريقة من خلال تقليل الاعتماد على الإلقاء التقليدي، والانتقال نحو أسلوب أكثر تفاعلًا يعتمد على المناقشة والحوار، فالمناقشة التفاعلية تعد وسيلة فعالة لجعل المحاضرات أكثر حيوية، حيث تتيح تبادل الآراء وتحليل الأفكار بين الطلاب وأستاذ المادة، مما يعزز التفكير النقدي ومهارات البحث،

ويجعل العملية التعليمية أكثر إنتاجية. وذلك بالاعتماد على مجموعة عوامل منها: تحديد موضوع المناقشة والتخطيط لها بدقة، إشراك جميع الطلاب وتحفيزهم على التفكير المستقل والتعبير عن آرائهم بحرية، وتشجيع التحضير المسبق من خلال الاطلاع على المراجع ذات الصلة، تعزيز التعاون وتبادل الأفكار لخلق بيئة تعليمية تفاعلية. هذه العوامل تساعد في جعل المحاضرات أكثر حيوية وفاعلية، حيث يتحول الطلاب من متلقين إلى مشاركين نشطين في بناء المعرفة، مما يعزز قدرتهم على التفكير النقدي والاستعداد لمتطلبات الحياة العملية. (حسن شحاتة. 2001. ص113)

ب- الدروس العملية وكتابة الأبحاث والمقالات: تعد الدروس العملية وكتابة الأبحاث والمقالات من الأساليب التعليمية الفعالة التي تُمكّن الطلاب من التفاعل المباشر مع المعرفة من خلال التجربة والتطبيق وتسهم في تنمية قدراتهم التطبيقية والبحثية. وتنقسم الدروس العملية إلى نوعين: التدريبات العملية التي تهدف إلى تطوير وتنمية مهارات الطلاب من خلال تطبيق ما تعلموه، والدروس الكشفية التي تساعد في توضيح المفاهيم والمبادئ العلمية عبر التجارب المباشرة. أما كتابة الأبحاث والمقالات، فهي أسلوب تعليمي يُمكّن الطلاب من التعمق في موضوعات معينة من خلال البحث والتحليل، مما يعزز قدرتهم على التفكير النقدي وتنظيم الأفكار واستنتاج المعلومات. وتُعدّ هذه الأساليب والأنشطة بمثابة تطبيقات مصغّرة تساعد في توسيع معارف الطالب وإعداده لمواجهة التحديات العلمية والأكاديمية، من خلال تطوير مهاراته في التحليل والاستنتاج والبحث المنهجي وتطبيق المعرفة في مواقف عملية.

ج- الدراسات الحقلية: تساعد الدراسات الحقلية الطالب على التفاعل المباشر مع الواقع من خلال دراسة البيئة المحيطة وجمع البيانات والمعلومات عنها. كما تمنحه فرصة لاكتساب مهارات عملية مرتبطة بمهنته المستقبلية. وعلى الرغم من تشابهها مع الدراسات المعملية، إلا أن الدراسات الحقلية تتميز بجعل البيئة نفسها مختبرًا مفتوحًا للبحث والاستكشاف. (حسن شحاتة. 2001. ص115)

2- أسس التعليم الجامعي:

إن المحرك الأساسي لتعليم المجتمع لا يقتصر على مجرد التعليم أو نشر المعرفة بالمعنى التقليدي، بل يتمثل في إحداث تغيير اجتماعي جوهري وعميق، يسهم في تحقيق تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية قائمة على أسس عقلانية تتماشى مع متطلبات العصر. ويؤدي هذا التغيير إلى إحداث تأثيرات كبيرة على حياة الأفراد وعلاقاتهم بالمجتمع الذي ينتمون إليه. ويعتمد نجاح التحديث العلمي والتربوي في المرحلة الجامعية على ثلاثة أسس رئيسية، وهي: (هاشم فوزي دباس العبادي، وآخرون.2009. ص36)

أ- وعي القيادة السياسية بدور التربية وما يخصص لها من أموال لخلق مجتمع علمي معاصر.

ب- قيادة عصرية ذات نظرة إجتماعية شاملة متكاملة تقود عمليات الثورة العلمية في إطار الثورة الإجتماعية الشاملة.

ج- القيام بأبحاث وأسس ودراسات علمية من واقع المجتمع تستند إليها في إرساء دعائم هذه الثورة.

د- الإنفتاح العالمي على الجامعات الإقليمية والدولية وإجراء المقارنة المرجعية المستمرة لأجل تطوير عمل وأساليب العمل االتربوي في الجامعة.

هـ- التغيرات البيئية الجديدة وإدخالها حيز التطبيق من حيث التغيرات التكنولوجية والعلمية والسياسية والإقتصادية وإنعكاس ذلك على العملية التربوية.(مهدي السامرائي. 2012. ص 148، 155)

3- مظاهر التعليم العالي الجامعي الناجح:

يقاس نجاح التعليم بمدى ما يحققه من نتائج مفيدة وبمدى الاستفادة التـي يحصل عليها الطالب وما يجنيه أو يحققه في حياته المستقبلية إلا أن هناك مظاهر عامة لكي يكون هذا التعليم ناجعا وناجحا ويمكن إيجاز هذه المظاهر في النقاط التالية:

أ- المناقشة: يعتمد التعليم في الجامعة على المحاضرات التي يلقيها أعضاء هيئة التدريس وهي رغم فائدتها الكبيرة إلا أن كثيرا من الطلبة لا يمكنهم استيعاب موضوع المحاضرة وفهم كل جوانبها (والتطبيق عليها في الكليات العملية) إلا عندما يقوم المدرس الجامعي بالإيضاح في فصول المناقشة وحينئذ يـشعر الطلاب بإيجابية أكثر.

ب- إرتباط الطالب بالمنهج: يحتاج كل تخصص دراسي إلى مجموعة من المناهج تخدم هذا التخصص، إلا أن المنهج الذي يثير حماس الطلاب هو ذلك المنهج الذي له علاقة مباشرة بحياة الطلاب ما أمكن ذلك أو الذي يخدم منهجا آخرا محبب إلى عقلية الطالب فذلك الأسلوب له القدرة على جلب انتباهه ويجعله مرتبطا بهذه الدراسة.

ج- مستوى الذكاء: ينبغي إن يتم التدريس لمستوى الطالب المتوسط وليس الطالب ذو الذكاء المرتفع وهذا من شأنه أن يشجع الطلاب على الدرس والتحصيل والاستزادة من المعلومات ومن ثم الحصول على نتائج مرتفعة والارتقاء بالمستوى المتوسط تدريجيا حتى الوصول به إلى أفضل مستوى ممكن.

د- الحماس التدريسي: يجب على من يقوم بالتدريس أن يحب مادته ويقوم بتدريسها ليس من ناحية تأدية الواجب فقط ولكن من منطلق عشقه لها ومحاولته الجادة أن يقدم هذه المعلومات لطلابه

فيصل بهم إلى حبها وعشقهم لها، أيضا يتدرج تحت هذا العنوان حب الأستاذ للتدريس وحماسه للقيام به على أكمل وجه. (هاشم فوزي دباس وآخرون. 2009. ص 51، 53)

هـ-الاحترام الشخصي: من الأساسيات الهامة في التعليم الناجح أن يكون المحاضر سواء أكان أستاذا في أعلى سلم الدرجات العلمية أو معيدا في بداية السلم التدريسي متمتعا باحترامه لذاته في غير إسراف وأن يكون متمتعا أيضا باحترام طلابه له. وهذا الأخير سوف يزداد عمقا إذا أظهر الأساتذة اهتمامه بطلابهـــم ومـــشاكلهم بالإضافة إلى احترام أفكارهم ومناقشتهم دون تسفيه لأراء أي منهم.

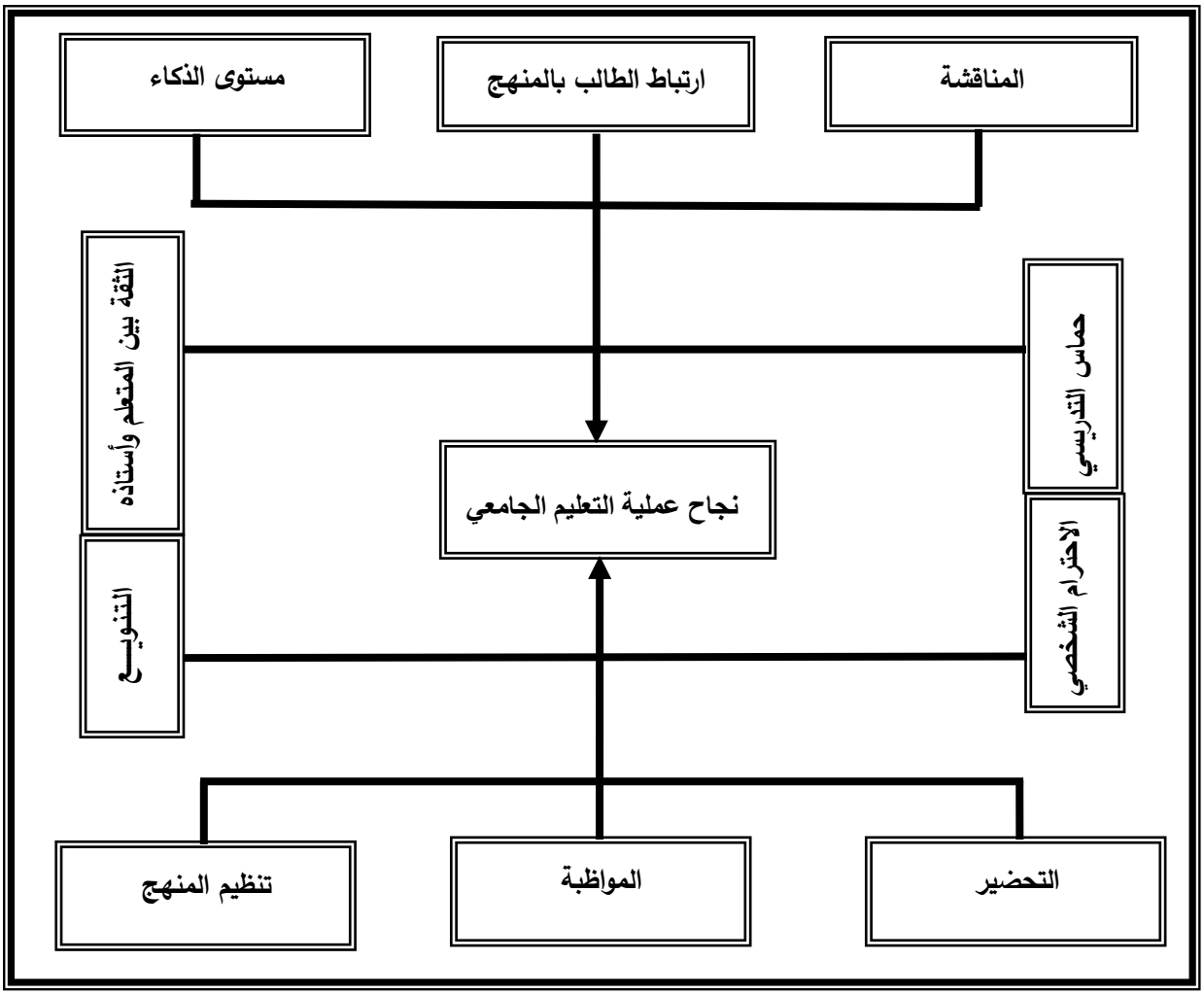
و- الثقـــة بين المتعلم وأستاذه: يجب أن يثق الطلبة في أساتذتهم من حيث كفاءتهم في الإلمام بكافة جوانب المنهج الذي يقومون بتدريسه. كما أن الطلبة يجب أن يثقوا في دقة أساتذتهم عند الإمتحان وتقدير الدرجات. يضاف إلى ذلك أنه يجب أن يكون هناك ثقة بين الأستاذ وطلابه في أنه لا يفرق في المعاملة بينهم ولا يحابي أو يجامل أحدا منهم ويكون عادلا في حكمه بينهم.

ز- تنظيم المنهج: يجب على الأستاذ أن يحدد الهدف من تدريسه المنهج الذي يقوم بشرحه للطلاب ويفضل أن يضع الأستاذ ملخصا لجميع نقاط المنهج على أن يحدد للطلاب كتابا أو أكثر يكون هو العمود الفقري للمنهج. ومعنى ذلك أنه يجب على الأستاذ أن يكون منظما وهذا كفيل أن يوقظ شهية الطلاب لسماعه محاضراته.

ح- التحضير: ينبغي على من يواجه الطلاب بغرض التدريس أن يقوم بالإعداد لما سوف يلقيه بعناية بالغة واهتمام كبير بغض النظر عن تمكنه في هذا الفرع فإن التردد من جانب الأستاذ ولو للحظات سوف يفقد الطلاب ثقتهم في قدرته.

ط- المواظبة: يجدر بالأستاذ اِحترامه الشديد للمواعيد وتقديره الكامل لقيمة الوقت ومحاولة عدم الاِعتذار عن ميعاد المحاضرة إلا لضرورة قصوى أو سبب قهري يقبله الطلاب عن اقتناع ويفضل عند الاِعتذار أن يكون ذلك قبل ميعاد المحاضرة بوقت كاف. كما يجب على الأستاذ أن لا ينهي محاضرته قبل الميعاد المحدد فيتعلم طلابه منه الاحترام والمواظبة واحترام الوقت.

ي-التنوع: ينبغي على الأستاذ أن يستعين بأساليب متعددة للتعليم والتفسير والشرح مثل الوسائل السمعية والبصرية أو بعض التجارب التوضيحية فهذا يساعد على الفهم والاستبصار خصوصا عندما يقترن النظر بالسمع كما أنه يقضي على الرتابة ويساعد على شدة الانتباه. (محمد منير مرسي. 2005. ص 257)



الشكل رقم (01) يوضح دور المظاهر العامة في نجاح التعليم الجامعي: (هاشم فوزي دباس وآخرون. 2009. ص 54)

ثالثا- التطور التاريخي للتعليم العالي الجامعي:

1- نشأة التعليم العالي الجامعي:

ارتبطت نشأة التعليم العالي بنشأة التعليم النظامي، الذي ارتبط بدوره باكتشاف الكتابة، وتذكر "الموسوعة العربية العالمية" إن السومريين الذين عاشوا في وادي دجلة والفرات قد أوجدوا نظاما للكتابة حوالي سنة 3500 ق.م، وكذلك طور المصريون نظاما للكتابة حوالي سنة 3000 ق.م، وقد تضمن كل من النظامين على أساليب لكتابة الحروف والأرقام، وكان المعلمون قبل اكتشاف الكتابة يكررون الدروس شفهيا فيقوم الطلبة بحفظ ما سمعوه، فكان معظم المعلمين عند السومريين والمصريين من كهنة المعابد، أما الطلبة فكانوا قلة من أبناء الطبقات العليا، وكانت قبائل معينة في شرق البحر المتوسط تتحدث اللغات السامية وقد ابتكرت ما بين سنة 1000- 1500 ق.م، الحروف الهجائية الأولى في العالم

فأضافوا للتربية والتعليم أداة جديدة، وقد سهل استخدام الحروف الهجائية الكتابة بدلا من استخدام الصور. (مهدي التميمي. 2007. ص22)

وبحلول القرن الرابع والخامس قبل الميلاد، في حضارة اليونان القديمة، اشتهر معلمون أمثال سقراط وأرسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة والعلوم، لكن تعليمهم لم يكن ضمن الإطار الجامعي، ففي تلك الأيام لم يكن الطلبة يحتاجون النجاح في امتحان القبول أو الانتظام في مقررات محددة، ولا يُمنحون شهادات أكاديمية. ومثل ذلك حدث في الهند القديمة، حيث قام علماء الدين بتعليم الهنود التراث الهندي و المعارف الدينية، حيث كان التعليم حكرا على الكهنة. (نوال نمور. 2011/ 2012. ص21)

أ- **التعليم العالي الجامعي في العصور الوسطى** : بالرغم من أن النماذج الأولى للتعليم العالي كان لها تأثير على طبيعة التعليم الحالي، فإن أول ظهور للجامعة كان في أوروبا من الكاثدرائيات والمدارس المحلية لبعض المدن في القرن 12، والتي كانت مكلفة بتدريب نخبة لحماية المدن، خدمة الكنيسة والدولة، ثم تعدت إلى تدريس رجال الدين Clergy، القانون والطب.

هذه المدارس خلفت فيما بعد المدارس الرهبانية "الدير Monastic Schools" والتي كانت تهتم بالجانب الديني فقط. مثل هذه المدارس جذبت الرهبان من فرنسا والدانمارك خاصة سنة 1209م و1215م، لتوفرها على أساتذة وطلبة متخصصين في اللاهوت **Theology** والفلسفة.

تسمى هذه المدارس الحضرية الجديدة بـ " **Studia** " والتي جاءت لتلبية الحاجات الدنيوية: الاستقرار في حالة اندلاع الحروب وذلك بتدريب جيوش للدفاع عن المدن، هذا في المقام الأول، الأبرشية **Parish**، رجال الدين، محامين، إداريين وممارسين للطب. لم تصبح أي من هذه المدارس جامعة، لكن كانت تقوم بتعليم المهارات الأساسية التي يحتاجها المتعلم:

- النحو: **Grammaire** (حيث استخدمت اللغة اللاتينية في نشاطات الكنيسة والدولة).
- البلاغة: **Rhetoric** (أسلوب الإقناع في: الوعظ، المحاضرات، الخطب)
- الجدل: **Dialectic** (المنطق، التحليل الفلسفي..)

هذه الفنون الثلاث **Trivium** أضيفت لها الفنون الأربع **Quadrivium** وهي: الموسيقى**Music**، الحساب **Arithmetic**، الهندسة **Geometry**، وعلم الفلك**Astronomy**، مكونة بذلك ما يعرف بالفنون الحرة Libral Arts. والتي تؤهل الفرد ليصبح معلما للآخرين والمضي قدما وصولا إلى أكاديميات أعلى للبلاغة، القانون أو الطب والتي تدعى: **Studium**.

فالجامعة في الأصل مجموعة من الـ **Studium**، الذي هو عبارة عن كلية أو مجموعة من الكليات العليا والتي استقطبت الطلبة من مختلف أنحاء أوروبا، و الذي ثبتت وضعيته **Status** فيما بعد بوثيقة

أو قرار من الإمبراطور أو الـ**Pope** ، ليصبح **Studium Generale** والذي يمنح المدرسين فيه حق التدريس في أي مكان.

وكانت "**Salerno**" أول مدرسة ثبتت وضعيتها، على الأقل في الطب، و تقع جنوب إيطاليا، مفترق الطرق لعدة حضارات: المسيحية، العربية، اليونانية واليهودية، حيث تأثرت بكل حضارة منها. وكانت تضم كلية معروفة للطب منذ القرن التاسع أو العاشر ميلادي؛ والتي كانت تدرس أعمال جاليتوس وأبيقراط **Galen and Hippocrates**، حيث احتكرت تدريس الطب وأُقرت ككلية عامة: **Studium Generale** سنة 1280م. (نوال نمور.2012/2011. ص22)

وشهد القرن الثاني عشر ميلاد أولى الجامعات في أوروبا وهي جامعة باريس و بولونيا، والتي كانت نتيجة إنبعاث الفلسفة اليونانية من جديد، حيث أن الشهرة الواسعة للمدارس التابعة للكنائس في باريس استقطبت وجذبت طلاب من شمال أوروبا. ومع حلول القرن الثالث عشر، نمت وتطورت مدارس باريس إلى أن أصبحت **Single Studium Generale** سنة 1194م بقرار من الـ **Pope**، ثم من الملك الفرنسي سنة 1200م.

إن كلمة **Universitas** لم تعد تعني مجموعة من الـ **Studium** فقط (بلاغة، قانون وطب)، ففي باريس وشمال أوروبا كانت تعني "تجمع الأساتذة"، أما في بولونيا وإيطاليا فتعني "تجمع الطلبة"، حيث عرفت باريس بـ : "جامعة الأساتذة"، والجامعة الإيطالية بـ "جامعة الطلبة"، وبذلك أصبح مصطلح الجامعة يعني: تجمع للأساتذة و/أو الطلبة ولم يعد يرتبط بـ Studium. كانت بولونيا متخصصة في القانون والإدارة. وكما حدث في باريس والجامعات في الشمال، أدت هجرة الطلبة إلى إنشاء جامعات جديدة، نذكر منها:

- **موديا ومونبيلييه Modena and Montpellier**
- **فيشنزا Vicenza** سنة 1204م.
- **أريتسو Arezzo** سنة 1215.
- **بادوا Padua** سنة 1222م.

إن نجاح كل من النموذجين بولونيا وباريس: أدى إلى انتشار الجامعات (هجرة الطلبة وتنقلهم)، حيث تأسست **Oxford** سنة 1167م برجوع الطلبة من الجامعات الفرنسية. أما **Cambridge** فقد أنشأت سنة 1209م بعد هجرة الطلبة من **Oxford**، و بقيتا الجامعتين الوحيدتين في إنجلترا بالرغم من هجرة الطلبة إلى مدن أخرى (هاتين الجامعتين كانتا متخصصتين في الأدب اليوناني واللاتيني وفي أصول اللغة) مقارنة باسكتلندا، أين ظهرت أربع جامعات في أيام الملكة إليزابيث الأولى وحتى القرن 19.في حين حافظت باريس على صدارتها في اللاهوت (علم الدين)، واستفادت باقي الجامعات

الفرنسية من الإنتشار الواسع سنة 1229م. والتي اتجهت إلى التركيز على القانون. (نوال نمور. 2012/2011. ص23)

أما المدن الإيطالية فقد عرفت تسابقا لنيل شرف تأسيس جامعات بها، حيث أن هجرة الطلبة من بولونيا إلى المدن الإيطالية الأخرى أدى إلى تأسيس جامعات بها كما حدث في باقي دول أوروبا. أما في باقي الدول الأوروبية كإسبانيا مثلا تأسست جامعة **Salamanca** سنة 1218م، وفي سنة 1298م إعتبرت واحدة من أكبر الجامعات إلى جانب جامعات**Bologne, Paris and Oxford** في العالم المسيحي. أما الجامعة الوحيدة التي أسست في البرتغال، فكانت في لشبونة سنة 1290، وتتالت عملية تأسيس الجامعات في مختلف الدول الأوروبية.

ب-**التعليم العالي الجامعي والمجتمع الصناعي:** ظهرت الجامعات في القرن 12، فازداد عددها إلى16 جامعة بحلول سنة 1300، و38 جامعة سنة 1400م، و72 جامعة سنة 1500، هذه الزيادة في العدد والحجم كانت بسبب:

- حركات الإصلاح والحركات المعارضة (الظروف السياسية، حركات التبشير)
- تزايد عدد الطلبة المنظمين إلى الطبقة العليا" طبقة النبلاء" (في القرن17 و18 كان للتعليم الأكاديمي دورا في إعادة تشكيل ومراقبة الطبقات الإجتماعية).

وتعد الثورة الصناعية من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة وتوسيع التعليم العالي. حيث بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن 18، وانتشرت في أوروبا، أمريكا وباقي أنحاء العالم، ما أدى إلى ظهور نموذج جديد للجامعة والتي تختص بالبحث، حيث ظهرت:

- علوم طبيعية جديدة: الكيمياء، البيولوجيا، الجيولوجيا.
- علوم تطبيقية جديدة: الهندسة، المعادن، الكهرباء، الطب التطبيقي.
- العلوم الإنسانية: التاريخ، اللغة المعاصرة.

وفي أواخر القرن19، إزداد عدد الطلاب وإنتشر الطلبة عبر أنحاء أوروبا، من بريطانيا وفرنسا إلى ألمانيا وروسيا، وصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد هذا القرن ولأول مرة ظهور المرأة وبنسبة معتبرة وليس مجرد أعداد رمزية لفئة الطلبة (أول ظهور للمرأة كان بتشجيع من القرارات التي اتخذتها الجامعات البريطانية بمنحها شهادات معادلة للطلبة في مستعمراتها سنة 1878. فبدأ قبولها في الجامعات البريطانية وكذا حذت حذوها باقي الجامعات). (نوال نمور. 2012/2011. ص24)

ج- **التعليم العالي الجامعي ومجتمع ما بعد التصنيع:** بعد الحرب العالمية الثانية عرف التعليم العالي أكبر توسع له، وذلك بنسبة 75% من الجامعات حتى في أوروبا تأسست خلال القرن 20 (منها

بعد سنة 1945) حيث نمت الجامعات القديمة في كل الدول وتوسعت في الحجم والتخصصات، حتى أعداد الطلبة زادت لتشمل أكبر عدد ممكن، ولم تعد تقتصر على النخبة أو نبلاء المجتمع، (لتضم أكبر نسبة ممكنة من الفئة العمرية).

هذا التوسع غير المسبوق راجع إلى ما يعرف بـ: الثورة الثالثة في تاريخ الإنسانية، (بعد الثورتين: الزراعية في العصر الحجري، الثورة الصناعية في القرن 18)، أي التحول إلى مجتمع مبني على خدمات الخبراء المتخصصين، والذي يدعى عادة بـ" مجتمع ما بعد التصنيع" الذي يستدعي من أغلبية النشطين في مختلف الدول المتقدمة العمل ليس في: التصنيع الإستهلاكي، السلع الرأسمالية فقط، بل في الخدمات وخاصة المتخصصة منها والتي تحتاج إلى تعليم وتدريب ذي مستوى عال. وغالبا ما يسمى بـ" مجتمع المعلومات" تأكيدا على أهمية الإتصال الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، أو "مجتمع المعرفة" والذي يضم التطبيقات المختلفة للمعرفة في مجالات عدة: البيولوجيا، الطب، الفنون، العلوم... والذي يعتمد على متخصصين وبذلك من المفروض أن يطلق عليه" المجتمع المتخصص". (نوال نمور. 2012/2011. ص26)

كل هذه التخصصات تدرس وتقدم في الجامعات والمدارس الخاصة بالأعمال التابعة لها، هذا ما جعل الجامعة المؤسسة المحورية لمجتمع ما بعد التصنيع وبهذا أصبحت مهنة التدريس هي المفتاح لأنها المهنة التي تعلم باقي المهن (بالرغم من ذلك فإن التعليم العالي في الدول النامية لا يزال يهتم بحفظ التقاليد والعادات القديمة للفكر والثقافة خاصة في الدول العربية). كذلك ظهور "اقتصاديات التعليم" والإعتقاد بأن الإستثمار في التعليم مطلوب لضمان نمو اقتصادي، وذلك باعتبار أن التعليم مرتبط بالعناصر التالية:

- دور التعليم المتزايد في دفع عملية التقدم والنمو الإقتصادي.
- تزايد نفقات التعليم، والحصول على أكبر عائد ممكن بأقل التكاليف.
- الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل مختلفة لسد نفقات التعليم. (فاروق عبده فليه. 2003. ص17)

د- التعليم العالي الجامعي في الوطن العربي: كان للعرب نصيب وافر من النشأة المبكرة للتعليم حيث كان يعتمد على الكتاتيب وكانت تدرس علوم الدين وما ارتبط بها من علوم أخرى، حيث كانت في شكل حلقات حول الشيخ، وكان المسجد هو المدرسة الوحيدة للتعليم ثم تطورت عنه الجامعات الحديثة. وبالرغم من أن النماذج الأولى من التعليم كان لها تأثير على طبيعة التعليم الحالي، فإن جذور الجامعات الحديثة تبدأ من إنشاء جامعة القرويين وجامعة الزيتونة في شمال إفريقيا وجامعة الأزهر في مصر، وثلاثتها من أقدم جامعات العالم وكان طبيعيا أن تبدأ بتدريس العلوم الإسلامية

ولكن الأمر تغير فيما بعد فأصبحت معظم العلوم المعاصرة تدرس فيها.(مهدي التميمي. 2007. ص24)

إن أقدم الجامعات الإسلامية هي جامعة القرويين، مقرها مدينة فاس بالمملكة المغربية (245هـ-875م)، ويعتبر جامع القرويين من بين المعاهد العلمية التي ظلت تقوم بدورها التعليمي منذ نشأتها إلى زمننا هذا، بالإضافة إلى المدارس النظامية في بغداد ومن أشهرها المدرسة المستنصرية التي بناها الخليفة المستنصر في القرن 13 (1233م)، منطلقة من مجال الدراسات الفقهية، ولا تزال بناية المدرسة قائمة وسط بغداد على نهر دجلة و قد سميت ثاني أكبر الجامعات العراقية بـ"الجامعة المستنصرية"، وكانت هناك مدارس نظامية أخرى من أشهرها "نظامية بغداد" التي تعد امتدادا لمدرستي البصرة والكوفة (635 م- 638 م) التي تأسست في صدر الإسلام والتي تدرس اللغة، والفقه، المنطق والفلسفة. (مهدي التميمي. 2007. ص25)

وفي مصر فتحت أبواب جامع الأزهر سنة 970 م لدراسة العلوم الدينية، بنيت بإزائه بعد ذلك جملة من المدارس (المدرسة الطبرسية سنة 1310م)، (المدرسة الأقنعاوية سنة 1340م) والتي ألحقت بعدئذ بالأزهر ولازالت جزءا منه إلى اليوم. وأدخل نظام المراحل التعليمية فيه سنة 1930م (الإبتدائي، الثانوي والعالي)، ثم جرى بعد ذلك تنظيم هيئات الأزهر وإقامة كليات للدراسات الإسلامية والعربية، الطب، العلوم، التجارة، الهندسة والإعلام ليتحول بذلك إلى جامعة عامة. (مهدي التميمي. 2007 ، ص ص 25- 26)

أما في الوطن العربي فقد أنشئت أولى الجامعات عام 1908م، وهي الجامعة المصرية، ثم أنشئت الجامعة الجزائرية سنة 1909م، (وإن كان تأسيسها الفعلي سنة 1879م)، وأنشئت جامعة الإسكندرية سنة 1942م، جامعة عين شمس سنة 1950م، أما جامعة الخرطوم فقد كانت نواتها كلية غوردون التي أنشئت سنة 1902م، وسميت بجامعة الخرطوم عقب الإستقلال سنة 1956م. وفي ذات العام افتتحت الجامعة الليبية، أما المملكة العربية السعودية فأقدم جامعاتها "جامعة الملك سعود" التي أنشئت سنة 1957م، وفي لبنان تأسست جامعاتها سنة 1951م، وكانت من قبل تعتمد على الجامعة الأمريكية التي أنشئت سنة 1920م، وأنشئت جامعة بغداد سنة 1958م، وتتابعت منذ أوائل ستينيات القرن العشرين تأسيس الجامعات في الوطن العربي، والتي تحرص وزارات التعليم على تمويلها بكل ما يلزمها وتزويد مكتباتها ومخابرها وإجراء التجارب والبحوث وبناء المدن الجامعية وكل هذا لمواجهة الطلب المتزايد والأعداد المتزايدة لطلبة التعليم العالي. (نوال نمور. 2011/ 2012. ص27)

2- أنماط ونظم التعليم العالي في الوطن العربي:

2-1- أنماط التعليم العالي في الوطن العربي:

إن تزايد عدد طالبي التعليم العالي والملتحقين به يحتم التوسع في المنشآت وتوفير مقاعد بيداغوجية إضافة إلى إيواء الأعداد المتزايدة سنويا، هذا ما شكل عبئا على الحكومات من ناحية توفير البنى التحتية والفضاءات البيداغوجية. وكحل لهذه المشكلة ظهرت أنواع وأنماط جديدة مثل: الجامعات المفتوحة، والجامعات الافتراضية، والتي ترتكز أساسا على مبدأ التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني باستخدام وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال **TIC**.

أ- **التعليم عن بعد:** إن توفير فرص تعليمية إضافية دون الحاجة إلى زيادة ضخمة في الميزانيات، هو مادفع بالمؤسسات التعليمية إلى تطوير برامج التعليم عن بعد والذي يوفر أيضا فرص تعليم أكثر للأفراد الذين لا يستطيعون التفرغ للتعليم (نتيجة لإلتزامات شخصية، ظروف معيشية، العزلة الجغرافية).

فالتعليم عن بعد هو "نقل مواد التعليم إلى المتعلم في موقع عمله أو إقامته. وهذا يعني الفصل الجغرافي بين المتعلم والمعلم، حيث لا يتوقع أن يكون اللقاء في قاعة المحاضرات هو الخط الأساسي للعلاقة بينهما، وللتعويض عن اللقاء الفعلي، يقوم الطالب بالحصول على المعرفة من خلال وسائل تعليمية حديثة وذلك للوصول إلى كل راغب في التعليم العالي"(هاشم فوزي العبادي وآخرون. 2008 ص323)

ويمكن تعريف التعليم عن بعد على أنه: "نظام تعليمي يتمركز حول المتعلم ويقوم على احتياجاته ولا يشترط المواجهة بين المعلم والمتعلم، ويكون دور المؤسسة التعليمية في هذا النظام قويا في تخطيط وتوصيل الخدمة التعليمية إلى المتعلمين باستخدام وسائل النقل التكنولوجية المناسبة. وتكمن أهداف عملية التعليم عن بعد فيما يلي:

- تقليل صعوبات إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة لتلبية الطلب المتزايد عليها.
- زيادة إمكانية الحصول على التعليم وزيادة فرص التحاق الأفراد بالتعليم العالي.
- إتاحة الفرصة للأفراد للنمو المستمر وتحسين ظروف حياتهم.
- تخفيض تكلفة التعليم: حيث أن التعليم عن بعد معقول التكلفة ومتاح لفئات عديدة (خفض التكاليف يجعلها في متناول الجميع). (وليد سالم محمد الحلفاوي. 2006. ص 98)

ترتكز عملية التعليم عن بعد على الوسائط التعليمية المستخدمة والحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في مساعدة المتعلم (على التعلم الذاتي)، بحيث أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال أنواعا

مختلفة من الوسائل الإلكترونية (الإنترنت، الكتب الإلكترونية، قاعدة بيانات on line..) حيث نجد أن معظم هذه الوسائل تستخدم عادة في التعليم الإلكتروني.

ب- **التعليم الإلكتروني:** إن المزاوجة بين تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتعليم والتدريب، أدى إلى ظهور ما يعرف بـ: "التعليم الإلكتروني" الذي يتم عن طريق الحاسب الآلي وأي مصادر أخرى على الحاسوب تساعد في عملية التعليم والتعلم، وفيه يحل الحاسوب محل الكتاب ومحل المعلم، "هذا النوع من التعليم قائم على شبكة الأنترنت، وفيه تقوم المؤسسة التعليمية بتصميم موقع خاص بها ولمواد أو برامج معينة لها: ويتمكن المتعلم فيه من الحصول على التّغذية الراجعة".

يمكن تعريف التعليم الإلكتروني على أنه " ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على إستخدام الوسائط الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية وتوصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين دون اعتبار للحواجز الزمانية والمكانية، وقد تتمثل تلك الوسائط الإلكترونية في: الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل الكمبيوتر وأجهزة الاستقبال من الأقمار الصناعية... أو من خلال شبكات الحاسوب المتمثلة في الانترنت وما أفرزته من وسائط أخرى مثل المواقع التعليمية والمكتبات الإلكترونية (وليد سالم محمد الحلفاوي. 2006. ص 58)

كما يعرف **تايلور** "**Taylor**"، 1995: التعليم الالكتروني بأنه المزاوجة بين تكنولوجيا الاتصال والتربية والمعلومات والتدريب، ويعد عنصرا جوهريا في استراتيجيات الاقتصاد الناجح. ويستخدم مع مصطلح التعليم الإلكتروني مصطلح آخر وهو التعليم الإفتراضي بالإضافة إلى مصطلحات أخرى هي التعليم بالإتصال الإلكتروني، أو التعليم بالكمبيوتر. (هاشم فوزي دباس وآخرون. 2009. ص 326) فإن تطبيق التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية يحقق مايلي:

- تعدد مصادر المعرفة بصورها المختلفة السمعية، المرئية المكتوبة، مع توافر إمكانية تسجيلها، نسخها طباعتها.
- تحسين مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال **TIC** ، بالنسبة للمعلم والمتعلم.
- عدم الاعتماد على الحضور الفعلي حيث أن وسائل الاتصال وفرت الحصول على المعلومة دون التقيد بالزمان والمكان.
- يمكن من إرسال وإستلام جميع الأعمال بين المعلم والمتعلم، مثل إستلام الواجبات عن طريق الوسائط الالكترونية. (وليد سالم محمد الحلفاوي. 2006. ص60)

مما سبق نستنتج أن للتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، ثلاثة مفاهيم رئيسية:

- أنه نظام تعليمي لا يخضع لإشراف مباشر و مستمر من قبل المعلم.

- نظام مفتوح للجميع أي تعليم جماهيري لا يتقيد بوقت ومكان لأنه يركز على المتعلم وعملية التعليم الذاتية.
- يقدم بواسطة الحاسوب سواء كانت المادة التعليمية مسجلة على قرص مرن أو مدمجة أو تصل إلى حاسوب المتعلم بواسطة شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" أو تبث إليه عبر الأقمار الصناعية... (هاشم فوزي العبادي وآخرون. 2008. ص325)

2-2- نظم التعليم العالي في الوطن العربي:

هناك ثلاثة أنواع من نظم التعليم العالي في الوطن العربي وتتمثل في:

النوع الأول: يهدف إلى إعداد الإختصاصيين كالأطباء والمهندسين الزراعيين والتجاريين في وحدات تعليمية تسمى كليات، وكل كلية تضم تخصصا يضم أقساما وفروعا.

النوع الثاني: نظام قائم على أساس الأقسام أو الفروع الموحدة يتمثل في إنشاء أقسام لكل فرع من الفروع ضمن إطار الجامعة، وتوضع على عاتق هذه الأقسام مهمة التعليم والبحث والإشراف على التخصصات التقنية.

النوع الثالث: نظام قائم على أساس المراكز العلمية وأن تضم الجامعة عددا من المراكز الإختصاصيين الموزعة وفقا لمتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تقع فيها تلك الجامعات. (رمزي أحمد عبد الحي. 2012. ص 24)

رابعـــا: تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر:

لقد تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر في مختلف جوانبه ومناحيه البشرية والهيكلية وغير ذلك، وتعتبر فترة السبعينات من القرن العشرين هي البداية الفعلية لتطور هذا القطاع كميا، كما يعتبر العقد الأخير الأهم من حيث الإنجازات وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة وهياكل التعليم المتوفرة بفضل المجهودات التي بذلتها الجزائر، وقد نجحت الجزائر في ذلك.

- **مسار بناء وتطوير التعليم العالي وبرامجه في الجزائر:**

إن الجامعة الجزائرية هي اليوم تتاح عملية طويلة من البناء والتطوير والإصلاحات التي تم الشروع فيها إبتداءا من سنة 1962 تاريخ استعادة السيادة الوطنية، فبعد أن كان تعداد الطلبة مركزا سنة 1962 في مؤسسة واحدة هي "**جامعة الجزائر**"، فإنه اليوم يتوزع على كامل التراب الوطني، نظرا لمبدأ الخدمة العمومية الجوارية، وقد أصبحت المؤسسات المئة وستة (106)، وكذا هياكل المرافقة الإجتماعية التابعة لها تشكل شبكة هائلة تربط كافة ربوع الوطن. وقد عرف تأسيس المؤسسة الجامعية الجزائرية وتطورها من حيث تنظيمها ومناهجها أربع مراحل أساسية منذ الإستقلال هي:

المرحلة الأولى: تمثلت في إرساء قواعد الجامعة الوطنية، حيث ورثت الجزائر بعد الإستقلال جامعة مكونة من كليات أكاديمية حسب الإختصاص تتميز بفصل صارم بين الإختصاصات. وكانت مؤسسات التعليم العالي في بدايات إعادة البناء الوطني وعلى قلتها موجودة في الجزائر العاصمة (تأسست جامعة الجزائر رسميا سنة 1909 أثناء الحقبة الاستعمارية)، ثم افتتحت جامعة وهران سنة 1966، ثم تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، وكان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي حيث كانت مراحله كما يلي:

- ✓ **مرحلة الليسانس:** وتدوم ثلاث سنوات تنتهي بالحصول على شهادة الليسانس في التخصص المطلوب.
- ✓ **شهادة الدراسات المعمقة:** وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث إلى جانب أطروحة بسيطة لتطبيق ما جاء في الدراسة النظرية.
- ✓ **شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة:** وتدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث.
- ✓ **شهادة دكتوراه دولة:** تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري والتطبيقي. وكانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة. (زموري كمال. 2018. ص 5)

المرحلة الثانية: تمثلت في تنفيذ إصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971، والذي تم تدعيمه وتصحيح مساره من خلال وضع خريطة جامعية سنة 1982، والتي تم تحديثها سنة 1984، لقد ظهرت الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، ومع إنطلاق عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى سنة 1971، والهادفة إلى تعبئة مجموع قدرات الجامعة لتكوين رجال لخدمة التنمية، تمت عملية إعادة الهيكلة هذه وفق أربع محاور رئيسية هي:

- ✓ إعادة صياغة برامج التكوين في الثلاثية التالية: تنويع، تخصص، احترافية. والهدف المنشود هو تطوير تعليم التكنولوجيا في الجامعة من خلال تنظيم مسارات دراسية جديدة، وظهور شهادات جامعية جديدة مثل: شهادة مهندس، شهادات ليسانس تعليم وشهادات التعليم العالي.
- ✓ تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة: تنظيم التعليم حسب نظام السداسيات وفقا لمنطق المقاييس وتخصيص حيز للأعمال الموجهة في البرامج والتقييم النهائي.
- ✓ تكثيف نماء التعليم العالي من خلال تمكين اكبر عدد ممكن من الشباب من بلوغ المستويات العليا من منظومة التربية والتكوين.

- ✓ إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية من خلال الإنتقال إلى المخطط التقليدي للكليات إلى المعاهد الجامعية، حيث يكون لكل واحد منها تخصص في مجال علمي محدد، والغرض من ذلك هو إدراج التكنولوجيا ضمن مسارات التعليم والتكوين.

أما مراحل الدراسة الجامعية فتمثلت في مرحلة الليسانس التي تدوم أربع سنوات، ثم مرحلة الماجستير وتدوم الدراسة فيها على الأقل سنتين، وأخيرا مرحلة الدكتوراه ويطلق عليها مرحلة ما بعد التدرج الثاني وتدوم مدتها خمس سنوات من البحث. (زموري كمال. 2018. ص 5)

المرحلة الثالثة: تمثلت في دعم المنظومة وعقلنتها تماشيا مع التحولات التي شهدها كل من المجتمع والإقتصاد الجزائري، وقد تم الشروع في ذلك من خلال سن القانون رقم **05/99** المؤرخ في **04 أفريل 1999** المتعلق بالتعليم العالي، من أهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة قرار إعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات، وإنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا، وإنشاء ستة مراكز جامعية جديدة، بالإضافة إلى تحويل بعض المراكز الجامعية إلى جامعات لكل من: بسكرة، بجاية، ومستغانم وتأسيس مجلس أخلاقيات وأدبيات المهنة الجامعية، وهكذا أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة، 13 مركزا جامعيا، 6 مدارس عليا للأساتذة، 14 معهدا وطنيا للتعليم العالي، 12 مدرسة متخصصة مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد مبدأ ديمقراطية التعليم. (زموري كمال. 2018. ص 6)

المرحلة الرابعة: تمثلت في تطبيق النظام العالمي: نظام **ليسانس- ماستر- دكتوراه** الذي شرع في تطبيقه سنة 2004، وتم تنظيم هذه الهندسة الجديدة داخل مجالات كبرى تضم عدة اختصاصات متجانسة من حيث الكفاءات العلمية والتقنية، وكذا المناصب التي يوفرها لها سوق العمل، ففي كل مجال يتم إقتراح مسارات نموذجية يمكنها أن تؤدي إلى تخصصات أو خيارات محددة، وهي تتيح توجيه الطالب تدريجيا حسب مشروعه الخاص أو المهني، وتأخذ بعين الإعتبار تنوع الجمهور المستهدف وحاجياته. (زموري كمال. 2018. ص 72)

خامسا: التعليم العالي وبرامجه وفق مقاربة (نظام ل.م.د) في الجزائر:

بعد تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 20أفريل 2002 وقيامها بتقييم قطاع التعليم العالي، تبنت هذه الأخيرة مقاربة جديدة تمثلت في تطبيق نظام الليسانس، ماستر، دكتوراه، كإصلاح جامعي وبدأ العمل به في الموسم الجامعي 2005/2004، كما استطاعت هذه اللجنة أن تشخص أهم الإختلالات التي جعلت من الجامعة الجزائرية جامعة هشة، ولا تتلاءم مع التغيرات العميقة التي عرفتها الجزائر على المستويات الإقتصادية والإجتماعية، ولا تستجيب بفعالية للتحديات التي يفرضها التطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا. ويراد الهدف من إصلاح

التعليم العالي أن يكون شاملا في تصوره، تشاركيا في مسعاه، تدريجيا واندماجيا في تنفيذه حسب وزير التعليم العالي والبحث العلمي آنذاك "رشيد حراوبية". (زموري كمال. 2018. ص 78)

1- نظام التكوين في الجامعات الجزائرية:

من خلال التحولات التي شهدتها الجزائر في مجال التكوين الخاص بقطاع التعليم العالي سعت إلى إطلاق مجموعة من الإصلاحات من أجل تطوير وتحسين الجامعة الجزائرية، وذلك من خلال تنبي نظام **ل.م.د** من أجل تحسين مخرجات الجامعة بما يتماشى وسوق العمل ومتطلبات الحياة المهنية على المستوى الوطني. وذلك من أجل تقريب خريجي الجامعة من المؤسسات الاقتصادية بغية تسهيل عملية الاندماج المهني.(مداحي محمد وآخرون. جوان 2017. ص109)

فكما سبق وأن أشرنا إلى أن نظام ل.م.د هو التسمية المختصرة لنظام الليسانس والماستر والدكتوراه، ولا تعبر هذه التسميات عن شهادات فحسب بل هي كذلك مستويات يتم الحصول عليها في إطار مسارات دراسية يسمح كل منها باكتساب عدد معين من الأرصدة إلى خلق تجانس مسالك التكوين في التعليم العالي وإلى تشجيع حركية الطلبة على المستويات الجهوية والوطنية والدولية، فهو نظام خاص بالتعليم العالي يتشكل من ثلاثة مراحل دراسية هي: ليسانس، ماستر ودكتوراه.

ففي المرحلة الأولى يتلقى الطالب تكوينا لمدة ثلاث سنوات في شكل سداسيات، أما مرحلة الماستر فهو تكوين يلي مرحلة ليسانس يدوم لسنتين من أجل التخصص، وقد يكون الماستر مهنيا أو أكاديميا، وأخيرا مرحلة الدكتوراه تلي مباشرة مرحلة الماستر تمتد لمدة ثلاث سنوات.

أي أن نظام **LMD** هو إصلاح للتعليم العالي يهدف إلى هيكلة مجموع الشهادات الجامعية، حيث يجعل محتويات التعليم منسجمة ومتطابقة على المستوى الوطني، وبالتالي تسهل وتيسر حركة الطلبة بين مختلف الجامعات والاختصاصات العلمية، يشمل في هيكلته ثلاث مراحل تكوينية، تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية: (عرابي محفوظ. 2018. ص6)

المرحلة الأولى: درجة **الليسانس** (بكالوريا+ 3سنوات)، ويتضمن مرحلتين أولاهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات مدته من سداسي إلى أربع سداسيات، ثانيهما تكوين متخصص يمتد لسنة (سداسيين)، وينقسم إلى غايتين:

- ✓ غاية ذات طابع مهني (مهنة) تمكن الطالب من الإندماج المباشر في عالم الشغل.
- ✓ غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

المرحلة الثانية: درجة **الماستر** (بكالوريا+ 5سنوات)، وتقتضي الحصول على 120 رصيدا. ويستطيع الطالب إتباع مسارين للتعليم سواء المهني أو النظري والبحث.

المرحلة الثالثة: درجة **الدكتوراه** (بكالوريا+ 8سنوات)، وهذه المرحلة تفتح للطالب بعد حصوله على الماستر، وتبلغ مدته الدنيا 06 سداسيات، ومن مهامه: التكوين عن طريق البحث، وكذا تعميق المعارف في تخصص محدد. يتوج هذا الطور من التكيف بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة. (عرابي محفوظ. 2018. ص6)

2- طبيعة برامج التعليم العالي في الجزائر:

إن برامج التعليم العالي (الجامعي) في الجزائر تمثل مجموع المعلومات والمعارف التي يتلقاها الطالب في إطار تخصصه في فترة دراسة معينة على شكل مقاييس تندرج ضمن شعب دراسية وفروع علمية وفق خطط ومناهج بهدف الحصول على شهادة جامعية، حيث تمثل البرامج أحد العناصر الأساسية في العملية التعليمية التي تهتم مؤسسات التعليم العالي في وضع سياساتها التعليمية الموجهة لتكوين الكفاءات التي تسعى إلى دفع المجتمع نحو تنمية و خدمة المجتمع. (شبل بدران، وآخرون. 2007. ص 95)

3- القضايا المرتبطة ببرامج التعليم العالي البحثية:

هناك قضايا كثيرة يثيرها المؤلفون، ومع ذلك سيتم التركيز على ثلاث قضايا فقط.

أ- المؤسسات التعليمية أمامها مهمة مزدوجة لتطوير ونقل المعرفة والقيم العالمية، وفي الوقت نفسه، المساهمة في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية التي تخدمها و تدعمها. والتحدي الذي يواجه أي جامعة يكمن في كيفية تحقيق توازن صحيح بين المهمتين المتناقضتين أحيانا. وجسامة التحدي تكمن في كيفية تناوله في سياق معرفي ذات أهمية كبيرة للتنمية الإقتصادية وتعتبره الحكومات واللاعبون الاجتماعيون وسيلة ضمان المنافسة لأي دولة في عالم معلوم، والجامعات بذلك واقعة تحت ضغوط متناقضة. فمن ناحية العرف الداخلي الخاص بالمذهب الاشتراكي العلمي، يشجع الجامعات على تطوير حرية الحركة للأفكار والأفراد عالميا. ومن ناحية أخرى الحكومات والمجتمع، بحكم تحملها أعباء التمويل، تنتظر عائدا لهذا الاستثمار في شكل اسهامات في التنمية الاقتصادية المحلية، وفي السنوات المقبلة، تحقيق التوازن بين الاعباء العالمية والمحلية سوف يكون مآله صعبا للغاية.

ب- عالم التعليم العالي مازال واقعا تحت طغيان النظم الرئيسية والفرعية العلمية، والمصطلح الذي استخدمه **ميشيل جبونز Michael Gibbons** وأطلق عليه "أسلوب واحد" Mode One يساعد في ضبط البنيات الداخلية للكليات والأقسام، وانتشار المعرفة (مجتمعات متعلمة، صحافة

أكاديمية)، وممارسات التقدير والحكم (معايير الترقية، تنوير الأساتذة، الجوائز والتمايزات الأكاديمية) وبرامج التدريس والبحث، ومع ذلك فإن المشكلات التي تواجه البشرية معقدة ومتداخلة. كما يشير جبونز ''Gibbons'' هناك حاجة للتوافق مع "أسلوب اثنين"Mode two" لإنتاج المعرفة، عن طريق إدخال بُعد متداخل النظم إلى الممارسات الآتية والتي تشمل مايلي: (السيد عبد العزيز البهواشي، وآخرون. 2006. ص 224)

- البرامج الجديدة والبنيات المرنة والمتداخلة النظم والمتمركزة حول المشكلة (بنية القالب matrix المرن الذي اقترحها هانزفان جنكل Hans Van Ginkel تتوافق مع مثل هذا الاسلوب <<اثنين>>)
- البرامج الجديدة والأنشطة التي تتضمنها لإعطاء الطلاب فرصا أكبر للدخول في أبعاد متداخلة النظم، وتدريبا يجعلهم في توافق مع متطلبات العالم المعقد الذي يعيشون فيه.

ج- مهمة التعليم العالي تدريب القادة واللاعبين الاجتماعيين: هؤلاء القادة واللاعبون الاجتماعيون مطالبون بالتعامل مع العالم المعقد، والمشكلات التي يثيرها. وهذا يتطلب في الوقت ذاته تكييف البرامج بحيث تتواءم /مع الإعداد الجيد لهؤلاء الأفراد بما يمكنهم من مسايرة تحديات العولمة، ويجب أن تسعى البرامج إلى تطوير قدرات القادة واللاعبين الاجتماعيين التالية:

- تعلم كيفية التعلم.
- فهم القضايا العالمية.
- التفاعل مع الجماعات الاجتماعية المختلفة .
- اكتساب الفهم والقدرة على العمل في البيئات الثقافية المختلفة.

الاكتساب الفوري للقيم العالمية والمعرفة المهنية والوظيفية ذات الجودة العالية. (السيد عبد العزيز البهواشي، وآخرون. 2006. ص 226)

4- البرامج وجودة التعليم العالي في الجزائر:

لقد تم تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر من خلال إصلاحات 2003، بهدف إعطاء الجامعة الإستقلالية في مجال التكوين بما يتلاءم وإمكانياتها ويستجيب لمتطلبات محيطها، وتتبع هذه الاهتمامات من فلسفة وإستراتيجيات هذا النظام الذي يهدف إلى ربط مخرجات الجامعة بمحيطه السوسيو-اقتصادي. ورغم الجدل الذي أثير حول تطبيقه لاعتبارات ترجع أساسا لسياسة التعليم العالي التي تخضع لمبدأ عمومية الجامعة وخضوعها للطابع المركزي في إدارة هذا القطاع، مثلها كمثل

القطاعات الأخرى الإقتصادية والتربوية والخدماتية. فحسب تقرير سنة 2008، شمل نظام ل.م.د 41 جامعة مصنفة إلى13 ميدانا علميا تتفرع إلى 1200 ليسانس177 ماستر تكون 149 ألف طالب، ولا شك أن أعداد الطلبة قد تضاعف، بحكم تعميم هذا النظام في كل الجامعات، إذ قدر عدد الطلبة سنة 2017، بـ1.7 مليون طالب يتوزعون على 106 مؤسسة للتعليم العالي، وبلغ عدد المخابر 655 مخبرا، مثلت المخابر التقنية نسبة 77%، مقابل نسبة 23% للعلوم الإنسانية والإجتماعية. (خالد حامد، سمية سنوسي. 2020. ص149)

ويجدر بالذكر أن التكوين في نظام ل.م.د ينقسم إلى مجالين: المجال الأكاديمي والمجال المهني. ومع ذلك، فإن التكوين في المجال المهني لا يزال محدودًا، ويرجع ذلك أساسًا إلى عزوف الطلبة عن هذا المسار نظرًا لضعف فرص العمل المتاحة بعد التخرج. في ظل هذا النظام، أصبحت الجامعات مسؤولة عن إعداد البرامج الدراسية، إما بالاعتماد على خبراتها الذاتية أو بالاستفادة من بعض التجارب الخارجية، لكن دون إشراك المحيط الخارجي مثل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وينطبق الأمر نفسه على تحديد عناوين عروض التكوين .وقد أدى ذلك إلى اختلاف برامج ومضامين التخصص الواحد، وتعدد عناوين الليسانس والماستر بين الجامعات، لدرجة أن بعض تسميات شهادات الليسانس – في بعض الحالات – أصبحت مجرد عناوين لمقررات دراسية. وقد انعكس هذا الوضع سلبًا على جودة التعليم، كما أثار إشكاليات تتعلق بانتقال الطلبة بين الجامعات، إضافة إلى التساؤلات حول القيمة العلمية للشهادات التي يحصل عليها الخريجون.(خالد حامد، سمية سنوسي. 2020. ص149)

5- جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس:

تشير جودة البرامج التعليمية إلى مدى شموليتها وعمقها، بالإضافة إلى مرونتها وقدرتها على مواكبة التحديات العالمية والثورة المعرفية. وتعكس الجودة مدى قابلية هذه البرامج للتكيف مع المتغيرات المستمرة، إلى جانب دورها في تكوين شخصية متكاملة للمتعلمين. ولتحقيق ذلك، يجب أن تعتمد طرق التدريس على أساليب تفاعلية تبتعد عن التلقين التقليدي، وتسهم في تحفيز تفكير الطلاب وإثراء عقولهم. ويتم ذلك من خلال دمج الممارسات التطبيقية في العملية التعليمية، مما يعزز من فاعلية البرامج ويجعلها أكثر ارتباطًا بمتطلبات الواقع العملي. (يوسف حجيم الطائي وآخرون. 2008. ص 279)

6- متطلبات جودة البرامج الدارسية:

ولتحقيق الجودة في المقررات والبرامج لابد من أن تتوفر الشروط التالية:

- يجب مراجعة المقرارت في جميع التخصصات وتطويرها واستحداث مقاييس جديدة.
- الحد من التوسع في التخصصات ذات المحتوى الهامشي.

- التحول من المقررات أحادية المعلومة إلى المقررات البينية والمعارف التكاملية.
- الإعتماد على وسائط لتنمية المهارات.
- إدارج برامج وسلوكيات إدارة الإنتاج والخدمات في كل التخصصات.
- التركيز في تدريس المقاييس على تدريب الطلبة.
- إدخال المكون البحثي في مختلف المقاييس.
- تحديث وتطوير المختبرات العلمية لتضم أفضل الأجهزة والتجهيزات. (إيدار عائشة. 2015. ص129).

7- جودة البرنامج الأكاديمي:

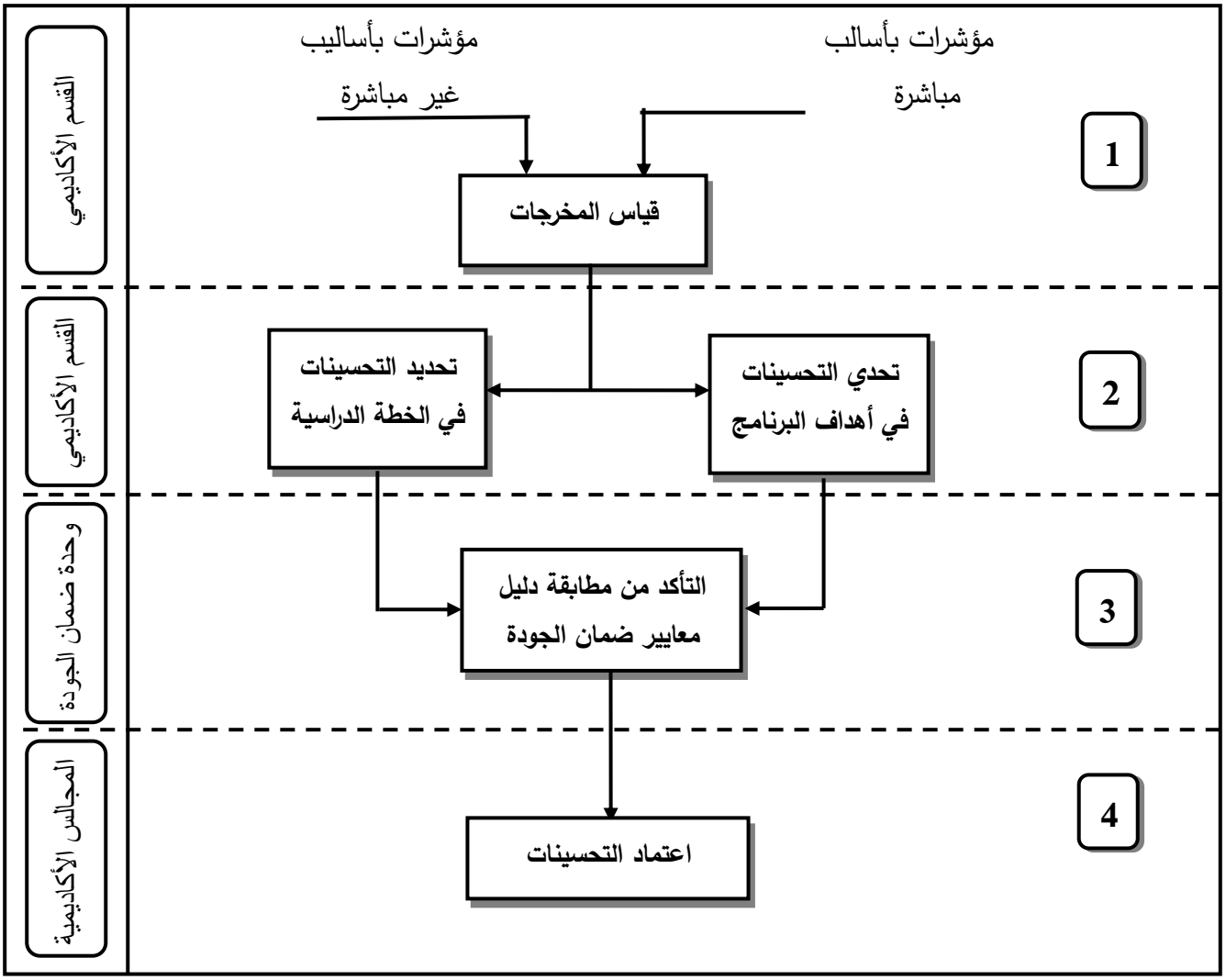
يُعتبر البرنامج الأكاديمي العنصر الأساسي في العملية التعليمية، حيث يضطلع بمسؤولية تقديم المعارف المتخصصة وتنمية المهارات الذهنية والمهنية ذات الصلة بالتخصص، وذلك بهدف تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة وفق معايير أكاديمية دولية معتمدة .ونظرًا للتحديات الخارجية المتزايدة، أصبح من الضروري أن تسعى البرامج الأكاديمية إلى تحسين جودة أدائها بشكل مخطط ومدروس، مما يعزز قدرتها على التنبؤ باحتياجات سوق العمل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية .كما يتطلب ذلك التخطيط الفعّال لتوفير الموارد البشرية المتخصصة، مع التركيز على تطوير مهارات متميزة تلبي متطلبات سوق العمل المتغيرة. (مجلس ضمان الجودة والاعتماد اتحاد الجامعات العربية. 2017. ص 104).

7-1- تقويم ومراجعة مخرجات تعلم البرنامج الأكاديمي:

تشكّل مخرجات تعلم البرنامج الأكاديمي حجر الأساس في تصميم برامج مؤسسات التعليم العالي، حيث تنعكس جودتها على سوق العمل، وتحسين الإنتاج، ودفع عجلة التقدم في المجتمعات. وتكمن أهميتها في ضمان تزويد الطلاب بمعارف ومهارات متنوعة، سواء كانت عملية أو ذهنية، على أن تكون هذه المخرجات قابلة للقياس والتحقق، وموثقة ومنشورة، ومتوافقة مع أهداف البرنامج الأكاديمي .كما ينبغي أن تستند هذه المخرجات إلى معايير مرجعية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مثل معايير (ACM/IEEE)أو (ABET) في برامج علوم الحاسوب. علاوة على ذلك، يجب أن تتماشى مخرجات التعلم مع منظومة المؤهلات الوطنية في حال توفرها، أما في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه المنظومات، كما هو الحال في العديد من الدول العربية، فيمكن الاعتماد على أنظمة مؤهلات إقليمية أو دولية لضمان اتساق المخرجات مع المعايير الأكاديمية العالمية. (مجلس ضمان الجودة والاعتماد اتحاد الجامعات العربية. 2017. ص 105)

7-2- تطوير وتقويم أهداف البرنامج الأكاديمي:

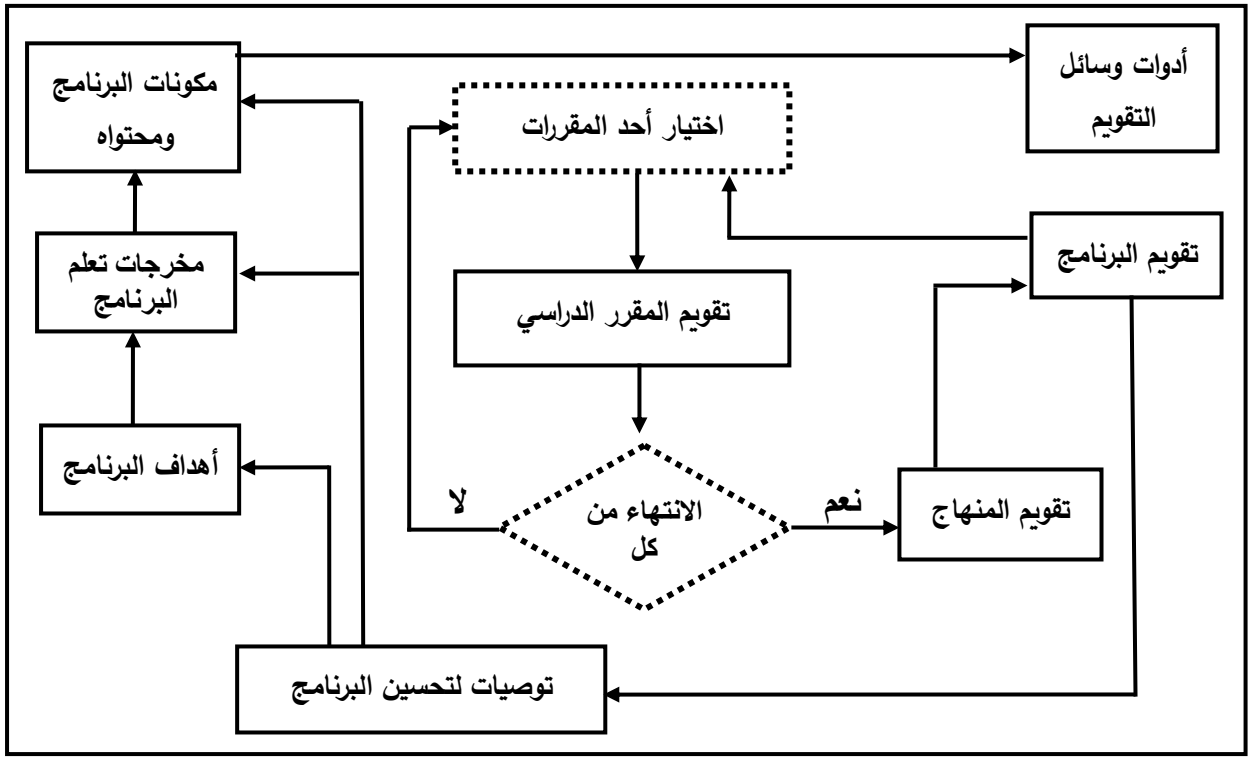
يجب أن يكون هناك أهداف واضحة ومحددة للبرنامج الأكاديمي قابلة للقياس موثقة ومعلنة بشكل واضح. ويجب أن تكون أهداف البرنامج الأكاديمي منسجمة مع الأهداف العامة للمؤسسة التعليمية. وبالتالي فإن أهداف البرنامج الأكاديمي، هي عبارات تصف الأهداف التي يمكن للبرنامج تحقيقها على المستوى البعيد. وتصف هذه العبارات مخرجات التعلم التي يريد الطالب أن يحققها بعد دراسته لكافة المقررات الدراسية للبرنامج الأكاديمي، وماذا يريد أن يكون الطالب عليه بعد إنهاء دراسته. ويتم تحديد أهداف البرنامج الأكاديمي حسب ما يجب أن يعرفه أو يدركه الطالب، وما يستطيع فعله أو إنجازه، وما يستطيع أن يحققه. كما يجب أن يكون دور أعضاء هيئة التدريس محوريا في وضع أهداف البرنامج الأكاديمي وتطويره. ويقوم القسم الأكاديمي التابع له التخصص بتطوير وتقويم أهداف البرنامج الأكاديمي بعد إشراك أصحاب العلاقة من خلال أربع خطوات رئيسة، كما هو مبين في الشكل:



الشكل رقم (02) يوضح خطوات تطوير وتقويم أهداف البرنامج الأكاديمي. (مجلس ضمان الجودة والاعتماد اتحاد الجامعات العربية. 2017. ص 105)

7-3- **خطوات تقويم مخرجات التعلم للبرامج الأكاديمية:** يعتمد نجاح خطة التقويم في أي برنامج أكاديمي على مدى إيمان أعضاء هيئة التدريس بعملية تقويم مخرجات التعلم وفائدتها ودورها، وبالتالي المشاركة الفعالة في جميع نشاطاتها وفعالياتها، وبدون ذلك فلا ضمان لنجاح العملية في تحقيق أهدافها المنشودة.

كما تعد عملية تقويم مخرجات التعليم عملية دائمة تحتاج في الدورة الواحدة لعدة سنوات، وبالتالي فإن ثمارها لا يمكن ملاحظتها في فترة وجيزة. وينبغي التنبيه على ضرورة القيام بتقويم خطة التقويم نفسها بعد كل دورة بحيث يتم التطوير والتحسين على أكمل وجه وبشكل مستمر. كما هو مبين في الشكل:



الشكل رقم (03) يوضح خطوات تقويم مخرجات التعلم للبرنامج الأكاديمي. (مجلس ضمان الجودة والاعتماد اتحاد الجامعات العربية. 2017. ص 108)

8- **مؤشرات جودة التعليم العالي الجامعي:**

مؤشرات جودة التعليم العالي الجامعي، هي ما تشير إلى المعلومات والبيانات التي جمعت بطريقة إدارية أو من خلال الاستطلاع والاستقصاء أو بأية وسيلة أخرى لتحدد بشيء من الدقة مستوى الجودة القائم في المؤسسات التعليم الجامعي، وهذه المؤشرات تتنوع تبعا للغرض منها وتتسع وتتحدد تبعا للمستوى الذي تستخدم له.

8-1- **مؤشرات جودة البرامج الدراسية:** البرامج الدراسية هي الإطار المحدد لمحتوى المعارف والأساليب والمهارات المطلوبة لتكوين وتأهيل الطلاب، وهي أيضا تمثل المتطلبات الدراسية على مستوى الجامعة، وعلى مستوى الكلية، وعلى مستوى التخصصات المحددة لتعليم الطلاب، وبصفة عامة فإن مؤشرات جودتها بما تعكسه عناصرها هي:

- مدى قدرتها على الإستجابة السريعة والمرنة للمتغيرات المحلية والعالمية.
- مدى قدرتها على الإستجابة السريعة والمرنة للاحتياجات المتغيرة للطلاب.
- مدى تمثيل محتواها للأهداف والأغراض المعلنة والإحتياجات المحددة منها.
- مدى توافر فرص لمشاركة عملاء التعليم الجامعي في وضع مخططاتها.
- مدى توافر برامج تجديدية وعمليات مراجعة مستمرة للبرامج الدراسية.
- مدى توافر فرص الاختبار من بين المقررات الدراسية داخل هذه البرامج أمام الطلاب.
- مدى التوازن بين الخبرات النظرية والجوانب العملية التطبيقية.
- مدى التوازن بين متطلبات الإعداد المهني التخصصي والإعداد الأكاديمي والثقافي.
- مدى قدرتها على توظيف وتنويع مصادر التعلم.(أشرف السعيد أحمد محمد.2007. ص 204)

وإذا كانت هذه هي مؤشرات البرامج ككل أو ما تعكسه فعاليات البرامج ككل فإن كل عنصر من عناصر البرنامج لابد وأن تتوافر له مؤشرات تحدد مدى جودته.

أ- نظم قبول الطلاب:

- مدى توافر معايير موضوعية للقبول في مؤسسات التعليم الجامعي.
- مدى التنوع في معايير القبول.
- مدى إرتباط نظم القبول بالهيكل الإقتصادي وإحتياجات المجتمع.
- مدى توافر مقاييس علمية مقننة لتحديد ميول الطلاب وإستعداداتهم للدراسة.

ب- نظم الدراسة:

- مدى كفاءة نظم الدراسة في تحقيق النمو المتكامل للطلاب.
- مدى فعالية نظم الدراسة في تحقيق أهداف البرامج الدراسية.

ج- المناهج الدراسية:

- مستوى حداثة ومعاصرة المناهج للتطورات العلمية السريعة والمتجددة.

- مدى توافر توثيق رسمي واضح ومتكامل ومطبوع للمناهج الدراسية لكي يساعد على ضبط الأداء في العملية التعليمية.
- مدى وجود نظام يحكم تخطيط المناهج الدراسية بشكل يؤدي الى إحداث التكامل المعرفي لمحتوياتها.
- مدى قدرتها على تنمية مهارات التعلم الذاتي وإرتياد المكتبة.
- مدى قدرتها على أستثارة ملكات التفكير والإبداع.
- مدى إرتباط المناهج بالمشكلات البيئية والحياتية المعاصرة.
- مدى مراعاتها للفروق الفردية بين الطلاب.(أشرف السعيد أحمد محمد. 2007. ص205)

د- الكتاب الجامعي:

- مستوى (التكامل- التسلسل- التوازن- الوضوح) عرض محتويات الكتاب.
- مستوى جودة الطباعة والإخراج الفني.
- تقديمه للطلاب في بداية العام الدراسي.

هـ-أساليب التدريس:

- قدرتها على تشجيع الطلاب على إثارة الأسئلة والمناقشة.
- قدرتها على تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب.
- قدرتها على الربط بين الجوانب النظرية والجوانب العملية التطبيقية.
- قدرتها على توظيف وإستخدام الوسائل التعليمية والتكنولوجية.
- قدرتها على إحداث الإتصال الإيجابي بين الطلاب بعضهم البعض، وبينهم وبين أعضاء هيئة التدريس.
- قدرتها على تطويع مفاهيم العمل الجماعي، وفرق العمل في عملية التدريس.
- قدرتها على مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.
- قدرتها على إستخدام وقت الدرس بفعالية.
- قدرتها على ربط المادة العلمية بالمشكلات والتحديات المحلية والعالمية.
- مشاركة اعضاء هيئة التدريس بشكل فعال في التطبيقات العملية.
- درجة إلتزام أعضاء هيئة التدريس بالتواجد في المواعيد المحددة للدروس النظرية والعملية.
- الإعداد والتنظيم الجيد والمسبق لتوصيل المادة العلمية.

و – أساليب تقويم أداء الطلاب:

- مدى التنوع في أساليب وواسائل التقويم.
- مدى التكامل بين أساليب وواسائل التقويم المستخدمة.
- مدى تعدد الجهات والأشخاص المشتركين في عملية التقويم.
- مدى الإهتمام بالنواحي العقلية والقدرات الإبداعية في عملية التقويم.
- مدى الإهتمام بالجوانب التطبيقية في عملية التقويم.
- مدى إستمرارية عملية التقويم على مدار الفصل الدراسي. (أشرف السعيد أحمد محمد. 2007.ص 206)

8-2- **مؤشرات جودة البرامج البحثية:** البرامج البحثية هي البرامج المؤهلة للحصول على الدرجات الجامعية العليا (ماجستير، دكتوراه) وتتضمن هذه البرامج نظم القيد وإجراءات التسجيل، أساليب الإشراف والمناخ العلمي للقسم.

أ- نظم القيد وإجراءات التسجيل:

- مدى سهولة إجراءات القيد والتسجيل.
- مدى منطقية متطلبات (مقررات – دورات) الحصول على الدرجات العليا.
- مدى سهولة الإجراءات الإدارية للحصول على الدرجات العليا.

ب- فعالية الإشراف على البحث العلمي:

- مدى تفرغ المشرفين للقيام بمسؤوليات الإشراف.
- مدى إلمام المشرفين بوضوعات البحوث التي يشرفون عليها.
- مدى إلمام المشرفين بالمنهجية العلمية السليمة للقيام بواجبات الإشراف.
- مدى موضوعية المشرفين في تعاملهم مع فكر الباحثين.
- مدى تعاون المشرفين مع الباحثين للحصول على المراجع ومصادر المعلومات
- مدى إيجابية العلاقة التي تربط المشرفين بالباحثين.

ج-فعالية المناخ العلمي للسيمينارات.

- مدى فعالية السيمينارات وإمكانية الإضافة والإستفادة العلمية منها.
- مدى الحرية المتاحة للباحثين لإبداء رأيهم.
- مدى حرص أعضاء هيئة التدريس على حضور السيمينارات والحلقات العلمية.

- مدى حرض الباحثين على حضور السيمينارات والحلقات العلمية.(أشرف السعيد أحمد محمد. 2007. ص207)

3-8- **معوقات تطبيق جودة برامج التعليم العالي:** رغم سمات ومميزات إدارة الجودة الشاملة وجودة البرامج التعليمية إلا أن تطبيقها في قطاع التعليم العالي يصادف العديد من المعوقات والصعوبات أهمها:

- عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية، والثقافة التنظيمية التي تتفق ومتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة وذلك على مستوى الأبعاد الثقافية التنظيمية (القيادة، الهياكل والنظم، التحسين المستمر، الإبتكار، التقييم الشفافية...)
- عدم ملائمة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية السائدة بالجامعات لمتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة وذلك على مستوى (فلسفة التعليم الحالية وأهدافه وهياكل أنماط التعليم الجامعي، أداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وأدوات العملية التعليمية ونظام الدراسات العليا والبحث العلمي والإمكانيات المادية وتمويل التعليم الجامعي).
- المركزية في إتخاذ القرار التربوي لأن إدارة الجودة الشاملة بحاجة إلى نظام لامركزي يسمح بالمزيد من الحريات والإبتكار في العمل بعيدا عن التعقيدات الإدارية.
- ضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة في المجال التربوي.
- عدم ملائمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب وعدم إتفاقها مع رغباتهم وتوقعاتهم وذلك فيما يتعلق (بالكتاب الجامعي، وأداء هيئة التدريس وأساليب التقويم المتبعة، وكفاءة وفعالية نظام تقديم الخدمة ورعاية الطلاب).
- عدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل.

عدم توافق أساليب وطرائق الجودة الشاملة مع خصوصية المؤسسة. (خالد حامد، سنوسي سمية. 2020. ص 148)

9- مقترحات لتطوير برامج التدريس:

9-1- **الآليات المقترحة لتطوير جودة برامج التدريس:** تتطلب جودة برامج التدريس توفر جملة من المقومات، نوجزها فيما يلي:

- تحديد وصياغة رؤية واضحة لرسالة وأهداف البرنامج الدراسي.

- تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية وتوعية العاملين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس بأهمية البرنامج الدراسي.
- تشجيع عملية التقويم الذاتي للبرنامج الدراسي وفقا للضوابط والأسس المعمول بها.
- إعداد تقارير عن واقع تطبيق المقررات الدراسية.
- القيام بالزيارات الميدانية وعقد اللقاءات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة وبعض الخريجين.
- تقييم ومراجعة إنجازات المراحل السابقة.
- تشكيل لجنة من القسم المعني توكل لها القيام بمتابعة سير الدراسة ورصد معوقاتها. (خالد حامد، سنوسي سمية: 2020، ص 151)

9-2- **مقترحات تطوير البرامج في الجامعات الجزائرية:** يمكن توضيحها في ما يلي:

- ☜ الكفاءة العالية لأعضاء هيئة التدريس في الكليات المختلفة.
- ☜ أفضل الأساليب الحديثة في التدريس الجامعي والبحث العلمي والتقويم.
- ☜ العلاقة الجيدة بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- ☜ طرق اختيار الطلبة وقبولهم في البرامج المختلفة.
- ☜ الإنضباط في النظام الأكاديمي، وحرص الجامعة على جودة التعليم المقدم، وعلى عدم فتح أي برنامج جديد إلا ضمن شروط ثلاثة أساسية، هي:
- ☜ الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة للبرنامج، وحاجة سوق العمل بقدر الإمكان.
- ☜ تحسين الخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية من توفير الكتب الحديثة والمراجع والدوريات سواء باللغة العربية أو بالإنجليزية، إضافة إلى خدمات التصوير واستخدام الإنترنت للبحث العلمي، وكذلك تخصيص أوقات للمكتبة بحيث تكون كافية وغير محدودة، وتوفير غرف للمطالعة والمناقشة مع الطلبة الآخرين ومنح الحوافز للطلبة المتفوقين. (عليان عبد الله الحولي. 2008. ص 6)

سادسا: حركية منظومة التعليم العالي الجزائرية.

يبحث هذا العنصر في المؤشرات الكمية المتعلقة بتطور التعليم العالي في الجزائر، وذلك عبر دراسة وضعية هياكل التعليم المتوفرة، الوضعية العددية للطلبة والأساتذة، وكذا الميزانية المخصصة للقطاع سنويا.

1- تطور عدد المؤسسات الجامعية:

لامتصاص التدفقات المتزايدة من الطلبة الجدد، تم إطلاق وتحقيق برنامج ضخم لإنجاز منشآت جامعية خاصة بالتعليم العالي، وقد تمكن هذا البرنامج بصفة تدريجية وفي وقت قصير نسبيا من استحداث وتعزيز شبكة جامعية كبيرة ومتنوعة تتكون اليوم من 106 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني وتضم: 50 جامعة، 13مركزا جامعيا، 20مدرسة وطنية عليا، 10مدارس عليا، 11مدرسة عليا للأساتذة، و02 ملحقة جامعية.

أ- **تعداد الطلبة:** إن عدد الطلبة المسجلين شهد تطورا كبيرا منذ الإستقلال، وذلك لأن الدولة الجزائرية اتجهت بعد الاستقلال إلى محاولة تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات لمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات في الدولة، حيث ارتفع عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية من 2881 طالب سنة 1962 إلى 12560 طالب سنة 1970، حيث تضاعف بـ 4.35 مرة في أقل من 10 سنوات، وبلغ نعدد الطلبة المسجلين عند الدخول الجامعي 2016/ 2017 حوالي 1432283 طالب، فبين سنة 1962 و2017 تضاعف عدد الطلبة بحوالي 497 مرة، ما يدل هذا الإرتفاع على زيادة فرص الإلتحاق بالتعليم العالي بالموازاة مع التحسن الملحوظ في معدل النجاح في شهادة البكالوريا ورغبة أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة والتحصل على شهادات جامعية، وكذا مجانية التعليم العالي وتوفير الهياكل البيداغوجية والخدمات الجامعية من إطعام وإقامة ونقل بالمجان.

ب-**تعداد هيئة التدريس:** موازاة مع التطور الحاصل في عدد الطلبة، تطور أيضا عدد المؤطرين من الأساتذة الجامعيين على مختلف رتبهم العلمية، وقد كان عددهم يبلغ 298 أستاذ سنة 1962، أما في سنة 2000 فقد بلغ عددهم 17780 أستاذ، وقد تضاعف هذا العدد بنسبة 3.24 مرة ليصل إلى 57627 أستاذ سنة 2017.

وبالتالي فإن قراءة التطور الكمي والنوعي لهيئة التدريس في الجامعات الجزائرية وفقا لرتبهم، يلاحظ الإستقطاب الضعيف للرتب العليا، إذ يوجد6427 أستاذ التعليم العالي و17129 أستاذ محاضر مقابل 33812 أستاذ مساعد و259 معيد، ويرجع هذا الإختلال لهجرة الكثير من الرتب العليا في الجزائر للخارج خصوصا في سنوات التسعينات نتيجة الأزمة الإقتصادية والأمنية التي مرت بها، بالإضافة إلى تدني الإهتمام بالإطارات العلمية من ناحية المستوى المعيشي أو عدم توفر بيئة التدريس والبحث المناسبة، وبالتالي انتقالهم إلى قطاعات أخرى لظروف مالية بحتة. (زموري كمال. 2018. ص73)

ج- **تطور ميزانية التعليم العالي:** أولت الجزائر إهتماما متزايدا بالإنفاق على التعليم العالي لمواكبة سياسة الإستيعاب ومتطلباته، فمن خلال التطور الذي عرفه قطاع التعليم العالي في الجزائر، نتيجة تنامي الطلب على التعليم الجامعي، رافق ذلك توسيع للهياكل القاعدية من جامعات وتضاعف عدد

الطلبة والأساتذة في كافة التخصصات، كما تكاثفت الجهود الرامية لتوسيع الهياكل القاعدية للتعليم العالي من خلال الإنفاق المتزايد على التعليم العالي من أجل تحسين جودة المخرجات التعليمية. (زموري كمال. 2018. ص73)

2- مشكلات المنظومة التعليمية وبرامجها المؤهلة للعمل: ويمكن تقسيمها إلى:

- مشكلات مرتبطة بالمحيط الداخلي للمنظومة التعليمية (المدرسة- المعاهد والجامعات).
- مشكلات مرتبطة بالمحيط الخارجي للمنظومة.

أ- **مشكلات مرتبطة بالمحيط الداخلي:**

- ✓ تسلط الامتحانات بصورتها التقليدية، والامتحانات النهائية بصفة خاصة، وما ينتج عن ذلك من تناقض مع طبيعة المواد الدراسية ونسف لها، وترسيخ طرائق وعلاقات ومواقف قائمة أساساً على التلقين من جانب المدرسين، والسلبية من جانب المتعلمين. وهذا ما يعوق التفاعل الخلاق، والتجديد المستمر، والتفكير الناقد والتعلّم الذاتي. وقد أدى كل هذا إلى إختزال مفهوم التحصيل الدراسي إلى ما يقوم التلميذ بتخزينه واسترجاعه عوض النظر إليه باعتباره حدوثاً لتغيرات متعددة في تفكير المتعلمين وسلوكهم متمثلة في إحداث تغيير إيجابي في قيمهم واتجاهاتهم ومهاراتهم ومواقفهم.
- ✓ صلابة المناهج وجمودها بالنسبة لمطالب التنمية في البيئات المختلفة وحاجاتها، ومن ذلك أن مناهج التعليم لا تراعي بصورة وافية خصائص البيئات ومتطلباتها التنموية، فتتكيف معها وتحسن استثمارها والإفادة من إمكاناتها. وهي غالباً ما يتم التخطيط لها بهدف إعداد التلاميذ للتعليم الثانوي، مما يفقد التربية جدواها بالنسبة لهؤلاء المتعلمين الذين يتجهون إلى العمل في محيطهم مباشرة بعد إنهاء هذا الطور التعليمي. فهي لا تتنوع بتنوع مطالب البيئة، ولا تستجيب لحاجات التنمية ولا لحاجات المتعلمين. وهكذا فالصفة النظرية طاغية عليها، وهي موجهة إلى تحقيق التحصيل الدراسي بمفهومه الضيق والجامد.
- ✓ انغلاق المدرسة وابتعادها عن الوسائل التربوية المتاحة في البيئة، مما جعل التربية المدرسية أسيرة تقاليد وقيود تحول بينها وبين تطورها الحقيقي. فهي بعيدة عن مشكلات المجتمع، ولا تدرسها أو تعالجها بشكل يدفع إلى تطوير مناهجها، كما لا تستثمر ما يتوفر في البيئة من وسائل وموارد، وبذلك تظل فقيرة جامدة، وهي لا تستعين بالعاملين خارجها، لا سيما في المجالات المتخصصة، فتعزل المدرسين عن مصادر غنية للمعرفة وللمهارة وأساليب الإنتاج.
- ✓ قلة الدراسات والبحوث الميدانية التي تعالج مشكلات المناهج، وطرائق التدريس، ونظام الدراسة والتقويم. (إيدار عائشة. 2015. ص129)

ب- **مشكلات مرتبطة بالمحيط الخارجي:** وفي مقدمة ما يلاحظ بهذا الصدد عدم الترابط الواضح بين مراكز التعليم وعالم التوظيف، مما يفقد التربية بصفة عامة قدرتها على تطوير ذاتها وتحقيق خصائص جديدة في المواطن من ناحية، والوفاء بحاجات المجتمع ومطالبه من ناحية أخرى. وقد يرجع هذا إلى أسباب منها:

- ✓ عدم وجود علاقات وقنوات سليمة تربط مؤسسات التربية، في شتى المراحل، بالمجتمع في تطوراته ومتغيراته، ومشكلاته وحاجاته. وقد حال انعزالها بهذه الصورة، بينها وبين أسباب تجديدها واضطلاعها بدورها في المجتمع في آن واحد.
- ✓ الأخذ بمفاهيم ضيقة للتنمية، وغموض علاقتها بالتعليم على المستويين الثانوي والجامعي، الأمر الذي أدى إلى حدوث نمو على مستوى أعداد التلاميذ الذين يزاولون دراستهم فقط. كما يقتصر مفهوم التنمية على الجوانب الكمية الاقتصادية المحدودة متمثلة في القطاع العصري منها.
- ✓ لم يأخذ الجانب العملي مكانه في التربية في أغلب أقطار العالم الإسلامي بعد، لدرجة أن غياب هذا العنصر الهام يبدو في جميع مراحل التعليم كما في الدراسات التي يعتبر جزءاً منها. فهناك تحيز واضح للدراسات النظرية حتى في العلوم الطبيعية والدراسات التكنولوجية. وهناك فرق شاسع بين نشاط المدارس والمعاهد، وبين نشاط المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات. وفي أحسن الحالات نجد محاولات لإدخال هذا العنصر ولكن بصورة هامشية غير مؤثرة، وليس بصورة مباشرة حتى يدخل في صلب العملية التعليمية.
- ✓ عدم استقرار خطط التنمية ومتابعتها وغموض علاقتها بالتربية، مما يجعل التخطيط التربوي يفتقر إلى الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يسنده ويوجهه، والذي تقاس عليه النتائج التعليمية كماً وكيفاً على السواء، ولهذا قد نصادف من خريجي الكليات الأدبية من لا يجد عملا يناسب تخصصه، وكثيرا ما نجد مجالات للإنتاج تنقصها أعداد كبيرة من الأطر المتوسطة الفنية، فتستعين "بذوي الخبرة" من الذين تدربوا على مهارات العمل بالمحاكاة والتكرار دون سند علمي أو تدريب مهني. (إيدار عائشة. 2015. ص ص 130- 131)
- ✓ غموض "مفهوم الأسبقيات" في عمليات التنمية وفي التخطيط التربوي ذاته، مما جعل الطلب الاجتماعي هو الموجه لحركة التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة، وجعل عمليات التطوير داخله بعيدة عن مطلب التغيير ودوره الإيجابي في إحداثه.

- ✓ عدم الوضوح الكافي بشأن نقل التكنولوجيا ومضامينها بالنسبة لبرامج التربية وعلاقتها بالمجتمع وبنوع نتائجها، فهي تؤخذ إلى الآن بوصفها استيراد آلات وأجهزة حديثة، لا باعتبارها أساس تنمية اتجاهات ومهارات ومواقف إيجابية حضارية تجعل من البيئات الإسلامية أوساطاً صالحة لفهمها وتوليدها وتطويرها. (إيدار عائشة. 2015. ص ص130-131)
- ✓ النقص في العلاقات بين التربية المدرسية والتربية اللامدرسية والموازية، فهناك إمكانات هائلة للممارسة، في ميدان العمل والتدريب، موجودة في المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة، وهي إمكانات مسؤولة في معظم الأحيان عن إعداد العامل الحرفي، ولكن تنقصها الأسس العلمية والأهداف الواضحة التي تتيح لها المساهمة بدور أكثر إيجابية في عمليات التنمية الشاملة على أسس عصرية. ويتطلب هذا إيجاد التزاوج بين هذين النوعين من التربية :المدرسية واللامدرسية.
- ✓ جمود الأنظمة التربوية واتخاذها أشكالاً وقوالب مكررة، فالحركة بين أنواع التعليم على المستوى الواحد ضعيفة أو منعدمة، كما هو الحال بين التعليمين الأكاديمي والتقني وبين التخصصات الجامعية. ومفهوم التعليم في هذه الأنواع لم يستوعب بعد مبدأ التكوين المستمر، وبالتالي فحياة المتعلم تقسم إلى مرحلتين منفصلتين: مرحلة التعليم المدرسي، ثم مرحلة التدريب والعمل في الوظائف والمجالات المختلفة. وبذلك ينفصل التعليم عن الحياة، وتنعدم الصلة بين العلم والعمل. (إيدار عائشة. 2015. ص ص130-131)

3- تقييم منظومة التعليم العالي في الجزائر:

إن تقييم قطاع التعليم العالي يتم في جانبين: الأول هو تقييم كمي لهذا القطاع يسمح بمعرفة التطور العددي لمكوناته ومدى إتفاق الدولة عليه والإهتمام به، والثاني هو إجراء تقييم نوعي لهذا القطاع حتى يتسنى لنا استنتاج مدى جودة منظومة التعليم العالي في الجزائر: (زموري كمال. 2018. ص81)

أ- **التقييم الكمي للتعليم العالي:** الواقع أن الجزائر نجحت في توسيع وضعية التدريس في الجامعات، فبالرغم من عدم كفاية الأساتذة وقلة عدد الطلبة والجامعات والإمكانيات مع بداية مرحلة الإستقلال، إلا أن وضعية التعليم العالي وحقيقته قد تغيرت بشكل جوهري، حيث أن عدد الأساتذة قد تضاعف عدة مرات، وكذلك عدد الجامعات والطلبة، وبعد هذا من الناحية الكمية إنجازا معتبرا. ومن بين المؤشرات الكمية التي تبين وضعية هذا القطاع نذكر ما يلي:

- **عدد الطلبة لكل مائة ألف نسمة:** سجلت الجزائر خلال العام الجامعي 2017/2016 حوالي 3386 طالب لكل مائة ألف نسمة، وهي بذلك حسنت وضعيتها مقارنة بسنة 1992، حيث لم

يكن هذا الرقم سوى 1160 طالب لكل مائة ألف نسمة مسجلة بذلك تضاعف هذه النسبة بـ 2.92 مرة تقريبا، وهذا ما يبرز الإهتمام الذي توليه الجزائر لتوفير التعليم العالي لكل السكان من خلال مبدأ مجانية التعليم في كل أطواره.

- **تزايد مستمر لعدد حاملي الشهادات:** أنتجت منظومة التعليم العالي حوالي 2000000 من حاملي الشهادات منذ الاستقلال، فعشرية السبعينات سجلت تخرج 40000 طالب، وارتفع العدد في سنوات 2000 إلى 600000 طالب متخرج، بنما شهدت العشرية 2011/2001 تخرج 1393000 طالب من حاملي الشهادات من مؤسسات التعليم العالي، وعرفت السنة الجامعية 2015/ 2016 تخرج 292683 طالب.
- **معامل التأطير:** في السنة الدراسية 1969/ 1970 كانت نسبة المؤطرين بمعدّل أستاذ واحد لكل 15 طالب، وفي السنة الدراسية 1980/1979 انخفضت النسبة إلى معدّل أستاذ واحد لكل 8 طلبة، أما في السنوات الموالية من 1989 حتى 2017 شهدت النسبة معدلات متزايدة ومرتفعة حتى وصلت إلى أستاذ واحد لكل 25 طالب، وهذا أعلى بكثير من المعدل المتداول في الجامعات العالمية، وهو 15 طالب لكل أستاذ واحد، وبالتالي فهذا الأمر ينقص من جودة ونوعية العملية التعليمية مما يبقي عملية التأطير كأحد تحديات التعليم العالي في الجزائر.
- **إنفتاح التعليم العالي:** يسجل انفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الدولي باستقبال12000 طالب أجنبي من جنسية مختلفة خلال سنة 2017/2016، بينما لم يكن سوى 200 طالب في سنة 1970، وإنتقل إلى 3000 طالب في سنة 1990، وتجاوز 6000 طالب سنة 2000، وهو ما يظهر تزايد يقدر بنحو 60 مرة مابين 1970 و2017، معظم المسجلين هم في طور التدرج حيث 70% منهم في التخصصات العلمية والطبية و30% في العلوم الإجتماعية والإنسانية.
- **تطور الأحياء والخدمات الجامعية:** يعتبر الإيواء والإطعام والمنح الدراسية عناصر أساسية في جهاز الدعم الموجه للطلبة ودافعا قويا لسياسة إسباغ الديمقراطية على التعليم العالي. (بن عيسى ليلى. 2005/ 2006، ص 108)

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها نظام التعليم العالي في الجزائر من توسع كمي للطلاب وأيضا لهيئة ومؤسسات التدريس، إلا أن نظام التعليم العالي في الجزائر لا يزال يعاني من عدة مشاكل أهمها اِرتفاع معدلات الفاقد التعليمي من رسوب، وعدم التوازن بين أنواع التعليم والاِحتياجات الاِقتصادية، وكذا الأعداد الوفيرة من الخريجين التي لا تتناسب أعدادها مع إمكانيات الاِقتصاد الوطني

وحاجاته، مما أدى إلى اِنتشار ظاهرة بطالة المتعلمين الجامعيين، وأيضا عدم كفاءة تخصيص الموارد المالية وهجرة الأدمغة. (بن عيسى ليلى. 2005/ 2006، ص 108)

ب-**التقييم النوعي للتّعليم العالي:** إن مفهوم النوعية في التعليم العالي متعدد الأبعاد ويشمل كل وظائف التعليم العالي وأنشطته، أي البرامج الأكاديمية والبحث العلمي وبكل أشكال هذه الوظائف ومكوناتها، ولتشعب هذا المجال وكثرة المؤشرات المعتمدة في ذلك، يمكن الإعتماد على معيار دولي يقم على الإنتاج العلمي في فرع ما، وحسب بوابةSCI MAGO لتقييم المؤشرات العلمية للجامعات والمؤسسات والدول، بلغ الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين 57222 منشور علمي خلال الفترة 1996-2017، فبعدما كان العدد يبلغ 368 منشور 1996 ارتفع العدد إلى 900 منشور في سنة 2003، وهي السنة التي شهدت زيادة ملحوظة في عدد الأوراق العلمية المنشورة، وقد بلغ عدد هذه الأخيرة في سنة 2017 حوالي 6841 منشور. (بن عيسى ليلى.2006/2005. ص 108).

سابعا- التحديات التي تواجه التعليم العالي الجامعي:

1- التحديات الاجتماعية:

شهدت العديد من دول العالم نموًا سكانيًا ملحوظًا، إلى جانب تحسن الظروف الاجتماعية والرعاية الصحية، فضلاً عن تبني مبدأ ديمقراطية التعليم وتشجيع تعليم الفتيات. كما أصبحت الدراسة الجامعية قيمة اجتماعية تُسعى إليها بغض النظر عن الفوائد المعرفية أو الجدوى الاقتصادية للشهادة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أعداد الطلاب في الجامعات دون أن تخصص الدول أو المؤسسات ميزانيات إضافية لاستيعاب هذه الزيادة، مما تسبب في أزمة تمويل لأنظمة التعليم العالي. وإذا لم تُتخذ تدابير للتحكم في هذا الوضع، مثل وضع معايير جديدة للقبول الجامعي ترتبط باحتياجات التنمية وسوق العمل، فقد تواجه الجامعات تحديًا كبيرًا يتمثل في تخريج أعداد كبيرة من الطلبة العاطلين عن العمل. (رمزي أحمد عبد الحي. 2006. ص ص 78- 79)

2- التحديات الاقتصادية:

يمكن النظر إلى مشكلة تمويل التعليم العالي من منظور اقتصادي، حيث تواجه الدول التي تعاني من أزمات مالية صعوبة في تحمل نفقاته، في حين أن نجاح هذا القطاع يعتمد بشكل أساسي على توفر الموارد المادية والبشرية. ومع توسع مؤسسات التعليم العالي وزيادة إقبال الطلاب عليها، مقابل محدودية الطاقة الاستيعابية للجامعات، يتفاقم ضعف التمويل وتقل الموارد المتاحة لهذا القطاع، مما يؤدي إلى عجز متزايد في ميزانيات الجامعات. وتكمن أهمية التمويل في ارتباطه بالنفقات التعليمية وتأثيره المباشر

على جودة ومخرجات التعليم. فمن حيث الكم، يحدد التمويل حجم الموارد المالية المخصصة لتغطية الاحتياجات الأساسية للأعداد المتزايدة من الطلاب، أما من حيث الكيف، فهو يؤثر على جودة العملية التعليمية، بما في ذلك الجوانب التدريسية والبحثية والاجتماعية للجامعة. وفي ظل هذه التحديات المالية، يصبح من الضروري البحث عن أساليب وبدائل جديدة لتمويل التعليم العالي لضمان اِستدامته وكفاءته.(يسمينة برعودي. 2009/2008. ص32).

3- الخوصصة وتحديات تكنولوجيا المعلومات.

3-1- الخوصصة:

تعرف الخوصصة عمومًا بأنها تحويل الملكيات العامة إلى ملكيات خاصة، وفي قطاع التعليم، يمثل التعليم الخاص إحدى الأدوات التي يمكن أن تدعم التعليم العالي العام من خلال تطوير المهارات والكفاءات، وتوفير مخرجات علمية تلبي احتياجات المجتمع. ومع ذلك، فإن نجاح التعليم الخاص في تحقيق هذه الأهداف يعتمد على الغاية التي تسعى إليها المؤسسات التعليمية الخاصة، حيث إن التركيز على الربح المادي قد يفقدها دورها الاجتماعي والعلمي والثقافي والمهني، مما يؤدي إلى جعل التعليم العالي امتيازًا لأصحاب المال بدلًا من أن يكون متاحًا للكفاءات بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية .وفي هذه الحالة، بدلاً من أن يكون التعليم العالي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، فإنه قد يساهم في تعميق الفجوة الطبقية، مما يعكس تأثيرًا سلبيًا على المجتمع. ومن هذا المنطلق، يمكن للخصخصة أن تكون رافدًا إيجابيًا للتعليم العام، شريطة أن تُنظَّم من خلال قوانين فعالة تضمن انسجامها مع السياسات العامة للدولة، بحيث تخدم التنمية المجتمعية بدلًا من أن تتحول إلى وسيلة تجارية بحتة. ورغم تزايد الدعوات إلى خصخصة مؤسسات التعليم العالي، إلا أن هذا الاتجاه لا يخلو من التحديات والمخاوف، حيث قد يؤدي غياب التنظيم الصارم إلى تسطيح جودة التعليم، وزيادة البطالة، وانخفاض الإنتاجية، وتدهور جودة المخرجات التعليمية، مما يعيق التنمية بدلًا من دعمها. ويعود ذلك إلى ضعف الرقابة على اللوائح التنظيمية، وغياب المعايير العلمية الصارمة في شروط القبول والبرامج الأكاديمية .لذلك، فإن المطلوب ليس مجرد خصخصة التعليم، بل إنشاء جامعات خاصة تلتزم بمعايير الجودة، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزز النمو، بحيث تكون شريكًا فعالًا في دعم التعليم العالي العام، وليس بديلاً عنه بطريقة تؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.(جيلالي خالدية.2010. ص ص 29- 30)

3-2-تحديات تكنولوجيا المعلومات:

يعد تطوير التعليم العالي عملية معقدة لا يمكن تحقيقها بصورة فعالة دون الاستفادة من التطورات الهائلة في نظم ووسائل الاتصال. فقد أصبح العصر الحالي يُعرف بـ "عصر الانفجار المعرفي"، حيث تتزايد معدلات إنتاج العلوم والمعارف بوتيرة غير مسبوقة، مدعومة بالتقدم الكبير في تكنولوجيا الآلات

والمعدات المعقدة، والتي أصبحت تلعب دورًا أساسيًا في مختلف مجالات الحياة .ومن هنا، فإن استثمار الدولة في تطوير التعليم العالي يمكن أن يسهم في اكتساب ونشر المعرفة التكنولوجية، بالإضافة إلى توليد ابتكارات جديدة تتكيف مع احتياجات المجتمع. إلى جانب ذلك، تعكس الانتقادات المتزايدة من قبل الرأي العام تجاه الجامعات عدم الرضا عن جودة التعليم العالي، سواء من حيث مستوى برامجه أو نوعية مخرجاته. وهو ما يستدعي إعادة النظر في المناهج، وإعادة صياغة الأهداف التعليمية وفق خطط جديدة تتماشى مع المتغيرات العالمية. ومع دخول عصر **العولمة** وما يفرضه من تحديات على مختلف الأصعدة، يزداد التركيز على الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم العالي في تنمية وتوظيف المعارف والتقنيات، إضافة إلى دوره في رسم مسارات التنمية الوطنية. وبناءً على ذلك، فإن تطوير التعليم العالي لم يعد خيارًا، بل أصبح ضرورة ملحة تفرضها طبيعة العصر وحجم المشكلات والتحديات التي تواجه الدول، إلى جانب تطلعات الأفراد والمجتمعات نحو تحقيق مستويات أعلى من التقدم والنمو. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري تبني استراتيجيات تعليمية متجددة، تستفيد من تكنولوجيا المعلومات لتعزيز جودة التعليم، وتحقيق التكامل بين المعرفة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.(جيلالي خالدية. 2010. ص ص29- 30)

4- تحديات التعليم العالي الجامعي في الجزائر:

تعاني عمليات التكوين الموجودة حاليا في الجامعة الجزائرية من تأخر في الوصول إلى المستوى المطلوب بسبب ما يلي:

- ✓ تدني مستوى التكوين فيها والذي يرجعه الباحثون إلى أسباب عامة لها علاقة بسوء التخطيط للمنظومة الجامعية وتحديد أهدافها.
- ✓ الوضعية العامة للبلاد التي أثرت سلبا على المستوى العام للمنظومة الجامعية، أسباب خاصة تعود أساسا إلى المشكلات البيداغوجية المتمثلة في ضعف الدروس خاصة النظرية منها بسبب نقص المصادر وكثرة الوحدات مع خلوها من وظيفة خاصة.
- ✓ قلة التدريس الميداني وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة وعدم تطابق الملامح النظرية مع المهن الفعلية، كما أن درجة المهارة لا تتناسب مع الأداء المطلوب في العمل.
- ✓ الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة وتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل إحتضان الأعداد الهائلة للطلبة.

- ✓ مقاومة بعض الأساتذة للتطور، ونمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والإبتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية، بالإضافة إلى مقاومة الطلبة للتكوين المهني اعتقادا منهم أنه أقل قيمة من التكوين الأكاديمي، وهو ما يخلق اختلالا في التوجيه نحو التخصصات.
- ✓ التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، إضافة إلى تغير منظومة القيم المجمعية بحيث لم يبق للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.
- ✓ هجرة الكفاءات والأدمغة الجزائرية مهما كان الثمن، وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد لعدم وجود حوافز.
- ✓ البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات، وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي، وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
- ✓ تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات (حاملي الشهادات) الذين يفتقرون إلى كفاءات تستجيب لمتطلبات السوق.

إن مواجهة هذه التحديات تستدعي تكلفة مادية ومالية كبيرة لكنها ضرورية لإرساء قواعد التعليم المتطور والفعال في التكوين الجامعي. لتصبح الجودة شرطا جوهريا لقبول الخدمات الجامعية بشكل عام. (زموري كمال. 2018. ص85)

ثـــامـــنـا: نماذج عن برامج التعليم العالي في بعض الدول وتحدياته:

1- برامج التعليم العالي في أستراليا نموذجا:

توفر المؤسسات الأسترالية مجموعة كبيرة من البرامج الدراسية في العلوم والإدارة والتجارة والعلوم الإنسانية والهندسة والقانون والعلوم الصحية. حيث تُصنف المؤسسات التعليمية الأسترالية ضمن أفضل المؤسسات على مستوى العالم من حيث التخصصات، وتحديدًا في الهندسة والتقنية والطب والعلوم البيئية والمالية والمحاسبة.

وتنقسم برامج التعليم العالي إلى ثلاثة أنواع رئيسية تسبق الحصول على درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وقد اعتاد الطلبة الأستراليين التسجيل في برامج جامعية مزدوجة أو مدمجة تؤهل للحصول على درجتين جامعتين معا، ويشيع ذلك في مجالات مثل الآداب والتجارة والقانون والعلوم.

حيث يوجد في أستراليا 43 جامعة (40 جامعة أسترالية وجامعتان دوليتان وجامعة واحدة خاصة متخصصة)، وبالإضافة إلى تلك الجامعات، تقدم العديد من المؤسسات برامج تعليم عالي.

- **ضمان الجودة:** يوجد في أستراليا هيئة تنظيمية لتحقيق الجودة في التعليم العالي تسمى **هيئة جودة ومعايير التعليم العالي**، وقد أسست الحكومة الأسترالية هذه الهيئة لتنظيم التعليم الجامعي ومقدمي التعليم العالي غير الجامعي ومراقبة الجودة ووضع المعايير.

بالإضافة إلى ذلك، يحمي القانون حقوق الطلاب التالية طبقًا لقانون الخدمات التعليمية للطلبة الأجانب:

- صحة جميع الطلبة الأجانب .
- جودة الخبرة التعليمية المقدمة للطلاب .
- تقديم معلومات حديثة ودقيقة. (https://www.studyinaustralia.gov)

2- برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

تقدم الجامعات السعودية مجموعة من البرامج الأكاديمية حسب المجال التعليمي في تصنيف إسكد سنة 1997، حيث يلاحظ أن الجامعات السعودية توفر عدداً واسعاً من التخصصات والبرامج لكلا الجنسين، حيث بلغ مجموع البرامج المتاحة 3,519 برنامجاً، وبلغ عدد المتاح منها للإناث 1,670 برنامجاً بنسبة 47.5 %، فيما كان عدد البرامج المتاحة للذكور أعلى بقليل، حيث بلغ 1,849 برنامجاً بنسبة 52.5% .

إسكد 1997: وهي التصنيف الدولي المقنن للتعليم المتبنى والمطبق في اليونسكو، وهو أداة مناسبة لجمع

إحصاءات التعليم وتبويبها وعرضها والمقارنة بينها، وهو يتضمن المفاهيم المعيارية والتعريفات المتبعة دوليا، وقد صَنّفَت الطبعة الأصلية لإسكد البرامج التعليمية بحسب مضمونها وفقا لمحورين رئيسين هما : مستويات التعليم ومجالاته.

أما مستويات التعليم العالي في إسكد فهي:

- مستوى إسكد 5 (أ): هي برامج التعليم العالي التي تتميز بارتكازها إلى حد بعيد على الدراسات النظرية، وتتوخى منح مؤهلات كافية للتمكين من الالتحاق ببرامج بحثية متقدمة أو ممارسة مهن تتطلب مهارات عالية.

يشمل هذا المستوى جميع البرامج الخاصة بإجراء بحوث وليست جزءاً من برنامج شهادة دكتوراه، ومثال ذلك أي نوع من برامج شهادات الماجستير والبكالوريوس.

- المستوى 5 (ب): تتصف المؤهلات التي تمنح في برامج المستوى 5 (ب) في صورتها النموذجية بأنها تستغرق وقتاً أقصر مما تستغرقه برامج المستوى 5 (أ)، وبأنها تركز على مهارات مهنية محددة تؤهل لدخول سوق العمل، وذلك على الرغم من أن أي برنامج من هذه البرامج قد يتضمن دراسة بعض الأسس النظرية، مثل الدبلوم المتوسط.
- المستوى(6): المرحلة الثانية من التعليم العالي وهي البرامج التي تؤدي إلى الحصول على مؤهل بحثي متقدم، وهذا المستوى مخصص لبرامج التعليم العالي التي تؤدي إلى منح مؤهل بحثي متقدم، وعليه فإن البرامج في هذا المستوى مكرسة للدراسات المتقدمة والبحوث التي تتسم بالأصالة ولا تستند فقط إلى النشاط ضمن إطار دورة دراسية، وهي في العادة برامج تؤدي إلى الحصول على درجة الدكتوراه في التخصص. (وزارة التعليم العالي. 2011. ص 26، 41).

خلاصة الفصل:

تلعب برامج التعليم العالي دورا حيويا في تطوير الكوادر البشرية ورفع مستوى التعليم والبحث العلمي مما يسهم في تحقيق التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي، حيث تعد هذه البرامج أحد أهم ركائز تطوير المجتمعات وتحقيق التنمية الشاملة، فهي تشكل الحجر الأساس لتأهيل الطلاب وإعدادهم لمواكبة تحديات سوق العمل المتغيرة والمتطلبات العلمية والتكنولوجية المتقدمة، فمن خلال الاستفادة من تجارب وأفضل الممارسات في مجال التعليم العالي، يمكن تحقيق تقدم كبير في جودة التعليم وتحقيق رؤية التطوير والابتكار. حيث يجب على برامج التعليم العالي أن تتميز بالمرونة والابتكار وذلك من أجل تلبية احتياجات الطلاب والمجتمعات، وتوفير الفرص المناسبة لتنمية مهاراتهم وتطوير قدراتهم الإبتكارية والتحليلية وتحقيق طموحاتهم الأكاديمية والمهنية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: قراءة في مفهوم التنمية الإقتصادية ومتطلباتها

تمهيد

أولا: السياق التاريخي للتنمية الإقتصادية في الجزائر بعد 1980

ثانيا: متطلبات ومؤشرات التنمية الإقتصادية

ثالثا: أبعاد ومقومات التنمية الإقتصادية

رابعا: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

خامسا: نظريات التنمية الإقتصادية

سادسا: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

سابعا: عقبات التنمية الإقتصادية

خلاصة الفصل

تمهيد:

شهدت الأوساط الأكاديمية والإقتصادية إهتماماً متزايداً بقضايا التخلف والنمو الإقتصادي والتنمية بمختلف أبعادها لما لها من دور حيوي في تحقيق الرفاهية والإستقرار الإجتماعي. حيث يعتمد تحقيقها على مجموعة من المقومات الأساسية، كالإستقرار الإقتصادي والسياسي، والإستثمار في التعليم والصحة، وتعزيز الإبتكار والتكنولوجيا. كما تلعب الشراكات الدولية وتطوير البنى التحتية دوراً محورياً في دعم جهود التنمية الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام وشامل.

أولا: السياق التاريخي للتنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1980

شهدت فترة الثمانينات عدة تحولات في عدة مجالات بالنسبة للدولة الجزائرية، ومنها الإصلاحات الاقتصادية التي كان قد تم الانطلاق فيها خلال نهاية الستينات من القرن الماضي من خلال المخططات التنموية التي سبق الحديث عنها، مما استوجب القضاء على النقائص المسجلة خلال إنجاز تلك المخططات لتتفادى البرامج والإصلاحات اللاحقة الوقوع في تلك النقائص والأخطاء قدر المستطاع ويكون ذلك من خلال تقييم كل وسائل الإنتاج الموجودة وإعطاء الأولويات للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، وبالتالي كان لزاما لتغيير الخطة المعتمدة في التسيير والتي كان أساسها مركزية التسيير والتخطيط إلى سياسة اللامركزية للمخططات التنموية حتى تسهل عملية مراقبة مشاريعها وتفادي التأخر في الإنجاز بهدف التقليص من التبعية للخارج والوصول إلى التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

لقد أعادت الجزائر النظر في أساليب الاستثمار الذي أعطى الأولوية لقطاعي الصناعة والمحروقات على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية كانت بادية في الظهور والتي كان لها الدور في التعجيل باتخاذ تدابير مختلفة من أجل إصلاح الوضع القائم، وإعادة النظر في إستراتيجية التنمية والتوجهات الاقتصادية اللاحقة. (العباسي محمد.2019/ 2020. ص57).

1- الأسباب التي أدت إلى الإصلاحات الاقتصادية سنوات الثمانينات:

بالنظر إلى أهمية الإصلاحات الاقتصادية التي تم مباشرتها، وبالنظر إلى الأغلفة المالية التي تم تخصيصها والجهود المبذولة لذلك، فإن القيام بهذه الإصلاحات كان بناء على عدة دوافع وأسباب نحاول التطرق إليها وفق ما يلي:

1-1- الأسباب الاقتصادية:

لقد أصبح شبه أكيد أن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة جاءت في الغالب نتيجة لأسباب اقتصادية، كانت كما يلي:

- مركزية بحتة جعلت الجهاز المصرفي للتخطيط يتدخل بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات وفي مكان المسيرين الحقيقيين للمؤسسة.
- تمركز الاستثمارات في قطاع الانتاج الصناعي.
- تزايد حجم المديونية الخارجية.
- التراجع في معدلات النمو.

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن العجز الذي أصاب مؤسساتنا يمكن إيجازه فيما يلي:

- هيكل المؤسسة الجزائرية لا يستجيب للمناخ الاقتصادي الجديد.
- شلل شبه تام لنظام المعلومات كلف ومازال يكلف أكثر.
- جهل المسيرين للسياسات الاقتصادية الجديدة.
- غياب إستراتيجية واضحة للمؤسسة.

وخلاصة القول في هذا المجال أن الاقتصاد الجزائري ونتيجة لكبر حجم المديونية والتدهور الكبير في مردودية المؤسسة العمومية قد وجد نفسه مجبرا في منطق الإصلاحات الاقتصادية، أين يمكن التخلي عن المؤسسات العمومية المفلسة لصالح القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

1-2- الأسباب الاجتماعية:

يمكن إرجاع الزيادة السكانية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال إلى التطور النوعي والكمي في مستوى المعيشة وإلى تحسين مستوى الصحة والقضاء شبه الكلي على الأمراض المعدية، بالإضافة إلى ذلك تحسن مستوى التعليم لدى الجزائريين، أين وصل معدل التمدرس سنة 1988 إلى 96%.

دفعت كل هذه العوامل إلى الطلب المرتفع والمتزايد على السلع والخدمات، في حين أن عرض السلع والخدمات قد شهد تراجعا كبيرا من حيث الإنتاج المحلي لعدة أسباب، ومن حيث الاستيراد كذلك نتيجة لتقلص إيرادات الدولة من العملة الصعبة، كما كانت أزمة السكن من القضايا المستعجلة التي وجب على الدولة حلها، كل هذا أدى إلى حدوث اضطرابات دورية، وما أحداث أكتوبر 1988 إلا تعبيرا عن تدني في مستوى المعيشة في المجتمع الجزائري، ووصول الأمور إلى حد الانفجار. (العباسي محمد. 2019/ 2020. ص59)

1-3- المخطط الخماسي الأول (1980 -1984):

وضع المخطط الخماسي الأول الذي كان مع بداية الثمانينات أهدافا سعى من ورائها إلى إحداث تغييرات وإصلاحات في الاقتصاد الوطني، مع التركيز والاهتمام بالجانب الاجتماعي، وذلك في محاولة لاستدراك التأخر المسجل في ميادين الزراعة والسكن والري والبنى الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس جاءت أهدافه كما يلي:

- التغطية السريعة للحاجات الأساسية، حيث كان شعار المرحلة "من أجل حياة أفضل"، هذا الشعار الذي حول الاقتصاد الجزائري من الاستثمار إلى التوسع في الاستهلاك الذي تحولت إليه شريحة كبيرة من المواطنين، فيما بقيت أكثرية السكان تعاني من المشاكل اليومية التي جعلتهم في صراع من أجل البقاء.
- التقليل من التبعية للخارج في المجالات التكنولوجية والمالية والتموين، وفي هذا الإطار تم إلغاء العديد من عقود المساعدات التقنية.
- التقليل من الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للتمويل، كما سادت هذه المرحلة فكرة تحضير الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد البترول، مما استوجب تنويع الصادرات، إلا أن الشلل الذي مس الجهاز الانتاجي الوطني في منتصف الثمانينات أفرغ هذه الفكرة من محتواها، ولم يتم التمكن من الوصول إلى المبتغى المسطر.
- التكفل بالقطاع الخاص الوطني، بحيث يضاعف إسهامه في عملية التنمية.
- إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف.
- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة.
- توسيع وتنوع الانتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة. (العباسي محمد. 2019/ 2020. ص60).

كما قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، منها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من أجل تمكين القطاع العام من تجاوز مشاكله التي تعرقل إنتاجه والوصول إلى توازن مالي ذاتي للمؤسسات، حيث نادى المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج، كما اهتم هذا المخطط أيضا بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن وصحة، واهتم بتحسين وضعيتهم وانتهاج سياسة ديموغرافية تتماشى ومتطلبات المجتمع، كما اتخذت في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس مال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية ضمن إطار الشركات المختلفة. (العباسي محمد. 2019/ 2020. ص62)

1-4- إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية:

لقد تم الإقرار بمبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية خلال برنامج المخطط الخماسي الأول وذلك من خلال تقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة تكون أكثر تخصصا، ويقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الإنتاج والاستثمار والتسويق، والهدف من هذه العملية هو مواجهة الصعوبات التي كانت تعاني منها بحكم كبر حجمها وعدم إمكانية إحكام السيطرة في تسييرها، وبالتالي تمكن هذه العملية تلك الشركات من التخلص من الضغوط التي كانت تقيدها، حيث جاء المرسوم 242/80 الصادر في 1980/10/04 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية"، ويقصد من هذه العملية الأخيرة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن توجد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، وبالتالي الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزينة العمومية في تمويل العجز المالي لهذه المؤسسات .

عرفت عملية إعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات العمومية والتي كانت تأخذ على عاتقها معايير الفعالية الاقتصادية والاجتماعية والربحية كأدوات ناجعة لتثمين القدرات الإنتاجية وتحفيز المؤسسة على أداء النشاط الموكل إليها، شكلين أساسيين هما: إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية.

1-5- إعادة الهيكلة العضوية:

لقد تم تقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير أو المتعددة المهام إلى مؤسسات وطنية أو جهوية وحتى محلية، وكان ذلك باعتماد معايير معينة تمثلت في: التخصص، التقسيم الجغرافي والتقسيم حسب وجود المركز الرئيسي.

ولمعرفة آثار ونتائج هذه العملية، تم إجراء دراسة سنة 1986 بخصوص عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات المحلية (البلدية والولائية) في 28 ولاية، وكانت النتائج كالتالي:

- وضعية مالية سيئة لتلك المؤسسات.
- غلق 110 وحدة، منها 28 بلدية و 26 ولائية.
- معظم المؤسسات كانت تعيش على السحب من حساباتها المصرفية بالمكشوف
- تدخل الادارة في التسيير وفرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج والخدمات بدعوى تغليب الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات التنمية السريعة. (العباسي محمد. 2019/ 2020. ص64)

كما أن إعادة الهيكلة العضوية التي كانت تهدف إلى القضاء على التخطيط المركزي، بقيت تتلقى مخططات الإنتاج مهيكلة ومنظمة من السلطات العليا، وذلك نظرا لنقص الإطارات التي تشرف على التنظيم، مما أدى بالمؤسسة إلى التسيير السيئ بتنفيذ الأوامر والتي كانت عواقبها تزيد من التكاليف، مما أوجد عدة مشكلات منها: مشاكل ونزاعات تقسيم الوسائل الموجودة في المؤسسة الأم بين مختلف

وحداتها، كذلك صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف الدولة وجهاز الرقابة، مما أدى إلى تفشي الاختلاسات، بالإضافة إلى مشاكل النقل والتموين من منطقة إلى أخرى، وغيرها من الأمور الأخرى التي ظهرت جراء تلك العملية.

1-6- إعادة الهيكلة المالية:

عرف المخططون الجزائريون إعادة الهيكلة المالية على أنها "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلا على كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل النشاطات الواجب تأديتها بصفة مستمرة لتجسيد الاستقلالية المالية للمؤسسة وتجنب اللجوء إلى إعانة الدولة.

وقد كانت تهدف هذه العملية إلى التطهير المالي للمؤسسات، أي تصفية الوضعيات المالية السابقة ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية، وعلى المستوى الخارجي بفضل تعديل الأدوات التأطيرية للاقتصاد.

وعلى العموم فإن إعادة الهيكلة المالية كان الهدف منها إصلاح المؤسسة بشكل خاص وإعادة تنظيم الاقتصاد بشكل عام وتحقيق التوازنات الاقتصادية للبلاد وبالخصوص التوازنات الخارجية، وذلك لضمان التموين العادي للبلاد من مواد، تجهيزات، مواد أولية وسلع إستهلاكية. حيث حرصت السلطات الجزائرية على معالجة إختلالات السياسة الاستثمارية التي كانت منتهجة في السبعينات لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وإعادة النظر في دور الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. (العباسي محمد. 2019/ 2020. ص65)

1-7- المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)

يعتبر هذا المخطط امتدادا لسابقه، كما يعد مرحلة هامة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، وقد تمثلت التوجهات الأساسية له فيما يلي:

- التوجه للسوق الوطني وإعطائه الأهمية كقاعدة ارتكاز للتنمية الاقتصادية في المدى المتوسط.
- التمويل الذاتي للاستثمارات من طرف المؤسسات، والإنقاص من اعتمادها على قروض الدولة في تمويل استثماراتها.
- تقليص التضخم وتشجيع الادخار عن طريق كبح الاستهلاك العائلي الذي تطور بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة أكثر من الانتاج، إضافة لخلق مليون منصب شغل جديد.
- يجب على المؤسسات العمومية والقطاع الخاص أن تساهم أكثر من الماضي لتحقيق برامج استثمارية، خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية التي تشكل 50%من القيمة الاجمالية لبرامج الاستثمارات العمومية.

- تدعيم المشاريع الكبرى التي يمكن لها أن تخلق نوعا من التكامل الصناعي، وترقية الصادرات خصوصا القطاعات الصناعية الغذائية ومواد البناء.
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي من خلال التحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- تخفيض تكاليف وآجال إنجاز المشاريع في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوؤ إلى الطاقة الخارجية العاملة في حقول البترول والخدمات، والمراقبة المالية لشروط تعبئة القروض الخارجية.
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المطلوب تلبيتها.

يعتبر المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989) طموحا في أهدافه وبرامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض في المنتجات الاستهلاكية والتوازن الجهوي – التنمية الإقليمية- والتكامل بين القطاعات الاقتصادية، وإعطائه الأولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الفلاحة والري والتقليل من الاعتماد على الخارج مع تدعيم سياسة اللامركزية وتوجيه الاستثمارات لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في مناطق الهضاب العليا.

وقد أدى العجز الكبير الذي مس خزينة الدولة إلى إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من أجل تمويل عجز الميزانية، وهو ما أكد ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على القيام بمهامه المتمثلة في تجنيد الادخار ومراقبة الصرف ونظام الاستيراد، مما أدى إلى نشوء واتساع سوق موازية للعملة الصعبة، وبالتالي كان لزاما على الجزائر الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الذي أصبح أمرا حتميا. (العباسي محمد. 2019/ 2020. ص ص66،70)

2- عوامل ظهور التنمية الإقتصادية:

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية الإقتصادية أهمها:

- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة.
- ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929- 1934 الذي مر به الإقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.
- الحرب العالمية الأولى والثانية (1939- 1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الإقتصادي.

- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالإهتمام بقضايا التنمية.
- التفاوت الإقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل لمناسبة لتنميتها. (رشاد أحمد عبد اللطيف.2011. ص ص 15- 16)

3- **خصائص التنمية الإقتصادية:**

للتنمية الإقتصادية جملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- ✓ هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.
- ✓ هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول.
- ✓ هي عملية مجتمعية شاملة.
- ✓ هي عملية تغيير مقصودة.
- ✓ تتم بأساليب مرسومة مخطط لها.
- ✓ تتضمن الإستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية.
- ✓ تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.(عبد اللطيف مصطفى وآخرون. 2014. ص23، 25)

5-1- **التنمية الإقتصادية في الإسلام:**

هو إلتزام الدولة والأفراد شرعا بالإستغلال المستمر لخيرات الطبيعة لتحقيق حد الكفاية للفرد دينا ودنيا، بحيث أن هذا الإلتزام يترتب عليه تحديد مسؤولية الأفراد والمؤسسات والمجتمعات من قضية التنمية.(أحمد محمد إسماعيل برج. 2014. ص42)

5-2- **خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام:**

تميزت التنمية الاقتصادية في الإسلام بعدة خصائص نذكر خاصية الشمول والواقعية والتوازن والعدالة والمسؤولية والكفاية وأن غايتها هو الإنسان ليكون بحق خليفة في الأرض.

أ- الشمولية: إن المنهج الإسلامي للتنمية لا يستهدف رقي الإنسان ماديا فحسب إنما روحيا بصفة أساسية. وأن مبدأ الشمول في التنمية الإقتصادية الإسلامية يقتضي أن تتضمن التنمية كافة الإحتياجات البشرية من أكل وملبس وحق العمل...إلخ.

ب-التوازن: فالتنمية في الإسلام هي تنمية متوازنة لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الإنتاج وإنها تستهدف أساسا العقل أي عدالة التوزيع. وأن مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية يقتضي أن توازن هو جهود التنمية.

ج- الواقعية: هي النظر إلى مشكلة من الوجهة الواقعية من حيث وضع الحلول المثالية والواقعية في مجال التنمية الإقتصادية.

د- المسؤولية: يعتبر مبدأ المسؤولية من أهم المبادئ وضوحا في التشريع الإسلامي، وإن المتتبع لأحكام الشريعة يلاحظ أن هذه المسؤولية تتحدد في جانبين:

- مسؤولية المجتمع عن بعضه البعض.
- مسؤولية المجتمع عن الدولة.

هـ-الكفاية: إذن إن المشكلة الإقتصادية في الإسلام لم ترتبط منذ البداية بهدف توفير الضروريات الأساسية للمعيشة، وإنما بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه وهو ما انتهى إليه الفكر الإقتصادي الحديث معبرا عنه بإصطلاح "الرفاهية الإقتصادية" أو "الرخاء الإقتصادي" حيث يقول الدكتور "شوقي الغنجر" ولا تسلم كلية بإستخدام اصطلاح الفكر الاقتصادي الحديث أو ربط المشكلة الإقتصادية في الإسلام بهدف الرخاء المادي إنما تفضل الإبقاء على الاصطلاح الدقيق الذي أخذ به الفقهاء القدامى وهو مصطلح "حد الكفاية". (زوليخة بن حناشي. 2007. ص 97، 103)

4- أهمية التنمية الإقتصادية:

إن أهمية التنمية الإقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين:

أ- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الإقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة، فمن أجل تقليص حدة الفجوة الإقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

☜ مجموعة العوامل الإقتصادية: تمس هذه العوامل الجانب الإقتصادي وهي تتمثل في:

- التبعية الاقتصادية الخارج.
- سيادة نمط الإنتاج الواحد.
- ضعف البنيان الصناعي.

- ضعف البنيان الزراعي.
- نقص رؤوس الأموال.
- إنتشار البطالة.
- إنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- ضعف الجهاز المصرفي في تبعية الإدخار.

☜ مجموعة العوامل غير الإقتصادية: وتمس هذه العوامل الجانب غير الإقتصادي وهي بدورها تتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة.
- إنخفاض المستوى الصحي.
- سوء التغذية.
- إنخفاض مستوى التعليم.
- إرتفاع نسبة الأمية. (وليد الجيوسي. 2009. ص ص 3- 4)

وعليه يجب على البلدان النامية تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

ب- التنمية أداة للإستقلال الإقتصادي: إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الإستقلال الإقتصادي وليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الإستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة إزدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الإستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الإقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة إستغلالا صحيحا وكاملا. (وليد الجيوسي. 2009. ص ص 3- 4)

إذن فهدف التنمية الأساسي هو تحسين حياة البشر، وهذا يعتمد على مستوى إشباع حاجات الأفراد الأساسية والثانوية، وهذا يعتمد بدوره أيضا على زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة وعلى رفع قدرات الأفراد للحصول عليها. وأيضا إلى تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن،

وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقة في التنمية، وإلى إيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإلى إجراء تغييرات في القيم والعادات وفي بعض التنظيمات والمؤسسات السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة. كما تكمن أيضا أهمية التنمية الإقتصادية في إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة، والتي يصل إليها بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، أي تحقيق الكفاية لكل إنسان في المجتمع سواء بجهوده الخاصة أم عن طريق ميزانية الزكاة لكل من يعجز عن تحقيقه بنفسه، وتحقيق الوفرة الإقتصادية إلى جانب الرفاهية الإجتماعية والسعادة الروحية. (صليحة مقاوسي. 2009/ 2010. ص17)

- كما تتمثل أهمية التنمية الإقتصادية في العناصر التالية:

- زيادة الدخل الحقيقي وتحسين معيشة المواطنين عن طريق تحقيق الرخاء والذي يترتب عليه زيادة الرواتب والدخول.
- توفير فرص عمل للمواطنين وخاصة الشباب عن طريق إنشاء مشروعات صغيرة أو توفير فرص توظيف.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإتساع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.
- تقليل الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة عن طريق وضع حد أقصى وأدنى للأجور مما يتحكم في الفوارق الطبقية.
- تحقيق الأمن القومي للدولة والإستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الإرتقاء بالمجتمعات.
- زيادة الدخل القومي. (سهيلة فريد النباتي. 2015. ص 62)

5- **أهداف التنمية الإقتصادية:**

للتنمية ثلاثة أهداف جوهرية يمكن تلخيصها كما يلي:

أ- **توفير الحاجات الأساسية:** يحتاج الأفراد لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، وأن التنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة

ب- **رفع مستوى معيشة الأفراد:** ويتحقق ذلك بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع.

ج- **توفير عنصر الحرية:** ويقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والاعتمادية وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قوة الدولة على تقرير مصيرها.

أما من المنظور الإسلامي فتتمثل أهداف التنمية الإقتصادية فيما يلي:

- تحقيق الحياة الطيبة للفرد والأمة، والبلوغ بها إلى تمام الكفاية بمراعاة تقوى الله عز وجل وإستفراغ الطاقة لزيادة الإنتاج للحصول على الوفرة اللازمة للمجتمع الآمن مستصحبا ذلك شكرا لنعمة الله، قال تعالى: << وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون>>. (سورة النحل، الآية112)
- تحقيق مجتمع القوة والقدوة، فمن أهداف التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي توفير عناصر القوة الإقتصادية والحضارية والعسكرية اللازمة لحماية وتأمين المجتمع، إلى جانب التنمية الإجتماعية أو تنمية الفرد نحو التنمية ذاتها، فالإسلام دين قوة لا دين ضعف ومنهج الحياة يقوم على العلم والعمل. (أحمد محمد إسماعيل برج. 2014. ص56)

فنظرا للتطور المستمر في جميع أنحاء العالم الاقتصادية تم وضع عدة خطط لتنمية اقتصادية واجتماعية من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطنين حيث أنه من أهداف التنمية الاقتصادية تلبية الحاجات الضرورية والأساسية لاستمرارية حياة البشر وتوفير عدة خدمات اجتماعية ورفع المردودية الإنتاجية.

فمن خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الإقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد لما تحققه من أهداف إقتصادية وإجتماعية وبيئية وسياسية يمكن أن نخلص منها إلى أن التنمية تستطيع:

- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- تقليل الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تحقيق الأمن القومي وتسديد ديون الدولة.(عبد اللطيف مصطفى وآخرون. 2014. ص- ص 26- 27)

كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية و يتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

- ✓ ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.
- ✓ ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي و خصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع و التحفيز.
- ✓ ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن و بنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.
- ✓ توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية. (العباسي محمد. 2019/ 2020. ص9)

ثانيا: متطلبات ومؤشرات التنمية الاقتصادية

1- متطلبات التنمية الاقتصادية:

تستند عملية التنمية الإقتصادية على مجموعة من المستلزمات والمتطلبات الأساسية، تتنوع بين ما هو مادي ومعنوي وفكري وتُعد هذه المتطلبات الركيزة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن تحقيقها دون توفرها ، فيما يلي أبرز المتطلبات الحديثة للتنمية الاقتصادية:

أ- **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، فقد اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم إفتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر. أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من ندرة في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية. إذ يتطلب توفر شرطين في الموارد هما:

- أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه.

- أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها. أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد. (فليح حسن خلف. 2006. ص- ص 184- 185)

كما يمكن أن توفر الموارد الطبيعية قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.
- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية. (مدحت القريشي.2007. ص 135، 141)

ب- **الموارد البشرية:** إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا.

وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان. وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.

ج- **رأس المال:** هو عبارة عن ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من هذه الثروة، ويعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل بطبيعة الحال. ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال وهما:

- رأس المال المالي: والذي يمثل الأموال السائلة التي تتوجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.
- رأس المال الحقيقي أو المادي: الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات وخزين المواد الخام..الخ (مدحت القريشي. 2007. ص 34)

كما يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدلات تغيرها، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من جهة أخرى، وينظر إليه عادة كنسبة من

قيمة الإنتاج الموجه فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة، وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها، وذلك بإقامة مصانع جديدة، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية وثم زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني. (محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي. 2000. ص42)

د- **التكنولوجيا:** تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع. وتساهم التكنولوجيا في:

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار.
- إكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية. وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عدة منها:

- معدل النمو الإقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.
- اعتماد تطور التكنولوجيا كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو إبتكار وسائل إنتاج جديدة، التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الإنتاج، وبالتالي تحقيق فائض معتبر ومن ثمة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي. (فليح حسن خلف. 2006. ص ص 202- 203)

كما أن مصطلح التقدم التكنولوجي يستخدم بمعاني عديدة أهمها:

- يستخدم الاقتصاديون المصطلح للإشارة إلى تأثيرات التغيرات في التكنولوجيا على عملية النمو.
- يستخدم أيضا لوصف طبيعة التحسنات التكنولوجية التي توفر في العمل أو في رأس المال أو المحايدة.

- يستخدم أخيرا للإشارة إلى التغيرات في التكنولوجيا نفسها، باعتبارها معرفة مفيدة تخص الإنتاج، ولهذا يأتي التأكيد على وصف التحسينات في التصميم والمواصفات والأداء للآلات والمصانع وكذلك النشاطات الإقتصادية التي من خلالها تأتي التحسينات. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان. 2009. ص 31)

➢ أيضا كما تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، تتمثل هذه المتطلبات في التغيرات المتعددة للمجالات السياسية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع:

المجال السياسي: أحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، فكما نعلم أن ظاهرة الاستعمار هدفها استغلال ثروات المجتمعات المتخلفة مع إهمال جانب التنمية الاقتصادية فيها. ويحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرطا هاما وأساسيا والمتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم.

كذلك تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرا في السلطة السياسية القائمة، يعني هذا نقل السلطة إلى تلك الفئات أو الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، حيث تسعى السلطة لجني ثمارها دون إزاحة هذه الفئات والطبقات السياسية عن السلطة.

ويتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية إنشاء تنظيم سياسي ممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية حيث يلعب التنظيم السياسي دور تعبئة الجماهير لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الوعي الإنمائي وترسيخه، فالتنمية الاقتصادية بمثابة وثيقة تأمين قومية، تقتضي التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل. ويلعب التنظيم السياسي دور خلق إدارة التغيير لدى الجماهير وإرضائهم بتقديم التضحيات المطلوبة لعمليات التنمية الاقتصادية.

خلاصة القول أن التنمية الاقتصادية تتطلب خلق تلاحم قومي قوي من أجل إنجاح عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والتنظيم السياسي هو الهيئة التي يوكل إليها خلق هذا التلاحم. (علي جدوع الشرفات. 2010. ص11)

المجال الثقافي: تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم، تتمثل هذه التغيرات في ثورة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادرا على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع، تستهدف هذه الثورة الثقافية أن تخلق جو التحدي من

طرف الإنسان للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة والتجربة بدلا من روح التغيب والتجريد. وتهدف الثورة إلى خلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد، ذلك أن التنمية الاقتصادية لا تتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان إلى مكان، بل لكي تنجح عملية النقل التكنولوجي لا بد من خلق العقل الذي يبدعها، يديرها ويسيرها مع الاعتناء بها.

- **المجال الاجتماعي:** تتطلب التنمية الاقتصادية تغييرا في القيم والعادات السائدة، إضافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي والعمل كقيمة اجتماعية، وهذا يقتضي تغييرا جذريا في الجو الفكري العام والأفكار والقيم الجديدة. فالعلاقات الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية تؤثر في اختيار المديرين فإن ذلك سوف يؤثر على العملية التنموية، ويجب إزالة كافة النظم الاجتماعية مثل نظام الطوائف الذي يعوق عملية المرونة الرأسية أي قدرة الإنسان على الانتقال من مهنة إلى مهنة. (رشيد دريس، وبن جمو فايزة. ديسمبر 2015. ص 110)
- **المجال التنظيمي (الإداري):** تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية. إن التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث تتطلب قيام الحكومة بدور فعال وقيادي في عملية النمو الاقتصادي، يكون ذلك بتمتع الجهاز الحكومي على درجة عالية من الكفاءة، الأمر الذي يقتضي توسيعه وإعادة تنظيم الإدارات المالية –مصلحة الضرائب مثلا– مع تغيير التشريعات المالية السائدة بما يتلاءم وحاجات التنمية.

إذن يجب إزالة كافة القيود التنظيمية التي تقف عائقا أمام الوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة للقرارات الإدارية، وهذا لأن سوء الإدارة قد يعثر عملية الإنماء في الدول النامية وزيادة على سوء استخدام الموارد، فالإدارة ليست درجة علمية وجامعية فقط بل هي أسلوب معين في التفكير والسلوك. (رشيد دريس، وبن جمو فايزة. ديسمبر 2015. ص 110)

❖ أيضا من متطلبات التنمية الإقتصادية ما يلي:

- **التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة:** يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة توفير معلومات دقيقة حول جميع عناصرها، وربط هذه العناصر ببعضها البعض، وتعزيز التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة. كما يشمل ذلك تحديد المبادئ والسياسات والبرامج التي تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

- **الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة:** من الضروري تسخير التكنولوجيا الحديثة لتأهيل كوادر بشرية متخصصة وتعزيز الإنتاج المحلي. يسهم ذلك في رفع مستوى الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على الاِستيراد، وزيادة فرص العمل من خلال تنشيط التجارة الخارجية.
- **وضع السياسات الإقتصادية الملائمة:** يشمل ذلك تطوير وتنفيذ برامج اقتصادية متكاملة، تضمن التنسيق بين الجهود المحلية والدولية. يهدف ذلك إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين قطاعات الصحة والتعليم والتوظيف، بالإضافة إلى خلق موارد جديدة تدعم النمو الاقتصادي.
- **توفير الأمن والإستقرارالل ازمين:** يعد خلق بيئة آمنة ومستقرة عنصرًا أساسيًا لدعم الأنشطة الاقتصادية، حيث يمكّن ذلك الأفراد والشركات من ممارسة أعمالهم بثقة. كما أن توفير بيئة استثمارية آمنة يجذب المستثمرين ويحفّز تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- **نشر الوعي التنموي بين المواطنين:** تلعب التوعية دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال تحفيز الأفراد على العمل الجاد في مختلف القطاعات الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. كما يشجع ذلك على تقليل الفجوة الاقتصادية، حيث يُسهم الأغنياء في توفير فرص عمل عبر المشروعات، بينما يلتزم الفقراء بالعمل والاجتهاد لتحقيق التنمية المستدامة.
- **وجود هياكل اقتصادية وعناصر الإنتاج:** يُعد توفر بنية اقتصادية متينة وعناصر إنتاج فعالة ركيزة أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، حيث تضمن هذه العناصر استمرارية النمو والتطور في مختلف القطاعات.

ويعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاِقتصادية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توافرها يؤدي إلى إخلال في عملية التنمية، وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الإقتصادية.(سهيلة فريد. 2015. ص 63)

وبالتالي فإن معرفة متطلبات التنمية الإقتصادية من أهم الخطوات التي يجب على الدول إتخاذها لكي تتمكن من النهوض بالدول وتحويلها من دول نامية ومتخلفة إلى دول أكثر تقدما وتحقيق إرتفاع الدخل القومي والعدالة الإجتماعية المطلوبة (أحمد عارف العساف، وآخرون. 2011. ص39)

2- مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية:

تزامن تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية مع تطور مفهومها، وأدى هذا التغير في المفهوم إلى ظهور العديد من المؤشرات التي لا يمكن حصرها جميعا، منها:

- المؤشرات الاقتصادية الإجمالية والنسبية وحركة المؤشرات الاجتماعية.

تصف المؤشرات الاقتصادية خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد (الناتج الوطني الخام، الناتج المحلي الخام، الديوان، الصادرات، الواردات.....)، ويمكن أن تقدم على شكل متوسط بنسب من الكتلة الإجمالية (الدخل السنوي للفرد) أو يتم تقديمها على شكل نسب مختلفة من الناتج الوطني الإجمالي (معدل التصدير أو الإستيراد أو التجارة الخارجية أو الإستدانة) أو كسب فيما بينها خدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات.

كذلك من أكثر المؤشرات إستخداما لقياس مستوى التنمية الإقتصادية التي تحققت في دولة ما بالمقارنة بدولة أخرى ما يلي:

- عدد السكان.
- متوسط الدخل الفردي الحقيقي.
- متوسط دخل الفرد المصحح بتعادل القوة الشرائية.
- مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم. (سهيلة فريد النباتي. 2015. ص 62)

كما توجد ثلاثة معايير لقياس التنمية الإقتصادية وهي:

- معايير الدخل.
- المعايير الإجتماعية.
- المعايير الهيكلية. وسيتم تناول هذه المعايير كالتالي:

أ- **معايير الدخل:** إن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الإقتصادي، ولابد من التنبيه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والإتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي وإختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية... من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقرير وتقييم تلك المؤشرات، وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية وهي:

- معيار الدخل القومي الكلي: لمعرفة النمو الاقتصادي يتم التعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا إقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا

تعني تخلفا إقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان، كذلك يتعذر الإستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة. (محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون. 2010. ص 109)

- معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الإقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة. غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ التي توجه للمعيار السابق، فضلا عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.
- معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير إستخداما واكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الإقتصادي في معظم دول العالم.

إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب: أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته، ونظرا لِاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها.

ب- **المعايير الإجتماعية:** يقصد بالمعايير الإجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية، ولا شك أن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية، وعدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية، ونقص الغذاء، وسوف يتم تناول هذه المؤشرات كمايلي:

- **المعايير الصحية:** من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع مايلي:
  - عدد الوفيات لكل ألف من السكان: فإرتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف.
  - معدل توقع الحياة عند الميلاد: أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل على درجة من التقدم الإقتصادي. وكلما إنخفض دل على درجة من التخلف الإقتصادي. (محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون. 2010. ص 109)

كذلك توجد مؤشرات عديدة نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

- **المعايير التعليمية:** تم التعرف فيما سبق على أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والإستهلاك، وتم التأكيد على أن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل إستثمارا وليس إستهلاكا. ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع مايلي:
  - نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
  - نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
  - نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.
- **معايير التغذية:** سبق التعرف على أن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء الغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية، ومن ثم إنخفاض مستويات الدخول فيها ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع مايلي:
  - متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
  - نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.
- **معيار نوعية الحياة المادية:** تعرفنا على أن المعايير الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية هي جميعا معايير فردية تعتمد على ناحية إجتماعية بذاتها. أما ما نحن بصدده وهو معيار نوعية الحياة المادية، والذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار إجتماعي مركب، ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:
  - توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار)
  - معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار).
  - معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي). ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقا للخطوات التالية: (محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون. 2010. ص118)
  - يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة السالفة الذكر في الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها.
  - يتم إعطاء رتبا تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر.
  - يتم حساب المتوسط الحسابي للرتب في كل دولة في الجوانب الثلاثة السالفة الذكر، فنحصل على معيار نوعية الحياة المادية.

- دليل الموارد البشرية: وهو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990، ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي:
- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).
- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)
- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر إقتصادي). ويتم حساب معيار دليل التنمية البشرية وفقا للخطوات التالية:

✓ يتم تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى للمعايير الثلاثة السابقة، على مستوى العالم.
✓ يتم حساب الأدلة الجزئية الثلاثة في الدولة المراد حساب دليل التنمية البشرية بها.
✓ يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدول كمتوسط حساب بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة السابقة الذكر. .(محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون. 2010. ص122)

ج- **المعايير الهيكلية:** إتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيانها الإقتصادي عن طريق الإهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وذلك بسبب تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها. وقد ترتب على ذلك إحداث تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الإقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها. وبناء على ذلك فإن من أهم المؤشرات- الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الإقتصادي التي يمكن إستخدامها كمقياس للتقدم والنمو الإقتصادي في الدولة يتمثل في:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وكلما إرتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغييرات إيجابية في بنيانها الإقتصادي وهيكل الإنتاج بها، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الإقتصادي بها والعكس صحيح. (عبد اللطيف مصطفى، وآخرون. 2014. ص132)

3- مراحل التنمية الإقتصادية:

يمكن تلخيص مراحل التنمية الإقتصادية في أربع مراحل ويمكن الإشارة إلى انه لا توجد سياسة إقتصادية تصلح لجميع الدول وإنما توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت إليها بعض هذه الدول،

ولابد من الإشارة إلى أن هذه المراحل ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن أن تتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين، إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على أغلب الدول والتي تنعكس على ضرورة إستغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الإقتصادية:

المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع في إقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لابد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الإطارات الفنية وإقامة الهياكل الإقتصادية والتنظيمات الإجتماعية والسياسية ضمن إطار إقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال والإستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وقد يتطلب تحقيق ذلك الإستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالإتفاقيات مع بعض الأقطار.

المرحلة الثالثة: تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الإستثمارات، خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الإعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الواردات على أسس تجارية. (عميرة إسماعيل. 2009/2008. ص40)

4- أولويات التنمية الإقتصادية:

إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الإجتماعية أو أساليب الحياة الشائعة أو الهيئات الوطنية، وكذا دفع عجلة النمو الإقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما يتوجب معه أن يتوافق النظام الإجتماعي بكامل رغباته وإحتياجات الأفراد والجهات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية حياة تحقيق شروطها لأن الأفراد إذا علموا أن حياتهم لا تقترب من شروط الحياة تصيبهم خيبة الأمل مقارنة بمجتمعات أخرى فيما تتطلب التنمية تحقيق ثلاثة قيم جوهرية مشتركة بين المجتمعات وهي:

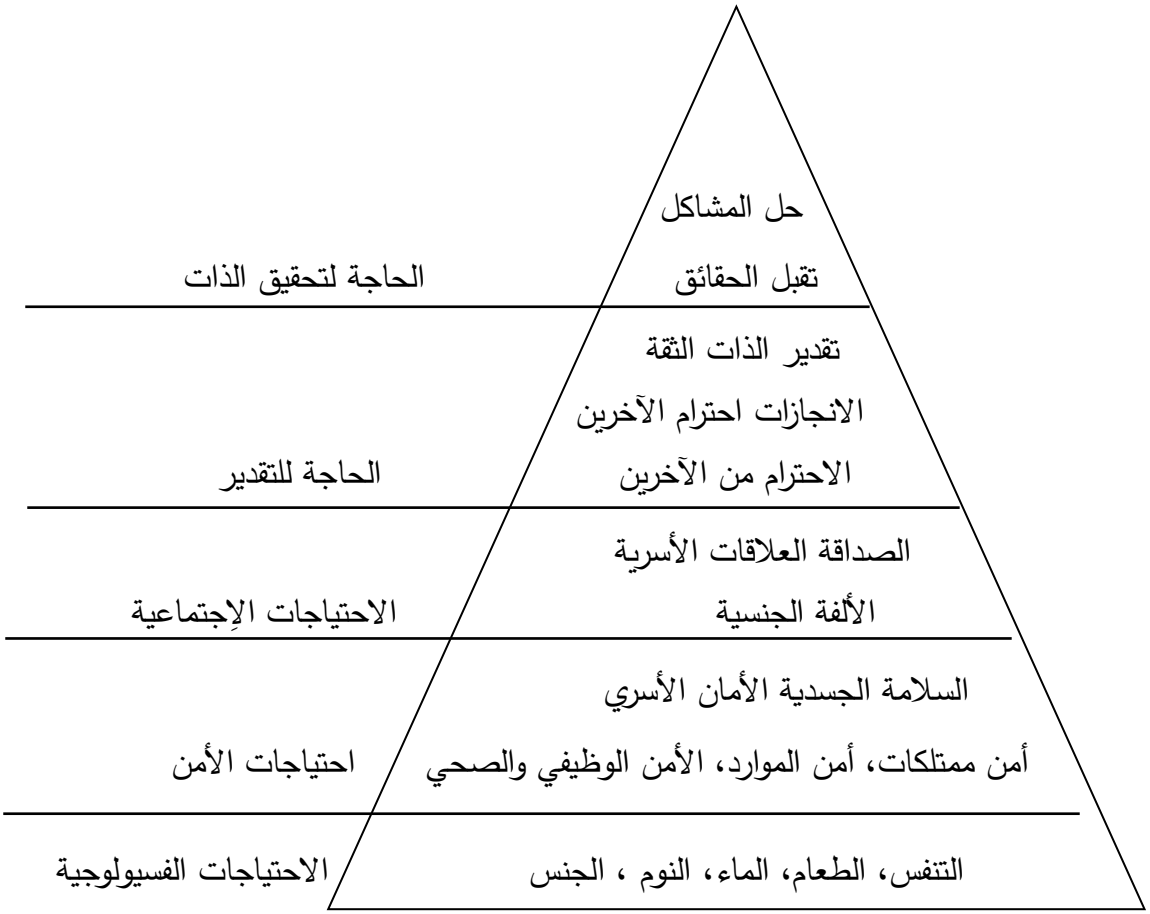
أ- القدرة على العيش:

بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية فجميع البشر لديهم إحتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة ومنها الغذاء والمسكن والصحة والحماية، إذا عجز أحدهما يصيب المجتمع بالتخلف الحضاري المطلق لذا يتوجب على كل نشاط إقتصادي أن يمد الناس قدر المستطاع بالوسائل

التي يستطيعوا بها التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج من الغياب وقلة الحاجات، لأن التنمية بدون تقدم إقتصادي مستمر وموثق على مستوى مجتمعي لا تمكن من إدراك التنمية البشرية كما أن الفرد يجب أن يمتلك الكفاية ليستطيع إمتلاك الكثير، بينما يكون تقليل عدم العدالة في تحقيق متوسط الدخل الفردي مرتفع وإزالة الفقر المطلق وتوفير فرص عمل أكبر يشكل الشرط الضروري وليس كافي للتنمية. (كبداني سيد أحمد. 2013/2012. ص28)

ب- تقدير الذات وإحترامها:

إن عدم الإحساس بعزة النفس والثقة بها لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة كعدم إحساسه بأهلية واحترام الذات، فإن كل المجتمعات تسعى لصياغة معينة لعزة النفس التي تتمدد مكوناتها من الثقة والهوية والإحترام والشرف، وهذا التنوع يجعل المجتمعات بإختلاف درجات تقدمها المشتركة في المبادئ والقيم العصرية للدول المتقدمة مما جعل التنمية وسيلة لا غنى عنها.



الشكل رقم (04) يوضح تسلسل ماسلو الهرمي للإحتياجات. (تسلسل ماسلو الهرمي للإحتياجات. (HTTPS://ar.wikipedia.org/wiki

ج- **الحرية من الإستعباد :**

بمعنى الحق في الإختيار، فحرية البشرية تعني العتق والتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة، والتحرر من المؤسسات غير السلمية والمعتقدات الخاطئة، فالحرية تستلزم مجالا واسعا من الإختيارات للمجتمعات وأفرادها معا مع الحد من التعقيدات الخارجية في إتباع هدف إجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية، وفي هذا الصدد إستنتج لويس "Lewis" من خلال دراسة العلاقة بين النمو الإقتصادي والحرية أن ميزة الإقتصاد ليست في السعادة الناتجة عن زيادة الثروة، ولكنها الزيادة في نطاق الإختيار البشري بمعنى أن الحرية متعددة منها السياسية وتشمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمساواة. (كبداني سيدي أحمد. 2013/2012. ص 28، 32)

ثالثا: أبعاد ومقومات التنمية الاقتصادية:

تبرز الإختلافات فيما بين الإقتصاديين والكتاب في التنمية من الناحية السياسية وخلفياتها الفكرية، فقد توسعت مضامين مفهوم التنمية عبر الزمن وتعددت أبعاده ومستلزماته والمعوقات التي تواجه التنمية الإقتصادية.

1- أبعاد التنمية الإقتصادية:

إن التنمية الإقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة ومن بينها الأبعاد السياسية والأبعاد الإجتماعية والأبعاد المادية والحضارية، وسوف نوجز هذه الأبعاد فيما يلي:

أ- البعد المادي للتنمية: يتضمن هذا البعد التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، كما يستند على أن التنمية هي نقيض للتخلف، فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف وإكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية وتتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي، تطوير التقسيم الإجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي، عملية تكوين السوق القومية.

ب-البعد الإجتماعي (الإنساني) للتنمية: ويتضمن إجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل. (مدحت القريشي. 2007. ص 132)

ج- البعد السياسي للتنمية: يتضمن البعد السياسي مفاهيم التحرر من التبعية والإستقلال الإقتصادي وقد فرض على البلدان النامية الإستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا.

د- البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي، بحيث فرضت نفسها (فكرة التنمية والتعاون الدولي)

على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

هـ- البعد الجديد (الحضاري) للتنمية: إن مفهوم التنمية واسع يشمل جميع جوانب الحياة ويقضي إلى مَوْلد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية الإ قتصادية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية إقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية. (مدحت القريشي.2007. ص133)

2- مقومات التنمية الإقتصادية:

يتفق الكثير من الإقتصاديين على أن التنمية الإقتصادية لا تتوافر لها مقومات النجاح إلا إذا إستجمعت ثلاث عناصر أساسية هي:

أ- **التغير البنياني:** يقصد به التغير الجوهري في العلاقات البنيانية التي يتميز بها الإقتصاد القومي وذلك من خلال تطوير هيكل الإقتصاد القومي من إقتصاد يعتمد على إنتاج السلع الأولية إلى إقتصاد متنوع يكون فيه للصناعة دورا متزايدا مما يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي إلى جملة الناتج القومي، ويؤدي ذلك إلى العديد من التغيرات البنيانية منها ما يطرأ على نسبة الأفراد العاملين في الصناعة وكذا التغير في المستوى الفني للإنتاج.

ب-**الدفعة القوية:** يقصد بها ضرورة وجود حد أدنى من الموارد الإستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الإقتصادية.

ج-**الإستراتيجية الملائمة:** يقصد بها مجموعة السياسات والوسائل التي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهدافه تحقيقا شاملا ولا شك أن هذه الإستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة، وعند تحديدها لتحقيق التنمية الإقتصادية نجد مايسمى بإستراتيجية النمو المتوازن من جهة وما تسمى بإستراتيجية النمو غير المتوازن من جهة أخرى. (محمد صفوت قابل.2008. ص ص 75- 76)

3- جوانب التنمية الإقتصادية:

تمت الإشارة في تعريف التنمية إلى أنها لا تقتصر فقط على الجوانب المادية، بل تشمل أيضًا الأبعاد غير المادية، نظرًا لطبيعتها الشاملة والمعقدة. لذلك، لا ينبغي أن يقتصر التركيز على العوامل الاقتصادية فحسب، بل يجب أن تمتد التنمية لتشمل جميع الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية والبيئية، حيث يُعد كلٌّ من الإنسان والبيئة ركيزتين أساسيتين في العملية التنموية. ويُعتبر تحقيق التكامل والتناغم

بينهما مؤشرًا رئيسيًا على نجاح هذه العملية أو فشلها. علاوة على ذلك، تتطلب التنمية استحداث وسائل فعالة للتأثير على الواقع الاجتماعي والثقافي والسلوكي، وتطويرها بحيث تساهم في دعم الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مستدامة. ويجب أن يستند هذا النمو إلى أسس قوية تمنع انهياره أو تأثره سلبًا بالتغيرات الاقتصادية المفاجئة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي .بناءً على ذلك، تعتمد التنمية الاقتصادية على مجموعة من العناصر الأساسية، وهي الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، ورأس المال المادي، والتكنولوجيا، إلى جانب العوامل المؤسسية والمجتمعية التي تكمل هذه العناصر وتعزز فعاليتها. (عبد اللطيف مصطفى، وآخرون. 2014. ص 23، 25)

من جهة أخرى، فإن صفة الشمول تمتد امتدادا عميقا لتجعل التنمية الإقتصادية تهتم في وقت واحد بدراسة الظواهر والأعراض الإقتصادية التي تعترض مسيرة الإقتصاد والعملية الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بالأعراض مختلف المشكلات التي تطرأ على جوانب الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، والتي تحتاج تحديدها إلى البحث والتدقيق في الجوانب الإقتصادية المرتبطة مباشرة بالإنتاج أو غير مباشرة لكي يتبنى الحكم بصحة وسلامة إقتصاد البلد من عدمه، وعادة ما تكون تلك الجوانب المراد التحقق من أدائها وكفاءة أجهزتها وفعاليتها تخص ما يلي:

- مستويات العيشة.
- معدلات الدخل القومي.
- حالة توزيع الدخل القومي.
- الفقر النسبي أم المطلق.
- الغذاء والحالة الصحية للفرد.
- معدلات المستوى التعليمي والأمية (معدلات نموها).
- مستوى الإنتاجية (معدلاتها).
- الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني.
- معدلات نمو البطالة وتحديد نوعها وقياس درجة الإنكماش أو الإرتفاع في القطاعات الإقتصادية.
- درجة الإعتماد على الإنتاج الزراعي.
- درجة الإعتماد على الصادرات الأولية (المواد الطبيعية كالخامات).
- درجة الاكتشاف في مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية.
- نسبة المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرارات.
- درجة التطور والوعي في الأنماط السلوكية الإجتماعية المختلفة.
- نسب تركز المهارات الفردية ونوعية برامج التدريب في المجالات الإنتاجية والمجالات الداعمة لها. وبالتالي صعوبة حصر المؤشرات والمعايير لتقييم درجات ومعدلات التنمية الإقتصادية إلا

أنه يمكن القول أن الجوانب المذكورة قد تعطي صورة قريبة إلى الواقع في تقييم حالة الإقتصاد التنموية بشكل عام. (عبد اللطيف مصطفى وآخرون. 2014. ص 23، 25)

4- محددات التنمية الإقتصادية:

نستطيع عرض عدة محددات تنبثق من خلالها التنمية الإقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف ونذكر منها ما يلي:

أ- التنمية الإقتصادية لا تتمثل في التغير الكمي "زيادة دخل الفرد" بل تنطوي أيضا على التغير الكيفي في البنيان الإقتصادي، يؤدي إلى التأثير في تغيير نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي ونسبة العاملين إلى عدد السكان.

ب- يجب إدراك أن معدل التزايد في الناتج القومي الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد لا يعبر عن التنمية الحقيقية ومدى نجاحها، فلابد من إدراك أهمية موضوع التوزيع في عملية التنمية لتحديد من يستفيد من التنمية.

ج- ونظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة فإنه لابد من المفاضلة بين الأهداف ذات الأولوية القصوى التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

د- تتطلب التنمية التساند الإجتماعي الواقع بين الشعب والإتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة على التنمية.

هـ- لنجاح التنمية لابد من دراسة واقع المجتمع والقوى ذات السيطرة فيه ومدى تطور مؤسساته ومستويات أدائها وكذلك الإطار المؤسس للمجتمع.

و- للتنمية أساس مادي وآخر فكري وهي ثمرة التفاعل بينهما بحيث يغذي كل منهما الآخر وتقوي حركته. (محمد صفوت قابل. 2008. ص ص 68- 69)

أيضا من بين متغيرات ومحددات التي تقف عليها التنمية الإقتصادية ما يلي:

- كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ إستثمارات جديدة.
- حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية.
- درجة الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي
- المزايا التي تمنح للمستثمرين الأجانب.
- درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الإجتماعية.
- درجة تحسين نوعية الإستثمار الإجمالي.
- درجة تغير الهيكل الإقتصادي لغبر صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل. (عبد اللطيف مصيطفى وآخرون. 2014. ص32).

رابعا: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية:

إتبعت البلدان المختلفة توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية، وهناك من إتبع إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة.

1- الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية (دور الزراعة في التنمية الاقتصادية):

هي إستراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات، ولقد أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص. وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من الموارد مالية ومادية وبشرية...إلخ. وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:

أ- توفر كميات كبيرة من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.

ب-زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات.

ج-توفير الصرف الأجنبي لإستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.

د- إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.

هـ-يوفر القطاع الزراعي مصدرا للعمالة للقطاع الصناعي.

و- الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية.

ز- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي. (مدحت القريشي. 2007. ص 169)

2- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية (دور الصناعة في التنمية الاقتصادية):

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وانتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت، هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبارها أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرض على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع، ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ما يأتي:

أ- تصنيع المواد الأولية الزراعية.
ب- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.
ج- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات.
د- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات.
هـ- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.
و- يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات.
ز- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
ح- يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الإقتصاد الوطني
ط- يساهم في عملية التحديث والتحولات. (مدحت القريشي. 2007. ص 169)

* **السلبيات التي رافقت تجربة التصنيع:** بالرغم من العديد من الإيجابيات التي تسند إلى الصناعة والتصنيع، فقد لوحظ أن هناك العديد من السلبيات التي رافقت عملية التصنيع في العديد من البلدان النامية والتي انعكست على الأداء وعلى مستوى التنمية المتحقق. ومن جملة هذه السلبيات ما يأتي:

- إن سياسة التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان النامية لم تحقق الزيادات في الدخول التي كانت متوقعة وبالتالي لم تحقق المنافع المرجوة من عملية التصنيع.
- كما أن عملية التصنيع التي اتبعت في العديد من البلدان لم تفلح في تقليل التفاوت في الدخول والثروات فيما بين الأفراد أو المناطق الجغرافية داخل البلدان.
- أن تجربة العديد من البلدان التي طبقت التصنيع لم تنجح في القضاء على البطالة المتنامية فيها وحتى أنها لم تخفف منها.
- أدى التصنيع في بعض الحالات إلى إهمال الزراعة والتركيز على التصنيع لوحده الأمر الذي ساهم في تحقيق الركود في القطاع الزراعي والذي انعكس في نهاية الأمر على فشل التصنيع في تحقيق أهدافه التربوية.
- وفي بعض تجارب التصنيع في العديد من البلدان النامية لم ترافق عملية التصنيع نظام تعليمي متطور واستثمارات في رأس المال البشري، الأمر الذي إنعكس سلبا على أداء الصناعة ولم يخلق نظاما تعليميا بتلائم مع حاجات التنمية.
- القصور في تطيق السياسات والاجراءات الصناعية وذلك بسبب البيروقراطية الحكومية وانتشار الفساد الإداري والمحسوبية في تطبيق السياسات والمحفزات الصناعية. الأمر الذي إنعكس على الإنجاز الصناعي وعلى فشل التصنيع في تحقيق أهدافه المرجوة. (مدحت القريشي. 2007. ص 173)

3- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية:

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة. وبذلك فإن كل واحد منهما يخدم الآخر ولا يستغني عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير الإثنين معا. ذلك لأن تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة، لهذا فإن العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع استراتيجيات الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الإثنين معا، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين وإهمال الآخر. لأنهما مكملان لبعضهما البعض. (مدحت القريشي. 2007. ص ص 174- 175)

4- إستراتيجية الحاجات الأساسية:

نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات المتصلة بمقاربات النمو والعمالة وتوزيع الدخل فقد إتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية..الخ، وقد ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي، وحجة أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شانه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

أ- رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن، وخاصة الفقراء منهم، وذلك من خلال توسيع الإنتاج.

ب- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي.

ج- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة. وأن المبررات التي قدمت لبناء هذه الاستراتيجية هي:

- ✓ أن إستراتيجيات التنمية تفضل عادة في أن تكون لمنفعة المقصودين.
- ✓ أن إنتاجية ودخل الفقراء يعتمد على تقديم الخدمات الصحية والتعليم.
- ✓ أن زيادة دخل الفقراء، لكي يحصلوا على الحاجات الأساسية، قد يستغرق وقتا طويلا.
- ✓ أن الفقراء لا ينفقون دخولهم بشكل عقلاني، وان توفير الماء والخدمات الصحية يمكن أن ياتي من قبل الحكومة.

- ✓ أنه من الصعوبة بإمكان مساعدة كل الفقراء بشكل موحد بدون تقديم الحاجات الأساسية. (مدحت القريشي. 2007. ص 175)

5- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة:

فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو وبين التنمية البشرية بالقول بأن النمو ضروري للتنمية البشرية، وأن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية متصلان ببعضهما، فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية غاية. ورغم أن أصل مفهوم التنمية البشرية يعود إلى المدارس الإقتصادية الفكرية، إلا أن المفهوم الجديد يعتبر الإنسان هو جوهر التنمية، وأن التنمية يجب أن تستجيب للمتطلبات الاقتصادية وحتى الإجتماعية والسياسية أيضا. فمفهوم التنمية البشرية يشمل ما يلي:

- العيش حياة طويلة وصحية.
- الحصول على المعارف.
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

أما التنمية المستدامة: في عام 1987 استخدم المجلس العالمي للبيئة والتنمية مفهوما جديدا هو التنمية المستدامة، وعرفها بأنها مواجهة الحاجات للجيل الحالي بدون التضحية بحاجات الجيل القادم، فالتنمية يجب أن تستمر وتكون مستدامة.

فمفهوم التنمية المستدامة يركز على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية. وبالتالي تعرف بأنها تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية. كما أنها تعالج مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان، لأن العيش في بيئة من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة، وأخيرا فإن التنمية المستدامة جوهرها هو الإنسان، كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية البشرية. وعليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

6- إستراتيجية التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية. فقد أجمع أغلبية الاقتصاديين على أن التنمية المستقلة تتمثل في إعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها. (عصام عمر مندور. 2011. ص 118)

خامسا: نظريات التنمية الاقتصادية:

ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الإقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة إقتصاديا منها:

1- نظرية الدفعة القوية:

تتمثل فكرة نظرية الدفعة القوية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الإقتصاد على مسار النمو الذاتي، فيفرق "روزنشتين رودان **Rosen Roden**" بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية. الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة. والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الإدخار للتجزئة ويعتبر **رودان** أن نظريته في التنمية أشمل من نظرية الأستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن. (سهيلة فريد النباتي. 2015. ص 25) ومن أهم الإنتقادات التي وجهت للنظرية:

- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه المواد.
- كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة ومتنوعة، إقتصادية وإدارية ومحاسبية وهندسية والتي لا تتوفر في مثل هذه البلدان المتخلفة.
- أكدت هده النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان.
- تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق.
- إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الانتاج الأمر الذي يولدّ ضغوطا تضخيمية في الإقتصاد. (مدحت القريشي.2007. ص 90)

➢ كما تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

- عدم التجزئة في دالة الإنتاج: بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.

- عدم التجزئة في الطلب: حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.
- عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات: تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

➢ من جملة النقائص التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

- تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها. كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها.
- إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها "**Rodan**" لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.
- إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد. (كبداني سيدي أحمد. 2012/ 2013. ص63)

2- **نظرية النمو المتوازن:**

يتطلب النمو المتوازن تحقيق انسجام بين مختلف الصناعات، سواء تلك المتعلقة بسلع الاستهلاك أو السلع الرأسمالية، إضافةً إلى تحقيق توازن بين القطاعين الصناعي والزراعي. وقد تناول كلٌّ من روزنشتين، رانجر، وآرثر لويس **Arthur Lewis** هذه النظرية، حيث قدمت نهجًا جديدًا للتنمية الإقتصادية. وقد تبنّت روسيا هذا الأسلوب، مما ساعدها على تسريع وتيرة النمو خلال فترة وجيزة. وتُعد هذه النظرية ذات تأثيرات هامة قد تساهم في دفع عجلة التنمية في مختلف الإقتصادات.(إسماعيل محمد بن قانة. 2012. ص ص127- 128)

أ- **الآثار السلبية للنظرية:** لهذه النظرية بعض الجوانب السلبية، أبرزها أن الدول النامية غالبًا ما تفتقر إلى الموارد الضرورية لكسر الحلقة المفرغة الناتجة عن ضيق حجم السوق. كما أنها تميل إلى تبني سياسة إحلال الواردات بدلًا من استيراد المواد من الخارج، مما يحد من قدرتها على التطور بوتيرة سريعة تكفي لمواكبة الدول المتقدمة. ويرجع ذلك إلى أن هذه النظرية تركز على

تحقيق نمو شامل في جميع القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية. (سهيلة فريد النباتي. 2015. ص ص 25- 26)

ب- **انتقادات النظرية:** ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:

- أن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية.
- تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد وأن مثل هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم تنفيذ حجم كبير من الإستثمارات في آن واحد.
- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة.
- انتقدها البعض بأنها تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الإقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي، لكن هذا الإنتقاد يبدو ضعيفا لأن **راغنار نوركسي (Nurkse Ragnar)** قد أكد على النظام الدولي وتقسيم العمل.
- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخيمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان، وأن مثل هذا الإنتقاد قد يكون وجيها وخصوصا في ظل تجربة أمريكا اللاتينية. (مدحت القريشي. 2007. ص 94)

3- نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "**ألبرت هيرشمان**" **(Albert Hirschman)**، رغم أن الفكرة كانت قد طُرحت سابقًا من قبل الاقتصادي **فرنسوا بيرو** (F. Perrou) وقد أكد هيرشمان أن تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية يتطلب اِعتماد نظرية النمو غير المتوازن، التي تتعارض مع فكرة النمو المتوازن. فبدلًا من توزيع الإستثمارات بشكل متزامن على جميع القطاعات الإقتصادية، تركز هذه النظرية على تخصيصها لقطاعات معينة.(مدحت القريشي. 2007.ص96). وفقًا لهيرشمان، يعتمد إنشاء المشروعات الجديدة على الوفورات الخارجية التي تحققها المشروعات السابقة، بينما تساهم بدورها في خلق وفورات جديدة يمكن أن تستفيد منها مشروعات مستقبلية. ومن هذا المنطلق، يجب أن تستهدف السياسات التنموية تحقيق هذا التفاعل الديناميكي بين المشروعات لضمان تحفيز النمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

أ- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.

ب- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية اكثر مما تخلق منها.

فالنمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي. تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيدون لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة. (سهيلة فريد النباتي. 2015. ص 26) ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- ✓ من بين أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية هي الإفتراض بأن هذه النظرية تجري بصفة أساسية من خلال المبادأة الفردية والتي تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو. ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل، والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد.
- ✓ إهمال المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية.
- ✓ أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب وتوقيت النمو المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.
- ✓ أن هذه النظرية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد، وهذا غير واقعي. (مدحت القريشي. 2007. ص ص 99 – 100)

4- نظرية أقطاب (مراكز) النمو:

كان الفرنسي فرانسوا بيرو **Francois Bayrou** هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، والتي إعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو المتوازن. وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لنتائجها آثار إيجابية، كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية. والجدير بالذكر أن إختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي. (مدحت القريشي.2007.ص100)

5- نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية:

تركز نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الإقتصادات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية، عند مستوى الكفاف إلى إقتصاد أكثر حداثة وتحضرا وتنوعا ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات. وتستخدم هذه النظرية أدوات

التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الإقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول. وتتضمن التغيرات الهيكلية عمليا جميع دول الاقتصاد وهيكل طلب المستهلك والتجارة الدولية واستخدام الموارد بالإضافة إلى التغيرات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل التحضر والنمو وتوزيع السكان. وهناك شكلان رئيسيان لهذه النظرية الأول صاغه **آرثر لويس Arthur Lewis** والثاني صاغه **هوليس تشينري Hollis Chenery** يعتمد نموذج آرثر على العرض غير المحدود للعمالة والمسمى نموذج الفائض في العمالة في قطاعين من الإقتصاد. أما نموذج تشينري للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية الذي درس مجموعة من إقتصاديات الدول النامية في الفترة (1950-1973) خلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية وبين التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التنمية الإقتصادية في هذه الدول. (علي جدوع الشرفات. 2010. ص 30، 33)

ويؤكد مؤيدوا النظرية الهيكلية على تأثير القيود المحلية والدولية على التنمية. فالقيود الداخلية تتضمن القيود الاقتصادية، مثل الموارد الطبيعية وحجم السكان، وكذلك القيود المؤسسية، التي تشمل سياسات وأهداف الحكومة، في حين تتضمن القيود الدولية إمكانية الوصول إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وان الاختلافات بين البلدان النامية في مستويات التنمية لديهم تعزى بدرجة كبيرة إلى هذه القيود الداخلية والخارجية. لكن القيود الدولية هي التي تجعل التحول في البلد النامي (حاليا) يختلف عن تحول البلدان الصناعية، وبالتالي فإن نموذج التغير الهيكلي يعترف بحقيقة أن البلدان النامية هي جزء من نظام عالمي متكامل يستطيع أن يحقق لها التنمية (مدحت القريشي. 2007. ص 107)

6- نظرية مراحل النمو لـروستو "ROSTOW":

قدم الإقتصادي الأمريكي روستو نموذجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير(سهيلة فريد النباتي. 2015. ص 21). كما إختار روستو مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة وذلك في كتابه الموسوم بـ "**مراحل النمو الاقصادي**" الذي صدر في عام 1960، ويعتبر البعض أن روستو في كتابه هذا قد قدم نظرية سياسية وكذلك نظرية اقتصادية وصفية لنمط النمو والتنمية لبلدان العالم. وأن جوهر أطروحة روستو هي أنه يدعي بأنه يمكن منطقيا وعمليا تشخيص مراحل معينة للتنمية، وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل. ويفرّق روستو بين خمسة مراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة الإندفاع نحو النضوج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الوفير.(مدحت القريشي. 2007. ص 110).

- **إنتقادات النظرية:** لاقت هذه النظرية العديد من الإنتقادات العنيفة من قبل بعض المفكرين أهمها:
  - لم يقدم نموذجا نظريا بالمعنى الحقيقي، أي نموذجا يسمح باختيار فرضياته وخلاصاته.
  - لايحتوي إلا على القليل من القدرة التحليلية.
  - عدم إدخال دور التجارة الخارجية وازدواجية التكنولوجيا في نموذجه بشكل كاف.
  - تقديم تفسير غير تاريخي، محاولا طمس الأسباب التاريخية للتخلف ممثلة في الاستعمار والأمبريالية.
  - تكرار نفس الخصائص الواردة في كل مرحلة، وأن الخط الفاصل بينها غير واضح.
  - تركيزه على التغيرات الكمية في جانب القوى المنتجة وتجاهله للتغيرات النوعية في علاقات الإنتاج، وبالتالي تجاهله للفروق الجوهرية بين النظم الاجتماعية المختلفة.
  - أن تواريخ الانطلاق مشكوك بها، وحتى أن الشروط الضرورية للإنطلاق لها محدودية.
  - أن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية.
  - إن معامل رأس المال الناتج هو ليس ثابتا في حين أن روستو يفترضه ثابتا.
  - يعتبر البعض أن عنصر الغموض في هذه النظرية قائم.
  - ورغم هذه الانتقادات فإن البعض يعتبر أن نظرية روستو تلقي ضوءا على عملية التنمية والشروط التي لابد من توفرها لتحقيق التنمية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.(مدحت القريشي.2007. ص 113)

7- نظرية التبعية الدولية:

ظهرت نظرية التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينات بدأت هذه النظرية تكتسب دعما متزايدا وخاصة من مثقفي البلدان النامية. وتعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي، وتنظر هذه النظرية والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية. وتفسر هذه النظرية إستمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز والبلدان النامية والتي سميت بلدان الأطراف بجملة من العوامل أهمها:

أ- إعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الإقتصادي إلى المركز.

ب- الإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

ج- الآلية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في البلدان النامية دون المستوى المطلوب.

د- تدهور نسب التبادل التجاري لبلدان الأطراف.

هـ- جوانب إجتماعية وثقافية للكولونيالية التي تعيق السير نحو الإستقلال الإقتصادي والإعتماد على الذات.

والتخلف يعتبر في هذه النظرية ظاهرة مفروضة من الخارج على عكس نظرية روستو والنظرية الهيكلية التي تؤكد على القيود الداخلية الخاصة بمحدودية الادخارات والاستثمارات أو ندرة التعليم والمهارات. بحيث تؤكد هذه النظرية على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية لدى دول الأطراف. (مدحت القريشي. 2015. ص113)

سادسا: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية:

تقتضي التنمية الإقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الإقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف.

1- الإدخار ومكوناته:

ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الإدخار بتعبئة الإدخار الإختياري والإجباري، ومن خلال هذا يمكن تعريف الإدخار كما يلي:

أ- **مفهوم الإدخار**: الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الإستهلاكية والخدمات أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري.

وحسب الدكتور أحمد النجار "الإدخار الكلي للأفراد عبارة عن أجزاء الدخل التي لا يستعملها الأفراد في طلب سلع الإستهلاك وكذلك الدولة يمكنها أن تدخر عندما تكون نفقاتها أقل من إيراداتها، والإدخار يؤدي إلى سحب نقود من الدورة الإقتصادية لتكوين أصول ثروة لدى المدخرين ولما كنا نعتبر الأفراد الطبيعيين مستهلكين، فإن إدخارهم لا يمثل جمع أصول إنتاجية وإنما يمثل ثروة في شكل حقوق.

ب- **مكونات الإدخار**: للإدخار عدة مكونات تتمثل فيما يلي:

- مدخرات القطاع العائلي: إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه.
- مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الإقتصاد الوطني ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الأعمال ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع.
- مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية. وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات. (الطيب داودي. 2008. ص57.)

2- القروض الداخلية:

تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الإقتراض الحقيقي الناجم عن الإدخار الإختياري لا الإدخار الإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية، وينبغي إستعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن إستخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده. والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) المقصود به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الإقتصاد من سلع وخدمات. ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الإقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي.(موسى سعداوي. 2007/2006. ص9)

3- مصادر التمويل الخارجية:

تشير المصادر الخارجية إلى جميع الموارد الحقيقية المتاحة خارج الاقتصاد المحلي، والتي يتم إستقطابها في شكل نفقات مالية لتمويل المشروعات الاستثمارية. وتصبح الحاجة إليها ملحة عندما تعجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كافٍ لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية. ومع ذلك، فإن التوسع في التمويل التضخمي قد يؤدي إلى مشكلات اقتصادية تفوق الفوائد المرجوة من التنمية نفسها. لذلك، يُنظر إلى إستقطاب رأس المال الأجنبي كأحد الحلول الفعالة لدعم العملية التنموية، لا سيما في تمويل القطاعات التي تتطلب النقد الأجنبي، مثل شراء المعدات والآلات.

لذلك، تعد آلية إستقطاب رأس المال من الدول الأجنبية مسألة ذات أهمية بالغة في تمويل التنمية الإقتصادية، حيث يمكن أن تأتي هذه الأموال من حكومات أجنبية أو منظمات دولية متخصصة. ورغم أهمية رأس المال الأجنبي، خاصة في الدول النامية، فإن هناك إجماعًا على أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تعتمد إعتمادًا كليًا على التدفقات المالية الخارجية، بل يجب أن تستند أساسًا إلى الموارد المحلية، على أن يكون رأس المال الأجنبي مكملًا لها وليس بديلاً عنها. ونظرًا لأن التمويل الأجنبي قد يكون عرضة للتراجع أو التوقف بسبب ظروف طارئة مثل الأزمات الإقتصادية أو النزاعات، فإنه من الضروري أن تمتلك الدول النامية، ومنها الجزائر، القدرة على تعزيز الإدخار الوطني ليحل محل التمويل الخارجي عند الحاجة. ولتحقيق ذلك ينبغي العمل على زيادة الصادرات، توسيع الأسواق، وتنويع المنتجات المصدرة، بحيث تتمكن العائدات من تغطية جزء كبير من إحتياجات الاستيراد للسلع الرأسمالية الضرورية للتنمية الاقتصادية. (موسى سعداوي. 2006/ 2007. ص11)

سابعا: عقبات التنمية الإقتصادية:

تعتبر سمات التخلف مجموعة من العوائق والعقبات الإقتصادية وغير الإقتصادية التي تواجه الدول النامية وهي تختلف من مجتمع لآخر وإن كان يوجد حد أدنى مشترك بينهما، وتتمثل هذه العقبات فيما يلي:

1- العقبات الإقتصادية:

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات إقتصادية عديدة من أهمها:

- إنخفاض مستوى الدخل مما يسبب إنخفاضا في مستوى الصحة يسبب بدوره إنخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس إنخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل، ويعمق من أسباب إنخفاض الإنتاجية.
- تدني مستوى التكنولوجية المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.
- محدودية المصادر الاقتصادية للدولة.
- البطالة.
- سياسة اقتصادية غير فعالة.

فالدول النامية تتميز بخيرات كثيرة في باطن الأرض وحتى على مستوى الموارد البشرية ولو إستغلت هذه الموارد إستغلالا صحيحا وحتى لو إقترضت الدول النامية من بعض المنظمات الدولية لتمويل عملية التنمية فباستطاعتها أن تسدد فواتير القروض إذا تم بالفعل إستغلال الموارد المتاحة إستغلالا صحيحا، فالدول المتقدمة كانت فقيرة من قبل لكنها تقدمت والدول النامية باستطاعتها أن تصبح غنية وفي وضع أفضل إذا إستخدمت نهج التخطيط السليم لعملية التنمية.

2- العقبات السياسية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توافر الإستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائق أمام عملية التنمية فيتطلب إتخاذ القرارات الإقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة في الدول لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا، ونظرا لأن المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير وإنما تحتاج لمدة كافية، ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغير شامل في المجتمع التي شاركت معها في صنعها. لذلك فإنه يتطلب توفير سياسة مهيأة قادرة لإدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل أن يقلل من ردود الأفعال الإجتماعية والسياسية ويخلق إطارا ديمقراطيا ملائما. (عميرة إسماعيل.2008/ 2009. ص44).

3- العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي وحتى لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود، فالجهاز الحكومي يلعب دورا رئيسيا في تحريك عجلة التنمية، وأيضا لا ننسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الإقتصادية والإجتماعية في دفع عملية التنمية إلى الأمام. فالدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول، لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لإحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية.

4- العقبات الإجتماعية والفكرية:

تُعد التنمية بحد ذاتها وسيلة لمعالجة المشكلات الاجتماعية، حيث يؤدي تحسين مستوى معيشة الأفراد إلى خلق بيئة سياسية واجتماعية مستقرة تُسهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام. ومع ذلك، تواجه العديد من الدول الأقل تطورًا تحديات اجتماعية وفكرية تعيق تحقيق تنمية مستدامة.حيث أن إحدى أبرز هذه العقبات هي رغبة السكان في جني ثمار التنمية الاقتصادية دون أن يكون لديهم الاستعداد الكافي لتنظيم وإدارة نظام اقتصادي متطور. ويرجع ذلك أساسًا إلى انتشار الجهل وتدني المستوى التعليمي، إذ تعاني هذه المجتمعات من معدلات أمية مرتفعة، ما يحدّ من قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية الحديثة. كما أن محدودية الخبرة العملية لدى الأفراد في بيئات اقتصادية متقدمة تجعل من الصعب عليهم المساهمة بفعالية في عمليات الإنتاج والتنمية. إلى جانب ذلك، يشكل التباين الاجتماعي بين فئات المجتمع – سواء من حيث الخلفيات الدينية أو الفكرية أو العرفية– عاملًا إضافيًا قد يؤدي إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية، مما يعيق تحقيق تكامل اقتصادي واجتماعي. فالاختلافات العميقة بين الطبقات والفئات الاجتماعية قد تؤدي إلى صراعات تعيق تنفيذ سياسات تنموية فعالة.

وللتغلب على هذه العقبات، من الضروري إعتماد سياسات تعليمية وتوعوية تهدف إلى رفع مستوى الوعي والثقافة الاقتصادية بين الأفراد، بالإضافة إلى تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز الاندماج المجتمعي، مما يضمن مشاركة أوسع وأكثر فاعلية في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(عميرة إسماعيل.2008/ 2009. ص44)

5- العقبات الأمنية:

يُعد الاستقرار الأمني ركيزة أساسية لجذب الإستثمارات وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة. فعندما يسود الأمن، يصبح المناخ الإستثماري أكثر جاذبية، مما يُشجع أصحاب رؤوس الأموال على ضخ إستثماراتهم في مختلف القطاعات، وخاصة الحيوية منها. على العكس من ذلك، فإن حالة عدم

الإستقرار الأمني تؤدي إلى عزوف المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، عن توجيه أموالهم نحو الإقتصاد الوطني، مما يعرقل عملية تكوين رأس المال ويبطئ النمو الاقتصادي، ففي ظل غياب الأمن تواجه التنمية الاقتصادية مجموعة من المخاطر والتحديات من أبرزها:

- **هروب رؤوس الأموال إلى الخارج:** يفضل المستثمرون البحث عن بيئات أكثر استقرارًا، مما يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال نحو دول أكثر أمانًا، وبالتالي حرمان الاقتصاد المحلي من موارد مالية ضرورية للنمو.
- **عزوف رؤوس الأموال الخارجية عن الاستثمار:** يتردد المستثمرون الأجانب في ضخ استثماراتهم في بيئات غير مستقرة، مما يُضعف فرص جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- **تراجع قطاع السياحة:** يُعد الأمن من العوامل الأساسية لازدهار السياحة، حيث يؤدي انعدام الاستقرار إلى انخفاض أعداد السياح، مما يضر بالعائدات السياحية ويؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني.
- **تباطؤ عملية الإنتاج:** تؤدي الاضطرابات الأمنية إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية وتأخير المشاريع الاستثمارية، مما يقلل من معدلات الإنتاج ويؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.
- تعرض المنشآت الاقتصادية للتخريب: في حالات عدم الاستقرار، قد تكون المؤسسات والمشروعات عرضة للتخريب والنهب، مما يتسبب في خسائر كبيرة للمستثمرين والاقتصاد ككل.
- **النزوح الريفي نحو المدن:** يدفع إنعدام الأمن في المناطق النائية السكان إلى الهجرة نحو المدن، مما يزيد الضغط على البنية التحتية والخدمات الحضرية، ويؤدي إلى تفاقم مشكلات البطالة والفقر في المناطق الحضرية .بناءً على ذلك، يُعتبر تعزيز الأمن والاستقرار أمرًا ضروريًا لضمان بيئة استثمارية آمنة، وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، حيث إن تحقيق الأمن يُشكل الأساس لنمو الإقتصاد وجذب الإستثمارات طويلة الأجل. (عميرة إسماعيل. 2008/ 2009. ص45).

خلاصة الفصل:

باعتبار التنمية الاقتصادية عملية شاملة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الإجتماعي والإقتصادي للدول، وجب توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية، وذلك لتحقيق تنمية مستدامة مثل الاستثمارات الفعالة في البنية التحتية، والتعليم، والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تعزيز مناخ الأعمال وتشجيع الابتكار. كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل يعدان عنصرين أساسيين لضمان استدامة النمو الاقتصادي. ومن خلال تبني سياسات اقتصادية متوازنة وإدارة فعالة للموارد، يمكن للدول تحقيق تنمية اقتصادية تسهم في رفاهية المجتمع وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: متطلبات التنمية الاِقتصادية ضمن برامج التعليم العالي الجزائرية

تمهيد

أولا: سياسات التعليم العالي الجامعي من أجل التنمية الاِقتصادية وآفاقها في الجزائر

ثانيا: المداخل النظرية المفسرة لعلاقة التعليم بالتنمية الاِقتصادية

ثالثا: دور التعليم العالي وأهميته في التنمية الاِقتصادية

رابعا:علاقة برامج التعليم العالي بالتنمية الاِقتصادية في الجزائر

خامسا: تحديات التعليم العالي في ظل متطلبات التنمية في الجزائر

سادسا: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل والعلاقة بينها.

سابعا: التخطيط التعليمي ومخططات التنمية

ثامنا: الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في التنمية الاقتصادية

خلاصة الفصل

تمهيد:

كما هو معلوم أن التعليم بصفة عامة واجب وطني وإنساني وحق لكل مواطن، ويعد من أركان بناء المجتمع، والتعليم الجامعي بصفة خاصة أحد أهم المراحل التعليمية في حياة البشر فقد حظي التعليم العالي في العالم وفي الوطن العربي على وجه الخصوص بمكانة مرموقة، كما يعد التعليم ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية وهو وسيلة للحراك والتغيير الاجتماعي والإقتصادي والتميز ومواجهة تحديات العولمة، حيث شهدت الجامعات العربية وبالأخص الجزائرية إصلاحات عميقة وتطورات مهمة في أنظمة التعليم، سواء في الجانب الأكاديمي أو المهني من أجل ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية

أولا: سياسات التعليم العالي الجامعي من أجل التنمية الاقتصادية وآفاقها في الجزائر:

1- سياسات التعليم من أجل التنمية:

يعد التعليم في الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية ولذا فهو يتطلب أن تتبنى الحكومات في هذه الدول سياسة قومية تعترف بأن التعليم مطلب حيوي وأساسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم سياسة التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية:

أ- إن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية لابد وأن تعترف بان التعليم لابد وأن يكون جزء من خطة التنمية الشاملة.

ب- سياسة التعليم العالي من أجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع.

إن إستراتيجية الاستثمار يجب أن تأخذ في حسبانها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على إشباع هذه المطالب وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقته بالإسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم. (غربي صباح. 2014. ص 158)

ج- إن السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم العالي والتي تسهم في التنمية الاقتصادية وتهيئ لها مكانا في التخطيط التعليمي. وبناء على ذلك تكون الوظائف الأساسية للتعليم العالي هي:

- البحث العلمي حيث يعتبر أحد الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية.
-اكتشاف وتنمية المواهب.
-مواجهة الحاجات المستقبلية لأولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهارة والمعرفة.
-تهدف مؤسسات التعليم العالي أن تكون عاملا من عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع المحلي.
-زيادة قدرات الناس على التكيف مع ظروف العمل والوظائف المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.
-مواجهة الحاجات المستقبلية لأولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهارة والمعرفة.

-تهدف سياسة التعليم العالي إلى أن تكون عاملا من عوامل التغير الاقتصادي.

إن مؤسسات التعليم العالي مكلفة بإنتاج يد عاملة ماهرة ومدربة تساهم في إنماء الثروة البشرية بأي شكل من الأشكال وهي المسئولة عن النمو العام للمجتمع. فالتخطيط لسياسة التعليم إذن يكمن في ربط تطور النظام التعليم العالي بأهداف المجتمع وتطلعاته المستقبلية كما ينحصر دوره في جعل عامل التعليم أكثر فعالية ونجاعة وذلك بملائمة أهداف التعليم لمتطلبات المجتمع.(غربي صباح. 2014. ص 158)

2- سياسات التعليم العالي الجامعي والتنمية في الجزائر:

مع تطور متطلبات العالم الحديث، أصبحت حاجة الدولة الجزائرية إلى الإطارات التقنية والإدارية أكثر إلحاحًا، حيث تُعدّ التربية أحد العوامل الأساسية لتنمية القدرات والخبرات الإنسانية. لذا، فإن السياسة التربوية تقتضي أن يكون إعداد هذه الإطارات من أولوياتها، بهدف تلبية احتياجات المؤسسات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز ارتباط العملية التربوية والتعليمية بالواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع .

لقد سعى الاستعمار إلى عرقلة كل محاولات الإصلاح التي تهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والثقافي للدول التي احتلها، بهدف إبقائها تابعة له في مختلف الجوانب. فقد كان طموحه دائمًا تحقيق تقدمه وازدهاره على حساب تأخر الشعوب المستعمرة. غير أن هذه الشعوب، بمجرد استعادتها لحريتها واستقلالها، أدركت ضرورة بناء اقتصاد قوي ووضع أسس لتطوير التكنولوجيا الحديثة. ونتيجة لذلك، توجهت البلدان العربية والإسلامية نحو الاهتمام بالتربية التقنية، وفقًا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإمكاناتها المادية والبشرية. خاصة وأن التطور الاقتصادي والتقدم التقني أصبحا في ظل المتغيرات العالمية الحالية شرطًا أساسيًا لبقاء الأمم وضمان مكانتها بين الدول المتقدمة.(غول لخضر.2007.ص 231)

ومن أسباب تراجع النظم التربوية في البلدان العربية أن الاهتمام كان موجّهًا بشكل رئيسي نحو مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، بينما لم يُمنح قطاع التربية والتعليم العناية الكافية. بل إن بعض الدول اعتبرته عبئًا على الاقتصاد، كونه قطاعًا مستهلكًا وغير منتج، وهو تصور خاطئ أضرّ بالتعليم. في الواقع، فإن أي استثمار اقتصادي ناجح يعتمد بالدرجة الأولى على الإنسان، لذلك فإن الاهتمام المتزايد اليوم بمجال التربية والتعليم ومساعي إصلاحه يعدّ مؤشرًا إيجابيًا. ويتجلى هذا الاهتمام في التركيز على تكوين كوادر فنية وكفاءات عالية كأحد أهداف العملية التربوية. غير أن تحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير، إذ يتطلب وعيًا عميقًا وجهودًا متواصلة لضمان كفاءة الخريجين ومواكبتهم للتطورات العالمية المتسارعة.

وبالنظر إلى سرعة تطور العلوم والتكنولوجيا، ندرك مدى التحديات التي تواجه إعداد الأجيال الجديدة، حيث تزداد الحاجة إلى مخرجات تعليمية ذات جودة عالية. والطريقة الأمثل لمواجهة هذه التحديات تكمن

في بناء منظومة تربوية تعتمد على الخبرة والمهارة، وتتيح الفرصة للاكتشاف والابتكار، مع توفير بيئة داعمة للمواهب ورعايتها منذ الصغر.(محمد أحمد موسى. 2002. ص147)

3- آفاق التربية والتعليم والتنمية:

يعدّ الربط بين التربية والتعليم والتنمية رؤية حضارية وفلسفية تهدف إلى بناء المستقبل، إلا أن تحقيقها يتطلب اهتمامًا ومتابعة دائمة من المسؤولين والمختصين، إلى جانب جهود المواطنين لضبط توجهاتها وتحسين أساليبها وتقنياتها .ويواجه واقع التربية والتعليم في مدارسنا اليوم تحديات متعددة تتطلب جهودًا مكثفة لتكييف البرامج مع التحولات الوطنية المتسارعة ومواكبة التطور التقني والتكنولوجي. ورغم الارتفاع المستمر في أعداد الطلاب الملتحقين بالمؤسسات التعليمية سنويًا، تظل النتائج محدودة ما لم يتحسن المحيط الاجتماعي والثقافي الذي تُجرى فيه العملية التربوية والتعليمية .

وإن فهم العلاقة بين التربية والتنمية أمر بالغ الأهمية، نظرًا لدورها المحوري في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد ثبت أن النظام السياسي والاجتماعي يمكن أن يؤثر على مسار التمدرس، كما أن التعليم قادر على تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز المساواة. لذلك، يصبح من الضروري توسيع نطاق المؤسسات التعليمية، وخاصة في المناطق الريفية، لضمان تكافؤ الفرص وتمكينها من منافسة المدارس الحضرية.(غربي صباح. 2014. ص 160)

ثـانيا: المداخل النظرية المفسرة لعلاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية:

لقد أعطى المفكرين الاقتصاديين منذ القدم أهمية بالغة للتعليم العالي، فالنظام التعليمي بصفة عامة منظومة واسعة من العلاقات والإجراءات ابعد واشمل من كونها فقط مدارس ومدرسين وطلبة، حيث أن هذه المنظومة في واقع الأمر تعني بالمجتمع الذي ينتمي إليه المواطن، لذا عندما تفكر المجتمعات المتقدمة في أمنها وكفايتها فإنها تنظر إلى مؤسساتها التعليمية على أنها البدايات لحلول مشاكلها، وإزاء هذا الكم الكبير من المتغيرات التي أفرزتها الساحة الدولية متمثلة في ثورة المعلومات والتكتلات الاقتصادية تزايدت الدراسات التي تتناول مواصفات العنصر البشري القادر على فهم هذه المتغيرات، ومواجهتها بأسلوب يتفق وطبيعة هذه المتغيرات:

1- النظرية البنائية الوظيفة:

تعالج هذه النظرية مسألة التكوين والتعليم باعتبارهما عنصرين أساسيين لاستقرار المجتمع وتوازنه، حيث ترى أن النظام التعليمي لا يمكن أن يكون منفصلًا عن بيئته، بل هو استجابة للتغيرات التي يشهدها المجتمع. لذلك، فإن أي تطور في هذا المجال يجب أن يحدث في إطار من التوازن، وهو ما تعتبره النظرية الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات في رفع كفاءة العاملين لديها، من خلال تعبئة الموارد التنظيمية لتحقيق الأهداف المنشودة عبر التوفيق بين الوسائل والغايات .وتنظر هذه النظرية إلى

المؤسسة التعليمية بوصفها وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأنساق المترابطة التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال التكامل الاجتماعي، وهو ما تناوله **تالكوت بارسونز (T. Parsons)** في مفهومه عن "**النسق البارسونزي**"، حيث أكد أن الجامعة، باعتبارها نسقًا اجتماعيًا، تقوم على الجماعات المهنية التي تمثل العنصر الأساسي في تحقيق وظيفتها المتمثلة في التعليم ونقل المعرفة. ومن هذا المنطلق، يرى **بارسونز** أن الوصول إلى مستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والمعرفية يتطلب تكوينًا وتدريبًا مهنيًا دقيقًا لهذه الجماعات، وهو ما سماه "التخصيص الأكاديمي للجامعيين ."وقد أدى التحول البنيوي في الجامعات إلى ازدياد الاهتمام بدورها وعلاقتها بالمجتمع، خاصة فيما يتعلق بالتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية. وهنا برزت رؤية "**ماكس فيبر**" **(M.Viber)**، الذي شدد على أهمية الدور الوظيفي للجامعة في التنمية، لكنه عبّر عن مخاوفه بشأن التغيرات التي طرأت على التعليم العالي، لا سيما في الجامعات الأمريكية والأوروبية، وتأثيرها على استقلالية الجامعة وأدائها الأكاديمي.

ويرى أنصار هذه النظرية أن التعليم والتكوين يمثلان أدوات أساسية وفعالة في بناء واِستمرار المجتمعات الحديثة، حيث يساهمان في تحقيق المساواة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الأفراد. فهناك علاقة وثيقة بين ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعرفة في المدرسة وبين مستوى أدائه في العمل، إذ يؤدي ارتفاع المستوى التعليمي إلى تحسين الأداء المهني وزيادة الدخل. كما أن المهارات الفنية التي يكتسبها الأفراد داخل المؤسسات التعليمية تسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يؤكد **كارل منهايم (k. Mannheim)** أن التعليم يهدف إلى إعداد الأفراد للحياة الاجتماعية من خلال التخطيط التربوي والتدريب والتشخيص الدقيق لحاجاتهم، بما يساعدهم على التكيف مع الأدوار المتوقعة منهم داخل المجتمع. (شبل بدران، البيلاوي حسن. 2009. ص16)

2- نظرية التحديث:

ظهرت نظرية التحديث في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، حيث ركزت على مجموعة من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في عمليات التنمية، وعلى رأسها التعليم باعتباره حجر الأساس في تكوين الأفراد وتدريب خريجي الجامعات. واهتمت هذه النظرية بدراسة الجوانب البنائية التي تساهم في تحقيق التنمية، متبنيةً مداخل سببية وتفسيرية لتحليل الإنجازات، مع إبراز التفاعل بين العوامل المختلفة التي تؤثر على عمليات التحديث والتطور في المجتمعات المعاصرة .سعى علماء الاجتماع المعاصرون إلى تطبيق نظرية التحديث لتحليل النجاحات التي حققتها الدول المتقدمة، بهدف الاستفادة من أساليبها التنموية كأساس لإحداث تغيير وتطور مماثل في المجتمعات النامية. ومن أبرز الإسهامات في هذا المجال ما قدمه **دايفيد ماكليلاند** "**D.Maclellan**"، الذي حاول دراسة المسار التطوري لنشأة التحديث، موضحًا العوامل التي مكنت بعض المجتمعات من تحقيق تقدم اجتماعي وتكنولوجي يفوق غيرها. وركز ماكليلاند على تأثير الثقافة السائدة في هذه المجتمعات، معتبرًا أنها تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق

الإنجازات، حيث يرى أن تكوين الشخصية الفردية التي تسهم في التنمية يظهر بنسب أعلى في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية .ومع منتصف السبعينيات، توسعت هذه النظرية بفضل إسهامات **أليكس انجلز" Alex Engels و"ديفيد سميث" David smith**، اللذين قدما رؤية أوسع من رؤية ماكليلاند. فبعد تحليل عوامل التحديث في الدول المتقدمة، قاما بإجراء دراسة ميدانية على مجموعة من الدول النامية، بهدف فهم الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية، مثل المدارس والجامعات، في التنشئة الاجتماعية وتشكيل الشخصية الفردية. وفي إطار تحليلهما للعلاقة بين التعليم والتنمية، طورا مقياسًا لقياس خصائص الإنسان الحديث، مستندين إلى دراسة مقارنة شملت ست دول نامية. واستنتجا أن عملية التحديث تتجسد في اكتساب أكبر عدد من السكان لمجموعة من القيم والمعتقدات والاتجاهات الحديثة، التي تعزز التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

من الملاحظ أن هذه النظرية تفترض ضمنيًا أن الدول النامية، إذا أرادت تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، يجب أن تمر بنفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة، وأن تعتمد على نفس الأساليب والآليات التي استخدمتها هذه الدول في مسيرتها نحو التنمية الشاملة. ومع ذلك، قد يُنظر إلى هذا الطرح بِانتقادية، حيث إن واقع الدول النامية يختلف من حيث البنية الاجتماعية والثقافية، مما قد يستدعي تبني استراتيجيات تنموية أكثر تلاؤمًا مع خصوصياتها المحلية. (مالك الطاهر سعود. 2006. ص- ص 44- 45)

3- المدخل الاقتصادي (آدم سميث A. Smith):

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، هيمن المفهوم الاقتصادي على التنمية، حيث لم يكن يُنظر إلى التعليم كعامل أساسي في هذا المجال. كان رجال الاقتصاد مترددين في اعتباره جزءًا من العملية التنموية، ويرجع ذلك إلى صعوبة قياس العائد الاقتصادي للتعليم بنفس الدقة التي يمكن بها قياس العائد من القطاعات الصناعية أو التجارية. كما رفض العديد من الباحثين في مجال التربية فكرة الربط بين تكوين البشر وإنتاج السلع المادية، معتبرين أن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تستند إلى مؤشرات مادية أكثر وضوحًا .غير أن هذا التصور بدأ يتغير مع نهاية الربع الأول من القرن العشرين، حيث بدأ الاهتمام بالدور الاقتصادي للتعليم يتزايد في الدراسات التربوية والاقتصادية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصبح التخطيط من أجل التنمية أولوية لدى العديد من الدول. فقد تبلورت الوظيفة الاقتصادية للتربية من خلال قدرة النظام التعليمي على تزويد المجتمع والقوى الاقتصادية باليد العاملة المتعلمة، سواء من حيث العدد أو الجودة، مما جعل من الضروري التركيز على قضايا الإنتاج الاقتصادي كجزء أساسي من عملية تنمية المجتمع.

ومن أوائل المفكرين الذين أشاروا إلى العلاقة بين التعليم والاقتصاد عالم الاقتصاد الأمريكي **آدم سميث (A.Smith)**، الذي أجرى دراسات اقتصادية في عام 1776. فقد اعتبر أن القدرات الناتجة عن العمل تمثل قوة أساسية لدفع عجلة التقدم الاقتصادي، وأكد أن اكتساب الفرد للمهارات التعليمية يحتاج

إلى استثمارات كبيرة، لكنها تعود بالنفع ليس فقط على الفرد، بل على المجتمع ككل. كما أشار إلى أن تطوير مهارات العاملين يعزز الإنتاجية، وأن الاستثمار في رأس المال البشري يعادل في أهميته الحفاظ على رأس المال الثابت، إذ إن المهارة الفائقة للعامل تشكل أداة ثمينة لدعم الاقتصاد، بحيث يمكن للعائد الناتج عن هذه المهارات أن يغطي تكاليف التعليم والتدريب، إلى جانب قيمتها الجوهرية في حد ذاتها .

وفي السياق ذاته، قدم الاقتصادي **إرفينغ فيشر (Irving ficher)** تحليلًا آخر لدور التعليم في التنمية الاقتصادية، حيث رأى أن رأس المال يجب أن يُستخدم بكفاءة أينما وُجد. وأوضح أن رأس المال، كرصيد اقتصادي، يؤدي إلى توليد المزيد من الدخل مع مرور الوقت، وبذلك فإن الأموال المستثمرة في التعليم تعمل بنفس المنطق، حيث يتم إنفاقها اليوم لتحقيق عوائد اقتصادية مستقبلية. ووفقًا لهذا التصور، فإن البشر هم الوعاء الذي يتم فيه استثمار الموارد المالية، ليكونوا فيما بعد مصدرًا للدخل والنمو الاقتصادي، مما يجعل الاستثمار في التعليم جزءًا أساسيًا من أي إستراتيجية تنموية فعالة. (فاروق عبده فليه. 2007. ص63)

4- المدخل الاقتصادي الاجتماعي:

يعد المدخل الاقتصادي الاجتماعي مرحلة متطورة للمدخل الإنساني فإذا كان المدخل الإنساني قد رسم طريقا يهدف إلى تحقيق الحياة الإنسانية والتركيز على كل ما هو إنساني وتدعيم حاجيات الإنسان ومتطلباته فقد فتح المدخل الاقتصادي والاجتماعي المجال على اتجاه آخر يعطي أهمية أكبر لحاجات المجتمع، ونمو الفرد الاجتماعي في العملية التربوية والتعليمية وتجسدت هذه الحاجات استجابة للاتجاه الاجتماعي الذي بدأ يتضح كمذهب مستقل له نظرته وأسلوبه، كما أدى هذا الاتجاه الجديد إلى بلورة وظهور علم الاجتماع التربوي وإن التربية حسب اعتقاد المدرسة الاجتماعية هي عملية هادفة موجودة في أحد الطرفين المعلم والمتعلم وهي عملية تتم وفق تفاعل بين الإنسان ومجتمعه، حيث يلاقي الفرد المؤثرات ويكون طرفا فاعلا فيه وهكذا أصبح الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

أ- التركيز على العامل الاجتماعي في التربية، أي أنه لا سبيل لا للتربية والتعليم حتى يتمكن الطفل من التكيف، وهذا الاعتقاد ينطلق من كون المجتمع جملة من التصورات الاجتماعية.

ب- لا يمكن لأي مجتمع إنساني مهما كان أن يعيش بلا نظام تربوي.

ج- إذا كان من المستحيل أيضا أن يظل الفرد مستسلما للحياة البيولوجية فإنه لا يمكن كذلك أن تقوم التربية بدون مجتمع ومن هنا جاءت المسلمة القائلة "لا تربية بدون مجتمع ولا مجتمع بدون تربية".

د- وظيفة التربية وغايتها من وجهة نظر الاجتماعية حسب رأي المربي "**روني أوبير**" (Roni/ obir) الإبقاء على النموذج المكون للمجتمع فالتربية في نظر هذا الاتجاه هي الحفاظ وتواصل واستمرارية.

هـ-يعد التعليم وفقا لهذا الاتجاه النظري نظام اجتماعي أو مؤسسة اجتماعية، وهي من أهم مؤسسات المجتمع الحديث ولها الصدارة على غيره من مؤسسات المجتمع، لما تقوم به من وظائف هامة في بناء واستمرار المجتمعات الحديثة والوظائف التنموية التي تقوم بها التربية والنظم التربوية والتعليمية الحديثة في المجتمعات المختلفة، ووفقا للاتجاه الاجتماعي والاقتصادي فإن عملية التربية والتخطيط للتعليم أهم وسيلة المجتمع الحديث للتنمية من خلال تزويد المجتمع بكوادر متشبعة بقيم واتجاهات التي اكتسبوها من النظام التعليمي تمكنهم من إحداث التحول الاجتماعي المطلوب وتلبية احتياجات المجتمع. (فاروق عبده فليه. 2007. ص63)

أما أصحاب المدرسة الاجتماعية فيركزون جل اهتمامهم على اعتبار التعليم عملية نمو للمجتمع وعملية الإعداد الكامل للفرد ليشارك أبناء المجتمع ككل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما يركزون في هذا الإعداد على العوامل الاجتماعية وعلى تقوية الروح الاجتماعية لدى الأفراد كروح التعاون وروح الانتماء وغيرها، ويعود الفضل في ظهور هذا الاتجاه إلى مجموعة من العلماء وعلى رأسهم "**جون.جاك روسو**" **(J.Jrousseau)**، الذي مهد للمدرسة الاجتماعية في التعليم، وذلك بدعوته جميع أفراد المجتمع بأن يتدبروا صناعيا حتى يساعدوا أنفسهم وأن يتعلموا التعاون مع بعضهم البعض، والتأكيد على دور المجتمع وتأثيره في الفرد والوصول به إلى الكمال، يعتبر **جون ستيوارت ميل (j.s. Mill)** التربية في مضمونها هي كل ما نفعله نحن من أجل أنفسنا، وكل ما يفعله الآخرون من أجلنا حين تكون الغاية تقريب أنفسنا من كمال طبيعتنا، وفي نفس السياق يذهب **جون ديوي (J.dewey)** إلى أن التربية هي جوهر المجتمع معتبرا الحياة في أصل طبيعتها هي السعي للحفاظ عل البقاء عن طريق التجديد المستمر وهي مجموع العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وهذا لا يتم إلا إذا تحددت الأهداف وتفاعل الإنسان مع مجتمعه، أن المجتمع في تلك المرحلة قام على أسس ومبادئ مكنت العملية التعليمية من أن تقوم على مقاييس ونماذج محددة للحياة الاجتماعية. (شبل بدران. 2005. ص26)

5-نظرية الاستثمار في رأس المال البشري:

أ- **من الاستثمار المادي إلى الاستثمار البشري:** إن معظم النظريات التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي والتنمية من بداية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين رأت أن زيادة رأس المال المستثمر هو الوحيد الذي يسمح بزيادة النمو الاقتصادي، ويستثني من هذا الرأي الماركسيين ومنهم **لانج** الذي رأى أن زيادة رأس المال المادي وحده لا يكفي، بل لا بد من القيام بإصلاحات اجتماعية لتحقيق النمو والتقدم. (موسى نور الدين.2011 /2012. ص 03)

ب- **الاستثمار في رأس المال البشري: تيودور شولتز(Th.Shultz):** ظهرت هذه النظرية مع بداية الستينات مع الأفكار التي طرحها العديد من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وقدموا وجهة نظرهم حول العلاقات بين التعليم والتنمية وذلك بتركيزها على العنصر البشري والذي يمثل عنصرا أساسيا

من عناصر الإنتاج، من حيث قيمته الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر التعليم والتكوين مكون أساسيا وشرطا ضروريا في تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف فوجود مستوى معين ومحتوى محدد للتعليم ضروري لتنمية الفرد والمجتمع ومن جهة أخرى يعد أيضا متطلبا من متطلبات تشكيل الاتجاهات والدوافع للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي حيث أن التقدم السريع في العلم وانتقائه لم يعد يترك مكانا للقوى العاملة غير المؤهلة وغير المدربة، وأهمية التعليم في بناء القدرات البشرية تم تأكيده في الكثير من الدراسات الاقتصادية ولقد استحوذ التعليم على النسبة الأكبر التي أدت إلى النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، ومن بين أهم الإسهامات في هذا الإطار ما ذهب إليه عالم الاقتصاد الأمريكي "**تيودور شولتز**"(**T.Schultze**")، من خلال تحليله العلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة، باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال ونوع من الاستثمار الإنتاجي كأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة ومن ثم لا يمكن أن ننظر إلى التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي هي نتيجة لإعطاء الفرد المؤهلات المطلوبة لتكوين الخيارات الشخصية للفرد والدخول لسوق العمل البشري الذي يمثل النواة المسؤولة على التنمية الشاملة، ويرى أن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس هو نشاط اقتصادي له تكاليف ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة، وقد طرح شولتر عدة أمثلة من عدم توافر الموارد الطبيعية، في بعض دول العالم حيث حققت تطور وتقدما كبيرين كاليابان وكوريا الشمالية، وغيرها من الدول التي استثمرت في الرأسمال البشري، حيث أن عمليات تحديث الاقتصاد والتنمية الاقتصادية تتطلب مهارات بشرية وإطارات فنية ذات مهارات عالية، ويرى شولتز كذلك أن أكبر خطأ في الطريقة التي تتم التعامل مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هي إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل فالغرض من التعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للتحليل للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها، ويرى شولتر أن الاعتراف بالغرض الاقتصادي للتعليم لا ينفي الغرض الثقافي والاجتماعي لها إلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية هناك بعض أنواع التعليم التي يمكن أن تحسن من طاقات وقدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم، وأن مثل هذا التحسن يترتب عنه زيادة في الدخل القومي.(إسماعيل محمد بن قانة. 2012. ص ص 127- 128)

وخلاصة القول أن ما يعاب على هذه النظرية هو تركيزها على البعد الاقتصادي للتعليم، حيث تعتبره وسيلة لإمداد سوق العمل بالقوى العاملة وفق الاحتياجات التكنولوجية، متجاهلة أبعاده الاجتماعية والثقافية والسياسية، مثل تعزيز الهوية الوطنية ونقل القيم الثقافية بين الأجيال. كما أثار ارتباط التعليم بتحسين الدخل والمهنة جدلًا واسعًا. ورغم الانتقادات، لا يُنكر المفكرون أهمية الاستثمار في التعليم لتحسين الإنتاجية البشرية، إلا أن هذه الانتقادات أدت إلى تراجع الحماس للنظرية، التي باتت تُعتبر مجرد أداة لدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم.(إسماعيل محمد بن قانة. 2012. ص ص 127- 128)

ج- **دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية:** يعتبر دور المورد البشري في تكوين البنية الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي للمجتمع من أهم الموضوعات التي تشغل بال المخططين الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومعدل مستوى التطور في القوى المنتجة في أي بلد كان تعتمد بدرجة كبيرة على الاستخدام العقلاني للموارد البشرية، وعلى مستوى التشغيل في الناتج الاجتماعي.

وأن إدراك المجتمع الحديث لقيمة العنصر البشري في التنمية الاقتصادية دفعه إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب والتأهيل الفني، وذلك للعمل على مواجهة الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة المؤهلة في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.

فللنهوض بالعنصر البشري في العمل ينبغي القيام بـ:

- العمل على رفع الروح المعنوية للعمال
- توفير قيادة ديمقراطية تكون قادرة على التوجيه بالإشراف ومساعدة المرؤوسين في تخط العقبات المصادفة في أعمالهم.
- تيسير الاتصالات مع تقديم الحوافز.
- تحسين الظروف المادية للعمل.

د- **خصائص رأس المال البشري:** هناك عدد من الخصائص والميزات لرأس المال البشري يتميز بها عن سائر عناصر الإنتاج، نذكر منها:

- أن رأس المال البشري ليس منتجا فقط للسلع والخدمات بل مستهلكا أيضا.
- لا يمكن بيع رأس المال البشري كما هو عليه الحال في رأس المال المادي، حيث أن الشراء والبيع يكون لخدمة العامل أو المهندس أو الطبيب أو المحامي أو المدرس.
- أن رأس المال البشري لا يمكن فصله عن مالكه.
- أن إنتاجية العمل في رأس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي التقنية، بل إن هناك البواعث والدوافع والحوافز الفردية الذاتية والخارجية معا.(عبد الله زاهي رشدان.2001. ص 8)

6- نظرية التعليم استهلاك واستثمار في آن واحد:

يُنظر إلى التعليم من زاويتين متكاملتين باعتباره استهلاكًا واستثمارًا في آنٍ واحد نتيجة تداخل الرؤى الاقتصادية والاجتماعية حول دوره في المجتمع، فهو استهلاك واستثمار في آنٍ واحد، إذ يجمع بين تحقيق منفعة آنية للفرد والمجتمع، وبين كونه استثمارًا طويل الأمد يحمل عوائد مستقبلية. فعلى المستوى الفردي، يعد التعليم وسيلة لزيادة الدخل، حيث يرتبط ارتفاع المستوى التعليمي بفرص اقتصادية أفضل، رغم أن تحقيق هذا العائد يتطلب فترة زمنية بين بداية الاستثمار التعليمي وبدء الاستفادة منه .إلى جانب الفوائد الاقتصادية، يفتح التعليم أمام الفرد آفاقًا أوسع للحياة، إذ يمنحه إمكانات وفرصًا أكبر للتمتع

بجودة حياة أفضل، ويرتقي بمستواه الثقافي والحضاري. كما يسهم في تشكيل شخصيته من جوانب متعددة، فيغرس فيه قيمًا إنسانية وأخلاقية وجمالية واجتماعية، وهي عناصر لا يمكن اكتسابها إلا من خلال تجربة تعليمية متكاملة. بذلك، لا يقتصر دور التعليم على الجوانب المادية، بل يمتد ليشمل تطوير الأفراد والمجتمعات في مختلف الأبعاد، مما يجعله ركيزة أساسية للتقدم والتنمية المستدامة. (غربي صباح. 2014. ص 135).

أما على مستوى المجتمع، فإن الدولة تدرج التعليم ضمن بنود الإنفاق العام، وتسعى إلى تحقيق توازن بينه وبين المجالات الأخرى في الميزانية. وعلى الرغم من تكلفته، إلا أن التعليم يؤدي دورًا حيويًا في إمداد المجتمع بعمالة مؤهلة ومدربة، تساهم في دفع عجلة التنمية وزيادة الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الناتج القومي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فإن العائد من التعليم لا يقتصر على الجانب الاقتصادي الملموس، بل يشمل أيضًا عوائد غير مرئية، مثل التأثيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية، التي تعزز الاستقرار والتقدم داخل المجتمع .وفي هذا السياق، يهتم مفهوم اقتصاديات التعليم بدراسة العلاقة بين تكاليف التعليم وعوائده، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية المتاحة. ومع مرور الوقت، تطور هذا المفهوم ليصبح فرعًا مستقلًا يجمع بين التربية والاقتصاد وعلم الاجتماع، حيث أصبح تحليل جدوى الاستثمار في التعليم عنصرًا أساسيًا في السياسات التنموية للدول.

- ويعرّف الباحث **كوهن** "**Cohn**" **اقتصاديات التعليم** بأنه: العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في توفير التدريب، وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة محددة، بحيث يتم توزيعها والاستفادة منها سواء في الحاضر أو المستقبل. ويؤكد هذا التعريف على أن التعليم ليس مجرد إنفاق استهلاكي، بل هو عملية استثمارية طويلة الأجل، تسهم في بناء رأس المال البشري وتعزيز الإنتاجية على المستويين الفردي والمجتمعي. (غربي صباح.2014.ص 137)

7- نظرية التفاعل الجدلي بين التعليم والتنمية الاقتصادية:

يرفض أنصار هذا الاتجاه الفكرة القائلة بأن التعليم وحده يؤدي إلى التنمية الاقتصادية أو أنه المحرك الأساسي لزيادة الدخل القومي. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه الباحثان **فايزي (Vaizey)** و**ديبوفيز (Debeauvais)**، حيث استندا إلى تجربة بريطانيا، التي رغم تحقيقها نموًا اقتصاديًا بارزًا في أوروبا، كان مستوى التعليم فيها أقل بكثير مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. وهذا يشير إلى أن الثورة الصناعية سبقت التوسع في برامج التعليم، مما دفع بعض الباحثين إلى التأكيد على أن نمو التعليم وحده لا يكفي لضمان التقدم المجتمعي. ويستشهد هؤلاء الباحثون بحالات مثل مصر وتايلاند والهند، حيث يتمتع التعليم بمستوى عالٍ، ومع ذلك، تبقى مستويات المعيشة منخفضة، في حين أن دول الخليج العربية تحقق مستويات معيشية مرتفعة رغم حداثة أنظمتها التعليمية.

ويعترف **شولتز Schultz** بصعوبة تحليل مشكلات التعليم العالي من قبل الاقتصاديين وتحليلهم للعملية التعليمية الجامعية وخاصة في الدول النامية وفي هذا الصدد يقول: "إن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه وكذلك فإن الموارد المحددة التي تخصص لدعم الجامعات والكليات والخدمات ذات قيمة عالية ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات وهكذا تعددت جوانب العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية". (حمزة مرادسي.2010. ص 86)

ثـالثـا: دور التعليم العالي وأهميته في التنمية الاقتصادية:

1- الأهداف الإقتصادية للتعليم العالي:

يسهم التعليم العالي في تحقيق أهداف اِقتصادية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال توفير الكفاءات البشرية والخبرات اللازمة لدعم المجتمع في مواجهة تحدياته الاقتصادية. كما يلعب دورًا مهمًا في تنمية المهارات وترسيخ القيم التي تسهم في تحسين الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

ولا يقتصر التعليم العالي على كونه خدمة موجهة للأفراد فحسب، بل يُنظر إليه كاستثمار يساهم في تنمية المواهب وزيادة الدخل وتعزيز معدلات الإنتاج. وقد أشار **شولتز «Tsholz»** إلى أن اِعتبار التعليم استثمارًا ينعكس بشكل إيجابي على الاستهلاك والادخار، مما يجعله عاملًا رئيسيًا في دفع عجلة التقدم الاقتصادي. وبالتالي، فإن فاعلية التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية تعتمد على مدى توافق برامجه مع متطلبات سوق العمل وقدرته على تلبية احتياجاته المتجددة. (فاروق عبده فلية. 2007. ص58)

أما عن علاقة التعليم بالدخل الفردي فقد درسها الكثير من الباحثين، من أبرزهم" **والش" «Walsh »** الذي أجرى دراسة على الاستثمار في التعليم العالي، ليتحقق من عائداته وأرباحه الاقتصادية، حيث توصل إلى النتائج التالية من خلال مقارنته للدخول بنفقات التعليم:

- ✓ يزيد دخل خريج الجامعة عن دخل خريج الثانوية لما يتمتع به خريج الجامعة من قدرات عقلية ومواهب ذات قيمة اقتصادية تتضح باكتسابه دخلا أكبر.
- ✓ تزيد قيمة القدرات التي تم إعدادها في الجامعة عن تكاليف الحصول عليها وهذا يعني أن القيمة الاقتصادية للتعليم العالي أكبر من تكلفته.
- ✓ تبين دراسة دخل المرأة أن العائد الاقتصادي من تعليمها أكبر من تكلفتها، وهو أقل من قيمته من تعلم الرجل، نظرا لقلة الطلب على المرأة المتعلمة، ويكاد العرض يساوي الطلب في سوق العمالة، وقد تزيد تكلفة المرأة عن عائدها الاقتصادي لأن نسبة من المتعلمات لا يدخلن إلى سوق العمل، وبعضهن يتركن العمل عند الزواج.
- ✓ ظهرت قيمة التعليم الهندسي في هذه الدراسة مساوية لكلفته نظرا لتوازن العرض مع الطلب

- ✓ يتمتع الأفراد الذين تلقوا تدريبا على إدارة الأعمال بقيمة تزيد عن تكاليف إعدادهم بدرجة كبيرة.
- ✓ قدرت قيمة المحامين في الدراسة بأربعة أمثال تكلفة إعدادهم نظرا لزيادة الطلب عليهم.
- ✓ تقل قيمة الماجستير والدكتوراه في تكلفتها، ولكنها تعوض عن طريق المميزات التي يتمتع بها حاملها كالعمل في الجامعة حيث المكانة الاجتماعية.
- ✓ لا تتناسب القيمة الاقتصادية للطبيب مع تكلفة إعداده، ولكنها تعوض من الناحية الوظيفية. وهناك دراسات أخرى كثيرة توضح العلاقة بين التعليم والدخل الفردي، وتوزيعه بين أفراد القوى العاملة.
- ✓ تحرير الإنسان من كابوس الفقر والعوز والجهل والمرض ورفع المستوى الصحي والمعيشي للفرد، وتحقيق الذات وتطوير قدراته. (فاروق عبده فلية. 2007. ص 88)

وتؤكد دراسة صادرة عن منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية أن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتطلب تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري ومؤسسات التعليم، وذلك من خلال اعتماد منهج علمي متكامل. وقد نجحت الجامعات في لعب دور رئيسي في نقل التكنولوجيا إلى القطاعات الصناعية والفلاحية والاقتصادية بشكل عام، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الاستثمارية وجعلها قوة دافعة للتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية. لذلك، فإن تحقيق الأهداف المرجوة من الجامعة يستدعي توفير بيئة فكرية وثقافية داعمة، حيث إن القدرة على استيعاب التطورات العلمية في مجالات الآداب والعلوم، وفهم التحديات المستقبلية، وتنظيم أساليب التعامل معها، تسهم في ترسيخ الثقافة العلمية. ومن خلال هذا النهج، يمكن تنمية القاعدة العلمية والثقافية، وتهيئة المناخ المناسب للإبداع والابتكار، مع الاعتراف بأهمية العلم كمحرك رئيسي للفكر والعمل.(عبد الله زاهي رشدان. 2001. ص28)

2- النظرة الاقتصادية للتعليم العالي:

إن النظرة الاقتصادية للتعليم العالي الآن هي من أجل تدعيم التعليم العالي وتطويره، ولقد أصبح من الممكن للاقتصاديين الآن أن يقيسوا وإلى حد كبير نتائج التعليم العالي وأثاره، الأمر الذي أدى إلى إبراز أهميته وخطورته، والواقع أن ما يساهم به التعليم العالي من الناحية الاقتصادية لا يتعارض مع ما تساهم به في الجوانب الحضارية والثقافية، وإلى هذا الاتجاه العلمي والتطبيقي والتنفيذي يجب أن تتجه الدراسة في الجامعة، كما يجب أن يسير الإقتصاد الحديث في هذا الاتجاه، وإذا كان من الخطأ أن نعالج بعض النواحي الاقتصادية بعيدا عن النواحي الحضارية للإنسان، فإنه من الخطأ كذلك أن نعالج النواحي الثقافية والحضارية بعيدا عن الأسس الاقتصادية. (عبد الله قادية. 2014. ص119)

3- علاقة التربية والتعليم بالتنمية الاقتصادية:

هناك علاقة وثيقة وقوية بين التربية والتعليم والتنمية لأن هدفها ومحورها ووسيلتها هو الإنسان، إذ أن التعليم يهدف إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس الأفراد وإكسابهم المعارف والمهارات والقيم والعادات

والتقاليد وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخهم وحضارتهم وتراثهم في مواجهة تحديات العولمة.

والجانب الاقتصادي هو عنصر مهم من عناصر التنمية وأن التنمية الاقتصادية في علاقتها بالتعليم ربما تكون أكثر الأبعاد التي شغلت المهتمين بتناول العلاقة بين التعليم والتنمية، وقد يرجع ذلك إلى أن العلاقة بين التعليم من ناحية والتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية من ناحية أخرى أكثر وضوحا وتحديدا، وربما كذلك في المقابل لأن التنمية الاقتصادية هي من أكثر الجوانب التي تشغل الإنسان لارتباطها بدخله ومستوى معيشته، وتوجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية. (محمد نبيل الشيمي. 2009. ص 122)

إذ أن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة، والكوادر الفنية والإدارية، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التربية والتعليم، وفي المقابل فإن التنمية الاقتصادية توفر رأس المال اللازم للإنفاق على التعليم، ويؤكد المتخصصون على أن التعليم العام يسعى إلى تزويد الطلاب بالمعلومات والمهارات والقيم التي تفيدهم في حياتهم العملية، ويعمل على تنمية العمليات العقلية لمواصلة التعلم، ويزيد من قدرتهم على أداء المهام والأعمال، وعلى كيفية التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا وأدوات الإنتاج الحديثة. (محمد نبيل الشيمي. 2009. ص 122).

4- علاقة التعليم العالي الجامعي بالتنمية والقطاع الانتاجي:

4-1- علاقة التعليم العالي الجامعي بالتنمية:

هناك من يرى أن الحديث عن دور التعليم الجامعي في التنمية يُطرح أحيانًا وكأنه مسلّمة لا تحتاج إلى نقاش، إذ يُنظر إليه باعتباره المصدر الرئيسي لاكتساب المهارات والمعرفة المتقدمة، مما يجعله من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية. ومن هذا المنطلق، يُعتبر إنشاء مؤسسات التعليم العالي والتوسع فيها ضرورة حتمية دون الحاجة إلى إجراء تقييم دقيق لمواصفات هذا التعليم أو دراسة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية ومدى تفاعله مع متطلبات المجتمع .ويبدو أن هذا الطرح يفترض ضمنيًا أن دور التعليم العالي ثابت لا يتغير، وأن حركة المجتمع مستقرة لا تخضع للتحولات، كما لو كان التعليم الجامعي هو المصدر الوحيد لاكتساب المهارات والخبرات، دون الاعتراف بوجود قنوات أخرى تسهم في ذلك.

ومع ذلك، فإن التعليم العالي لا يعمل بمعزل عن بقية العوامل المؤثرة في التنمية، بل يُعد واحدًا من بين عدة متغيرات تساهم في تعزيز الاقتصاد والمجتمع. إذ تؤكد الدراسات أن دوره في التنمية، رغم أهميته، ليس العامل الوحيد الذي يحدد مسار التقدم. فقد خلصت دراسة أجريت لحساب البنك الدولي، وعُرضت في تقرير التنمية العالمي لعام 1980، إلى أن الاستثمار في التعليم الجامعي في 44 دولة نامية حقق معدلات عائد اقتصادي تجاوزت 10%، وهي نسبة يُنظر إليها على أنها الحد الأدنى المقبول

للاستثمار الفعّال. وهذا يدل على أن التعليم الجامعي يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنه لا يحتكر هذا الدور، بل يتكامل مع عوامل أخرى كالتخطيط الاقتصادي، والاستثمار في التكنولوجيا، وتطوير سياسات سوق العمل لضمان تحقيق نهضة شاملة ومستدامة.

4-2- دور التعليم العالي الجامعي في القطاع الإنتاجي في الجزائر:

عند إسقاط النظرة الاقتصادية والاجتماعية على العلاقة بين التعليم الجامعي والقطاع الإنتاجي في الجزائر، نجد أنها مرت بأربع مراحل رئيسية منذ الاستقلال، حيث تأثرت هذه العلاقة بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد:

أ- مرحلة الستينات: في هذه المرحلة، لم تكن هناك علاقة واضحة بين الجامعة والقطاع الإنتاجي، حيث انصب الاهتمام الأساسي على إعادة بناء المؤسسات التعليمية التي تضررت خلال الثورة التحريرية، مثل جامعة الجزائر ومكتبتها، إلى جانب المدارس والهيئات العامة. وكان التركيز منصبًا على استعادة النظام التعليمي وتجاوز الأزمات التي خلفها الاستعمار، دون طرح مسألة ربط التعليم الجامعي بالاقتصاد الوطني.

ب- مرحلة السبعينات: شهدت هذه المرحلة تطورًا ملموسًا في العلاقة بين الجامعة والمحيط المهني والاجتماعي، حيث تم تعزيز التعاون بينهما لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة. وبدأت الجامعة تلعب دورًا أكثر فاعلية في دعم القطاع الاقتصادي، إذ طُلب منها تزويد السوق بأطر مؤهلة من حيث العدد والكفاءة، بما يتماشى مع متطلبات التنمية. كما تم ربط التعليم الجامعي بالحقائق الوطنية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. (كبار عبد الله. 2014. ص 303).

ج- مرحلة الثمانينات: تميزت هذه المرحلة بفتور العلاقة بين الجامعة والقطاع الإنتاجي، حيث استمرت الجامعة في تخريج الكوادر، لكن قطاع الإنتاج لم يكن قادرًا على استيعابها وتوظيفها بالشكل المطلوب. وهذا الخلل أدى إلى فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات السوق، مما أضعف دور الجامعة في التنمية الاقتصادية.

د- مرحلة التسعينات: شهدت هذه المرحلة محاولات جادة لإعادة بناء العلاقة بين الجامعة والمحيط المهني والاجتماعي، خاصة مع توجه الجزائر نحو الاقتصاد الحر. حيث أصبحت المؤسسات الإنتاجية بحاجة إلى كفاءات مؤهلة وقادرة على المنافسة، مما دفع الجامعة إلى إعادة النظر في سياسات التكوين التي تعتمدها. وقد تم ذلك من خلال جهود وزارة التعليم العالي في تنظيم ملتقيات دراسية لمراجعة المناهج وضبطها بما يتلاءم مع احتياجات السوق. إضافةً إلى البعد الاقتصادي، لا تقتصر أهمية التعليم الجامعي على تزويد السوق باليد العاملة المؤهلة، بل تمتد أيضًا إلى تنشئة المواطن القادر على المساهمة في بناء المجتمع وتطويره، من خلال ترسيخ القيم الاجتماعية والسياسية. فخريج التعليم العالي ليس مجرد منتج في مجاله، بل هو أيضًا مستهلك واعٍ، ما يجعل

الاستثمار في التعليم يمتد إلى ترشيد الاستهلاك وتعزيز الوعي الاجتماعي والاقتصادي.(صليحة مقاوسي. 2009/ 2010. ص9)

تزداد حاجة الدولة الجزائرية إلى الإطارات التقنية والإدارية مع تزايد متطلبات العالم الحديث. وبما أن التعليم يُعد من أهم العوامل الحضارية لتنمية القدرات البشرية، فإن السياسة التعليمية يجب أن تركز على جعل التعليم العالي أداة رئيسية لإعداد هذه الإطارات. ومع تسارع تطور العلوم والتكنولوجيا، تصبح مهمة تكوين الأجيال أكثر تعقيدًا، حيث يتطلب الأمر ضمان جودة التعليم، وإفساح المجال للاكتشاف والابتكار، وتشجيع المواهب في مختلف المراحل التعليمية. ويكمن الحل في تبني سياسة تعليمية قائمة على الخبرة والمهارة.

وفي ظل وتيرة التغيير المتسارعة التي تشهدها الجزائر، أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسة التعليمية وأهدافها، خاصة أن الإستراتيجية التعليمية المتبعة منذ الاستقلال عانت من عدم الاستقرار والضعف. لذا، يجب إجراء تقييم جاد للتأكد مما إذا كانت هذه السياسة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية. وحتى تواكب الجامعة التحديات الراهنة، ينبغي تكييف برامجها ومناهجها وأساليبها وهياكلها البشرية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب مواكبة التطورات العالمية. وبما أن الجزائر شهدت تحولات جذرية أثرت على مختلف جوانب الحياة، فإنها بحاجة إلى نظام تعليمي جديد، مستوحى من القيم الأساسية للأمة ومستند إلى الحضارة العربية الإسلامية، بما يعزز مسيرة التطور والازدهار. (غربي صباح، 2014، ص167)

5- تفعيل العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية في الجزائر:

التنمية عملية متعددة الأبعاد تعتمد على مجموعة من العوامل المتكاملة، مثل رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني والتكنولوجي، إضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومدى وعي أفراد المجتمع. (زرزار العياشي، سفيان بوعطيط، 2012، ص 115). غير أنها لا تقتصر فقط على المتطلبات المادية، بل تعتمد بالدرجة الأولى على رأس مال بشري مؤهل، قادر على تعزيز مجتمع المعرفة وبناء اقتصاد المعرفة، حيث يصبح الفرد العنصر المحوري في هذه العملية. وهذا ما أكدته تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، التي تُنشر سنويًا منذ عام 2001، حيث تعتمد في قياس مستوى التنمية البشرية والرفاه على عدة مؤشرات، ويعدّ التعليم من أبرز هذه المؤشرات.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن التنمية والتعليم الجامعي يشتركان في عنصر جوهري وهو الإنسان، إذ يسعى التعليم الجامعي إلى تطوير شخصية الفرد بجميع جوانبها وتحقيق تكاملها، بينما تهدف التنمية إلى تطوير المجتمع، وتمكينه من تحقيق تقدم متوازن وشامل. وتبقى فعالية التنمية مرهونة بدور الجامعة كمؤسسة تعليمية مسؤولة عن تأهيل الموارد البشرية، وإعدادها لمواكبة متطلبات العصر والمساهمة في

النهضة التنموية. فقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1993، تحت عنوان "مشاركة الناس"، أن التنمية البشرية تعني: "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس"، وهو ما يعكس أهمية الاستثمار في القدرات البشرية، وإتاحة الفرص لهم ليكونوا القوة الدافعة نحو التقدم والازدهار.. (توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي. 2018. ص305)

وتحتاج الجامعة الجزائرية لإنعاش وإعادة بعث العلاقة بينها وبين مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية التكيف مع المستجدات الدولية والوطنية، ومسايرة مختلف التطورات العلمية الحاصلة، وهذا لن يتأتّى إلا من خلال تكامل وتعاون مختلف الفاعلين (الحكومة، الجامعة، القطاع الخاص)، كما تتوقف عملية تفعيل هذه العلاقة على جملة من الاستراتيجيات، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ إصلاح المناهج وتطويرها بغية الربط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية، بحيث يتم القيام بإجراء دراسات واسعة ومعمقة عن الدراسات المتطورة التي تدرس في الجامعات العالمية وإدخال الطرق والمناهج الجديدة في الدراسات، وذلك من خلال تطابقها ومتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن قابلية تطبيقها على أرض الواقع، ومدى الاستفادة منها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.(شعباني مالك.2009. ص ص 15- 16)
- ✓ تبني فكرة إعادة إختراع الجامعة، ولعل أهم مبادئ الفكرة انتقال الجامعة من مرحلة التجديف (تقديم الخدمة) إلى مرحلة القيادة، ومضمون ذلك إحداث تغيير جوهري في رسالة الجامعة وأهدافها التي عادة ما تشير إلى قيامها بمهمة التعليم، والتي تتراوح ما بين تزويد طلبتها بالمعارف والمهارات، إلى قيامها بدور ريادي في بيئتها، مضمونه كسب المنافسة، إلى جانب التأثير في توجهات مجتمعها، وكذا الانتقال من الأنساق البيروقراطية في العمل إلى أنساق المشاركة وفرق العمل، وحسبنا في العمل الأكاديمي والعلمي ما ينسجم تماما مع تداعيات وتطبيقات هذا الاتجاه، سواء في تنفيذ المساقات والمحاضرات والبرامج الدراسية وإجراء البحوث وتنفيذ المشروعات والتأليف أو غيرها من أنشطة جامعية، تمارسها الكليات بصورة جمعية الأمر الذي يكسبها النضج والرصانة.
- ✓ السعي إلى إقامة كيانات جامعية متطورة تستجيب لحاجات المرحلة التحولية الراهنة التي يعيشها العالم (اقتصاد المعرفة والتطور الهائل في المجال التقني والتكنولوجي) من جهة، والاستجابة لمتطلبات التنمية من جهة أخرى.
- ✓ ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لدعم التعليم والأبحاث العلمية وإنشاء مراكز البحث في شتى المجالات، والعمل على أن تكون فعالة وتستجيب لواقع التنمية في الجزائر، بدل أن تبقى هذه البحوث العلمية في إطارها النظري أو حبيسة المكتبات دون استغلالها في عملية التنمية.
- ✓ ضرورة تفعيل دور المخابر العلمية وضرورة ربطها مع المؤسسات الاقتصادية، من خلال تقديم الحلول والاستشارات، والاستفادة من الخبرات العلمية المتاحة.

- ✓ ضرورة إقامة وتكثيف الملتقيات العلمية التي تجمع بين الجامعة وأصحاب المؤسسات الاقتصادية والسلطات المحلية بغية خلق جو من التنسيق وتفعيل الاتصال بين مختلف هذه المكونات، تحقيقا للتواصل بغية تنسيق الجهود واستغلالها أحسن استغلال.(بسمان فيصل محجوب. 2005. ص ص 23- 24).

6- أهمية تحسين مستوى التعليم: والـربط بين مناهجه وحـاجـات ومتطلبـات التنمية في المجتمع:

يمكن التأكيد على أهمية تحسين جودة التعليم ومواءمة مناهجه مع احتياجات التنمية في المجتمع، حيث يرتبط دور التعليم في التنمية بمبدأ تعزيز الإنتاجية، سواء في سياق التنمية البشرية أو الاقتصادية. فالتعليم لا يقتصر فقط على تنمية المهارات الفردية، بل يسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة القوى العاملة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، من خلال توفير كوادر مؤهلة ومدربة وفق أحدث الأساليب العلمية والتقنية.

ويحدد دور وظيفة أي نظام تعليمي داخل أي منظومة اجتماعية واقتصادية بناءً على مجموعة من الاعتبارات والخصوصيات، من أهمها: تلبية احتياجات سوق العمل بالكفاءات الضرورية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد وتأهيل الكوادر التدريسية والتدريبية لمختلف مراحل التعليم، إلى جانب توفير قوى عاملة متخصصة ذات مستويات علمية وفنية عالية، قادرة على التعامل مع التطورات التكنولوجية والبحث العلمي ومواكبة تحديات العصر بما يتناسب مع متطلبات البلد. ويظهر تأثير التعليم في النمو الاقتصادي من خلال مخرجاته التي تنخرط في سوق العمل بمختلف التخصصات والمستويات، حيث لعب التعليم دورًا بارزًا في تعزيز التنمية وزيادة الإنتاجية، لا سيما خلال عقد السبعينات. ومع ذلك، لا يزال قياس الإنتاجية الفعلية للتعليم موضع نقاش وجدال بين الباحثين والمتخصصين. (فليج حسن خلف. 2006. ص51)

وبالتالي فإن إهمال التعليم وعدم دعمه أو الاهتمام به يؤدي بلا شك إلى فشل المنظومة التعليمية، وهذا الفشل لا يقتصر على القطاع التعليمي فقط، بل ينعكس بشكل سلبي وخطير على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. فالدول التي لا تمنح التعليم الأهمية الكافية، كما هو الحال في الجمهورية اليمنية، تعاني من تدهور مستمر في جميع جوانب الحياة، حيث يؤدي غياب الدعم التعليمي إلى إرتفاع معدلات البطالة، وإنعدام الإستقرار، وإنتشار الجريمة بأشكالها المختلفة. ويعود ذلك إلى إفتقار المجتمع للوعي الثقافي والإجتماعي، فضلًا عن غياب الكفاءات البشرية الفاعلة التي تلعب دورًا أساسيًا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. فالتعليم هو الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها الأمم، وأي إهمال له يؤدي إلى أزمات متلاحقة على مختلف المستويات.

وفي المقابل، فإن الدول التي أدركت أهمية التعليم واستثمرت فيه بجدية، مثل ماليزيا واليابان والصين وسائر الدول المتقدمة، شهدت تطورًا ملحوظًا ونجاحات كبيرة على مختلف الأصعدة، بفضل دعمها القوي لمنظومة التعليم العالي. فقد أدركت هذه الدول أن التعليم يمثل حجر الأساس للتنمية، حيث يسهم

في إعداد رأس المال البشري الذي يفوق في أهميته رأس المال المادي، إذ يزود الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة لمواكبة متطلبات العصر، مما يحسن إنتاجيتهم ومستويات دخلهم، ويرفع مستوى معيشتهم الصحية والاجتماعية، ويقلل الفجوات الطبقية، ويحفز الابتكار والاستثمار الأمثل في القدرات البشرية. أما في الجمهورية اليمنية كما ذكر سالفا، فإن غياب الاهتمام بالتعليم العالي أدى إلى مخرجات تعليمية غير مؤهلة لسوق العمل، نتيجة لسياسات تعليمية يغلب عليها العشوائية، وهو ما انعكس سلبًا على الاقتصاد والمجتمع والسياسة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الأمية والبطالة بين خريجي الجامعات، فضلًا عن تزايد الفوضى والتدهور في مختلف القطاعات. لذا، فإن الاستثمار في التعليم، ولا سيما التعليم العالي، يعد ضرورة ملحة لضمان التنمية والاستقرار في أي بلد يسعى إلى التقدم.

وبناءً على ذلك، فإن الاستثمار في التعليم، وخاصة في التعليم العالي، يعد ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية والاستقرار في أي بلد يسعى للتقدم .فالتعليم هو المحرك الأساسي لأي نهضة اقتصادية واجتماعية، وكلما زاد الاهتمام به، انعكست نتائجه الإيجابية على المجتمع بأسره، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستقرارًا. (عبد السلام مصطفى عبد السلام. 2006. ص285)

رابعا: علاقة برامج التعليم العالي الجامعي بالتنمية الإقتصادية في الجزائر:

1- علاقة التعليم العالي بالتنمية:

لا يقتصر التعليم الجامعي على كونه مرحلة دراسية متقدمة تهدف إلى تزويد الفرد بالمعارف والمهارات العلمية والعملية فقط، بل يتعدى ذلك إلى دوره المحوري في خدمة المجتمع من خلال إستيعاب الطاقات البشرية والكفاءات التقنية التي تسهم في دفع عجلة التنمية. فالتعليم العالي يُعدّ من أهم محركات التنمية الاقتصادية، إلى جانب كونه مستودعًا للمعرفة وأداة رئيسية لنقل الخبرات العلمية والثقافية عبر الأجيال.

وإنطلاقًا من هذه الأهمية، حرصت الدولة على إعادة تنظيم التعليم الجامعي بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة، حيث أصبح من الضروري تنويع مسارات التكوين الأكاديمي وتكييفها مع متطلبات العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي والعلمي. وتستلزم هذه العولمة مراجعة دورية للبرامج البيداغوجية، بحيث يتم تحديثها كل عشر سنوات على الأقل، بالإضافة إلى إدراج مقررات مشتركة ذات طابع أفقي، أصبحت ضرورية لضمان تكامل التخصصات وتعزيز جودة التعليم. وفي هذا السياق، يمكن التأكيد على أن الإبداع الفكري والعبقرية البشرية يمثلان العامل الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فمهما توفرت الموارد المالية والبشرية، فإن غياب اليد العاملة المؤهلة علميًا وعمليًا يُشكل عائقًا كبيرًا أمام التقدم، مما يؤدي إلى تباطؤ عجلة التنمية بدلاً من دفعها نحو الأمام. لذا، فإن الاستثمار في التعليم العالي، وتطوير برامجه ومناهجه، يمثل ضرورة أساسية لبناء مجتمع قادر على مواجهة تحديات العصر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. (نور الدين محمد عبد الجواد.2006. ص 52)

ومن الواضح أن الدولة قد وفرت إمكانيات كبيرة لدعم التنمية الاقتصادية، حيث قامت بإعادة هيكلة المؤسسات لتتماشى مع النظام التعليمي. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات واضحة تعيق تحقيق التوازن بين الاستقرار العلمي والتنمية الاقتصادية، رغم تطبيق نظام LMD (ليسانس – ماستر – دكتوراه). ويمكن فهم العلاقة بين التعليم العالي والتنمية من خلال جانبين رئيسيين:

أ- **الجانب الداخلي:** يشير هذا الجانب إلى السياسات والبرامج التي تضعها الدولة، وخاصة وزارة التعليم العالي، لدعم الاقتصاد. وكما هو معروف، فإن الاقتصاد يشمل عدة قطاعات مثل الزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات، مما يستلزم توفير تخصصات جامعية متنوعة لتغطية احتياجات هذه القطاعات .التنمية الاقتصادية تعني التحولات التكنولوجية والتنظيمية التي تساهم في تحسين الإنتاج وزيادة الدخل القومي. لكن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم دون توفر كوادر بشرية مؤهلة، وهو ما يقدمه التعليم العالي من خلال إعداد خريجين قادرين على تطوير الإنتاج وتعزيز الاقتصاد. (غربي صباح. 2014. ص168). حيث تكمن أهمية الهيكل الاقتصادي في دعم التنمية من خلال:

- الاستفادة المثلى من الموارد ووسائل الإنتاج من خلال سياسات مدروسة.
- وضع استراتيجيات تنموية تعتمد على توفر كفاءات وخبرات قادرة على دعم الاقتصاد.

ب- **الجانب الخارجي:** ويتعلق بنقل المعرفة والخبرات من الخارج إلى الداخل، حيث يمكن الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية لتعزيز جودة التعليم العالي. ويشمل ذلك وضع برامج تعليمية حديثة تعتمد على التجارب العالمية، مما يساعد على تطوير القدرات المحلية. ونموذج LMD هو أحد الأمثلة على هذا التوجه، حيث يهدف إلى تحديث التعليم العالي بما يواكب المتطلبات العالمية وسوق العمل، من خلال تعزيز التعاون مع الجامعات الأجنبية والاستفادة من تجاربها الناجحة.

2- برامج التكوين:

على الرغم من التعديلات التي طالت برامج التكوين في التعليم العالي منذ إصلاح 1971، لا تزال هناك حاجة ملحّة لمراجعتها لعدة أسباب، من أبرزها:

أ- التطور الهائل في تقنيات الإعلام والاتصال، مما إستدعى إعادة النظر في دور القطاعات التي كانت تُعتبر المحرك الأساسي للثورة الصناعية الأخيرة، مثل المعادن، والبيوكيمياء، وصناعة الحديد، والتي شكّلت أساس الاقتصاد.

ب-تسارع وتيرة تقادم المهارات، الأمر الذي يفرض تحديث محتوى التكوين ليواكب الحاجة إلى مرونة مهنية مستمرة تضمن التكيف مع متطلبات سوق العمل طوال الحياة المهنية.

ج- غياب برامج مخصصة لإعداد الطلاب للبحث العلمي في بعض التخصصات ذات الطابع الدقيق، مما يستدعي إدراج مسارات تكوينية تدعم هذا الجانب بشكل أعمق. (أحمد زرزور. 2005/ 2006. ص 78)

3- فعالية برامج التكوين:

تلعب الجامعة دورًا محوريًا في التنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو دور يعتمد بشكل أساسي على جودة الموارد البشرية التي تُكوّنها. لذلك، يجب أن تستوفي فعالية البرامج التعليمية مجموعة من المعايير، من أبرزها :

- تكوين متجدد ومواكب للتطور، بحيث يأخذ في الاعتبار أحدث الابتكارات ويلبي في الوقت ذاته احتياجات المجتمع.
- تكوين فعّال يُمكّن الطلبة من اكتساب المهارات والكفاءات الضرورية لضمان اندماجهم في سوق العمل. كما يجب أن يركز على تنمية تعدد المواهب، بما يسمح للأفراد بالتطور والتحسن المستمر في مساراتهم المهنية
- إعداد مواطني المستقبل من خلال تكوين يجمع بين المعرفة الأساسية والمتخصصة، إلى جانب المهارات التقنية المرتبطة بمجال دراستهم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل تكوينهم معارف عامة وقدرات عملية تمكّنهم من مواجهة تحديات الحياة المهنية المتجددة باستمرار. (أحمد زرزور. 2005/ 2006. ص 66)

4- برامج التعليم العالي في الجزائر والتنمية المستدامة في شقها الاقتصادي:

تتمركز برامج التعليم العالي في قلب عملية التنمية الشاملة، فإذا كانت التنمية الشاملة عملية حضارية ترمي إلى تحسين ظروف مجتمعها، فإن برامج التعليم العالي هي الوسيلة إلى إعداد الإنسان الذي هو حجر الزاوية للتنمية من حيث تدريبه وإكساب المهارات الضرورية لتحقيق إنتاجية فعالة ومستمرة مع الإهتمام ببناء جوانب شخصيته أخلاقيا وسياسيا، لذلك يؤكد "**أسامة عبد الرحمان**" بأن التنمية <<عملية حضارية معقدة متصلة الجوانب تتغير فيها تطلعات الإنسان وتتبلور إرادته وتنطلق جهوده وتستثمر طاقاته من أجل تحقيق الحياة الكريمة الفاضلة للإنسان في الحاضر والمستقبل>>، كما يؤكد "**خياط عابدية**" أن التعليم العالي << يسهم بدور مباشر في تنمية إقتصاد المجتمع واستخدام موارده وثرواته البشرية وتنشيط مؤسساته الصناعية بما يخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج>>.

لذلك فالعلاقة بين برامج التعليم العالي والتنمية شديدة التلاحم والترابط، فليس هناك تنمية شاملة قائمة على سواعد أبناء مجتمعها دون قوى بشرية، وليس هناك قوى بشرية دون برامج مدروسة بعناية فائقة تدربها وتعدها بما يناسب حاجات مجتمعها، وقد أثبتت الدراسات أن الإنتاجية تتضاعف كلما إرتفع المستوى التعليمي للعامل يؤدي إلى زيادة إنتاجيته ويجعله متكيفا مع ظروف العمل المتغيرة، كما تجعله أكثر قابلية للتدريب على رأس العمل.

كذلك أكد **مصطفى متولي** أن هناك علاقة إرتباطية موجبة بين التعليم وزيادة الإنتاجية للعامل وتحسين وضعه المعيشي وقد إستدل على ذلك بدراسة "استرومبلين" التي أظهرت للتعليم الجيد أثرا

ملموسا في زيادة الإنتاجية للعامل، وكذلك دراسة لجنة التخطيط بالإتحاد السوفياتي التي أظهرت أن الكفاية الإنتاجية للعامل تتضاعف كلما إرتفع مستوى تعليمه، وأيضا أبحاث "شولتز" التي أثبتت أن زيادة الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية ترجع إلى معدل العائد في الإستثمار التربوي.

وأكد وزير التعليم المحلي لولاية أوكلاهوما "سميث ل هولت" << أن الفرد المتعلم تعليما جيدا يعادل ربح مليون دولار على مدى 30 عاما بينما الفرد الواحد الجاهل يعتبر بمثابة خسارة مليون دولار طوال حياته أو حياتها>>.(علي بن سعد القرني. 1990. ص5)

وقد أثبتت التجارب أن التنمية الحقيقية تعتمد على سواعد أبناء المجتمع. فبعد الحرب البلشفية، خرج الاتحاد السوفياتي منهكًا، لكنه اختار تطوير قواه البشرية بدلًا من استيراد التكنولوجيا المتقدمة، وهو ما مكّنه من تحقيق نهضة صناعية كبيرة. كما استطاعت اليابان وألمانيا، رغم خروجهما مهزومتين من الحرب العالمية الثانية، أن تصلا إلى مصاف الدول المتقدمة تكنولوجيًا بفضل استثمارها في رأس المال البشري.(علي بن سعد القرني. 1990. ص6)

لذلك يرى **هاربسن (Harbison)** « أن المشكلة الأساسية في معظم البلاد النامية ليست في افتقارها إلى مصادر الثروة الطبيعية، بل إلى حاجتها إلى مصادر الثروة البشرية. لذلك كان لزاما على تلك البلدان قبل كل شيء العمل جاهدة على بناء رأسمالها البشري»، ويؤكد مصطفى متولي أن «التربية تلعب دورا مهما في تطوير الشخصية الإنسانية وإعادة بنائها، كما تعمل على كسب أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الإجتماعية الناشئة عن الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية».

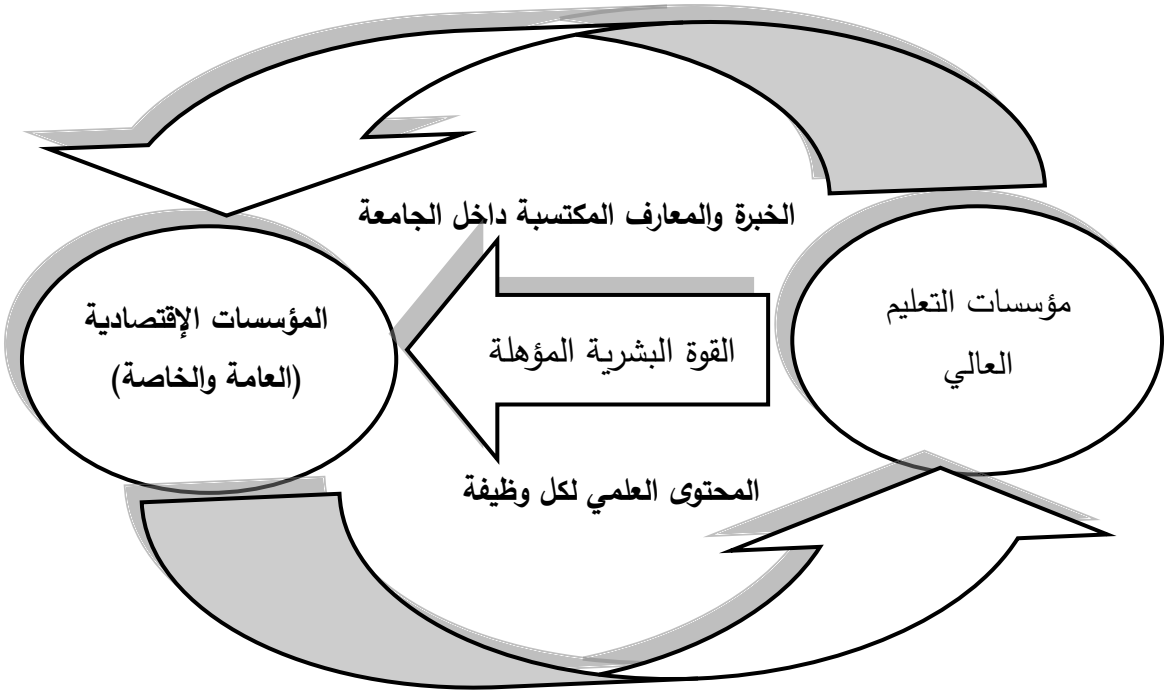
بذلك نصل إلى أن العلاقة بين برامج التعليم العالي والتنمية علاقة وثيقة وتكاملية، حيث تشكل هذه البرامج وسيلة لتحقيق التنمية من خلال إعداد القوى البشرية اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع.

لذا، فإن تحديث البرامج التعليمية بما يتوافق مع متطلبات التنمية يتطلب دراسات معمقة تُجريها فرق متخصصة، تُمثل مختلف التخصصات، لضمان توافق مخرجات التعليم مع احتياجات المجتمع. وكما تؤكد الدراسات، بأنه « من الضروري مراجعة الأسس التي تضمن التفاعل المطلوب بين التعليم العالي والتنمية من ناحية وبين التنمية والتعليم العالي من ناحية أخرى». وهكذا فإن برامج التعليم العالي تخدم التنمية الشاملة التي يحتاجها المجتمع في مختلف المجالات. (علي بن سعد القرني. 1990. ص7)

5- البعد الاقتصادي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة:

تلعب برامج التعليم العالي دورًا جوهريا وأساسيًا في تحقيق تنمية مستدامة، لا سيما في جانبها الإقتصادي، حيث تواجه برامج ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر تحديًا اقتصاديًا يتمثل في ضرورة إيجاد آلية فعالة للتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت عامة أو خاصة. يهدف هذا التنسيق إلى تبادل الخبرات وتطوير المناهج الأكاديمية لتتماشى مع متطلبات سوق العمل المحلي .يساهم هذا التكامل في وضع خطط علمية دقيقة لتحديد احتياجات سوق الشغل من الموارد البشرية، من خلال دراسة مسبقة للعرض المتاح وتحديد المهارات والمعارف المطلوبة لكل تخصص. لذا، يصبح من

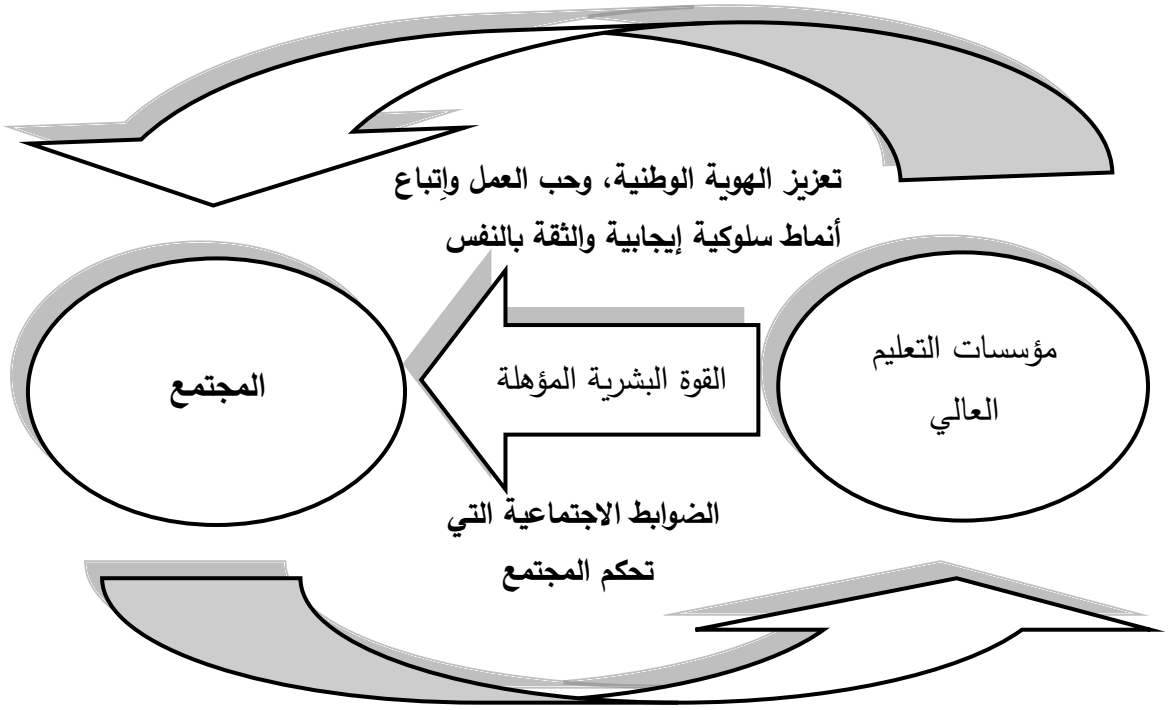
الضروري إقامة شراكة وثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الاقتصادي عبر تبادل الأفكار والخبرات التقنية .يؤدي هذا الترابط إلى تحسين جودة التكوين الأكاديمي وجعله أكثر ملاءمة لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل المحتوى العلمي لكل وظيفة وربطه بالمستوى المطلوب من المهارات والمعارف المكتسبة في المؤسسات التعليمية.(مداحي محمد،وآخرون.جوان 2017. ص9).



الشكل رقم 05 يبرز البعد الاقتصادي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة. (مداحي محمد، وآخرون. جوان 2017. ص9)

6- البعد الاجتماعي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة:

يعتبر تطوير المجتمع من بين أهم الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة، ولتطوير المجتمع وجب توفر قوة بشرية تعمل من أجل تطوير هذا المجتمع، من هنا يبرز دور برامج التعليم العالي في تطوير القوة البشرية اللازمة لتطوير المجتمع والرقي به، وذلك من خلال إعداد وتدريب هذه القوة وفق ضوابط المجتمع، حيث يعتبر كل رواد الجامعة الجزائرية من فئة الشباب وهذا ما يستوجب إعداد برامج تعلمية هادفة إلى تعزيز الهوية الوطنية وحب العمل وإتباع أنماط سلوكية إيجابية والثقة، من هنا تبدأ عملية تطوير المجتمع وذلك من خلال تدريب هذه الفئة المثقفة وفق ضوابط تحكم المجتمع الإسلامي عامة والجزائري خاصة، والشكل التالي يبرز البعد الاجتماعي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة. (مداحي محمد، وآخرون. جوان 2017. ص9)



الشكل رقم 06: يمثل العلاقة بين برامج التعليم العالي والبعد الاجتماعي لتنمية المستدامة. (مداحي محمد، وآخرون. جوان 2017. ص10)

خامسا: تحديات التعليم العالي في ظل متطلبات التنمية في الجزائر:

1- التحديات الاقتصادية للتعليم العالي في الجزائر:

ترتبط هيكلة التعليم العالي في الجزائر بالسوق الاِقتصادية من خلال:

- إحلال القيم الاقتصادية مقام القيم الأكاديمية: بحيث لا يمكن الفصل بين القيم الحاكمة للتعليم العالي وقيم الأعمال التي تركز على المنفعة والمنافسة، والقيم الأكاديمية التي من المفروض أن تركز على الحرية الفكرية والبحث الخلاق والمتابعة المخلصة للمعرفة، ونتيجة لهذه السيطرة الإقتصادية سيفقد التعليم العالي المعنى لأهدافه الفكرية والإجتماعية.
- إعادة التقويم للأدوار التقليدية للتعليم العالي في مجالات البحث والتعليم وخدمة المجتمع، مع تنامي الإهمال للبحوث الأساسية وتلك الخبرات التي لا يمكن استخدامها مباشرة في مجال العمل، وهكذا يصبح من أهم التحديات المستقبلية إبقاء مثل هذه المهام ضمن الوظائف الرئيسية للجامعة.
- إذا لم تستطع الدولة أو القطاعات الصناعية العامة والخاصة أن تتعرف على الأدوار المستقبلية للتعليم العالي، فإنهما لن يهتما بالإستثمار فيه، وبدلا من ذلك سوف يبحثان عن آليات أخرى تقدم لهما ما يتطلعان إليه، وفي ظل هذه التحديات لهيمنة القيم الإقتصادية على الجامعة وسياستها، تنشأ مطالب للبحث عن بدائل وسياسات وإستراتيجيات للتخفيف من حدة التوتر بين التعليم العالي

والإقتصاد. إن مواجهة التحديات الإقتصادية تفرض على السياسة الجامعية في الجزائر مطالب عديدة منها:

- إعداد خريجين لديهم مهارات جديدة، يتمتعون بصفات لا تجعلهم مجرد باحثين عن الوظائف فقط، بل قادرين أيضا على إيجاد وظائف في سوق العمل التي تتغير باستمرار.
- الحاجة إلى برامج تعليمية وبحثية تتصف بالمرونة وبالتنوع، بما يتناسب مع التطورات المحتملة في سوق العمل.
- توثيق العلاقة المهنية بين الجامعة وسوق العمل. (نوي طه حسين وآخرون. 2018. ص364)

2- لتحديات الاجتماعية للتعليم العالي في الجزائر:

يواجه التعليم العالي في الجزائر طلبا اجتماعيا كبيرا على مؤسساته، وهذا يعود إلى النمو السكاني السريع واتساع الشريحة العمرية من 18 إلى 23 سنة، واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة في حد ذاتها، بغض النظر عن جدوى هذه الدراسة، وجدوى الشهادة الجامعية، وهنا يقف صناع السياسة الجامعية عاجزين أمام هذه الأزمة، بل متذبذبين، فتارة ترفض السياسة الجامعية وتعرقل الطلب الاجتماعي، وذلك بوضع معايير وقواعد صارمة في سياسة القبول في الجامعة، وتارة أخرى تترك الحبل على الغارب، وفي الغالب ترضخ للأمر الواقع وتقبل الأعداد المتزايدة من حملة شهادات البكالوريا في كل موسم دراسي، وهذه الخطوات غير مجدية ناتجة من ضعف السياسة التعليمية.

من ناحية أخرى على الرغم من التوسع الكمي الكبير فإن نسبة الطلاب الجامعيين إلى عدد السكان لا تزال قليلة، وما لم تتضمن السياسة الجامعية سياسات واضحة للقبول في الجامعات وربطها باحتياجات التنمية، فستظل الجامعات الجزائرية تخرج أفواجا من الطلبة غالبا ما يكدسون في وظائف إدارية وجهاز إداري متضخم أصلا بالعمالة المقنعة.

وفي ظل هذه التحديات قد تعكس البنية الاجتماعية للتعليم العالي في المستقبل بعض المشكلات الاجتماعية السائدة في المجتمع الخارجي، حيث تتأصل مظاهر الإنشطار والعزلة بين النظم الداخلية أو بين البشر. (نوي طه حسين وآخرون. 2018. ص365)

3- تحديات الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تواجه الجامعة عدة عوائق وصعوبات موضوعية للقيام بدورها التنموي في المجال الإِقتصادي، وذلك لمجموعة من العوامل التي تنصرف إلى وجهين، يتعلق الوجه الأول بخصوصيات الجامعة نفسها، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التأثيرات التاريخية الصانعة لخصوصية الجامعة الجزائرية والمتمثلة في إعادة تسيير الجامعات الموروثة عن المستعمر، فلقد سعت الدولة إبان السبعينات لتكوين إطارات تقوم بمهمة ترويج مشاريع الثورة الاشتراكية التي تبنتها البلاد آنذاك، كما شهدت في فترة الثمانينات إِضطرابات تمثلت في ظهور معارضة طلابية يسارية وإسلامية و بربرية، وفي فترة التسعينات عانت الجامعة الجزائرية من مخلفات العشرية السوداء، ولقد مست هذه الأزمة قطاعات كبيرة في البلاد ومنها

الجامعات ففي هذه الفترة تم اِغتيال عدد لا بأس به من أساتذة الجامعات والإداريين وكذا الطلبة، ما دفع الكثير منهم للهجرة للخارج للنجاة بالنفس. واِنجرّ عن هذه الوضعية خاصة في الجانب العلمي ما يلي:

- نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية.
- قلة تسجيل براءات اِختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- غياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى غياب التنسيق.

وبالإضافة إلى هذه التأثيرات على مستوى ودور الجامعة الجزائرية، فالمناهج والمقررات التعليمية تعاني من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية، فهي عادة ما تكون غير قادرة على تغطية جميع المهارات الأساسية للتعلم لعدم تطابقها مع الحاجات التنموية للمجتمع. إلى جانب انعدام التنظيم والتخطيط السليم للبرامج المتبعة في التعليم العالي والاعتماد فقط على النقل الحرفي لمقررات وبرامج مواد الدول المتطورة، والتي لا تتوافق ومستوى الطالب الجزائري وبيئته التعليمية، وهذا ما سعت إليه الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة، وذلك بإدخال نظام **L. M. D** في مختلف التخصصات الجامعية. (كبار عبد الله. 2014. ص 303)

هذا النظام يعتبر غامض الملامح بالنسبة للطلبة والأساتذة، وهو في الأصل تجربة أوروبية والتي قد لا تتوافق مع طبيعة البيئة الجزائرية، بالإضافة لانعدام الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وإحتياجات التنمية. وعدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة، وضعف الكفاءة الداخلية (إرتفاع معدل التسرب) والكفاءة الخارجية (اختلال في تناسب مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل)... أما الوجه الثاني متعلق بالمؤسسات المنوطة بعملية التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن أن نوجز ذلك في النقاط التالية:

- ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية.
- ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات الانتاجية.
- عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، فضلا عن عدم اقتناعها بفائدة وجدوى الجامعة بالنسبة لها.
- ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، وتفضيل الخبرة الأجنبية.
- إنشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية، وعدم الاهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الانتاج المحلي.
- التطور المتسارع في بعض القطاعات الانتاجية من جهة، وضعف مساهمة الجامعة في التعامل مع المشاكل التي تنجم عن هذا التطور من جهة أخرى.

- عدم ملاءمة ومواكبة المناهج التعليمية لواقع القطاعات الإنتاجية. (زرزار العياشي، سفيان بوعطيط. 2012. ص112)

وفي ذات السياق يرى الخبير الاقتصادي الجزائري "**بشير مصيطفى**" في محاضرة نظمتها جامعة تيارت تحت عنوان: "إندماج الطالب الجزائري في التنمية المستدامة"، أن ضعف العلاقة بين الجامعة والتنمية الاقتصادية إنما يعزى إلى فقدان حلقة الوصل بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وإلى إعتماد برامج التعليم بدل برامج المعرفة، وهو الأمر الذي حال دون توليف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل.

كما أنّ التمعن برؤية نقدية لواقع الجامعة الجزائرية ومدى إسهامها في التنمية يقف على مجموعة من النقاط التي تعرقل أو تؤجل عملية الاستفادة من مخرجات الجامعة والأبحاث العلمية في المشروع التنموي في الجزائر، وهو الأمر الذي يرجع في الأصل إلى طبيعة الخيارات الاستراتيجية في تسيير القطاع الجامعي، وفي فلسفة التنمية بصفة شاملة في الجزائر، وانطلاقا من ذلك وتأسيسا عليه يمكن الإشارة إلى جملة من النقاط التي تمثل حجر عثرة أمام إيجاد دور محوري للجامعة الجزائرية في فلسفة التنمية سواء كعملية مجتمعية أو على مستوى صناعة القرار في الجزائر: (زرزار العياشي، سفيان بوعطيط. 2012. ص 113)

- رتباط الإقتصاد الوطني بنسبة 97% بريع البترول، وبناء على هذا المؤشر لا يمكن الحديث عن أي دور للجامعة الجزائرية في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي لا وجود لاقتصاد المعرفة في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى صانع القرار في الجزائر.
- عدم وجود الاستمرارية في برامج السياسات العامة، من خلال ضعف موقع الجامعة ضمن نطاق هذه السياسات، فضلا عن ضبابية موقع الجامعة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- بقاء الجامعات في الجزائر تحت الوصاية السياسية، وعدم استقلاليتها من الناحية المادية والمنهاجية، إضافة إلى قلة إن لم نقل إنعدام مراكز البحث والتفكير، والتي تساهم بشكل كبير في دعم صانع القرار وتقديم الاستشارات السياسية والاقتصادية، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى عدم وجود استراتيجية شاملة على غرار ما نجده في الدول المتقدمة.
- ضعف ارتباط الجامعة الجزائرية بالمنظومة المعرفية التقنية الحديثة، والتي من شأنها المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، لأنه بغير توطين هذه التقنية أو الاستفادة منها في إطار الشراكة لا يمكن الحديث عن أيّ بحث علمي فعال ومجدي يساهم بشكل كبير في تطوير

مخرجات الجامعة الجزائرية من جهة، ودعم التنمية من جهة أخرى. (زرزار العياشي، سفيان بوعطيط. 2012. ص 113)

4- معوقات توظيف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية:

بالرغم من أن التعليم العالي في الدول العربية حقق الكثير من الإنجازات ،ولكنه مع ذلك لا زال يواجه كثير من المشكلات والمعوقات والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التعليم البنكي الذي يعتمد على إيداع المعلومات في ذاكرة الطالب ليستردها كما هي في الامتحانات، دون التركيز على التنمية أنماط مختلفة من التفكير تساعد تفتح المواهب والقدرات الخاصة وتحقيق الذات، ولا شك أن تفجير الطاقات الذهنية تعتبر من ضرورات التنمية البشرية.
- إشكالية التوظيف الاجتماعي لإسهامات التعليم والثقافة وعلاقتها بالتجديد في مسيرة التنمية البشرية. والمشكلة تتراوح بين استخدام السلطة السياسية للإسهامات التربوية كقنوات للمحافظة أو عوامل التجديد.
- إغراق التعليم باللفظية بعيدا عن تطبيقاته في الحياة الخاصة للمتعلمين، وبهذا يصبح التعليم بلا معنى، ويزول مع امتداد الفترة الزمنية أو حتى بعد استظهار الامتحانات.
- ضعف المستوى التعليمي في ظل انعدام الطموح العلمي لدى الطالب وسعيهم وراء الشهادات بأي وسيلة.
- التنافس بين الهدف الاقتصادي والاجتماعي للتعليم ولمن تكون له الأولوية وأين تقع مراكز الثقل في عمليات التعليم والتعلم.
- تعدد مؤسسات التعليم والثقافة، الرسمية والخاصة، والقلق حول دور التعليم والثقافة في توثيق أواصر التماسك الاجتماعي.
- الإِضطراب بين القيم الفردية والفئوية من ناحية والقيم المجتمعية العامة من ناحية أخرى، فلقد أصبح جمع الثروة بأي أسلوب وبأقصر الطرق دافعا ملحا للأمن والأمان وأبرز صورها الدروس الخصوصية. (زقاي حميدي، محمد أمين رماس.جوان 2019. ص9)
- عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين والذي يعد من أكبر إشكاليات التنمية البشرية وبروز لثقافة الذكورية وإِعتبارها ظاهرة مقنعة في كثير من السياسات والممارسات والرؤى الفكرية وفرص الحياة العملية.
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة.

- نقص شديد في أعضاء هيئة التدريس في معظم جامعات الدول العربية.
- إقتصار وظيفة الأستاذ الجامعي بصفة عامة على التدريس بدلا من البحث العلمي لزيادة عدد الساعات التي يقوم بها في التدريس.
- تعاني معظم مكتبات الكليات الجامعية نقصا حادا في المراجع والكتب والدوريات العلمية.

وفي الأخير نود أن نشير إلى أن العوائق أمام التنمية البشرية في الدول العربية أكثر من أن تحصى حين نذكر أن مؤشرات قياس التنمية يعتمد على التعلم ويتمحور حول محو الأمية ومسائل الصحة والغذاء لكن هذه المؤشرات لا تكفي لوحدها لأن مؤشر التنمية البشرية يجب أن يعطي ثقال مهما للحرية التي يجب أن تنضم إليها الشعوب باعتماد الديمقراطية سبيلا لتحقيق العدالة. (زقاي حميدي، محمد أمين رماس.جوان 2019. ص10)

5- آلية الربط بين التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية في الدول العربية:

لكي تتحقق آلية الربط بين التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية في الدول العربية، ويكون للتعليم العالي دور فعال ومؤثر في تحقيق تنمية الموارد البشرية يجب ما يلي:

- أن تؤدي الجامعة رسالتها التي أنشئت من أجلها بحيث تجمع من الناحية الوظيفية بين التعليم العالي والبحث العلمي وتنمية المجتمع، وإشاعة الاستنارة لدى المواطنين، وتجمع فيها معطيات الحاضر وليد الماضي وحاضر المستقبل ..
- الإهتمام والعناية ببرنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم باعتبارهم الأداة الحقيقية لتفعيل كافة أشكال ومداخل التطوير، وتحقيق التأهيل المرغوب للطالب وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية.
- رسم سياسات مستقبلية واضحة الأبعاد لقطاعي التعليم العالي والبحث العلمي التي من شأنها رفع القيمة الاقتصادية وتحسين مخرجات التعليم العالي التي تحتاجها التنمية
- يجب على القطاع الخاص أن يساهم في تمويل بعض أقساط التعليم العالي لأنه هو المستفيد منه
- دعوة الشركات العامة والقطاع الخاص إلى تنبي البحوث العلمية والإنفاق عليها للمساهمة في التنمية
- الإستفادة من تقنيات التعليم عن بعد وتبني الجامعات المفتوحة، مما يعطي فرصة أكبر للراغبين في التعلم، علاوة على تحسين مستويات التدريس والتعليم.

- التأكيد على ضرورة اِرتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها، ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسية لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التربية المستمرة.
- تعاون ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وتطوير التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط، وزارة المعارف، وزارة الخدمة المدنية، رجال الأعمال، الغرف التجارية والصناعية)، ومن ثم الوصول إلى القرارات التخطيطية للتطوير والآليات المناسبة لتنفيذها.
- العمل على اِستشراف الملامح المستقبلية للتعليم العالي واِبراز دوره في التنمية في إطار المتطلبات المحلية والمتغيارت الدولية.
- التوسع في إقامة علاقات إقليمية ودولية لغرض تطوير البحث العلمي داخل المجتمع.
- ربط مؤسسات التعليم العالي بالمحيط الاجتماعي واِعتبارها هيئات استشارية له وتكليف كل جامعة أو معهد عال بحل مشاكل موقع معين من مواقع الإنتاج.
- تطوير الإدارة الجامعية وتفعيل دورها داخل المؤسسات التعليم العالي.
- يمكن إدخال تغيرات في نظم الدراسة بحيث لا تقتصر على طالب النظامي، وأن تعطى الفرصة للدراسات المسائية والدراسة من الخارج على غرار ما هو متبع في لندن وبعض جامعات كندا. (زقاي حميدي، محمد أمين رماس.جوان 2019. ص10)
- أن تهتم الجامعة بربط تخصصها وسوق العمل حتى تعمل على تخريج إطارات فعلية يجدون فرص عمل في المؤسسات المختلفة في المجتمعات العربية.
- الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية.
- إعادة النظر في نظام القبول في الجامعات والمعاهد العليا، أن يوضع في الاعتبار القدرات الخاصة.(زقاي حميدي، محمد أمين رماس.جوان 2019. ص11)

سادسا: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل والعلاقة بينها.

1- العلاقة بين التعليم العالي والتنمية وسوق العمل:

كما هو معروف أن التنمية بمفهومها الواسع تهدف إلى إشباع وتلبية الاِحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، سواء المادية أو المعنوية، بما يحقق كرامة الإنسان ويعزز دوره في الإنتاج والمشاركة، مما يؤدي إلى تحقيق السعادة والارتقاء بالمجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا. فهي ليست مجرد عملية اقتصادية بحتة، بل تشمل أيضًا الجوانب الثقافية، التعليمية، السياسية، الصحية، والاجتماعية، إذ

تُعد هذه المجالات أدوات لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة .ولا يمكن تحقيق التنمية بدون تعليم فعّال، حيث لا جدوى من نظام تعليمي يُخرّج أفرادًا غير قادرين على دخول سوق العمل. كما أن التعليم يجب أن يكون مرتبطًا بمتطلبات التنمية، فلا يكون معزولًا عن احتياجات المجتمع وسوق العمل، بل يسهم في دعمه وتطويره. (أحمد سيف حيدر. 2003. ص101)

وقد أكد كلٌّ من **(بورديو وباسرون)** على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع، بحيث تسهم في دعم قضايا التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل. وأشارا إلى أن النظام التعليمي يجب أن يكون قادرًا على "إعادة إنتاج وخدمة المجتمع الذي أوجده"، مع التأكيد على أن تقدم المجتمع يعتمد على جودة مخرجات التعليم العالي وكفاءتها، وليس على كميتها فقط. ولتحقيق التنسيق الفعّال بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، لا بد من توفير البيانات والإحصائيات الدقيقة، إلى جانب تنفيذ مجموعة من الإجراءات، أبرزها:

- ✓ تصميم وتخطيط الهياكل التنظيمية، ووضع اللوائح والإجراءات التي تنظم العمل في مختلف القطاعات.
- ✓ توظيف القوى العاملة في المهن والوظائف المختلفة بما يلائم احتياجات السوق.
- ✓ دراسة الاحتياجات الفعلية والمستقبلية لمؤسسات المجتمع لضمان اِستدامة التنمية.
- ✓ تحديد الدور الأساسي لمؤسسات التعليم العالي في تلبية متطلبات سوق العمل.
- ✓ تخطيط السياسات التعليمية في التعليم العالي بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية والمستقبلية، مع تأهيل الكوادر البشرية وفق التخصصات المطلوبة ومستويات القوى العاملة اللازمة لدعم خطط التنمية.

وأخيرًا، يمكن القول أنه لا جدال في ضرورة تطوير التعليم العالي ليتماشى مع التحولات العالمية، وفقًا لتوصيات العديد من المؤتمرات المتخصصة، والتي أكدت على:

- ✓ تحقيق التكامل بين سياسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
- ✓ ضمان الجودة في جميع عناصر العملية التعليمية، من المدخلات إلى المخرجات.
- ✓ تطوير أساليب الإدارة والتمويل، من خلال استثمار الموارد المتاحة وتنويع مصادرها وتعزيز التعاون بين المؤسسات الفاعلة.
- ✓ توثيق الشراكات لمواجهة تحديات الالتحاق بالتعليم العالي وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع.(أحمد سيف حيدر. 2003. ص101)

2- التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:

من المتفق عليه أن التعليم العالي يلعب دورًا محوريًا في إعداد كوادر بشرية مؤهلة، تمتلك مهارات عالية وتخصصات متنوعة، قادرة على تولي أدوار قيادية ومتميزة في مختلف القطاعات الاقتصادية. في

المقابل، يتمثل دور سوق العمل في استيعاب هذه الكفاءات، وتوفير البيئة المناسبة لاحتضانها والاستفادة من إمكاناتها، مما يسهم في زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجتمع.

لذلك، تتوقف فعالية العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل على مدى قدرة مخرجات التعليم العالي على تلبية احتياجات النشاط الإقتصادي من القوى العاملة من حيث العدد والجودة والتوقيت المناسب، من جهة، وعلى قدرة سوق العمل على التوسع والنمو لاستيعاب أعداد كافية من الخريجين المؤهلين، بما ينسجم مع تطلعاته، ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، من جهة أخرى. (رمزي أحمد عبد الحي. 2012. ص 147)

3- عائد التعليم العالي في خدمة المجتمعات النامية:

باعتبار أن التعليم عملية استثمارية فذلك يعني توظيف التعليم الأمثل لموارده البشرية والمادية من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال فترة زمنية معينة، وأن مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي تقترن بالتعليم يحصل عليها أفراد القوى العاملة نتيجة تحسن قدراتهم على الإنتاج والكسب بسبب مستوياتهم التعليمية الناتجة عن الاستثمار في التعليم خاصة التعليم العالي. هذا ما سنلاحظه في المقارنة بين العائد الاقتصادي لرأس المال البشري ورأس المال المادي:

3-1- مقارنة العائد الاقتصادي لرأس المال البشري بالعائد الاقتصادي لرأس المال المادي:

يقصد بالعائد الاقتصادي الناتج عن الاستثمار في البحث العلمي مقدار الأرباح مقارنة بحجم الإنفاق، فيكون العائد إيجابيا عندما تكون الأرباح أعلى من النفقات وعلى الرغم من أن عملية بيان العائد إلى التكلفة من البحوث العلمية ليس بالأمر اليسير، إلا أنه من السهولة قياس الإنفاق على البحث العلمي بينما من الصعوبة قياس التكاليف لإشتمالها أحيانا على أنشطة لا يمكن التنبؤ بها. (غول لخضر. 2007. ص56)

يشكل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وعقد اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتعدد المتعاملين الاقتصاديين الأجانب، مؤشرات يجب على مسيري المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة أن يأخذوها بعين الاعتبار من أجل التنظيم والاستعداد لمواجهة مثيلاتهم من المؤسسات الإقتصادية الأجنبية القادمة، على مؤسسات القطاع الاقتصادي أن تتدعم بالتكنولوجيا اللازمة للمحافظة على قدراتها التنافسية والإبقاء عليها قائمة وهو ما يضمن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تحقيقه على الأقل لتتضح حقيقة العلاقة التي يجب أن تقوم بين الجامعة والمؤسسة أو البحث العلمي والمتعامل. (غول لخضر. 2007. ص56)

3-2-الفجوة بين التعليم العالي والمردود الاقتصادي: يؤثر النقص المهاري الذي تعاني منه الدول النامية بالرغم من كثرة المعاهد العلمية ومراكز التدريب، على منتجات هذه الدول من الناحيتين الكمية والكيفية، مما يجعلها غير قادرة على تغطية احتياجاتهم المحلية، ناهيك عن عجزها عن دخول سوق المنافسة الدولي مما يمكن وصفه بالقصور، إن لم يكن تدهورا في هذه المهارات، بسبب الضغوط الواقعة على خدمات التعليم والتدريب في هذه الدول.

وعليه نركز في هذه الجزئية على الشواهد الدالة على وجود فجوة بين أهداف التعليم العالي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، متبوعة بأهم الأسباب التي مكنت هذه الفجوة من الاتساع، وتطرقت الكثير من الدراسات إلى العديد من الشواهد الدالة على وجود فجوة بين أهداف التعليم العالي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي يمكن تلخيصها كالتالي:

أ- **عدم ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل:** وتعني عدم ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل، والذي عبر عنه بعض الباحثون بالعجز التعليمي، حين لا تلقي المخرجات التعليمية الطلب الفعال في سوق العمل، فلا تجد بعض التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرج، مما يدعو إلى العمالة الوافدة خاصة في قطاعات حساسة، أو تظهر الحاجة إلى بعض المهن والوظائف .كما يمكن أن يظهر في عدم التطابق بين الأداء العملي في المهن والوظائف، وبين التخصصات والمقررات التعليمية الحالية. وهو ما أفرز فعلا عدة سلبيات منها:

- عدم توفير مهارات فن كتابة التقارير لدى العديد من المديرين.
- نقص مهارات الاتصال والتحرير لدى الخرجين.
- عدم تدعيم السلوكيات الجماعية.

ب- **معدلات البطالة المرتفعة:** لا يوفر الإنتاج في الدول العربية عدد الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية والعكس، ففي الجزائر مثلا بلغت سنة 1991 م نسبة العاطلين عن العمل ذوي المستوى الجامعي أكثر من **6%** من إجمالي عدد السكان غير العاملين الذي تفوق أعمارهم 20 عام، كذلك الشأن في أغلب البلدان العربية، ففي السبعينات بدأت البطالة تتفاقم خاصة في صفوف حملة الشهادات الإنسانية والإجتماعية، لتصل إلى ثلاثة ملايين و200 ألف من حملة الإجازة، وحوالي 160 ألف من حملة الماجيستر والدكتوراه في أواسط الثمانينات. ليتكرّس بهذا بعدا شاسعا بين مصير مخرجات الجامعات في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص(الأسعد محمد مصطفى. 2000. ص81)

ج- **حجم الإنفاق على التعليم العالي ونسبة المواءمة في مخرجاته:** على الرغم من عدم إعطاء قطاع التعليم العالي أولوية في مجالات الإنفاق إلا أن المبالغ التي تخصصها المجتمعات النامية والعربية منها على وجه الخصوص، مبالغ ضخمة في حد ذاتها تشكل ميزانيات لا يستهان بها.

فإذا اعتبرنا حجم الإنفاق – نسبيا – وتطور أعداد الطلبة ومجالات التعليم مستوياته مؤشرات هامة، فإنها لا تكفي لتحقيق الفاعلية لدى خريجي تلك المؤسسات فالتعليم كم وكيف، وكثيرا ما انتهت بعض البلدان إلى أفراد محدودي الكفاءة يعتمدون على الدول أكثر مما تعتمد عليهم بعدما صرفت مبالغ ضخمة على تعليمهم وتدريبهم. فطغى التطور الكمي للقطاع دون الإرتقاء إلى المستوى المناسب للتطور النوعي في أسواق العمل، في الوقت الذي اِتجهت فيه الدول الأخرى إلى الاِهتمام برفع مستويات المهارات و المعرفة والدراسة التقنية.

أما بالنسبة للإنتاج العلمي و البحث للجامعات و معاهد البحوث العربية، فإن عدة دراسات تجزم بأنها أقل بكثير من طاقتها الإنتاجية، مما يدعو إلى ضرورة النهوض بمخرجاتهم، إذ لا يكون التعليم استثمارا حقيقيا إلا بقدر عوائده الإنسانية والاِجتماعية والاِقتصادية قياسا على ما ينفق عليه من جهد و مال، وتعتبر القيمة الاِقتصادية له المتمثلة في تنمية قدرات المتعلم على اِبتكار وزيادة إنتاجه بعد تخرجه من سوق العمل: معيارا أساسيا ينبغي اعتباره عند النظر في التعليم من حيث بيئته ومحتواه وأساليبه. (الأسعد محمد مصطفى. 2000. ص81)

سابعـا: التخطيط التعليمي ومخططات التنمية:

1- أهمية التخطيط التعليمي في مخططات التنمية:

ويعرف التخطيط على أنه عملية علمية منظمة ومستمرة لتحقيق أهداف مستقبلية بوسائل مناسبة تقوم على مجموعة من القرارات والإجراءات الرشيدة لبدائل واضحة وفقا لأولويات مختارة بعناية بهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والإمكانات المتاحة ولعنصري الزمن والتكلفة كي يصبح النظام التعليمي بمراحله الأساسية أكثر كفاية وفاعلية للاستجابة لاحتياجات المتعلمين وتنميتهم الدائمة وغايته حصول الطالب على فرصة ينمي بها قدراته وأن يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في جميع النواحي إلى جانب الاستخدام الأمثل للموارد البشري والمادية والمالية المتاحة، وذلك بهدف الوصول إلى إحداث ترابط بين التنمية الاِقتصادية والاجتماعية، ويعد التخطيط سمة ملازمة للحياة البشرية فهو محاولة للفرد لاستثمار موارده لأقصى حد بغرض تحقيق أهداف معينة مع السعي المتواصل لتنمية قدراته وموارده لتحقيق مزيد من الأهداف لهذا أصبح عملية ضرورية، حيث أصبح من اللازم وضع خطة

شاملة يتعاون الأفراد على تحقيقها لتوفير أحسن المستويات في الإنتاج. (رافدة الحريري. 2014. ص 210)

فالتخطيط التعليمي يهدف إلى توفير فرص متكافئة بين جميع أفراد المجتمع في التعليم بما يوافق وإمكانيات كل فرد وقدراته وتوجيهها الصحيح الذي يعود على التنمية بصفة عامة بتوفير اليد العاملة والفنية والكفاءة بإتباع الخطوات الآتية:

- تحديد الأهداف المراد الوصول إليها.
- وضع سياسة التي تحكم التصرفات.
- وضع الإستراتيجية المناسبة للعمل.

1-1- **التخطيط للتعليم ونتائجه الاقتصادية:** إن التخطيط للتعليم بالمعنى الواسع هو التطبيق لتحليل منهجي وعقلاني لتطور النمو التعليمي، وهدفه جعل التعليم يلبي بشكل فعال أكثرية حاجات الطلاب ومتطلبات المجتمع وهذا يعني أن للتخطيط التعليمي آثار واضحة على التنمية، فقد أجريت دراسات وبحوث متعلقة بما طرحه هذا التخطيط من قضايا فكرية وعلمية، والأمثلة على ذلك كثيرة فمنها دراسات عن تمويل التعليم، وكلفته، والطاقة العاملة فيه كحلقة وصل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والتخطيط التعليمي، فالمدخل العلمي للتخطيط التربوي حسب التوقعات سيكتسب أرضية تتضمن العدد الكافي من الباحثين في مجالات التخطيط الشامل على مستوى المجتمع بنظمه الاجتماعية المختلفة وأن توفر لهم الدولة الإمكانيات المادية الضرورية للقيام بأبحاثهم وأن تتجاوب الإدارة العامة والإدارة التعليمية مع اتجاهات المخططات وأهدافها وأن تكون ذات فعالية وكفاية عالية لتنفيذ هذه المخططات، لقد أصبحت العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية واضحة وفي شتى العلوم وهو الدور الإيجابي الذي تلعبه التخطيط التعليمي في التنمية فالتعليم هو البنك البشري الضخم الذي يمول الصناعة والاقتصاد والفلاحة والتخطيط للتنمية الشاملة. (لخضر غول. 2014. ص 101)

1-2- **التخطيط للتعليم ونتائجه الاجتماعية:** من الحقائق المسلم بها عند رجال التربية والاقتصاد هو أن الثروة البشرية بالنسبة لعملية الإنتاج لا تقل أهمية عن رأس المال المادي نفسه، لهذا فالتعليم والتخطيط الجيد له يحقق تطورا وتقدما رغم المصاعب التي قد تصادفه، ومعنى هذا أن التعليم يخطط للمستقبل لإعداد رجال قادرين على تحمل مسؤوليات مجال كل تخصص لما للتعليم من دور في تحقيق تنمية شاملة وهادفة لا يحتمل الجدل، وأصبحت المشكلة التي تواجهها الكثير من البلدان النامية هي كيف تجعل من تعليمها عاملا فعالا في التنمية ولاسيما في ظل التحولات السياسية والاجتماعية

التي تعيشها البلدان ومن بينها الجزائر وهي تمر بتحولات أساسية في مجالات مختلفة، فالمؤسسات التعليمية بوجه عام في الجزائر تواجه مهمة رئيسية تتمثل في العمل على مساعدة الطلبة على اكتشاف دورهم الاجتماعي في الحاضر والمستقبل، خاصة في المجالات التنموية وبهذا يمكن تهيئتهم لأداء دورهم على مستوى من الكفاءة والفعالية ويتحقق لديهم الوعي التنموي الذي يعد حافزا أسياسيا لتهيئة الشباب للإسهام في تنفيذ البرامج والمخططات التنموية والمشاركة في تحقيق أهدافها حتى يتسنى لهذه الطاقات المثقفة والمتعلمة من تكوين تصور واضح للنظم والخطط والوسائل المرتبطة بالتنمية، وفي هذا الإطار تمارس الطاقات الفعالة في المجتمع دورها في تحقيق الأهداف والغايات المنشودة التي هي مطمع كل الشعوب وخاصة المتخلفة منها. (لخضر غول. 2014. ص 101)

2- التكامل بين التخطيط التعليمي والتخطيط التنموي:

تشير العديد من الأدلة إلى وجود ترابط وثيق وتزامن كامل بين التخطيط التعليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أكده الأستاذ **فوراستيه (Fourastié)** بقوله: "إن البلد المتخلف اقتصادياً واجتماعياً هو بلد متخلف تربوياً".

بناءً على ذلك، أدركت مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، أهمية التخطيط التعليمي المتكامل مع الأهداف التنموية، مما دفعها إلى وضع استراتيجيات تعليمية تدعم التنمية المستدامة. وقد سارت الجزائر على هذا النهج، إدراكًا منها لدور العامل البشري في دفع عجلة التنمية التخطيط التعليمي كدعامة أساسية للتنمية أصبح التخطيط التعليمي القائم على أسس علمية ومنهجية سمة أساسية للأنظمة التعليمية الحديثة، حيث تعتمد عليه الدول، بغض النظر عن مستوى تطورها، كوسيلة لرسم سياساتها التنموية.

كما يؤكد الخبراء أن التخطيط التعليمي والتخطيط التنموي عمليتان مترابطتان لا يمكن فصلهما، حيث يهدفان معًا إلى تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية، وتعزيز الكفاءة والفعالية في استخدامها. (فليح حسن خلف الله. 2006. ص95)

وفي الجزائر، يُعد التخطيط التعليمي أداة إستراتيجية لضبط مسار التنمية، حيث يساهم في تنمية المهارات البشرية، والاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال تهيئة بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، ليس أي نظام تعليمي قادرًا على تحقيق التنمية، بل يجب أن يكون التعليم مخططًا له بعناية، بحيث يخدم احتياجات سوق العمل ويدعم القوى العاملة المدربة، مما يجعله عنصرًا حاسمًا في تعزيز الاقتصاد الوطني. (فليح حسن خلف الله. 2006. ص95)

ومن خلال ما تقدم يتضح أن العلاقة بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي علاقة تكاملية، حيث يشكل التعليم الأساس لإعداد قوى عاملة متعلمة ومؤهلة تلبي احتياجات التنمية. وقد تبنت الجزائر هذا النهج، حيث عملت على تطوير التعليم العالي وتحسين جودة الخريجين، مع التركيز على الجودة بدل الكم، وذلك عبر التخطيط العلمي لاستثمار الطاقة البشرية، وتعزيز آليات الإشراف، والمراقبة، والمحاسبة في قطاع التعليم العالي. وقد وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهداف التخطيط التعليمي في الجزائر وفقا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نوجزها في النقاط التالية:

- تكوين الكفاءات والإطارات المؤهلة التي تحتاجها البلاد في مسار التنمية
- زيادة عدد الخريجين بأقل تكلفة ممكنة، لضمان استثمار مستدام وفعال للموارد
- ضمان توافق مخرجات التعليم مع متطلبات المجتمع، بحيث يمتلك الخريجون المهارات والمعارف اللازمة للاندماج في سوق العمل بفعالية.

وأخيرا يؤكد الواقع أن التخطيط التعليمي هو الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون نظام تعليمي قوي وموجّه نحو احتياجات سوق العمل. لذلك، فإن التكامل بين التخطيط التعليمي والتخطيط التنموي يعد ضرورة حتمية لضمان تكوين جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل والمساهمة الفعالة في بناء اقتصاد قوي ومستدام.

3- التخطيط للتنمية والتعليم العالي في الجزائر:

مر التعليم في الجزائر، وخاصة التعليم العالي، بمرحلة مفصلية في مسار التنمية الوطنية، حيث يسعى إلى مواكبة التغيرات الاجتماعية وتكييف البيئة مع متطلبات التقدم التكنولوجي والحضاري الذي تطمح إليه المجتمعات المتقدمة .لذلك، أصبح من الضروري اعتماد تخطيط منهجي فعال للنظام التعليمي يأخذ في الاعتبار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ويلبي احتياجات المجتمع المتنامية . وأظهرت العديد من الدراسات أهمية التعليم في دفع عجلة التنمية ودور التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في ذلك، حيث أكدت على الدور الأساسي لرأس المال البشري في أي عملية تنموية، وأبرزت أهمية تأهيل القوى العاملة لتحسين الإنتاجية. ومن بين الأسباب التي دعت إلى الأخذ بعملية التخطيط التعليمي في الدول المتقدمة والمتخلفة، من بينها الجزائر وذلك بهدف تطوير التنمية وتحقيق التقدم الاجتماعي والاِقتصادي المنشود والجزائر نذكر ما يلي: (فاروق شوقي البوهي. 2001. ص 21)

- حاجة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر لتلبية حاجات العنصر البشري.
- الزيادة السكانية السريعة وما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم بأنواعه المختلفة مما أدى إلى ضرورة التخطيط لاستيعاب هذه الزيادة.

- إدراك أهمية التعليم كأداة لتنمية قدرات الإنسان وإمكاناته وتحسين حياته والتكيف مع التغيرات العميقة في المجتمع المعاصر.
- طول فترة إعداد القوة البشرية يستوجب تخطيط التعليم تخطيطا طويل المدى لضمان تأهيل المواكب لاحتياجات سوق العمل.
- تحقيق التوازن بين مراحل التعليم المختلفة.

- ويقوم التخطيط للتعليم والتنمية وفق القواعد الآتية:

- الأخذ بالطريقة العلمية وذلك بإجراء دراسات وبحوث وتجارب منهجية تعتمد على البحث التربوي العلمي والقيام بتخطيط علمي دقيق يشمل مراحل التعليم كلها
- اعتماد مفهوم جديد للتعليم أي أن التعليم حاجة أساسية للمجتمع الحديث ومحرك للتنمية وفعالا في الاقتصاد.
- رسم سياسة تعليمية واضحة.
- إحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تطور في النظام الاجتماعي ككل، ولن يتحقق ذلك إلا بالتنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية، إي إحداث تغيير إيجابي في السلوكيات والطاقة الوظيفية.
- وضع استراتيجيات جديدة للتنمية تتصف بالشمول والنمو والتوازن والاهتمام بالإنسان باعتباره محور عملية التنمية. (نهيل حكمت نزال. 2016. ص 42)

كما يعدّ التخطيط التعليمي ركيزة أساسية في عملية التنمية، حيث يهدف إلى إعداد قوى عاملة مؤهلة تلبي احتياجات المجتمع وتسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويتكامل التخطيط التعليمي مع التخطيط للتنمية الشاملة، إذ يعتمد على دراسة الموارد البشرية المتاحة، وتحديد متطلبات سوق العمل، وإختيار الأساليب الأكثر كفاءة لتحقيق الأهداف المنشودة بأقل وقت وجهد ممكن. ففي الجزائر سعى المشرّع إلى دمج التخطيط التعليمي مع خطط التنمية، كما ورد في أمرية **16 أفريل 1976**، التي أكدت على ضرورة ربط التعليم بالحياة العملية والانفتاح على العلوم والتقنيات، مع تخصيص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يعكس رؤية إستراتيجية تستهدف تعزيز دور التعليم العالي في إعداد الثروة البشرية، باعتبارها عاملاً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة. لذا، فإن نجاح التخطيط التعليمي يعتمد على مدى قدرته على التكيّف مع التطورات التكنولوجية، والاستجابة لمتطلبات السوق، وضمان الجودة في مخرجات التعليم، مما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. (بوكبشة جمعة. 2005. ص90)

ثامنا: الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في التنمية الاقتصادية.

1- الرؤية المستقبلية في الدول النامية:

إن ما ذهب إليه بعض الباحثين، في إعتبار أن وجود رؤية عن مردود التعليم العالي، وكيفية الاستثمار فيه في أغلب الدول العربية، يشوبه عدم الوضوح لا يحمل الكثير من المبالغة، إذ لا تقدر الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم العالي في كثير من هذه الدول، فلا تعد الاستراتيجيات والخطط طويلة الأمد لأهداف التعليم العالي بشكل علمي دقيق، وإن حدث فلا تترجم إلى خطط عمل واضحة لها جدول زمني مضبوط ومؤشرات قياس أداة محددة، على خلاف الدول المتقدمة حيث يتم إعداد استراتيجيات تغطي كافة المجالات التي تتقاطع فيها الجامعة مع محيطها. (أميمة عبد العزيز. 2003. ص 18)

1-1- **حداثة الجامعات العربية وانبهارها بالأساليب الغربية:** إن حداثة الجامعات لا تعتبر عيبا في حدّ ذاته، ولكنه مؤشر على عدم اكتمال فترة النضج في كثير منها، وعدم استقلالها بتقاليد خاصة بها، فقد نشأت أغلب الجامعات العربية في بداية القرن العشرين مثل جامعة القاهرة 1908 م، وأخذت طابعها الرسمي سنة 1929 م، وجامعة الجزائر سنة 1909 م، وبعد ذلك الجامعة السورية التي انطلقت في بداية الأربعينات، وجامعة صنعاء.1907 فكانت نشأة أغلب الجامعات العربية في ظل هيمنة استعمارية، عكست آثارها السلبية فيها من خلال أساليب التدريس ولغته، بحجة أن اللغة العربية ليست لغة علمية، كما اتصفت بروح التقليد في عدة أمور ولم تتمكن الكثير منها من تشكيل القيم والتقاليد الخاصة بها لاسيما في مجال التدريب، حيث ركزت كافة ثقلها على التدريس على حساب البحث العلمي، أضف إلى ذلك تأثرها بأساتذتها الذين تأثروا بدورهم بالجامعات التي درسوا فيها معتمدين على المحاكاة كأسلوب علمي لنقل المعارف دون محاولة القيام بتطويرها، بالرغم من المحاولات المتكررة للتخلص من هذه التبعية. (أميمة عبد العزيز. 2003. ص136)

1-2- **مشكلة التنسيق في خطط التنمية العامة:** ونقص التنسيق بين القائمين على سياسات التعليم العالي ومعدي خطط التنمية فمما يؤخذ على سياسات التعليم العالي عدم توجيهها نحو تلبية حاجات التنمية الشاملة، فلا يوجد ربط بين سياسات التعليم وخطط التنمية العربية، إذ يكاد يكون التناسق بين الأمر معدوما، بالرغم من أن مهمة الحكومات هي الإشراف على مختلف القطاعات والتنسيق بينهما من جهة، وبالرغم من الجهود التي تبذل والإجراءات التي تتخذ لمختلف القطاعات الحساسة من جهة أخرى. والأمثلة على ذلك كثيرة ومتكررة، فقد بينت إحدى الدراسات بأنه من المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في ليبيا، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم النامي،

عدم ربط خطوط التنمية ببرامج وسياسات التعليم العالي مما أثر على متطلبات سوق العمل من القوى البشرية، خاصة منها ذات المستوى العالي وهذا ناتج عن مؤسسات التعليم الجامعي ذاتها: سياسة القبول، مشكلات الإدارة، نقص أعضاء هيئة التدريس، نظم الدراسة، التمويل، وعدم مساهمة القطاعات الأخرى العامة والخاصة فيه، ببعض الدول المتقدمة.

1-3- **نقص التنسيق بين الجامعات:** يظهر النقص في التنسيق بين مختلف الجامعات العربية، لا سيما في مجال البحوث العلمية، إذ تعمل كل الدول العربية وفق منظور اقليمي خاص، فتطغى بذلك إعتبارات متعددة، وهيئات إشراف مختلفة تحكم العملية البحثية، مما يسوقها إلى التكرار وهدر الكثير من الجهود والموارد. ورغم الجهود التي تبذلها الأجهزة المختصة سواء داخل القطر الواحد أو على المستوى المشترك، كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وإتحاد الجامعات العربية في سعيه المتواصل للتنسيق والتعاون بين الجامعات، وعقد الندوات التي تعالج مشكلات التعليم الجامعي العربي، فإن أمامها الكثير من أجل إيجاد صيغة فعالة للتنسيق المنشود بالاضافة إلى عدم وجود الاهتمام الكافي بتبادل الباحثين وحضورهم المؤتمرات العلمية. ومن المؤسف أن الاتفاقات المبرمة حول التعاون في مجالات تبادل أعضاء هيئة التدريس والدراسات العليا والأبحاث العلمية، وتبادل المطبوعات والخبرات والبحوث المشتركة، والتعاون الإداري والعلمي والفني والتكنولوجي بين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية تفوق بكثير تلك المبرمة بين الجامعات العربية مع بعضها البعض لا سيما في مرحلة الثمانينات، مما رسخ تقاليد التعاون مع الأطراف الأجنبية على حساب الجامعات الشقيقة. (أميمة عبد العزيز. 2003. ص 136)

1-4- **الأعداد المتزايدة للطلبة وعدم الصرامة في معايير القبول:** إن الإنفجار السكاني في كثير من دول العالم النامي والعربي جعل أعداد المستفيدين من عملية التعليم يتضاعف بمتتالية سريعة، مما أحرج الجامعات ومعاهد التعليم العالي لاستيعاب كم هائل من خريجي التعليم الثانوي، بل الهيئات المشرفة على توجيه الطلبة تحاول تكييف معدل القبول في بعض التخصصات حفاظا على تحقيق التوازن بين الصرامة في معايير القبول من جهة وتلبية لسياسة إمتصاص هذه الأعداد من جهة أخرى. (بولرباح عسالي. 2010 ص 86)

1-5- **إهتزاز الثقة بين الجامعات وسوق العمل:** إن البلاد العربية تفتقر إلى بناء هيكل تنظيمي يربط جامعاتها بمواقع العمل المختلفة فيها. ونتيجة لذلك فإن كثيرا من مشاكل المجتمع لا تصل إلى الجامعات أو لا تجد الفرصة للبحث والدراسة، مثلما لا تجد في المقابل كثير من نتائج البحوث

طريقها إلى تطبيق عملي، اذ لا توجد علاقة واضحة بين مختلف المهن ونوع التعليم ومحتوياتهم، مما يجعل الخريج غير قادر على المنافسة في أسواق العمل العربية والأجنبية.

ولعل ما يطلق عليه البعض "البطالة المؤهلة" أو "بطالة الخريجين"، هي أخطر وأبرز المؤشرات على أن مخرجات التعليم العالي تحمل الكثير من المتناقضات، فالاختلال الذي يعاني منه سوق العمل في التوزيع حيث يوجد فائض في بعض التخصصات وعجز في أخرى، مرده إلى غياب التخطيط المحكم الذي يربط سوق العمالة بتوزيع الطلاب على التخصصات بالجامعات، مما يجعل مهاراتهم غير متلائمة مع سوق العمل من ناحية، أو عدم قدرة هذه الأخيرة على توليد العدد الكافي من الوظائف من ناحية أخرى، فترتفع بهذا نسبة عدم التوافق بين تخصص الموظف والوظيفة التي يشغلها أو يتجه بعض الخرجين إلى العمل في القطاع غير المنظم قليل الإنتاجية، أو الهجرة إلى الدول المتقدمة حيث يعرض سوق العمل هناك فرصا منافسة وواقع العلاقة بين الجامعات وسوق العمل في الدول العربية يدعم ما أسلفنا.

فقد ورد في تقرير للمجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي في مصر سنة 2000م- 2001م، أن منظومة التعليم في مصر لا تتعدى الأفراد المزودين بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من التعامل مع المستقبل على النحو المأمول. (بولرباح عسالي. 2010 ص ص85- 86)

2- مستقبل التنمية الاقتصادية للتعليم العالي في الجزائر:

أصبح التعليم العالي ضرورة من ضرورات المجتمع الجزائري لأنه يعمل على النهوض به، ورفع مستوى حياته من مختلف نواحيها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية إذ أراد ركب الحضارة العالمية وتجديد حاضره والتطلع للمستقبل ويعتبر التعليم العالي في الجزائر حديث النشأة ويستمد معظم برامجه ومخططاته من فلسفة ومناهج البلدان المتقدمة. (أميمة عبد العزيز.2003. ص 136)

وبالتالي فنحن بحاجة إلى فلسفة وبرامج نابعة من واقع وبيئة المجتمع الجزائري، ومراجعة أنظمتها التعليمية العالية للتطلع للمستقبل وتغيير الواقع بدل من إعادة إنتاج الحاضر بالاعتماد على طرق جديدة لتحقيق نتائج في المستقبل تتمثل في:

- المحافظة على الانجازات الكمية والنوعية التي تحققت في العقود الأخيرة.
- توفير التعلم العالي للأجيال القادمة، وتهيئة الموارد الفنية والبشرية اللازمة لذلك بجهود وأساليب جديدة.
- جعل التعليم العالي أداة مهمة للتغيير نحو الأفضل وبناء مجتمع المعرفة وتجديده في كل مراحله ومستوياته وتجديد أساليب إدارته وتسييره.
- بناء القدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين والمتمثلة علميا وتقنيا في الثورة التقنية والمعلوماتية، وهذه القدرة يصعب تحقيقها عمليا في الوطن العربي ما لم يعمل المخططون

التعليميين على إعادة بناء المجتمع وإعداده، وتأهيل رأس المال البشري والقيادات العلمية الأكثر كفاءة.

- تأكيد أهمية رأس المال البشري باعتباره من ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- عدم ربط التعليم العالي بسوق العمل فقط، وإهمال دوره في المعرفة وتكوينها والسمو بالإنسان ككائن حضاري أخلاقي.
- التفكير في تجديد وتنويع وتفريغ المناهج التعليمية، وتطوير محتواها بما يتناسب وهذه الحقائق والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية.
- ولقد أكد معظم الخبراء أنه لكي تتحقق التنمية البشرية المنشودة والمستهدفة فلابد من توفير التعليم النافع والمفيد الذي يعمل على بناء الإنسان بناء متكاملا عقلا وجسدا وروحا وضميرا وسلوكا، ويكسبه مهارات على العمل والإنتاج وينمي قدراته يصقل ملكاته مواهبه، ويؤهله للإبداع والابتكار، والتعليم العالي مطالب خاصة في هذا المستقبل تقديم الحلول والبدائل، وبالتالي يمكن أن تلعب دورا حاسما في هذ المجال.

وحتى يتحقق مستقبل التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والتنمية البشرية للتعليم العالي في الدول العربية ينبغي إتباع الآتي:

أ- الإستعانة ببعض الصيغ والتجارب والنظم العالمية في التعليم العالي.

ب- وضع إستراتيجية عربية لتطوير التعليم العالي في ضوء متغيرات المستقبل.

ج- آلية الربط بين التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية.

د- تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. (رمزي أحمد عبد الحي. 2006. ص111)

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أن التغيرات والتطورات التي عرفها التعليم العالي، تستلزم مرونة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها لتتأقلم مع هذه التغيرات، والعمل على تحسين وتطوير البرامج الجامعية وفاعلية تدخلات الإطارات من أجل مواجهة المنافسة الدولية الحادة في إطار إقتصاد السوق ومسايرة الواقع والتغيرات وتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأن الأطر الجامعية هم ضمان مستقبل هذه الأمة.

الفصل الخامس

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

أولا: الدراسة الاستطلاعيـــة:

1- أهداف الدراسة الإستطلاعية.

2- مجالات الدراسة الإستطلاعية.

3- الأدوات المستخدمة في الدراسة.

4- نتائج الدراسة الاستطلاعية

ثانيا: الدراسة الأساسية:

1- عينة الدراسة الأساسية.

2- أدوات الدراسة الأساسية.

3- طريقة تفريغ البيانات والحصول على الدرجات الخام.

4- الأساليب الاحصائية المعتمدة في اختبار الفروض والحصول على درجات الخام.

خلاصة الفصل

تمهيد

إذا كانت الدراسة النظرية في البحوث السوسيولوجية تفيد الباحثين في الكشف عن الخصائص والمميزات العامة للظواهر والقوانين التي تحكمها، فإن الدراسة الميدانية تفيد الباحثين باعتبارها المحك لاختبار صدق الفرضيات، كما تزودهم بصورة واضحة ودقيقة بنتائج الدراسة ومتغيراتها، ومن هذا المنطلق فقد أولينا أهمية خاصة للجانب الميداني للدراسة لأنه يمثل محطة أساسية في البحوث والدراسات السوسيولوجية من أجل الوصول إلى حقائق علمية وموضوعية عن الظاهرة موضوع الدراسة.

أولا- الدراسة الاستطلاعية:

1- أهداف الدراسة الاستطلاعية:

إن الهدف من الدراسة الإستطلاعية لم يقتصر على إستكشاف أراء الأساتذة حول برامج التعليم العالي وتشبعها بمتطلبات التنمية الإقتصادية فقط وإنما كانت فرصة سانحة أفادتنا في تحديد الشكل النهائي للإستمارة كأداة أساسية للدراسة بإعتبار التوجيهات التي قدمتها الأستاذة المشرفة ناهيك عن تلك التي يقدمها الأساتذة المبحوثين الذين يلفتون أنظارنا نحو أهم النقاط التي تخدم محاور الدراسة وهو ما أفادنا في تعديل الإستمارة وإخراجها في صورتها النهائية بهدف تطبيقها على عينة الدراسة. هذا و قد سعت الطالبة إلى إجراء دراسة إستطلاعية تحقيقا لعدد من الأهداف أهمها:

أ- الإلمام بواقعي الدراسة الميداني والبشري والتعرف عن خصائص مجتمع البحث عن قرب.

ب-استطلاع آراء الأساتذة والوقوف عليها بإعتبارهم المنفذ الأساسي لبرامج التعليم المعتمدة في جامعة تبسة كنموذج عن الجامعة الجزائرية ككل.

ج- الوقوف على أهم إنشغالات الأساتذة فيما يتعلق ببرامج التعليم العالي المعتمدة بكليات جامعة تبسة.

د- بناء أداة الدراسة الأساسية والمتمثلة في الإستمارة بإعتبار أهم النقاط التي وقفت عليها الطالبة في إستطلاعها لعينة من مجتمع البحث إستنادا إلى محاور الإستمارة الأساسية.

هـ- عرض الإستمارة في صورتها الأولية على عينة من مجتمع الدراسة للوقوف على أهم النقائص التي تحويها ثم قياس الخصائص السيكومترية للإستمارة بعد إجراء التعديلات اللازمة لبنودها بهدف إعتمادها في الدراسة الأساسية.

2- مجالات الدراسة الإستطلاعية:

مجالات الدراسة موضع الإهتمام ثلاثة هي: المكاني، البشري، الزمني.

2-1- المجال المكاني للدراسة:

نظرا لموضوع الدراسة الموسومة بـ: برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الإقتصادية: دراسة تحليلية لاتجاهات أساتذة جامعة تبسة أنموذجا. فقد كان المجال الجغرافي للدراسة الميدانية هو جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة (جميع الكليات) كمجال مكاني تم إجراء الدراسة الميدانية على مستواه.

- **التعريف بجامعة تبسة:** تأسست جامعة تبسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-08-الصادر في 4 جانفي 2009، وقد جاء الإعلان عن ترقية المؤسسة إلى مصف الجامعة تتويجا للمجهودات الجبارة التي بذلتها الأسرة الجامعية، بكل أطيافها على مدار سنوات متواصلة، كانت بدايتها سنة 1985 سنة تأسيس المعاهد الوطنية للتعليم في تخصصات علوم الأرض، الهندسة المدنية. (مصلحة الإعلام والتوجيه.2017)

أما المحطة الثانية التي عرفتها مسيرة تطوير المؤسسة فكانت سنة 1992، نشأ المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 297/92 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1992، وقد حمل اسم العلامة الكبير وابن مدينة تبسة "الشيخ العربي التبسي" تيمنا بما يحمله هذا الاسم من دلالات العلم والنضال الفكري البناء، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 272/06 الصادر في 16 أوت 2006، في إطار الهيكلة الجديدة للمركز الجامعي تمت هيكلة المؤسسة بالاعتماد على تقسيم جديد للمصالح الإدارية، وتوزيع الأقسام والمعاهد. أما المرحلة الحاسمة فكانت يوم 12 أكتوبر 2008، في حفل افتتاح رسمي للسنة الجامعية 2009/2008 من جامعة تلمسان أين أعلن الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة ترقية المركز الجامعي تبسة إلى مصف جامعة بكل معاييرها، وهذا التاريخ يعتبر نقطة تحول هامة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، حيث عرفت جامعة تبسة اليوم تغيرات كبرى على مستوى الهيكل التنظيمي والعلمي بما يسمح لها بإبراز كفاءاتها العلمية وإمكاناتها المادية والتأطير في مختلف التخصصات والفروع الموجودة. (مصلحة الإعلام والتوجيه.2017)

- **الهيكل التنظيمي لجامعة تبسة:**

- **مهام جامعة تبسة:** تعتبر جامعة تبسة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، نشأت بمرسوم تنفيذي باقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته، كما يحدد هذا المرسوم مقر الجامعة وعدد الكليات التي تتكون منها واختصاصها في إطار مهام المرفق العام للتعليم العالي، تتولى جامعة تبسة مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.(مصلحة الإعلام والتوجيه.2017)
- **في مجال التكوين العالي المهام الأساسية للجامعة هي:**
  - تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.
  - تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين عن طريق البحث وفي سبيل البحث.

- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.
- المشاركة في التكوين المتواصل.

- **في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. المهام الأساسية للجامعة هي:**
  - المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
  - المساهمة في ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.
  - المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية.
  - تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني.
  - المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف و إثرائها.(مصلحة الإعلام والتوجيه.2017)

2-2- المجال الزماني للدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية خلال الموسمين الجامعيين 2021- 2022/ 2022- 2023 حيث باشرت الطالبة دراستها الميدانية بتاريخ أكتوبر 2021 أين اتصلت بالكليات مكان تواجد مجتمع البحث للدراسة الحالية والمتمثل في الأساتذة المدرسين بكليات الجامعة للوقوف على أرائهم ما إن كانت برامج التعليم العالي المعتمدة قد صيغت بطريقة مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية والتي حددتها الدراسة الحالية في: الإبداع والابتكار، مواكبة التغيرات المعرفية والتكنولوجية، التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة، التخصصات الحديثة التي تتواكب مع احتياجات التنمية الإقتصادية.

وكخطوة أخيرة وبعد تعديل الإستمارة وإخراجها في صورتها النهائية تم توزيعها على عينة الدراسة بداية من تاريخ مارس 2022 ليتم إسترجاع آخر إستمارة من عينة البحث بتاريخ سبتمبر 2022، مع العلم أن توزيع الإستمارة كان بشكلين إلكتروني وورقي.

أ- **المرحلة الأولى:** تم فيها إعداد خطة الدراسة الميدانية ووضع الإجراءات المنهجية، وتصميم إستمارة الدراسة في صورتها الأولية، ثم إحالتها على مجموعة من الأساتذة المحكمين، وقد تم ذلك خلال بداية شهر أكتوبر 2021 إلى أواخر شهر جانفي 2022. ثم في المرحلة الثانية تم الإتصال بالأساتذة في الكليات بهدف إستطلاع وجهات نظرهم عن برامج التعليم العالي المعتمدة وخدمتها لمتطلبات التنمية الإقتصادية والوقوف معهم على ما إذا كانت برامج التعليم المعتمدة في الكليات المختلفة وبتخصصاتها المتنوعة قد صيغت بما يحقق متطلبات التنمية الإقتصادية والتي حددتها فرضياتها في: الإبداع والابتكار، مواكبة التغيرات المعرفية والتكنولوجية، التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة، التخصصات الحديثة التي تتواكب مع احتياجات التنمية الإقتصادية.

ب- المرحلة الثانية: خلال هذه المرحلة قمنا بتطبيق الإستمارة على العينة ورقيا وإلكترونيا من شهر مارس إلى غاية شهر سبتمبر 2022، ثم بعدها تحليل البيانات في ضوء تساؤلات الدراسة بداية من شهر أكتوبر 2022.

2-3-المجال البشري وعينة الدراسة:

يقصد بالمجال البشري مجتمع الدراسة الذي أخذت منه عينة البحث والذي يضم في الدراسة الحالية جميع أساتذة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة والمقدر عددهم بـ: **864** أستاذ. مع العلم أن الطالبة قد اِعتمدت عينة ممثلة تساوي 50% من مجتمع البحث وبالتالي فإن العينة المعتمدة في الدراسة تضم **432** مبحوثا.

3- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

يتوقف صدق البحوث وقيمتها العلمية على الاِختيار السليم للطرق والأدوات التي تمتلك الشروط العلمية والمنهجية، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة.(إسماعيل شعباني. 2005.ص19) وقد اِعتمدت الطالبة في دراسة موضوع برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية لاِتجاهات أساتذة جامعة تبسة أنموذجا على أداتين أساسيتين من أدوات جمع البيانات وهما: الملاحظة والاستمارة وذلك من أجل الحصول على معلومات دقيقة حول موضوع الدراسة والتي تم توظيفهما لجمع البيانات من عينة المبحوثين وهو العينة الممثلة لمجتمع بحث أساتذة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي والمقدر عددهم بـ: **864** مبحوث وقد حددت العينة كما أشرنا أعلاه بنسبة 50 بالمائة من هذا المجتمع أي ما يعادل 432 مبحوثا.

3-1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من الوسائل التي عرفها الإنسان واستخدمها في جميع بياناته ومعلوماته عن بيئته ومجتمعه منذ أقدم العصور وما يزال يستخدمها في حياته اليومية العادية. وفي فهم وإدراك كثير من الظواهر. فالملاحظة أن يوجه الباحث حواسه وعقله إلى طائفة خاصة من الظواهر لكي يحاول الوقوف على صفاتها وخواصها سواء أكانت هذه الصفات والخواص شديدة الظهور أم خفية يحتاج الوقوف عليها إلى بعض الجهد. (مروان عبد المجيد إبراهيم. 2000.ص175)

فالملاحظة تتيح للباحث الإطلاع على الظروف المتعلقة بالمجالين المكاني والبشري، وثم الاِعتماد في هذه الدراسة على الملاحظة البسيطة وذلك بدءا من الدراسة الاِستطلاعية إذ يُمَكن ذلك من فهم اِتجاهات المبحوثين وموقفهم حول الموضوع. (كامل محمد الغربي.2007.ص30).

وقد اعتمدت الدراسة الحالية الملاحظة كأداة مساعدة في فهم وتحليل اتجاهات المبحوثين.

3-2-الإستمارة:

وهي عبارة عن نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد بهدف الحصول على البيانات المحددة. وتعتبر أكثر الأدوات جمعا للمعلومات، وأكثر شيوعا في الدراسات الإستطلاعية الكشفية والوصفية. (جمال محمد أبو شنب. 2014. ص 92)

وتعرف الإستمارة أيضا على أنها أداة تضم مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية التي يطلب من المفحوص الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث حسب أغراض البحث (جودت عزت المطوي. 2000. ص 99)

3-3- خطوات بناء الاستمارة:

لبناء أداة الاستمارة وإخراجها في صيغتها النهائية تم إتباع المراحل التالية:

- إن وجودنا في الوسط الجامعي كمنتمين إليه جعلنا نعايش ولو جزء من واقع برامج التعليم العالي فيه خاصة تلك المتعلقة بالعلوم الاجتماعية ناهيك عن الجهود التي يبذلها الكثير من هيئة التدريس تحديدا لتكوين خريجين يحملون الكفاءات والمهارات التي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية، دون أن ننسى الآمال التي يعلقها المجتمع كما الوصاية على هؤلاء الخريجين لمسايرة التطور العلمي والتكنولوجي والإقتصادي الحاصل في العالم، وتحقيق التقدم والإزدهار للوطن.
- إن الرجوع للتراث النظري الذي يخدم متغيرات الدراسة كان عاملا مهما مساهما في صياغة وبناء بنود الإستمارة الخاصة بموضوع الدراسة الحالية والموسومة بـــ: برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية لاتجاهات أساتذة جامعة تبسة أنموذجا.
- إن بناء الإستمارة في صورتها النهائية كان بتوجيه من الأستاذة المشرفة، كما كان لمجتمع البحث دورا بارزا في: تعديل، إضافة أو تغيير البنود وكل ذلك حسب ما يتوافق مع محاور الدراسة وطبيعة الموضوع.
- بعد أخذ الطالبة بالنصائح التي أفادتها بها الأستاذة المشرفة وتلك التي زودها بها المبحوثين باعتبارهم مبلغين لبرامج التعليم العالي إعتمدت الطالبة إستمارة مكونة في صورتها النهائية من 54 بندا مقسمة على محاور الدراسة إلى بنود تخدم الفرض الأول المتعلق ببرامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة. وبنود تخدم الفرض الثاني المتعلق بكون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة. ثم بنود تخدم الفرض الثالث المتعلق ببرامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة. وأخيرا بنود تخدم الفرض الرابع المتعلق بـبرامج التعليم العالي المعتمدة صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية.

– وللإشارة فإن أسئلة الإستمارة قد أعيد صياغتها أكثر من مرة قبل توزيعها، وذاك بتوجيه من الأستاذة المشرفة أو الأساتذة المحكمين، والجدول الموالي يوضح الأساتذة المحكمين للاستمارة:

جدول رقم (01): يبين أسماء المحكمين للاستمارة وتخصصاتهم:

المحكمين	الرتبـــة	التخصص	الجـامعـــة
أ. جفال منال	أستاذ محاضر – أ–	قسم علم النفس	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة
أ.د. بورزق نوار	أستاذ تعليم عالي	قسم علم الاجتماع	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة
أ. ناجي ليلى	أستاذ محاضر – أ–	قسم علم الاجتماع	جامعة محمد الصديق بن يحى –جيجل–
د. حديدان خضرة	أستاذ تعليم عالي	قسم علم النفس	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–
د.عاشور المولدي	أستاذ تعليم عالي	قسم الفلسفة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–
د. غرايبية فضيلة	أستاذ محاضر–ب–	قسم علم الاجتماع	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة
د. شاوي رياض	أستاذ محاضر – أ–	قسم علم الاجتماع	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة
د. لعموري أسماء	أستاذ محاضر – أ–	قسم علم الاجتماع	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة
د. مسعودي بدر الدين	أستاذ محاضر – أ–	قسم الإعلام والإتصال	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–
عبادلية أحمد	أستاذ محاضر–ب–	قسم علم النفس	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة
د. جبلي فاتح	أستاذ محاضر – أ–	علم الاجتماع	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة

- هذا وبعد الأخذ بعين الإعتبارات بالملاحظات التي أقرتها الأساتذة على بعض بنود الاستمارة تم إعتماد التوجيهات المقدمة للطالبة من طرف الأساتذة المحكمين وذلك وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (02): يبين تعديل البنود استنادا لملاحظات المحكمين:

رقم البند	قبل التعديل	بعد التعديل
03	تعطي برامج التعليم العالي المعتمدة قيمة أكثر للجانب التطبيقي للمنهاج في عملية تقييم الطلاب	تعتمد برامج التعليم العالي الجامعي على الجانب التطبيقي.
04	البرامج التعليمية المعتمدة تعمل على إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف. كما تركز على تنمية مهارات حل المشكلات	تشجع برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة.
07	ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب ويساهم في وإعداد الفرد المنتج في المجتمع	ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب.
14	برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي.	تعمل برامج التعليم العالي المعتمدة على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي، متكيفا مع المتغيرات
17	تتسم برامج التعليم العالي المعتمدة بالمرونة والشمولية واستيعابها مختلف التحديات العالمية والثورات المعرفية والتكنولوجية وبتوافق مخرجاتها مع المعايير المحلية والدولية.	تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية.
20	تقدم الجامعات الجزائرية قوى بشرية متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة.	تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة.

21	تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل ووسائط تواصل تكنولوجي حديثة وكافية للاستخدام.	المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة.
31	تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج للتأهيل والتدريب من الناحية العلمية ومن ناحية تنمية المهارات المتعددة.	تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة.
25	لما كان الاستثمار في المورد البشري خيار تفرضه التغيرات المتسارعة في العالم اليوم فإن برامج التعليم المعتمدة في الجامعات تولي اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص.	تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص
26	إن برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تجاوز البطالة المقنعة للخريجين وحماية مؤسسات البلاد من تكدس العاملين بها ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية.	برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين بها ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية.
28	تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من ضعف قصور في التنبؤات المستقبلية.	تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية.
32	تؤكد برامج التعليم المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعات كمؤسسة تكوينية والمحيط تحقيقا لمطابقة التكوين والتدريب مع مؤسسات المجتمع كفضاءات للشغل.	تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط.
33	توفر برامج التعليم المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني وفقا لأصول المهنة التي يتوقع توجههم لها ليتمكن من بدء اختبار قدراته وبدء حياته المهنية والتعايش مع مناخ العمل.	توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني.

36	تساهم برامج التدريب المعتمدة على رفع الروح المعنوية للمتدربين.	توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين.
37	تساهم برامج التدريب المعتمدة على تجاوز حاجز الرهبة والخوف لدى المتدربين من مواجهة المستقبل.	توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل.
40	لا تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة.	تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة.
42	تستجيب برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر لتخصصات حديثة مع متطلبات التنمية الاقتصادية.	تستجيب برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر لتخصصات حديثة كمطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية.
43	التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تضاهي في كفاءاتها التقنية إطارات الدول المتقدمة وتخدم متطلبات التنمية في مختلف الميادين والحقول وفي ظل محيط تنافسي.	التخصصات التعليمية المعتمدة تُكوّن إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي.
44	تولي التخصصات المعتمدة أهمية لنوع التعليم وجودته على حساب الكم.	تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم
46	هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية المطروحة.	هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية.
48	تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها وقلة الإقبال عليها.	تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها.

49	توفر برامج التعليم الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي يمكن تحويله إلى وسيلة إنتاج تتماشى ومتطلبات سوق العمل.	توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي.
50	تكون تخصصات التعليم المعتمدة طالب ذو قدرة على استخدام التقنيات والأدوات البحثية بكفاءة.	تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية.
52	تزود برامج التعليم العالي التخصصات التعليمية بمختلف الإمكانيات التي تجعل الطالب متمكنا من تخصصه ومؤهلا للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.	تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.

– من خلال الجدول أعلاه نشير هنا إلى أن مجموعة التوجيهات والملاحظات التي أبداها الأساتذة المحكمين حول بنود الاستمارة تمثلت في:

– تعديل بعض البنود من حيث الصياغة اللغوية.

– تبسيط البنود الغامضة.

– تفكيك البنود المركبة

- **قياس الخصائص السيكومترية للاستمارة:** لكي تتمكن الطالبة من توظيف الإستمارة كأداة أساسية في دراسة موضوع برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية لإتجاهات أساتذة جامعة تبسة أنموذجا، عمدت إلى قياس الخصائص السيكومترية للأداة والمتمثلة في:

– **حساب صدق المحكمين:** يعرف صدق المحكمين بأنه: "عرض الإختبار على مجموعة من المحكمين المختصين في المجال المدروس ومن ثم تحكيمها من حيث صياغتها ومدى وضوحها وملائمتها للمحور".(محمد مصطفى الحسيني. 2010. ص197)

وبهدف قياس الصدق الظاهري للإستمارة الأداة الأساسية للدراسة الحالية تم عرضها كما سبقت الإشارة على 11 عشر محكما للوقوف على سلامة البنود وبساطتها وسهولة فهمها وارتباطها بموضوع الدراسة وخدمتها له. تم الإعتماد على معادلة "لاوشي" في حساب الصدق الظاهري من خلال التعرف

على البنود التي تقيس أو لا تقيس فرضيات الدراسة، حسب الأساتذة المحكمين. وبالتالي فقد خلصت الطالبة إلى النتائج التالية:

لدينا:

N = يقيس **N'** = لا يقيس **g** =عدد المحكمين وهو = 11

نقوم بحساب صدق كل بند للفرضيات باستعمال القانون التالي: $\frac{N-N'}{g}$ (محمد إبراهيم محمد محمد. جوان 2016. ص222)

كمثال نحسب البند رقم 01 من الاستمارة: $\frac{11-0}{11}= 1$

جدول رقم (03): يبين حساب صدق بنود الاستمارة:

البند رقم	يقيس n	لا يقيسn	G	$\frac{n-n'}{g}$	الحاصل	نسبة القياس
1	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
2	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
3	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
4	10	1	11	$\frac{10-1}{11}$	0.81	%90
5	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
6	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
7	9	2	11	$\frac{9-2}{11}$	0.63	%81
8	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
9	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
10	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
11	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
12	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
13	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
14	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100

15	10	1	11	$\frac{10-1}{11}$	0.81	%90
16	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
17	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
18	10	1	11	$\frac{10-1}{11}$	0.81	%90
19	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
20	10	1	11	$\frac{10-1}{11}$	0.81	%90
21	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
22	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
23	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
24	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
25	9	2	11	$\frac{9-2}{11}$	0.63	%81
26	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
27	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
28	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
29	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
30	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
31	8	3	11	$\frac{8-3}{11}$	0.45	%72
32	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
33	10	1	11	$\frac{10-1}{11}$	0.81	%90
34	10	1	11	$\frac{10-1}{11}$	0.81	%90
35	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
36	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100

37	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
38	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
39	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
40	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
41	10	1	11	$\frac{10-1}{11}$	0.81	%90
42	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
43	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
44	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
45	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
46	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
47	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
48	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
49	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
50	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
51	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
52	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
53	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
54	11	0	11	$\frac{11-0}{11}$	1	%100
المجموع	/	/		/	51.38	

بعد عرض النسب المئوية المبينة لصدق كل بند من بنود الإستمارة نشير هنا إلى أنه تم تحديد نسبة مئوية يجب أن يبلغها صدق البند للأخذ به في الإستمارة النهائية وهي 60%، وعليه نلاحظ ومن خلال الجدول أعلاه أن جميع بنود الإستمارة والبالغ عددها 54 بندا فاقت صدق المحكمين فيها 60% وبالتالي تعد صالحة للتطبيق.

وبعد حساب صدق كل بنود الفرضيات، نقوم بحساب مستوى صدق الإستمارة من خلال العلاقة التالية:

$\frac{\sum \frac{n-n'}{g}}{\text{ع الأسئلة}}$ أي ⟵ **مستوى صدق الإستمارة** = $\frac{\text{مجموع صدق البنود x } \mathbf{100}}{\text{العدد الكلي للبنود}}$

$$\sum = \frac{100 \times 51.38}{54} = 0.95 \times 100 = \mathbf{95.00\%}$$

ومنه فإن صدق الاستمارة يساوي: **95 %**

وهي نتيجة معبرة عن صدق الاستمارة، الأمر الذي يسمح لنا باعتمادها في الدراسة الميدانية

- **قياس ثبات الاستمارة:** وتم حساب الثبات باستخدام معادلة الارتباط بيرسون التالية:

$$R = \frac{\sum x.y - \overline{x.\bar{y}}}{\delta x.\delta y}$$

فكان معامل نصف الثبات 1.976 درجته عالية وباستخدام معامل تصحيح سيبرمان براون:

$R' = \frac{2 \times R}{1+R} = 0.987$ (سعيد جاسم الأسدي. 2008. ص105)

لدينا: $R = 0.976$

$$R' = \frac{2 \times 0.976}{1 + 0.976} = 0.987$$

إذن: $R' = 0.987$ ومنه؛ معامل ثبات الإستمارة ككل باعتبار مستوى الإتساق الداخلي بين بنوده يسمح لنا بالاعتماد عليه في الدراسة الأساسية.

4- نتائج الدراسة الإستطلاعية:

حققت الطالبة في الدراسة الإستطلاعية عدد من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على مجتمع البحث عن قرب وهو ما نبه الطالبة إلى بعض المشكلات التي قد تواجهها في توزيع الإستمارة النهائية بإعتبار توقيت العمل وإنشغالات المبحوثين وغيرها.
- تحديد عينة الدراسة باعتبار خصائصها التي تخدم فرضيات الدراسة.
- تحديد التوقيت الذي ستوزع فيه الطالبة الإستمارة النهائية باعتبار الظروف المتعلقة بالمبحوثين في كليات جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة كما أشرنا سابقا.
- إخراج الإستمارة في صورتها النهائية بعد عرضها على المحكمين وموافقتهم عليها وقد تضمنت بالإضافة إلى التعليمات الخاصة بالإجابة على بنودها من قبل المبحوثين بيانات شخصية خاصة بهم ناهيك على توزيع البنود على أربعة محاور أساسية تخدم فرضيات الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): يبين توزيع البنود على فرضيات الدراسة.

فرضيات الدراسة	البنود
الفرضية الجزئية الأولى: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة.	ب1، ب2، ب3، ب4، ب5، ب6، ب7، ب8، ب9، ب 10
الفرضية الجزئية الثانية: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة.	ب11، ب12، ب13، ب14، ب15، ب16، ب17، ب18، ب19، ب20، ب21، ب22، ب23، ب24
الفرضية الجزئية الثالثة: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة.	ب25، ب26، ب27، ب28، ب29، ب30، ب31، ب32، ب33، ب34، ب35، ب36، ب37، ب38، ب39، ب40، ب41
الفرضية الجزئية الرابعة: برامج التعليم العالي المعتمدة صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية.	ب42، ب43، ب44، ب45، ب46، ب47، ب48، ب49، ب50، ب51، ب52، ب53، ب54

ثانيا: الدراسة الأساسية:

1- عينة الدراسة:

لقد اعتمدت الطالبة في الدراسة الأساسية على العينة المشار إليها في الدراسة الإستطلاعية البالغة 432 مبحوثا من أساتذة وأستاذات كليات جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة والتي تساوي 50% من مجتمع البحث المشار إليه آنفا، أيضا والبالغ عدد المبحوثين 864 مبحوثا من مختلف كليات جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة، هذا وقد اِعتمدت الطالبة كل الإستمارات التي تم اِسترجاعها من العينة المذكورة ولم تستبعد أي اِستمارة نظرا لتحقق شروط اِعتمادها في الدراسة ذلك أنها تستوفي البيانات الضرورية للدراسة.

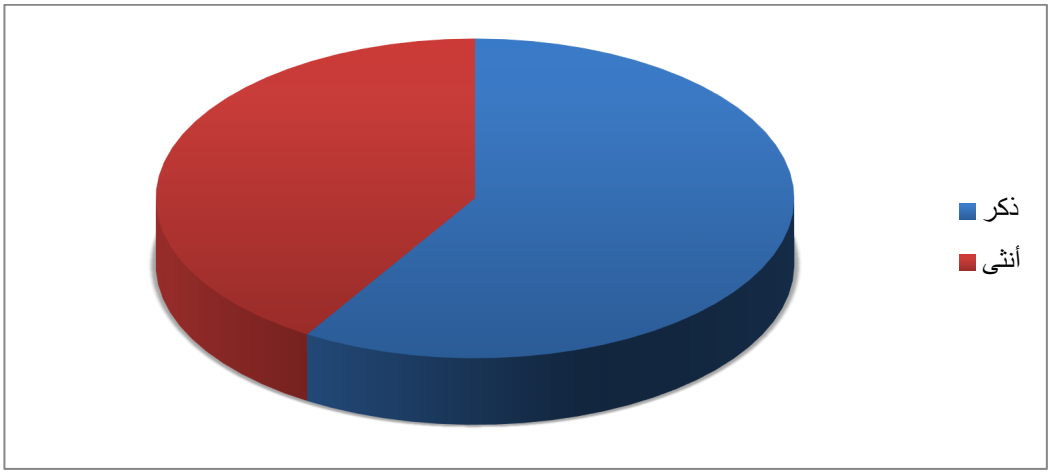
2- خصائص عينة الدراسة في ضوء متطلبات التحقق من الفرضيات:

لقد اعتمدت الباحثة في دراستها الأساسية على عينة بحث شملت 50% من مجتمع البحث الكلي والتي بلغت 432 مبحوثا بين أستاذ وأستاذة بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة والجداول الموالية توضح توزيع أفراد العينة في الدراسة الأساسية حسب متغيرات الجنس، الشهادات العلمية، الرتب العلمية، الخبرة المهنية، والكلية.

الجدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	254	%58.8
أنثى	178	%41.2
المجموع	432	%100.0

شكل رقم (07): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

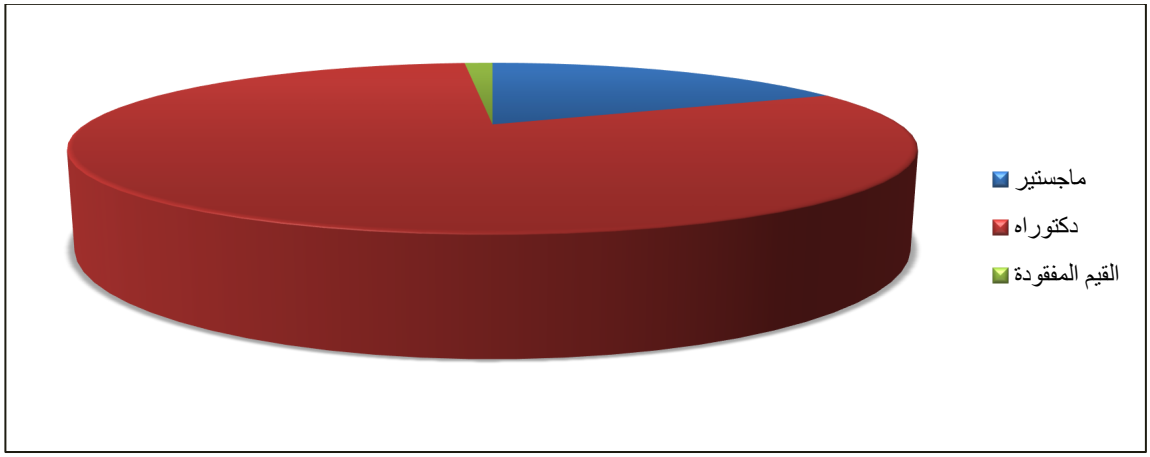


من خلال الجدول أعلاه رقم (05) والشكل رقم (07) والمعالجين لمتغير الجنس في عينة المبحوثين البالغ عددهم 432 مبحوث نلاحظ أن تكرارات الذكور تساوي **254** تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 58,8 % ، في حين أن تكرار الإناث يساوي 178 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 41,2 % ومن خلاله نلاحظ أن تكرار الذكور أكثر من الإناث وذلك قد يعود في اعتقادنا لِاعتبارات عدة قد تفرضها أحيانا بعض التخصصات، كما تفرضها أحيانا أخرى اعتبارات إجتماعية مختلفة.

الجدول رقم (06): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الشهادات العلمية

الشهادة العلمية	التكرار	النسبة
ماجستير	79	%18.3
دكتوراه	347	%80.3
المجموع	426	%98.6
القيم المفقودة	6	%1.4
المجموع	432	%100.0

شكل رقم (08): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الشهادات العلمية

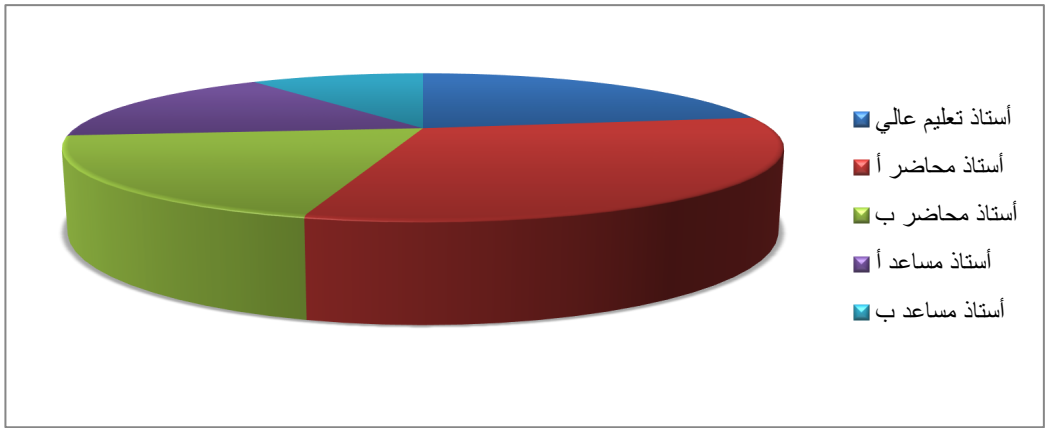


من خلال الجدول أعلاه رقم (06) والشكل رقم (08) والمعالجين لمتغير الشهادات العلمية في عينة المبحوثين البالغ عددهم 432 مبحوث نلاحظ أن تكرارات شهادة الماجستير تساوي **79** تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 18,3% ، في حين أن تكرار شهادة الدكتوراه يساوي 347 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 80,3% ومن خلاله نلاحظ أن تكرار شهادة الدكتوراه أكثر من تكرار شهادة الماجستير ويرجع هذا الإختلاف والتباين في النسب والتكرارات في إعتقادنا إلى أن دارسي النظام الكلاسيكي عادة ما يستغرقون سنوات طويلة للحصول على الدكتوراه بخلاف الدارسين بنظام ل. م. د، بالإضافة إلى تراجع الدارسين بالنظام الكلاسيكي بل زواله في الفترة الأخيرة والإبقاء على نظام ل. م. د الذي يستوجب الحصول على الدكتوراه للتدريس في الجامعة. ويعود أيضا الإختلاف في النسب والتكرارات حسب إعتقادنا لهجرة الكثير من الرتب العليا في الجزائر للخارج خصوصا في سنوات التسعينات نتيجة الأزمة الإقتصادية والأمنية التي مرت بها، بالإضافة إلى تدني الإهتمام بالإطارات العلمية من ناحية المستوى المعيشي أو عدم توفر بيئة التدريس والبحث المناسبة، وبالتالي إنتقالهم إلى قطاعات أخرى.

الجدول رقم(07): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ تعليم عالي	97	%22.5
أستاذ محاضر أ	137	%31.7
أستاذ محاضر ب	83	%19.2
أستاذ مساعد أ	72	%16.7
أستاذ مساعد ب	43	%10.0
المجموع	432	%100.0

شكل رقم (09): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الرتبة العلمية

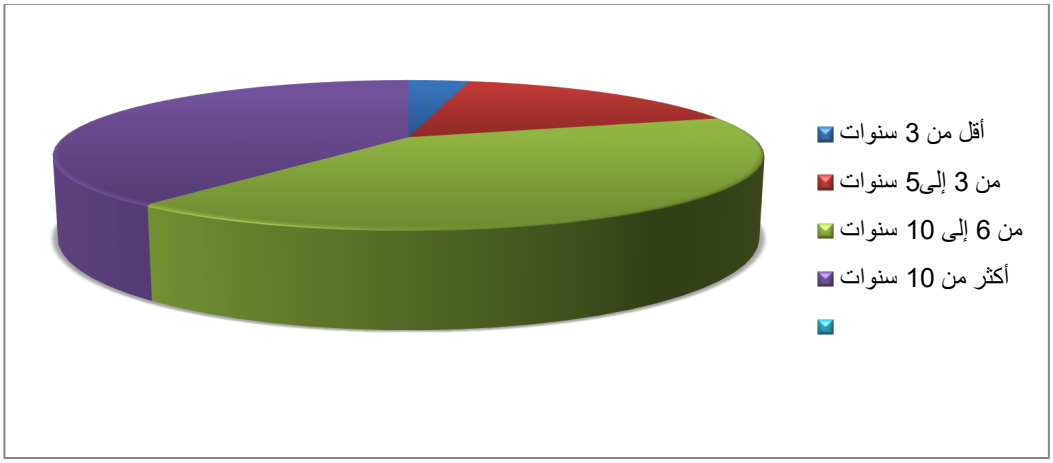


من خلال بيانات الجدول رقم (07) والشكل رقم (09)، نلاحظ تباينا واختلافا في توزيع أفراد العينة حسب الرتبة العلمية حيث تقدر نسبة الأساتذة المحاضرين من صنف – أ- بـ 31.7%، وهي أكبر نسبة تفوق نسبة الرتب العلمية الأخرى، ثم تأتي في المرتبة الثانية أساتذة التعليم العالي وتقدر نسبتهم بـ 22.5%، أي 97 أستاذ تعليم عالي. أما نسبة الأساتذة المحاضرين صنف – ب- فتقدر بـ 19.2% أي 83 أستاذ محاضر "**ب**"، ثم تأتي نسبة الأساتذة المساعدين صنف "أ" والمقدرة نسبتهم بـ 16.7% أي 72 أستاذ مساعد "أ"، وأخيرا نسبة الأساتذة المساعدين صنف "**ب**" والتي تقدر بنسبة 10% أي 43 أستاذ مساعد ب. ولعل ذلك يدل على التقدم الذي أحرزته جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي منذ تصنيفها كجامعة أين نلاحظ زيادة حصول الأساتذة على ترقيات في رتب علمية أعلى والجدول أعلاه أكد ذلك، فقبل سنوات قليلة كان الأساتذة برتبة بروفيسور يعدون على رؤوس الأصابع وقد أصبحوا اليوم يشكلون المرتبة الثانية بعد المحاضرين "أ" ثم أن هذه الترقيات تتطلب إنجازات وبحوث علمية وهذا الأمر مهم للتكوين بصورة أفضل أولا ثم خدمة للتنمية عموما والإقتصادية على وجه الدقة.

الجدول رقم (08): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 3 سنوات	15	%3.5
من 3 إلى 5 سنوات	73	%16.9
من 6 إلى 10 سنوات	174	%40.3
أكثر من 10 سنوات	170	%39.4
المجموع	432	%100.0

شكل رقم (10): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.



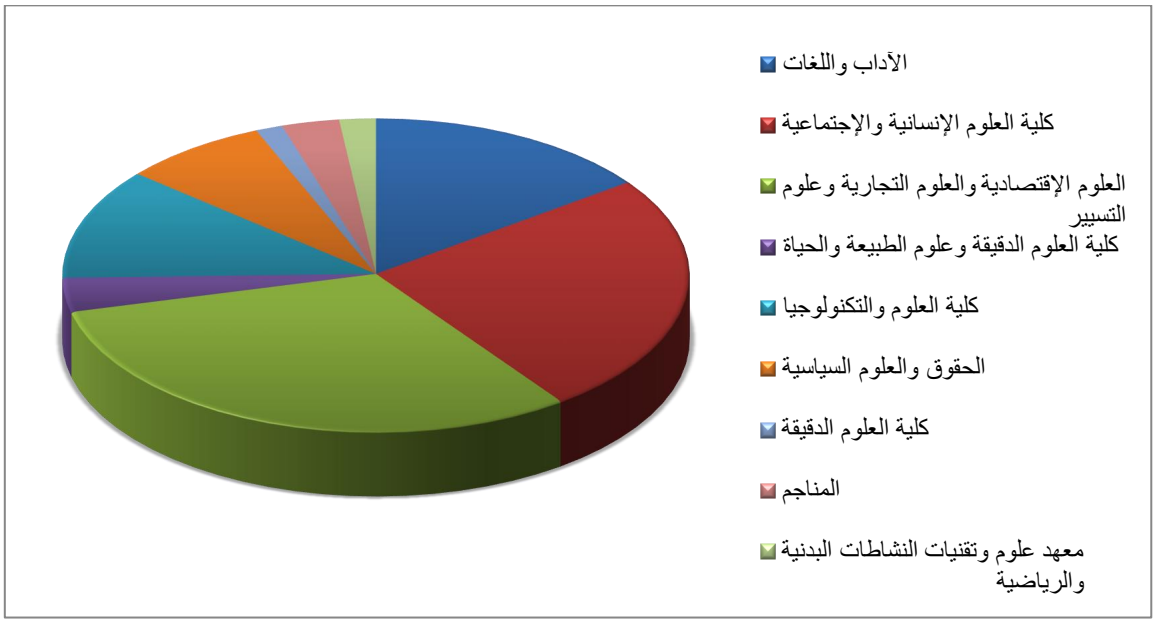
من خلال بيانات الجدول رقم (08) والتمثيل البياني رقم (10) يتضح أن أكبر نسبةً لأساتذة جامعة الشهيد العربي التبسي من حيث الخبرة هي نسبة الأساتذة الذين لديهم خبرة مهنية تتراوح من(6 إلى10 سنوات) حيث تقدر بـ 40.3 % أي 174 أستاذا من أفراد العينة ثم تليها نسبة الأساتذة التي لها أقدمية كبيرة في الوظيفة (أكثر من 10 سنوات) وتقدر بـ 39.4% أي 170 أستاذا وهي فئة الأساتذة الجامعين الأوائل في الجامعة ويشغلون مناصب عالية سواء دكاترة أو أساتذة تعليم عالي في الغالب، أما نسبة الأساتذة الذين لديهم خبرة بين (3 إلى 5 سنوات) وتقدر بـ 16.9%، وأخيرا نسبة الأساتذة الذين لديهم خبرة أقل من 3 سنوات وهي فئة الأساتذة الذين مازالوا لم يحصلوا على شهادات الدكتوراه بعد لتؤهلهم للتدريس بالجامعة بصفة رسمية أو ماجستير حديثي الحصول على شهادة الدكتوراه وتقدر بنسبة 3.5%، أي 15 أستاذا من خلال هذه المعطيات نجد أن أغلبية الأساتذة لديهم خبرة مهنية لا بأس بها وهذا ما قد يساعد على التكوين بصورة أفضل.

الجدول رقم (09): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الكلية.

الكلية	التكرار	النسبة
الآداب واللغات	65	%15.0

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية	108	%25.0
العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير	135	%31.3
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	21	% 4.9
كلية العلوم والتكنولوجيا	49	%11.3
الحقوق والعلوم السياسية	33	%7.6
معهد المناجم	13	%3.0
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية	8	%1.9
المجموع	432	%100.0

شكل رقم (11): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الكلية



من خلال بيانات الجدول رقم (09) والشكل رقم (11) يتضح أن أكبر نسبةً لأساتذة جامعة الشهيد العربي التبسي ينتمون إلى كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير حيث تقدر نسبتهم بـ 31.3%، أي 135 أستاذا، وتليها نسبة الأساتذة الذين ينتمون إلى كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والمقدرة بـ 25.0%، ثم تليها نسبة الأساتذة الذين ينتمون إلى كلية الآداب واللغات وتقدر بـ 15%، ثم تليها نسبة الأساتذة المنتمين لكلية العلوم والتكنولوجيا والمقدرة بـ 11.3%، وتأتي في المرتبة الموالية نسبة الأساتذة الذين ينتمون إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والمقدرة بنسبة 7.6%، لتأتي بعدها نسبة الأساتذة الذين ينتمون إلى كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة والمقدرة بنسبة 4.9%، وتليها نسبة الأساتذة المنتمين إلى معهد المناجم حيث تقدر بـ 3 %، وأخيرا نسبة الأساتذة المنتمين إلى معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية والمقدرة بـ 1.9% أي 8 أساتذة من عينة البحث. من خلال المعطيات نلاحظ أن أغلبية الأساتذة ينتمون لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ثم

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية وكلية الآداب واللغات وهذا راجع لعملية طبيعة التخصص وعدد الطلبة الحاجة للتوظيف أكبر بهذه التخصصات نظرا لكبر هذه الكليات.

3- أدوات الدّراسة الأساسية:

أ- **الملاحظة:** تعتبر الملاحظة هي أول خطوة يستخدمها الباحثون في الدراسات الميدانية، حيث اعتمدت الطالبة هذه الأداة خلال الزيارة الميدانية الإستطلاعية التي قامت بها، وتمكنت من جمع بعض المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تمكنت من خلال الملاحظة الحصول على بعض المعلومات المطلوبة، كما اعتمدت الدراسة على الملاحظة في تحليل بعض اتجاهات الأساتذة المبحوثين.

ب- **الإستمارة:** إعتمدت الطالبة على الإستمارة الأداة الأساسية للدراسة والتي تم بناؤها في الدراسة الإستطلاعية والتأكد من صلاحيتها لجمع البيانات من خلال حساب صدقها وثباتها، ثم عمدت الطالبة إلى سحب الإستمارة في صورتها النهائية وشرعت في التوزيع بعد التأكد من ملائمة الظروف لعينة البحث في حال التوزيع الورقي، وفي حال عدم ملائمة الظروف لبعض أفراد العينة المدروسة لجأت الطالبة إلى إرسال الاستمارة النهائية عبر البريد الإلكتروني لأفراد العينة الذين يتعذر التعامل معهم بصورة مباشرة، لتحرص الطالبة بعد ذلك على جمع الإستمارات والتأكد من إحتواءها على المعلومات الأساسية الضرورية للدراسة، ونذكر في هذا المقام أن الفترة المستغرقة لجمع الإستمارات تراوحت بين مارس 2022 وسبتمبر 2022.

4- طريقة تفريغ البيانات والحصول على الدرجات الخام:

بعد عملية جمع البيانات والمعطيات بالأدوات المذكورة سالفا، إعتمدت الباحثة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20، أين قامت بتفريغ البيانات وتسجيل الإستجابات الموجودة عليه حيث أن الصف الأفقي بالبرنامج خاص بالبيانات الشخصية: الجنس، الشهادة العلمية المتحصل عليها، الرتبة العلمية، الخبرة، الكلية، التخصص، النظام، بالإضافة للبنود من 1 إلى 54 ، أما العمودي فيضم عينة الدراسة من الفرد رقم 1 إلى الفرد رقم 432. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه وباعتبار بدائل الإجابات التي بنيت عليها الاستمارة والتي تتوافق مع مقياس ليكارت الخماسي فقد اعتمدنا ميزان تصحيح لهذه البدائل لتسهيل التعامل معها أثناء تفريغ البيانات على النحو التالي:

أ- في حال إجابة المبحوث بخيار موافق بشدة على بند الاستمارة تمنح له علامة 5

ب- في حال إجابة المبحوث على بند الاستمارة بخيار موافق تمنح له علامة 4

ج- في حال إجابة المبحوث على بند الاستمارة بخيار محايد تمنح له علامة 3

د- في حال إجابة المبحوث على بند الاستمارة بخيار غير موافق تمنح له علامة 2

هـ- في حال إجابة المبحوث على بند الاستمارة بخيار غير موافق بشدة تمنح له علامة 1.

5- الأساليب الإحصائية المعتمدة في اختبار الفروض ومعالجة البيانات:

تم الاعتماد في معالجة البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS رقم 20)، وتم توظيف الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص مفردات الدراسة.
- حساب صدق الاستمارة.
- حساب ثبات الاستمارة
- **حساب طول الفئة:** (محمود محمد ديب طيوب.2023. ص2)

القانون الكلي للمدى = أعلى قيمة – أقل قيمة / عدد المستويات

- **حساب مجال متوسط إجابات الأفراد.** (ناصري محمد الشريف.2020. ص43)

الجدول رقم (10) يبين مجال متوسط إجابات الأفراد

[1 – 1.08]	غير موافق بشدة
[1.8 – 2.6]	غير موافق
[2.6 – 3.4]	محايد
[3.4 – 4.2]	موافق
[4.2 – 5]	موافق بشدة

خلاصة:

إن المنهجية العلمية تحتم على الباحث الموضوعي اعتماد مناهج كما أدوات وأساليب إحصائية بعينها تفرضها طبيعة المواضيع المدروسة ليسهل له العمل على البحث فيما بعد كما تسوقه هذه الخطوات المنهجية للإجابة عن التساؤلات التي تدور في ذهنه فتتبدى له الوقائع وما تتضمنه من متغيرات كما هي أمبريقيا دون زيادة أو نقصان.

الفصل السادس

الفصل السادس: عرض ،تحليل ،تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

أولا: عرض وتحليل النتائج

1- عرض وتحليل نتائج الفرض الرئيسي الأول باعتبار نتائج الفروض الجزئية

2- عرض وتحليل نتائج الفرض الرئيس الثاني الفرقي باعتبار نتائج الفروض الجزئية الفرقية

ثانيا: مناقشة وتفسير النتائج في ضوء الفرضيات

1- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرئيسية الأولى باعتبار نتائج الفروض الجزئية

2- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرئيسية الثانية الفرقية باعتبار نتائج الفروض الجزئية

3- مناقشة عامة

- الخاتمة
- التوصيات والاقتراحات
- المصادر والمراجع
- الملاحق

تمهيد

بعد الدراسة النظرية التي أجريناها حول المتغير المستقل "برامج التعليم العالي الجامعي" والمتغير التابع "متطلبات التنمية الاقتصادية" تم التطرق في الدراسة الميدانية إلى التعرف على مجالات الدراسة وكيفية اِختيار العينة ثم تحديد طريقة جمع البيانات وتحليلها. لنتطرق أخيرا في هذا الفصل إلى تحليل المعطيات التي تحصلنا عليها ميدانيا والتي تعالج المتغير المستقل كما المتغير التابع.

أولا:عرض وتحليل النتائج:

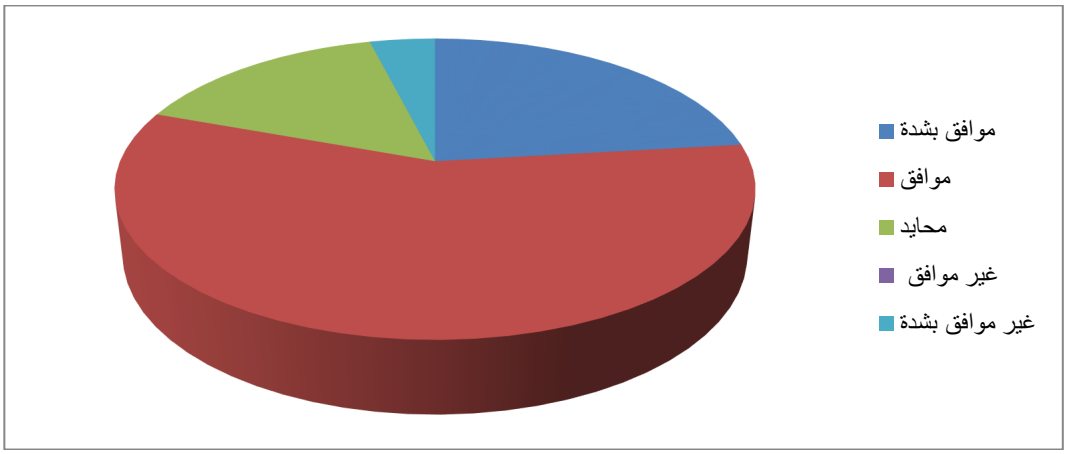
1- **عرض وتحليل نتائج الفرض الرئيس الأول باعتبار نتائج الفروض الجزئية:** نص الفرض على: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية. وللوقوف على نتيجة هذا الفرض الرئيس الأول علينا معالجة الفروض الجزئية له.

1-1- **عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الأول:** نص الفرض على: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة.

الجدول رقم (11) المعالج للبند رقم(01): تتيح برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تتيح برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب.	ت	100	248	67	00	17	3.958	موافق
	ن	% 23.1	% 57.4	%15.5	%0.0	% 3.9		

الشكل رقم (12): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم (01)



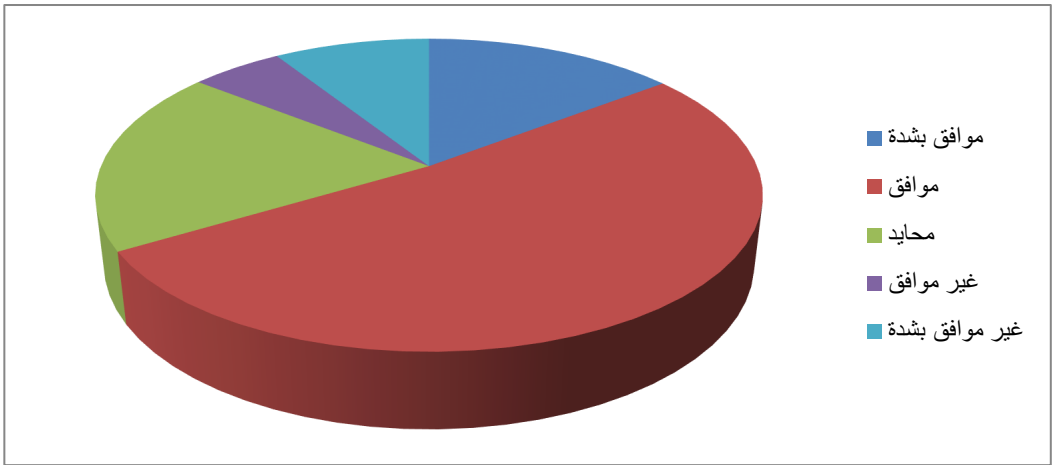
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (11) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (12) المعالجين للبند رقم (01) والذي ينص على: **تتيح برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 100 مبحوث وبنسبة 23.1% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 248 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 57.4% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 67 تكرارا تقابلها نسبة مئوية تساوي 15.5%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 00 تكرار، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 17 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 3.9%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.958 وبالرجوع إلى الجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن النتائج السابقة تؤكد توجه أغلب المبحوثين للموافقة على كون برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تتيح فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب وهذا ما قد يؤكد وظيفية وفعالية طرائق واستراتيجيات التدريس المعتمدة في هذا الإطار والتي قد تسمح بالكشف عن البناء المفاهيمي والتكوين المعرفي للطالب بما يفسح المجال إما لتعديل ما يجافي الصواب منها أو تقوية الصحيح فيها وهذا ما يكشف أيضا على أن الطالب هو مركز العملية التعليمية وأن مهمة الأستاذ ترتكز على التوجيه وفي كل الحالات فإن هذه العمليات تترجم فحوى وفعالية برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر.

الجدول رقم (12) المعالج للبند رقم (02): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تجعل الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تجعل برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية.	ت	63	224	83	23	39	3.576	موافق
	ن	%14.6	%51.9	%19.2	% 5.3	% 9.0		

الشكل رقم (13) يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم: 02



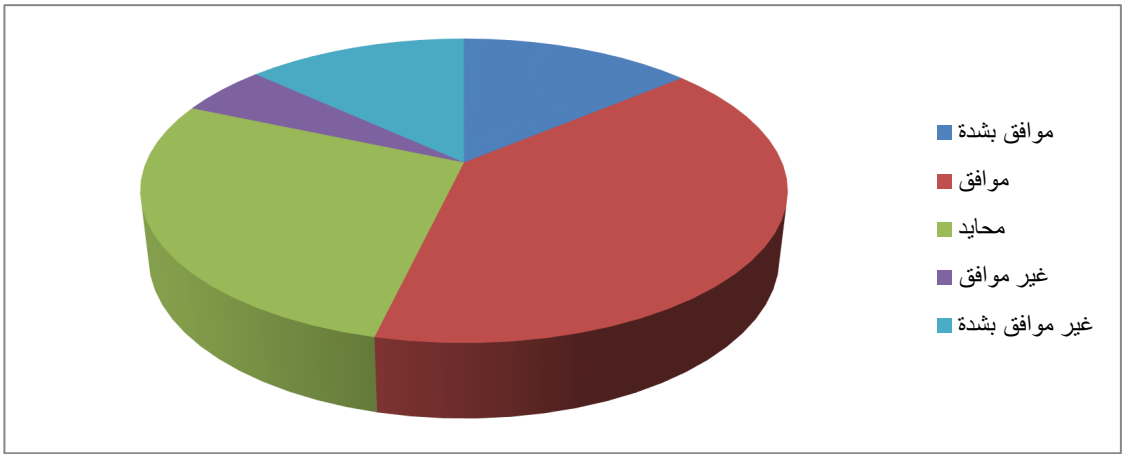
من خلال بيانات الجدول أعلاه رقم (12) والشكل (13) المعالجين للبند رقم 02 وجدنا أن إجابات المبحوثين في البند الثاني موزعة على البدائل الخمسة بحيث البديل الأول "موافق بشدة" كانت عدد تكرارات المبحوثين تساوي 63 تكرار وبنسبة مئوية تساوي 14.6% في حين أن البديل "موافق" كان عدد التكرارات تساوي 224 ونسبة مئوية تساوي 51.9%، وكان بديل "محايد" بعدد تكرارات يساوي 83 تكرار ونسبة مئوية 19.2%، في حين "غير موافق" 23 تكرار ونسبة 5.3%، أما البديل "غير موافق بشدة" عدد التكرارات 39 ونسبة مئوية 9%، هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.576 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إذا باعتبار النتائج أعلاه نلاحظ أن غالبية المبحوثين أجابوا ببديل موافق على كون برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تجعل من الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية وهذا ما قد يفصح عن تجاوز مسألة الحفظ في هذا المستوى من التعليم والعمل على تأكيد دور الطالب في توظيف أساليب وطرق وتقنيات تساهم في تفعيل دوره في العملية التعليمية التعلمية وتتيح له القدرة على تجاوز حدود المادة الفكرية المعروضة إلى الإبداع الذي يسوقه إلى اِبتكار أساليب وطرق وتقديم إضافاتٍ تسهم في إحراز تقدمٍ أكثر لاستغلال ما هو متوفر أو تساعد في تجاوز العقبات والمشكلات المطروحة من خلال تنمية التفكير الإبتكاري وهو ما لن يتأتى إلا من خلال الاِهتمام ببرامج التعليم باعتبارها أهم الوسائل التي قد نرتكز عليها لبلوغ هذه الغاية.

الجدول رقم (13) المعالج للبند رقم (03) تعتمد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على الجانب التطبيقي.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	إتجاه العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعتمد برامج التعليم العالي الجامعي على الجانب التطبيقي.	ت	60	172	120	23	57	3.358	محايد
	ن	%13.9	%39.8	%27.8	5.3%	13.2%		

الشكل رقم (14): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 03



من خلال بيانات الجدول (13) والشكل (14) المعالجين للبند رقم 03 وجدنا أن إجابات المبحوثين في البند الثالث موزعة على البدائل الخمسة بحيث البديل الأول "موافق بشدة" كانت عدد تكرارات المبحوثين تساوي 60 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 13.9% في حين أن البديل "موافق" كان عدد التكرارات تساوي 172 ونسبة مئوية تساوي 39.8%، وكان بديل "محايد" بعدد تكرارات يساوي 120 تكرارا ونسبة مئوية 27.8%، في حين "غير موافق" 23 تكرارا ونسبة 5.3%، أما البديل "غير موافق بشدة" عدد التكرارات 57 ونسبة مئوية 13.2%, هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.385 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال محايد.

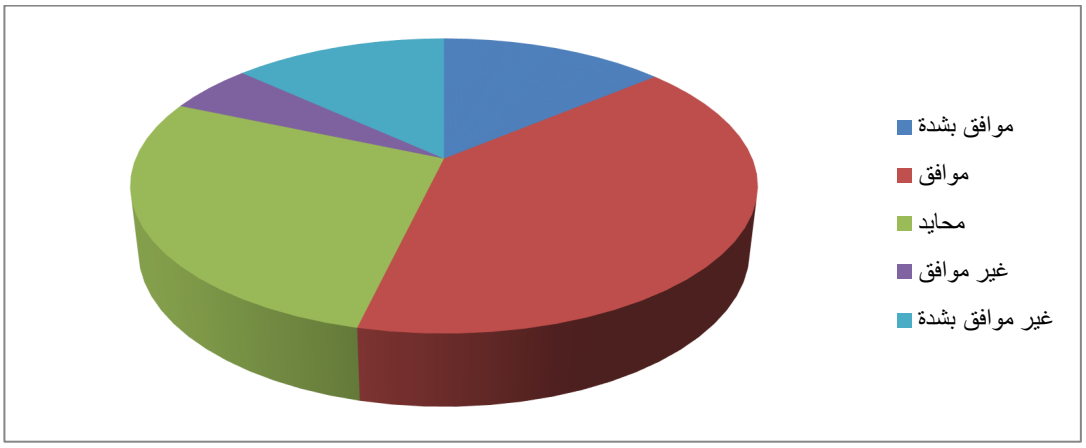
من خلال النتائج الواردة أعلاه فإن الموقف العام للمبحوثين والمعبر عنه ببديل محايد يظهر توسط المبحوثين في الإجابة على هذا البند وعدم إنحيازهم لجانب معين وعدم تبنيهم توجها واضحا بخصوص إعتماد برامج التعليم العالي الجامعي الجزائرية على الجانب التطبيقي في التدريس وباعتبار ملاحظاتنا للواقع فإن الأمر يدفعنا إلى الدعوة إلى زيادة التأكيد على دعم هذا الجانب في البرامج التعلمية لتفعيل انتقالها من التركيز على الأساتذة كفاعلين أساسيين إلى التأكيد على دورهم كموجهين والنظر للمتعلمين كفاعلين إيجابيين في العملية التعليمية التعلمية، الأمر الذي يعزز التفاعل الإيجابي بين قطبي العملية،

ويسهم في إزاحة الضبابية عن المقررات ويكشف عن الإستراتيجيات المناسبة في العمل الديداكتيكي والتوظيف الأمبريقي للمعارف الأساسية.

الجدول رقم (14) المعالج للبند رقم(04): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تشجع العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة.

البند	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تشجع برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة.	ت	90	207	80	27	28	3.703	موافق
	ن	%20.8	%47.9	%18.5	%6.3	6.5%		

الشكل رقم (15): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 04



من خلال بيانات الجدول أعلاه (14) والدائرة النسبية (15) المعالجين للبند رقم 04 وجدنا أن إجابات المبحوثين في البند الرابع موزعة على البدائل الخمسة بحيث البديل الأول "موافق بشدة" كانت عدد تكرارات المبحوثين تساوي 90 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 20.8% في حين أن البديل "موافق" كان عدد التكرارات تساوي 207 ونسبة مئوية تساوي 47.9%، وكان بديل "محايد" بعدد تكرارات يساوي 80 تكرارا ونسبة مئوية 18.5%، في حين "غير موافق" 27 تكرارا ونسبة 6.3%، أما البديل "غير موافق بشدة" عدد التكرارات 28 ونسبة مئوية 6.5%، هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.703 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

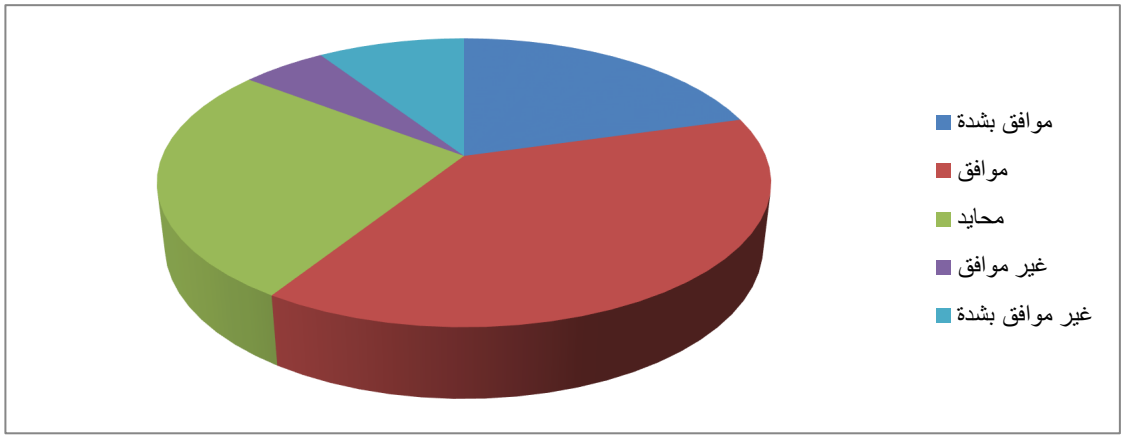
إن الاتجاه العام للمبحوثين في الإجابة على هذا البند ببديل موافق يؤكد أن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر تشجع العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة والأمثلة على ذلك كثيرة منها البحوث الجماعية، المذكرات الجماعية، الأنشطة والورشات الثقافية التي تقيمها المؤسسات الجامعية الأمر الذي يسهم في تبادل المعارف والمهارات بين الطلاب، وينمي لديهم الفكر التعاوني لتحقيق المصالح والأهداف، كما أنه

يفتح مجالا للتعلم المتبادل والمستمر ومنه الأداء بشكل أفضل وبجودة أكبر؛ كما إن إستراتيجية العمل الجماعي التعاوني ذات أهمية حتى خارج أسوار الجامعة فهي إستراتيجية تمكن الطلاب من الإندماج بسهولة في أوساط العمل أو حتى في الحياة الإجتماعية.

الجدول رقم (15) المعالج للبند رقم (05): تعمل برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف

البند	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعمل البرامج التعليمية المعتمدة على إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف.	ت	89	166	114	23	40	3.557	موافق
	ن	20.6%	38.4%	26.4%	5.3%	% 5.9		

الشكل رقم (16): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 05



من خلال بيانات الجدول رقم (15) والشكل (16) المعالجين للبند رقم 05 وجدنا أن إجابات المبحوثين في البند الخامس موزعة على البدائل الخمسة بحيث البديل الأول "موافق بشدة" كانت عدد تكرارات المبحوثين تساوي 89 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 20.6% في حين أن البديل "موافق" كان عدد التكرارات تساوي 166 ونسبة مئوية تساوي 38.4%، وكان بديل "محايد" بعدد تكرارات يساوي 114 تكرارا ونسبة مئوية 26.4%، في حين "غير موافق" 23 تكرارا ونسبة 5.3%، أما البديل "غير موافق بشدة" عدد التكرارات 40 ونسبة مئوية 5.9%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.557 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

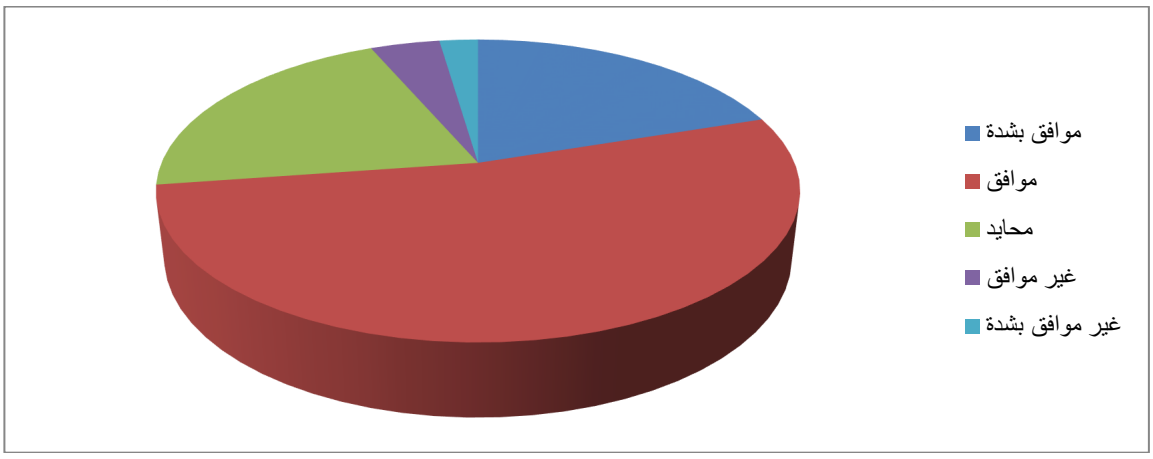
إن الإتجاه العام لإجابات المبحوثين على هذا البند ببديل موافق يكشف على أن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر تعمل على إثارة الدافعية للتعلم، الأمر الذي يؤكد أنها تشبع حاجات الطلاب

وتطلعاتهم العلمية والمعرفية كما أنها تضمن لهم وجود فرص للنجاح وتحقيق الذات والمشاركة الفعالة والنشطة في إنجاز وتقديم المادة بما يتماشى مع قدراتهم المعرفية والمهارية، هذا وإن كانت برامج التعليم العالي الجزائرية تعمل على إثارة دافعية المتعلمين من خلال إشباع فضولهم العلمي فإنها من ناحية أخرى لم تهمل الجانب العضوي لهم من خلال التعزيزات المالية التي تقدمها الوصاية للطلاب طيلة مسارهم التعليمي بالإضافة إلى اِعتماد النقل والإطعام والإقامة المجانية ناهيك عن التأمين الصحي والاِجتماعي وهي كلها تحفيزات تثير الدافعية لدى الطلاب وتوجههم نحو المعرفة والاِستكشاف العلميين.

الجدول رقم (16) المعالج للبند رقم (06) تشجع عملية التقييم في الوسط الجامعي القدرة على الحفظ والاسترجاع لدى الطالب.

البند	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تشجع عملية التقييم في الوسط الجامعي القدرة على الحفظ والاسترجاع لدى الطالب.	ت	86	228	90	18	10	3.838	موافق
	ن	%19.9	%52.8	%20.8	%4.2	%2.3		

الشكل رقم (17): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 06



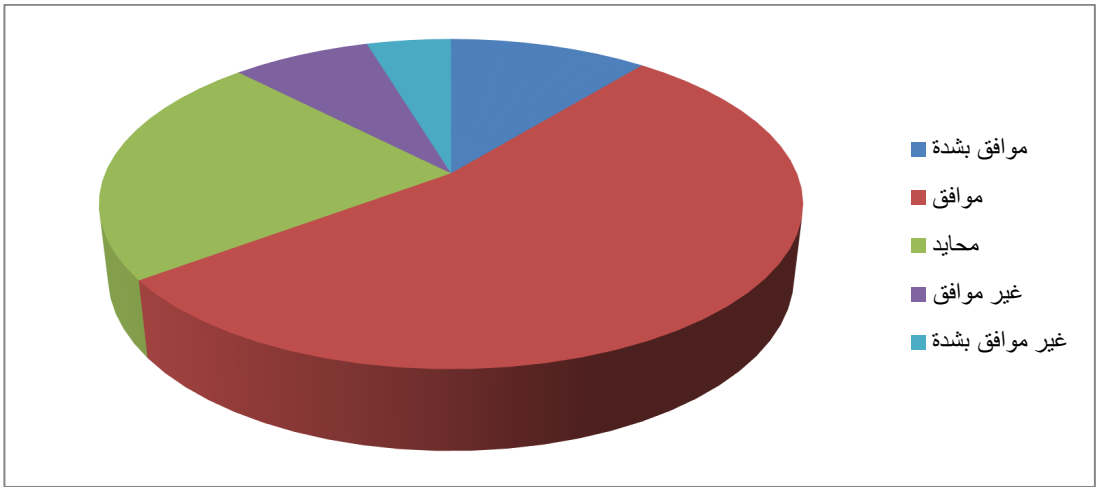
من خلال بيانات الجدول رقم (16) والشكل (17) المعالجين للبند رقم 06 وجدنا أن إجابات المبحوثين في البند السادس موزعة على البدائل الخمسة بحيث البديل الأول "موافق بشدة" كانت عدد تكرارات المبحوثين تساوي 86 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 19.9% في حين أن البديل "موافق" كان عدد التكرارات تساوي 228 ونسبة مئوية تساوي 52.8%، وكان بديل "محايد" بعدد تكرارات يساوي 90 تكرارا ونسبة مئوية 20.8%، في حين "غير موافق" 18 تكرارا ونسبة 4.2%، أما البديل "غير موافق بشدة" عدد التكرارات 10 ونسبة مئوية 2.3%، هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.838 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

ومن خلال الإتجاه العام للمبحوثين والذي ورد ببديل موافق على كون عملية التقييم في الوسط الجامعي تشجع على الحفظ والإسترجاع لدى الطالب، فإن تفسيرنا لهذا الإتجاه وبإعتبار ملاحظاتنا للواقع ونقاشاتنا مع بعض المبحوثين يقوم على كون الحفظ والإستيعاب ركيزتان أساسيتان في طلب العلم، غير أن ما قد يعاب على التقييم المرتكز على الحفظ فقط أن المتعلمين في الغالب الأعم يحفظون وقتيا ولغرض الاختبار وسرعان ما تختفي المعارف من ذاكرتهم وتزول دون توظيفها في مواقف أخرى وهو ما قد نسميه بإنتقال أثر التعلم، لذلك يستحسن أن تشمل عمليات التقييم مستويات أعلى من الأهداف في صنافة بلوم من تطبيق وتحليل وتركيب وتقويم، وأن لا تقتصر فقط على إسترجاع المعرفة وإن كانت عملية التركيز (الحفظ، الاسترجاع) شرطا أساسيا للتعلم فيستحسن إذا أن تتنوع أسئلة الاختبارات التقييمية لتشمل مختلف القدرات والمهارات التي تهدف البرامج التعليمية لتنميتها لدى المتعلمين وهو ما يدعوا إلى ضرورة اعتماد طرق تقييمية تغطي جميع الجوانب التي نهدف إلى قياسها بهذه الإختبارات.

الجدول رقم (17) المعالج للبند رقم (07) ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب.

البند	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب.	ت	47	233	99	33	20	3.588	موافق
	ن	%10.9	%53.9	%22.9	% 7.6	% 4.6		

الشكل رقم (18): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 07



من خلال بيانات الجدول **(17)** والشكل **(18)** المعالجين للبند رقم **(07)** وجدنا أن إجابات المبحوثين في البند السابع موزعة على البدائل الخمسة بحيث البديل الأول "موافق بشدة" كانت عدد تكرارات المبحوثين تساوي 47 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 10.9% في حين أن البديل "موافق" كان عدد

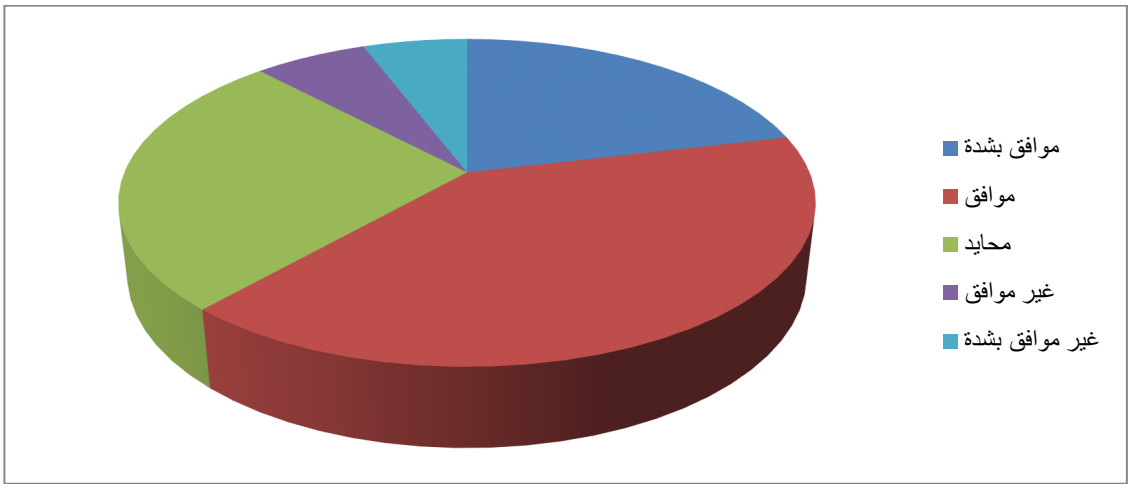
التكرارات تساوي 233 ونسبة مئوية تساوي 53.9%، وكان بديل "محايد" بعدد تكرارات يساوي 99 تكرارا ونسبة مئوية 22.9%، في حين "غير موافق" 33 تكرارا ونسبة 7.6%، أما البديل "غير موافق بشدة" عدد التكرارات 20 ونسبة مئوية 4.6%، هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.588 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

من خلال النتائج التي أفرزها الجدول أعلاه والتي توضح أن الاتجاه العام للمبحوثين يقوم على موافقتهم على كون البرنامج التعليمي المعتمد ينمي القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب، وهو ما يكشف لنا أن هذه البرامج التعليمية تساهم في تغذية التفكير العقلاني لدى المتعلمين وقد يكون ذلك بأساليب وطرق مختلفة توصلهم إلى تعلم كيفية تقييم الخيارات والتوجه إلى البدائل الأفضل، تنمية مهارات التواصل، العمل على كبح وتجاوز الاندفاعية والقرارات المتهورة، مقاربة الأسباب وتحليل الوضعيات للوقوف على الجوانب السلبية والايجابية فيها. ويتحقق ذلك بتشجيعهم على الإنخراط في النشاطات الحوارية والمناقشات العلمية، تكليفهم بحل مشكلات تحتاج إلى تمعن وتفكير تحليلي وإبداعي وابتكاري الأمر الذي من شأنه أن يغذي وينمي التفكير العقلاني.

الجدول رقم (18) المعالج للبند رقم (08) تركز برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على تنمية مهارات حل المشكلات.

البند		التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تركز برامج التعليم المعتمدة على تنمية مهارات حل المشكلات.	ت	92	174	114	27	25	3.650	موافق
	ن	%21.3	%40.3	%26.4	%6.3	% 5.8		

الشكل رقم (19): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 08



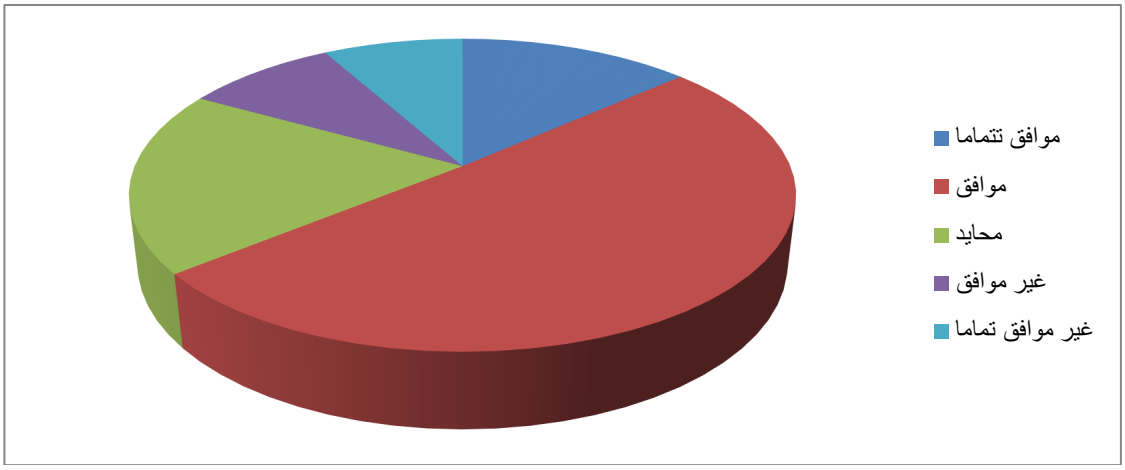
من خلال بيانات الجدول رقم (18) والشكل (19) المعالجين للبند رقم 08 وجدنا أن إجابات المبحوثين في البند الثامن موزعة على البدائل الخمسة بحيث البديل الأول "موافق بشدة" كانت عدد تكرارات المبحوثين تساوي 92 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 21.3%، في حين أن البديل "موافق" كان عدد التكرارات تساوي 174 وبنسبة مئوية تساوي 40.3%، وكان بديل "محايد" بعدد تكرارات يساوي 114 تكرار ونسبة مئوية 26.4%، في حين "غير موافق" 27 تكرار ونسبة 6.3%، أما البديل "غير موافق بشدة" عدد التكرارات 25 ونسبة مئوية 5.8%، هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.650 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

من خلال نتائج الجدول أعلاه والتي كشفت عن إجابة المبحوثين على هذا البند بالأغلبية ببديل موافق وتوجههم إلى الإعتقاد أن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تركز على تنمية مهارات حل المشكلات، فإن تغذية هذه المهارة لدى الطالب تتضمن تعليمه إتباع خطوات منهجية للوصول للإجابة على التساؤلات التي تدور في ذهنه وبلوغ الحلول الناجعة التي تسهم في إدارة الصعوبات والمشكلات التي تؤرقه، ولعل مهارة حل المشكلات تتضمن عددا من الخطوات الأساسية أبرزها على العموم كخطوة أولى الوقوف على المشكلة والتعرف عليها عن قرب ما يضمن بالتالي التعرف على الأسباب التي دفعت إلى ظهورها، ثم عرض الحلول البديلة التي يعتقد أنها قد تسهم في تجاوز المشكلة، وأخيرا الاختيار بين هذه الحلول واعتماد الحل الأنسب فيها. وإن تركيز برامج التعليم العالي الجزائرية المعتمدة على تنمية وتطوير هذه المهارة لدى الطالب يضمن له الاستعداد لمواجهة المواقف الحياتية المختلفة وتنمي قدراته الإبداعية والإبتكارية في دفع المخاطر عنه. وهو ما يؤكد أن هذه البرامج قد صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة.

الجدول رقم (19) المعالج للبند رقم (09) يساهم البرنامج التعليمي في إعداد فردا منتجا في المجتمع.

البند	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
يساهم البرنامج التعليمي في إعداد فردا منتجا في المجتمع.	ت	58	219	82	38	35	3.525	موافق
	ن	%13.4	%50.7	%19	% 8.8	% 8.1		

الشكل رقم (20): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 09



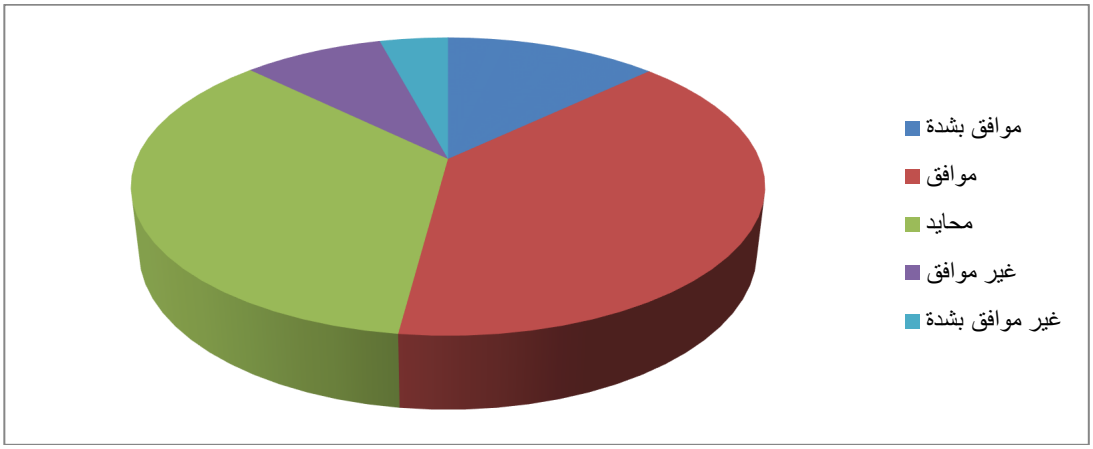
من خلال بيانات الجدول رقم (19) والشكل (20) المعالجين للبند رقم 09 وجدنا أن إجابات المبحوثين في البند التاسع موزعة على البدائل الخمسة بحيث البديل الأول "موافق بشدة" كانت عدد تكرارات المبحوثين تساوي 58 تكرار وبنسبة مئوية تساوي 13.4% في حين أن البديل "موافق" كان عدد التكرارات تساوي 219 ونسبة مئوية تساوي 50.7%، وكان بديل "محايد" بعدد تكرارات يساوي 82 تكرار ونسبة مئوية 19%، في حين "غير موافق" 38 تكرار ونسبة 8.8%، أما البديل "غير موافق بشدة" عدد التكرارات 35 ونسبة مئوية 8.1%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.525 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن نتائج الجدول أعلاه تؤكد توجه المبحوثين للموافقة على كون البرنامج التعليمي المعتمد يسهم في إعداد فردا منتجا في المجتمع وهو بذلك يتجاوز حدود المادة التعليمية إلى اِعتبار الطالب عضوا فاعلا الأمر الذي يفرض عليه تكوين طلبة يتحملون مسؤولياتهم بالنظر لكونهم المورد الأساسي الذي تبنى عليه التنمية بمختلف أشكالها، وهو ما يؤكد أيضا قيام هذه البرامج على مبدأ التعليم المنتج.

الجدول رقم (20) المعالج للبند رقم (10): تقاوم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة النمطية وجمود الفكر لدى الطلبة.

البند	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تقاوم برامج التعليم المعتمدة النمطية وجمود الفكر لدى الطلبة.	ت	56	169	152	37	18	3.481	موافق
	ن	%13	%39.1	%35.2	8.6	4.2		

الشكل رقم (21): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 10



من خلال بيانات الجدول رقم (20) والشكل (21) المعالجين للبند رقم 10 وجدنا أن إجابات المبحوثين في البند العاشر موزعة على البدائل الخمسة بحيث البديل الأول "موافق بشدة" كانت عدد تكرارات المبحوثين تساوي 56 تكرار وبنسبة مئوية تساوي 13% في حين أن البديل "موافق" كان عدد التكرارات تساوي 169 ونسبة مئوية تساوي 39.1%، وكان بديل "محايد" بعدد تكرارات يساوي 152 تكرار ونسبة مئوية 35.2%، في حين "غير موافق" 37 تكرار ونسبة 8.6%، أما البديل "غير موافق بشدة" عدد التكرارات 18 ونسبة مئوية 4.2%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.481 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن الإتجاه العام للمبحوثين في الإجابة على هذا البند ببديل موافق يؤكد على كون برامج التعليم العالي الجزائرية المعتمدة تقاوم النمطية وجمود الفكر لدى الطلبة، وهي بذلك تتجاوز التعصب والدوغمائية، وتوفر مجالا للمرونة ومقت القطعية الفكرية، فتقبل وجهات النظر المغايرة، الأمر الذي يسهم في التحرر الفكري، ويساير حاجات التطور المتسارعة الوتيرة، ما يستوجب تطويرا للفكر التحليلي كما النقدي، اللذان يحققان نشاطا عقليا يقضا ودائما ومتجددا، يحارب المعتقدات الجامدة، ويدعم أنماطا مرنة ومتطورة وواقعية من التوجهات.

الجدول رقم (21): يبين المتوسط الحسابي للمحور الأول

المحور الأول	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للمحور
	3.623	موافق

من خلال نتائج الجدول أعلاه رقم (21) الذي يبين قيمة المتوسط الحسابي لمحور الفرض الجزئي الأول، والذي نص على أن: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار

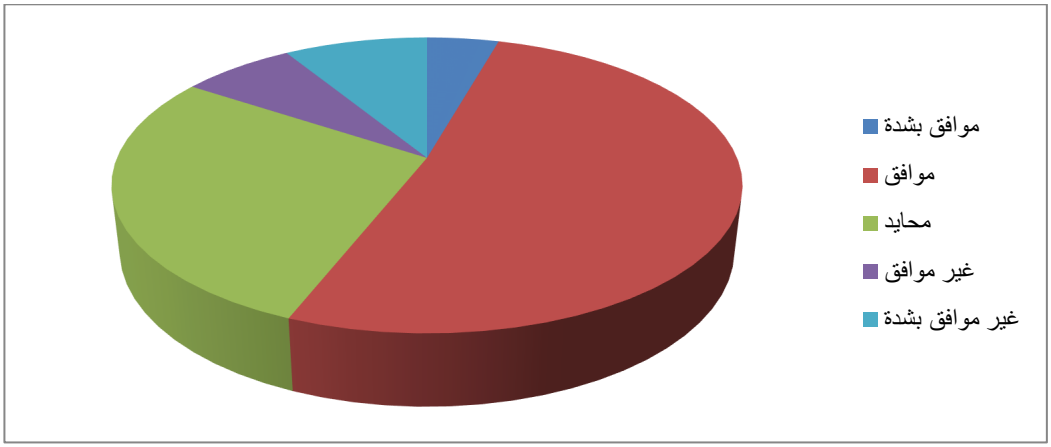
والإبداع لدى الإطارات المكونة. يظهر لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور تساوي 3.623 واستنادا للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** وعليه فإن الإتجاه العام لأفراد العينة في هذا المحور هو إتجاه ببديل موافق بأن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة.

1-2-**عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الثاني:** نص الفرض على: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة.

الجدول رقم (22) المعالج للبند رقم(11): تستخدم الجامعات الجزائرية تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تستخدم الجامعات الجزائرية تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي.	ت	19	223	122	30	38	3.358	موافق
	ن	%4.4	%51.6	%28.2	%6.9	%8.8		

الشكل رقم (22): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 11



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (22) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (22) المعالجين للبند رقم (11) والذي ينص على: **تستخدم الجامعات الجزائرية تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 19 مبحوث وبنسبة 4.4% على هذا البند ببديل موافق بشدة في

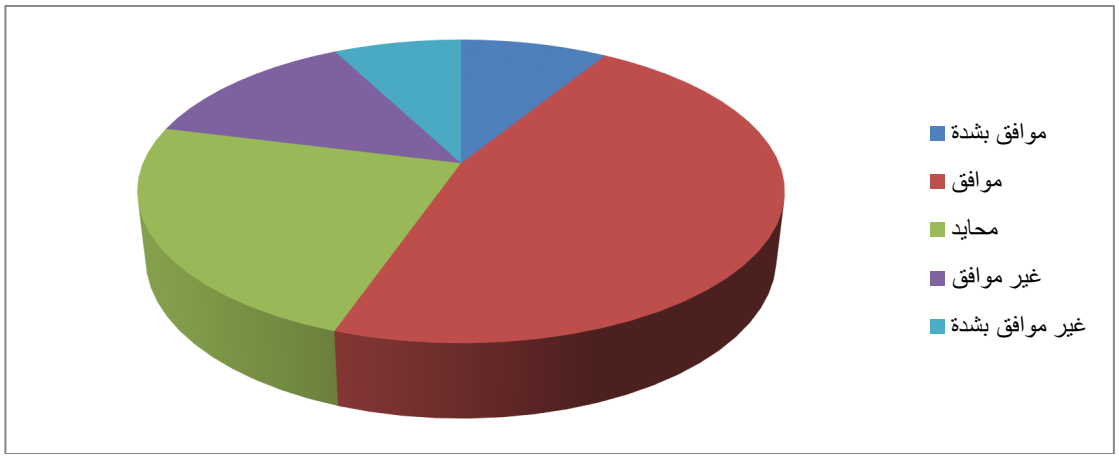
حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 223 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 51.6% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 122 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 28.2%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 30 تكرار ونسبة مئوية 6.9%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة، ببديل غير موافق بشدة هو 38 تكرار ونسبة مئوية تساوي 8.8%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.358 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن النتائج السابقة كشفت على توجه المبحوثين للموافقة على كون الجامعات الجزائرية تستخدم تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي. وهو الأمر الذي يؤكد صياغة البرامج التعليمية المعتمدة بطريقة تمكن الجامعة الجزائرية من مواجهة التحديات التي فرضها التطور العلمي والتكنولوجي العالمي الرهيب ما يستوجب توظيف الوسائل والتقنيات التكنولوجية الضرورية للتكوين بجودة والإستثمار الإيجابي والمتطور في الطالب على إعتبار أن التعليم بإستخدام التكنولوجيا يوفر منظومة فكرية متطورة ومنفتحة على التغيرات الحاصلة في العالم كما أنه يزيد من كفاءة المتعلمين ويدعمهم بالأسلحة المناسبة للتكيف مع عالم يسير بوتيرة تغير مخيفة.

الجدول رقم (23) المعالج للبند رقم(12): تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة	ت	38	201	102	58	33	3.354	محايد
	ن	%8.8	%46.5	%23.6	%13.4	%7.6		

الشكل رقم (23): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 12



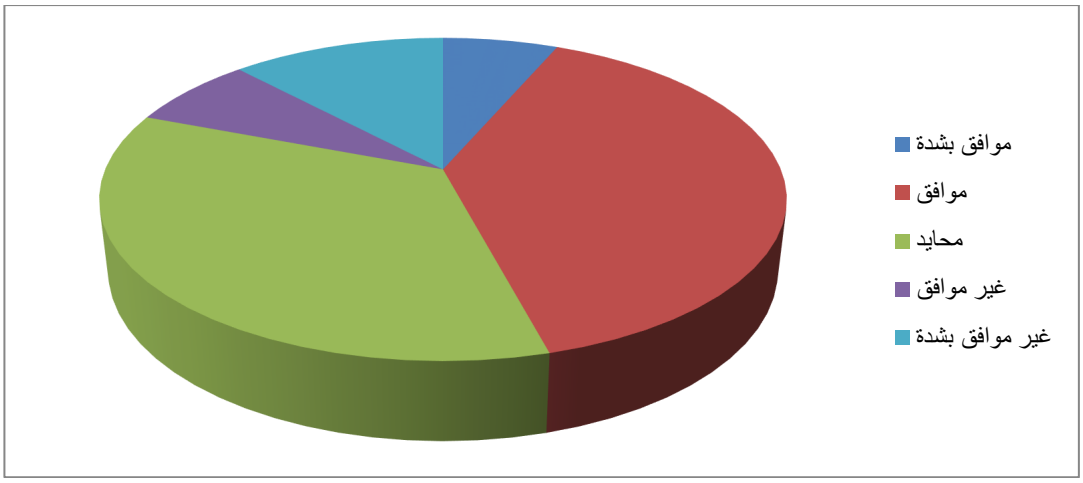
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (23) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (23) المعالجين للبند رقم (12) والذي ينص على: لا **تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 38 مبحوث وبنسبة 8.8% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 201 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 46.5% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 102 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 23.6%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 58 تكرار ونسبة مئوية 13.4%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 33 تكرار ونسبة مئوية تساوي 7.6%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.354 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

إن النتائج السابقة تبين وقوف المبحوثين موقفا حياديا في الإجابة على البند المتعلق بـ: **لا تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة** وبالرجوع إلى ملاحظاتنا للواقع ونقاشاتنا مع بعض المبحوثين فإن لاعتماد الوسائط التكنولوجية في عملية التعلم تأثير إيجابي على جودة المخرجات رغم تقليص المدة الزمنية المخصصة للتكوين التي يعتمدها نظام (l.m.d) فللوسائط التكنولوجية المختلفة المعتمدة في عملية التكوين دور مهم وتأثير إيجابي على جودة التكوين وعلى عدة أصعدة؛ ذلك أن الوسائط التكنولوجية الحديثة أولا تسهل حصول المتعلم على المعلومة وتلغي المسافات التي كان يحتاج الطالب في زمن ماض إلى قطعها حتى يحوز على مبتغاه بل تزوده الوسائط التكنولوجية المختلفة بغايته وهو في سريره ومن مكتبات محلية وطنية إقليمية وعالمية، كما أنها ثانيا تفيده بشروحـات وتوضيحات تغنيه في أحيان كثيرة عن طلب مساعدة الأساتذة المتخصصين من قسمه، ناهيك على أنها في الغالب الأعم ما تكون مجانية ولا تحتاج إلى تكاليف باهظة للتنقل أو للنسخ أو غيرها، هذا بالإضافة إلى أن إستخدام الوسائط في عملية التعلم والبحث تمكن المتعلم من تخزين المعرفة في سجلات إلكترونية ولفترات زمنية دون ضياعها ما يجعلها تغطي على الجانب المتعلق بتقليص فترة التكوين المحددة لمختلف التخصصات. غير أن ذلك لا ينفي أيضا الحاجة إلى توفير الوقت الكافي للمتعلمين باعتبار مبدأ تكافؤ الفرص وباعتبار أن ليس كل المتعلمين يحوزون على الوسائط التكنولوجية الضرورية ويحسنون إستخدامها للتعلم.

الجدول رقم (24) المعالج للبند رقم(13): تساهم مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تساهم مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.	ت	28	170	151	31	52	3.210	محايد
	ن	%6.5	%39.4	%35.0	%7.2	%12		

الشكل رقم (24): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 13



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (24) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (24) المعالجين للبند رقم (13) والذي ينص على: **تساهم مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 28 مبحوث وبنسبة 6.5% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 170 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 39.4% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 151 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 35%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 31 تكرار ونسبة مئوية 7.2%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 52 تكرار ونسبة مئوية تساوي 12%.

هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.210 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

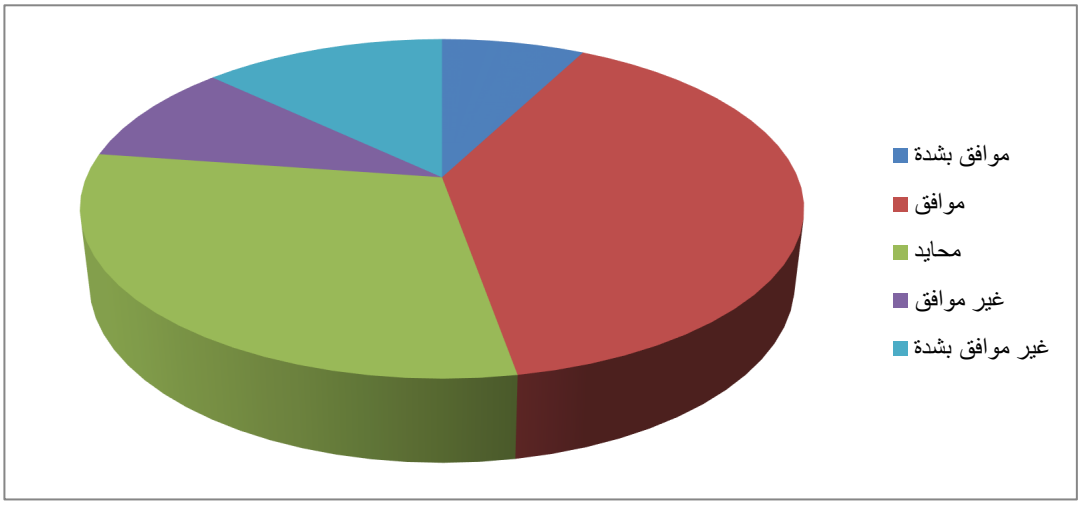
إن النتائج السابقة كشفت عن وقوف المبحوثين موقف المحايد في الإعتقاد بأن **مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي قد يساهم في إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني** وبالتالي فإن تفسيرنا

لهذا الموقف سيكون حذرا نرجعه لِإعتبارات عدة ونعتمد فيه على ملاحظاتنا ومناقشاتنا مع بعض المبحوثين منها أن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني تحتاج إلى إستراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الظروف والعوامل اللازمة لتفعيل دور الجامعة في تحقيق التنمية الإقتصادية وليس فقط مسايرتها للتطور التكنولوجي، بل إن الأمر يحتاج إلى خلق بيئة تشجع الإنتاج التكنولوجي المحلي وتنافس التكنولوجيا العالمية، حيث إن مهمة الجامعة خدمة للاقتصاد في هذا الجانب أن تكون بجودة وتشجع الصناعات التكنولوجية الطلابية فإن كان العصر عصر للتطور التكنولوجي السريع فإن الإنتاج المحلي يحقق لنا التنافسية ويمكننا من مواكبة ما يحصل في العالم في هذا الإطار كما يجنبنا التبعية كحد أدنى من الفوائد حماية للأمن القومي بما في ذلك الأمن الاقتصادي.

الجدول رقم (25) المعالج للبند رقم(14): برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي.	ت	33	171	130	42	56	3.192	محايد
	ن	%7.6	%39.6	%30.1	%9.7	%13		

الشكل رقم (25): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 14



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (25) والشكل المرافق له رقم (25) المعالجين للبند رقم (14) والذي ينص على: **برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد**

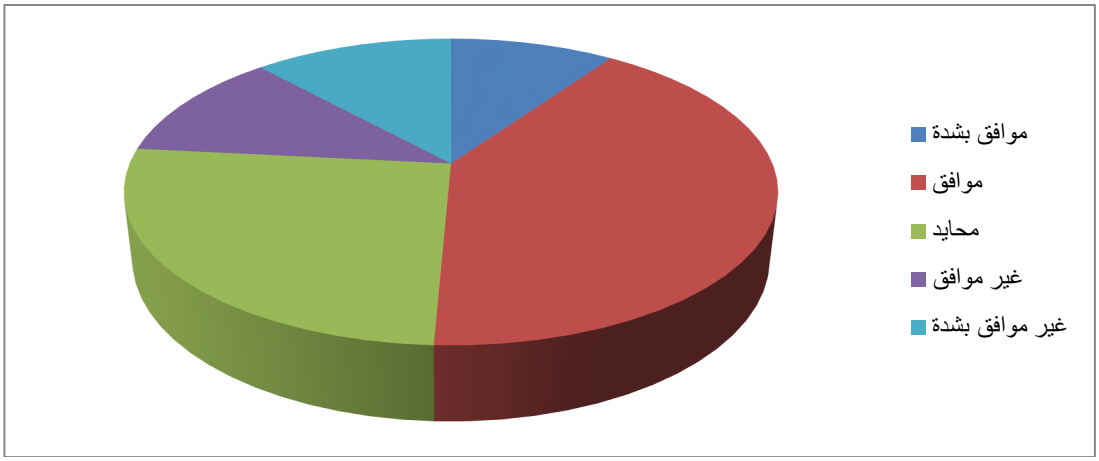
تكنولوجي تطبيقي نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 33 مبحوث وبنسبة 7.6% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 171 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 39.6% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 130 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 30.1%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 42 تكرار ونسبة مئوية 9.7%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 56 تكرار ونسبة مئوية تساوي 13%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.192 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

إن النتائج السابقة تشير إلى أن المبحوثين وقفوا موقف الحياد في الإجابة على البند الذي يدور حول كون **برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي** ومن خلال ملاحظاتنا للواقع فإن الأمر يجعلنا نؤكد على ضرورة تشبع برامج التعليم العالي المعتمدة بما لا يدع مجالا للضبابية إن من ناحية القاعدة المعرفية من جهة أو من ناحية التكوين التطبيقي في الجانب التكنولوجي من جهة ثانية، وبما يحقق تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي، إذ يجب التأكد من أنها مصاغة بطريقة تتماشى كما تنافس التطور التكنولوجي العالمي السريع علاوة على أنها تغطي إحتياجات سوق العمل من اليد العاملة الماهرة، لذلك يجب الحرص على تشبعها بحاجات الطلبة من التكوينين الأساسي والتطبيقي لمواكبة وتحدي التحولات السريعة في العالم، وتحقيق النتائج المرجوة في الجانب الاقتصادي.

الجدول رقم (26) المعالج للبند رقم(15): ينخرط خريجي التعليم العالي بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
ينخرط خريجي التعليم العالي بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث.	ت	42	177	112	50	51	3.252	محايد
	ن	% 9.7	%41.0	%25.9	%11.6	% 11.8		

الشكل رقم (26): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 15



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (26) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (26) المعالجين للبند رقم (15) والذي ينص على: **ينخرط خريجي التعليم العالي بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 42 مبحوث وبنسبة 9.7% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 177 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 41.0% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 112 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 25.9%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 50 تكرار ونسبة مئوية 11.6%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 51 تكرار ونسبة مئوية تساوي 11.8%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.252 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

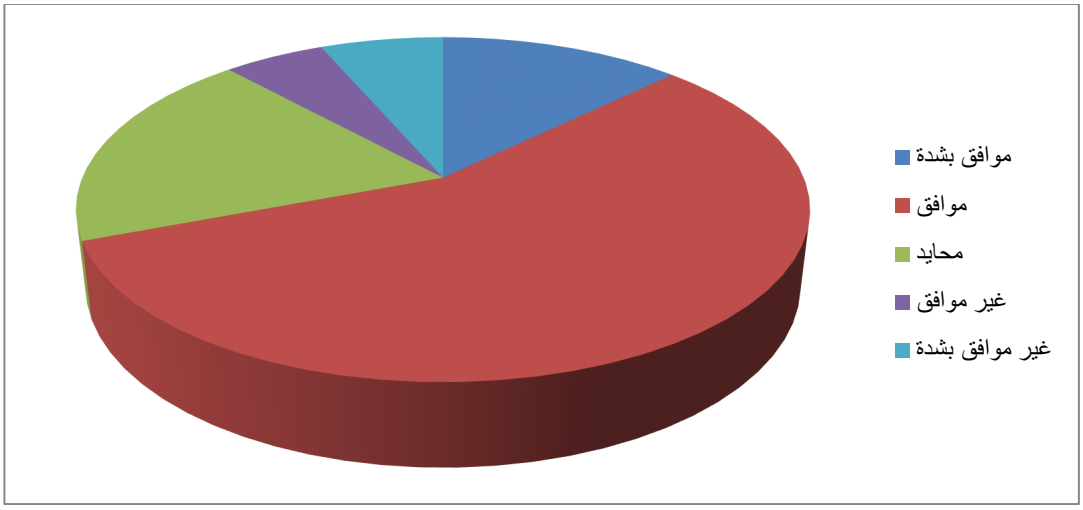
إن النتائج السابقة تشير إلى حياد المبحوثين في الحكم على هذا البند ذلك أن ما كشفته النتيجة لا تؤكد قدرة **خريجي التعليم العالي على الانخراط بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث، كما أنها لا تنفيه** وبالنظر لملاحظاتنا للواقع فيجب أن نأخذ في الاعتبار أن التطورات والتغيرات في سوق العمل دائمة ولا تتوقف والأمر يتطلب من خريجي التعليم العالي تطوير مهارات جديدة باستمرار واكتساب معرفة جديدة على مدار الساعة تمكنهم من الإنخراط في سوق العمل لكن الأهم أن تمكنهم من الإستمرار فيه إعتبارا للتحديات الكثيرة التي تفرضها هذه البيئة، وهو واقع يملي علينا ضرورة تسليح الكوادر المتخرجة بتكوين مع تدريب وتأهيل مستمرين من خلال الحرص على

صياغة برامج التعليم العالي بطريقة تمكن من تخريج كوادر ممثلة لرأس مال فكري فاعلا إقتصاديا وقادرا على توظيف، كما تطوير إستراتيجيات تساعده على التأقلم في هذه البيئة التي لا تنام.

الجدول رقم (27) المعالج للبند رقم(16): يفتقر خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
يفتقر خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد.	ت	55	244	82	23	28	3.636	موافق
	ن	%12.7	%56.5	%19.0	%5.3	% 6.5		

الشكل رقم (27): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 16



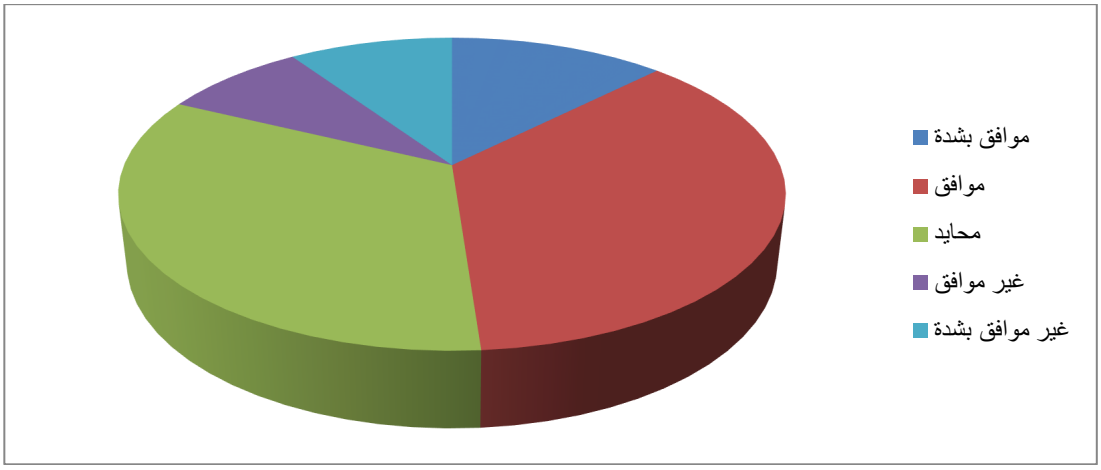
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (27) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (27) المعالجين للبند رقم (16) والذي ينص على: **يفتقر خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 55 مبحوث وبنسبة 12.7% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 244 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 56.5% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 82 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 19.0%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 23 تكرار ونسبة مئوية 5.3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 28 تكرار ونسبة مئوية تساوي 6.5%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.636 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن النتائج السابقة تؤكد تبني المبحوثين لتوجه يقول **بافتقار خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد** وذلك من خلال إجابتهم على هذا البند ببديل موافق الأمر الذي يدعوا إلى ضرورة إعادة النظر في بنية برامج التعليم العالي والعمل على صياغتها بما يتوافق ومتطلبات تكون هذه المؤهلات ومن ضمنها القدرة على العمل الجماعي، حب العمل والتفاني فيه، التمتع بشخصية قيادية وكاريزما قوية، القدرة على تخطيط للأهداف والعمل على تحقيقها وغيرها، وقد يقود ذلك إلى ضرورة جسر الفجوات الموجودة بين سوق العمل والجامعة فالتكوين الأساسي الذي تعتمده الجامعات وإن كان مقرونا بأعمال تطبيقية فإنه يظل غير كاف مادام بعيدا عن سوق العمل، لذلك فإن إشراك المؤسسات الاقتصادية وغيرها من المؤسسات في عملية التكوين قد يسهم في زيادة فرص العمل للخريجين من خلال التكوين وفقا للمؤهلات التي تتطلبها الوظيفة وهذا ما يحتم التكوين وفقا لمتطلبات سوق العمل الذي يلزم الجامعة بملمح معين من الكوادر المتخرجة.

الجدول رقم (28) المعالج للبند رقم(17): تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية.	ت	54	157	144	36	41	3.340	محايد
	ن	%12.5	%36.3	%33.3	%8.3	%9.5		

الشكل رقم (28): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 17



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (28) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (28) المعالجين للبند رقم (17) والذي ينص على: **تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث

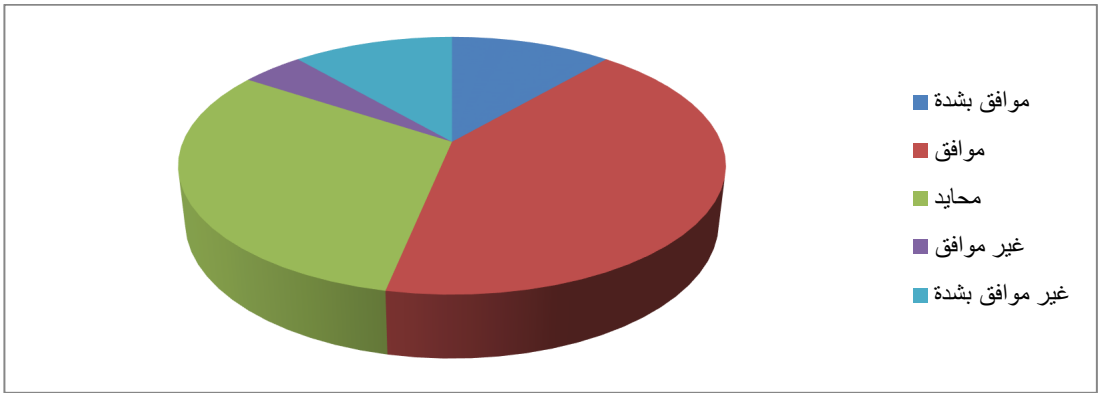
أجاب ما يعادل 54 مبحوث وبنسبة 12.5% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 157 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 36.3% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 144 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 33.3%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 36 تكرار ونسبة مئوية 8.3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 41 تكرار ونسبة مئوية تساوي 9.5%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.340 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

إن النتائج السابقة تظهر وقوف المبحوثين موقف المحايد فيما يتعلق بالإجابة على هذا البند والمعالج **لاستيعاب برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر للثورات والتحولات المعرفية والتكنولوجية**، ومن خلال ملاحظاتنا للواقع ونقاشاتنا مع بعض المبحوثين فإن الأمر قد ينبه إلى أن هذه البرامج المعتمدة تحتاج إلى تعزيز أكثر ومراجعة مستمرة حتى تتمكن من مواكبة واحتواء كل التحولات في الجانبين المشار إليهما في سبيل أن يتمكن المتخرجين من مواجهة التحديات في تطبيق التكنولوجيا المتقدمة والابتعاد عن الأساليب التقليدية نهيك عن مواكبة التغيرات المعرفية المتتالية والمتسارعة الوتيرة وتوظيفها خدمة للتنمية الاقتصادية كأحد الأهداف التي تسعى برامج التعليم العالي المعتمدة إلى تحقيقها.

الجدول رقم (29) المعالج للبند رقم(18): تتوافق مخرجات برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة مع المعايير المحلية والدولية.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تتوافق مخرجات برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة مع المعايير المحلية والدولية.	ت	49	181	134	19	49	3.375	محايد
	ن	%11.3	%41.9	%31.0	%4.4	%11.3		

الشكل رقم (29): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 18



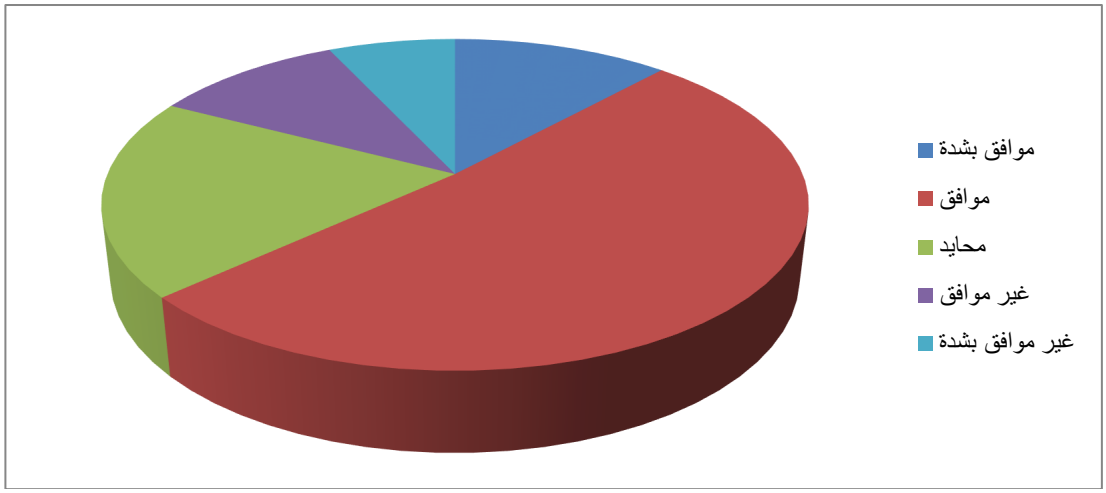
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (29) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (29) المعالجين للبند رقم (18) والذي ينص على: **تتوافق مخرجات برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة مع المعايير المحلية والدولية.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 49 مبحوث وبنسبة 11.3% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 181 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 41.9% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 134 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 31.0%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 19 تكرار ونسبة مئوية 4.4%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 49 تكرار ونسبة مئوية تساوي 11.3%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.375 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

إن الجدول أعلاه يوضح ميل المبحوثين إلى الحياد فيما يخص استجابتهم لهذا البند والمتعلق بتوافق مخرجات التعليم العالي والمعايير المحلية والدولية، ومن خلال ملاحظاتنا للواقع ونقاشاتنا مع بعض المبحوثين فإن الأمر يجعلنا نشير إلى عدم وضوح المعايير المحلية التي يستند إليها في عملية بناء برامج التعليم العالي ناهيك على تعدد واختلاف المعايير الدولية المعتمدة عالميا لنفس الغرض بإختلاف الدول والمنظمات لذلك ندعو إلى التأسيس لمعايير محلية معينة واضحة في بناء البرامج التعليمية الخاصة بالتعليم العالي تستجيب لأساسيات الجودة الشاملة كما يجب الإستئناس بالمعايير العالمية والدولية لنفس الغرض حتى نتمكن من تخريج طلبة بمؤهلات تكوين عالمية ما قد يسهم في تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية مستقبلا.

الجدول رقم (30) المعالج للبند رقم(19) تؤكد برامج التعليم العالي على أن النهوض بالتنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	اِتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تؤكد برامج التعليم العالي على أن النهوض بالتنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.	ت	51	222	84	45	30	3.506	موافق
	ن	%11.8	%51.4	%19.4	%10.4	%6.9		

الشكل رقم (30): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 19



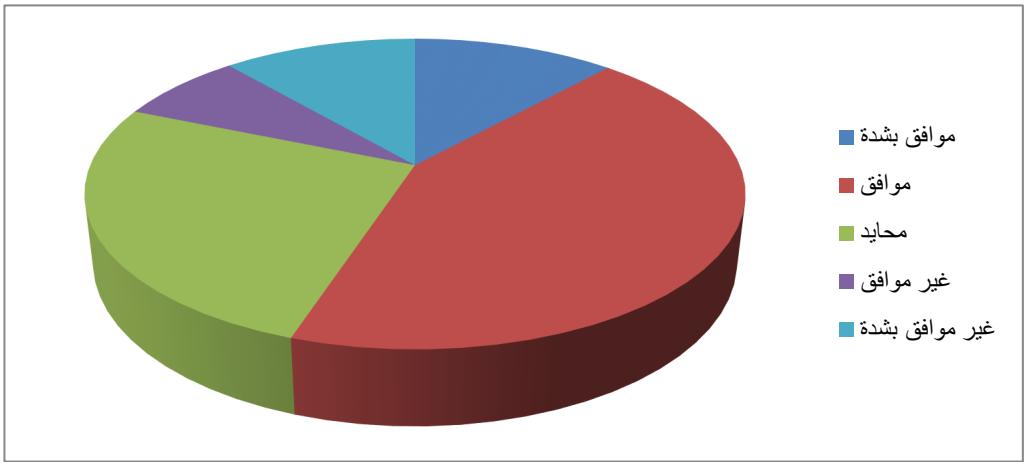
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (30) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (30) المعالجين للبند رقم (19) والذي ينص على: **تؤكد برامج التعليم العالي على أن النهوض بالتنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 51 مبحوث وبنسبة 11.8% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرون وبتكرار 222 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 51.4% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 84 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 19.4%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 45 تكرار ونسبة مئوية 10.4%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 30 تكرار ونسبة مئوية تساوي 6.9%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.506 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

تشير النتائج أعلاه إلى توجه المبحوثين للموافقة على كون برامج التعليم العالي تؤكد على أن النهوض بالتنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي. وترجع الباحثة ذلك إلى أن التحكم في اِستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي تسهل الوصول إلى المعرفة وتحسين جودة التعليم عموما، كما أن التحكم في اِستخدام التكنولوجيا الحديثة يساهم في توفير برامج تدريبية افتراضية للرفع من مستوى الأداء للمتعلمين ويساعد على دعم عملية التكوين، علاوة على ذلك فإن التحكم في التكنولوجيا الحديثة يتماشى وعملية التحول الرقمي في قطاع التعليم والعالي وباقي القطاعات عبر العالم، ليصبح الاقتصاد بدورة اقتصادا رقميا كإستراتيجية من الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها للتنمية الاقتصادية والنهوض الاِقتصادي وللوصول إلى كل ذلك فإن الأمر منوط بمدى قدرة المتعلمين على التحكم في استخدام التكنولوجيات الحديثة ولعل التأكيد على اِكتساب هذه المهارة في برامج التعليم العالي يكشف على صياغتها بما يخدم هذا الهدف.

الجدول رقم (31) المعالج للبند رقم(20): تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة.

العبارة		التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة.	ت	51	187	113	32	49		3.368	محايد
	ن	%11.8	%43.3	%26.2	%7.4	% 11.3			

الشكل رقم (31): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 20



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (31) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (31) المعالجين للبند رقم (20) والذي ينص على: **تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 51 مبحوث وبنسبة 11.8% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 187 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 43.3% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 113 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 26.2%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 32 تكرار ونسبة مئوية 7.4%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 49 تكرار ونسبة مئوية تساوي 11.3%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.368 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

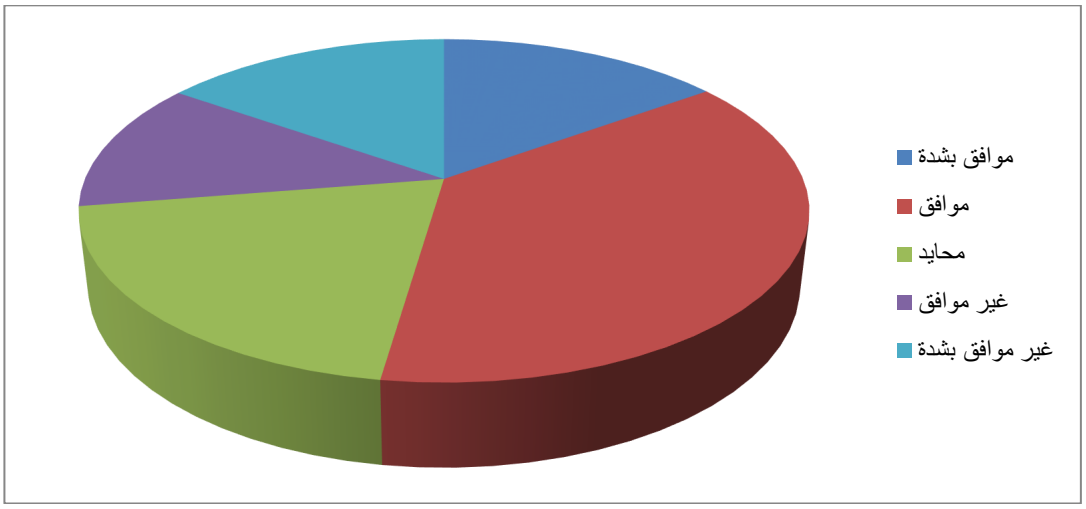
إن المعطيات السابقة تكشف عن وقوف المبحوثين موقفا حياديا في استجابتهم لهذا البند والذي يدور حول تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة وبالرجوع إلى ملاحظاتنا للواقع ونقاشاتنا مع بعض المبحوثين فإن الأمر يجعلنا نفسر الموقف بحذر بالنظر إلى ما

نلمسه اليوم من زيادة في نسبة بطالة خريجي الجامعات بسبب ضعف المستوى غالبا ناهيك على ارتكاز تكوينهم على الجانب النظري أكثر من التطبيقي، غير أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة أيضا إلى وجود فئة من المتخرجين ذات كفاءة عالية في القدرة على التحكم في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة. لذلك فإنه وعلى الرغم من أن الجامعات الجزائرية قد شهدت تطورًا ملموسا في مجال المعرفة والتكنولوجيات وتخريجها لإطارات مكونة باعتبار هذا الهدف، إلا أن نجاحها يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود، وقد تكون الوسيلة الأمثل للنجاح فيها هو زيادة دعم برامج التعليم العالي بما يشبع الحاجة من هذا المطلب.

الجدول رقم (32) المعالج للبند رقم(21) المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة.

العبارة		التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة.	ت	65	161	87	53	66	3.245	محايد
	ن	% 15	%37.3	%20.1	%12.3	% 15.3		

الشكل رقم (32): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 21



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (32) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (32) المعالجين للبند رقم (21) والذي ينص على: **المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 65 مبحوث وبنسبة 15% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 161 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 37.3% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 87 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 20.1%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 53 تكرار ونسبة مئوية 12.3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير

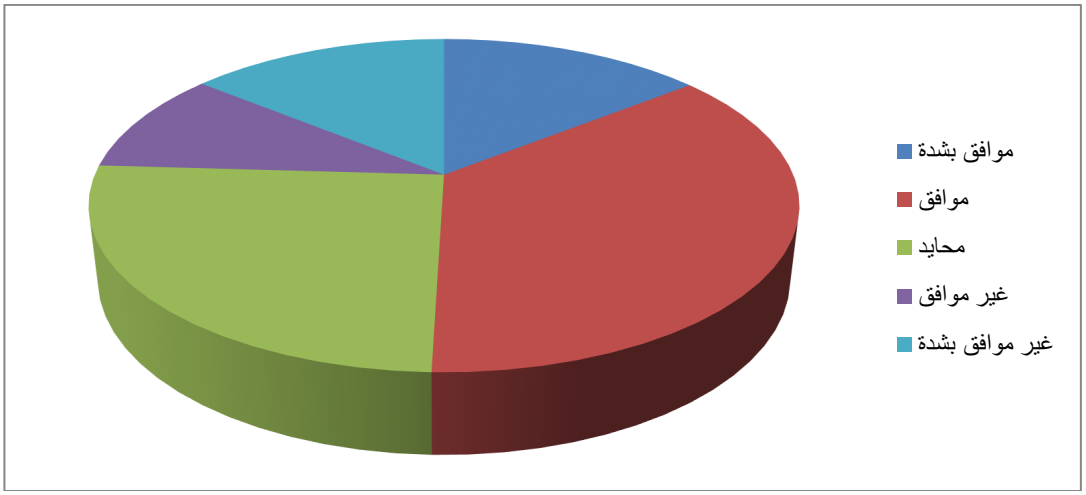
موافق بشدة هو 66 تكرار ونسبة مئوية تساوي 15.3%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.245 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

إن النتائج أعلاه أكدت وقوف المبحوثين في هذا البند أيضا موقف المحايدين فيما يتعلق بتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة وباعتماد ملاحظاتنا للواقع ونقاشاتنا مع بعض المبحوثين الأمر الذي يجعلنا نقرأ الموقف بحذر فعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد إلا أن الملاحظ يدرك أن المؤسسات الجامعية ورغم التقدم الذي أحرزته في توفير وسائط التكنولوجية الحديثة إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على الطرق التقليدية في التدريس وفي مختلف التفاعلات بين فئاتها، هذا بالإضافة إلى أن الواقع يكشف أيضا عن الحاجة إلى المزيد من التكوين لفاعليها في هذا الجانب من الطلبة والأساتذة تحديدا باعتبارهما قطبا العملية التعليمية التعلمية وباعتبارها العنصران الأساسيان اللذان تتوقف عليهما جودة مخرجات التكوين الجامعي الأمر الذي يدعوا لزيادة التأكيد على هذا المطلب أثناء صياغة برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية باعتباره شرطا من شروط التكوين بفاعلية.

الجدول رقم (33) المعالج للبند رقم(22) تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل تواصل تكنولوجية كافية للإستخدام.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل تواصل تكنولوجية كافية للإستخدام.	ت	62	156	110	43	61	3.266	محايد
	ن	%14.4	%36.1	%25.5	%10	%14.1		

الشكل رقم (33): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 22



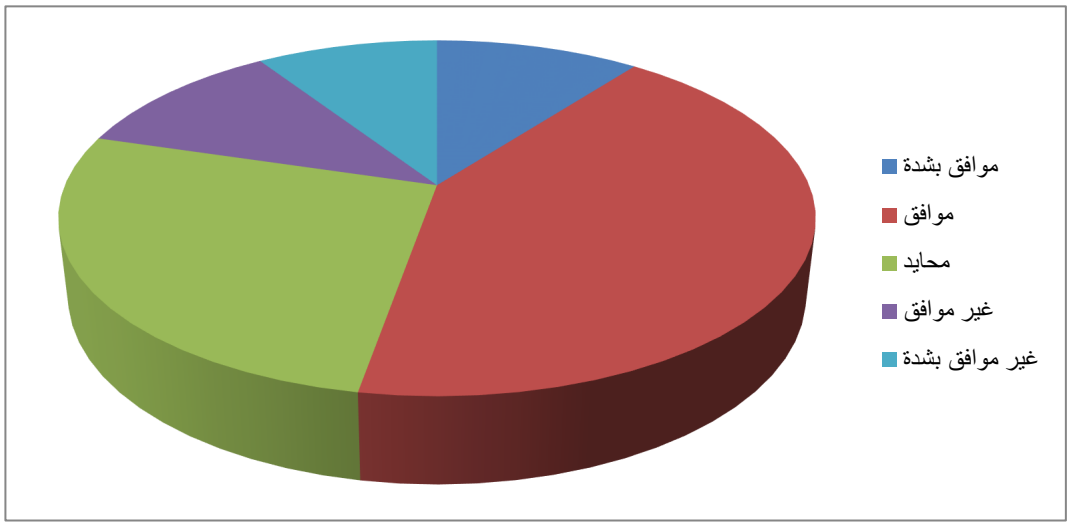
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (33) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (33) المعالجين للبند رقم (22) والذي ينص على: **تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل تواصل تكنولوجية كافية للإِستخدام**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 62 مبحوث وبنسبة 14.4% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 156 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 36.1% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 110 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 25.5%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 43 تكرار ونسبة مئوية 10%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 61 تكرار ونسبة مئوية تساوي 14.1%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.266 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

بالنظر إلى النتائج التي يعرضها الجدول السابق وبوقوف المبحوثين موقف المحايدين فيما يخص إجابتهم على هذا البند الذي يدور حول كفاية **وسائل التواصل تكنولوجية التي توفرها المؤسسات الجامعية الجزائرية للإِستخدام** وباعتماد ملاحظتنا للواقع ونقاشنا مع بعض المبحوثين فإن الأمر يلزمنا بضرورة الإشارة إلى الأعداد المعتبرة والمتزايدة في كل سنة من الناجحين الذين باتوا يلتحقون بالجامعات الجزائرية لذلك وجب أن تكون هنالك مراجعة دائمة وتقييما مستمرا لكفاية هذه الوسائل في الوسط الجامعي من حيث العدد، فعلى الرغم من الميزانية الضخمة التي تخصصها الوصاية قد يكشف الواقع عن الحاجة المستمرة لزيادة الدعم فيها حتى تحقق قاعدة تكنولوجية قوية وموثوقة تضمن إِستمرار الأداء بفاعلية وجودة تماشيا مع طبيعة الوسط الجامعي.

الجدول رقم (34) المعالج للبند رقم(23): تؤكد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة على زيادة الإِهتمام بموضوع الذكاء الصناعي

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تؤكد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة على زيادة الاهتمام بموضوع الذكاء الصناعي	ت	45	183	116	48	40	3.335	محايد
	ن	10.4%	42.4%	26.9%	11.1%	% 9.3		

الشكل رقم (34): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 23



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (34) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (34) المعالجين للبند رقم (23) والذي ينص على: **تؤكد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة على زيادة الاهتمام بموضوع الذكاء الصناعي**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 45 مبحوث وبنسبة 10.4% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 183 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 42.4% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 116 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 26.9%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 48 تكرار ونسبة مئوية 11.1%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 40 تكرار ونسبة مئوية تساوي 9.3%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.335 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

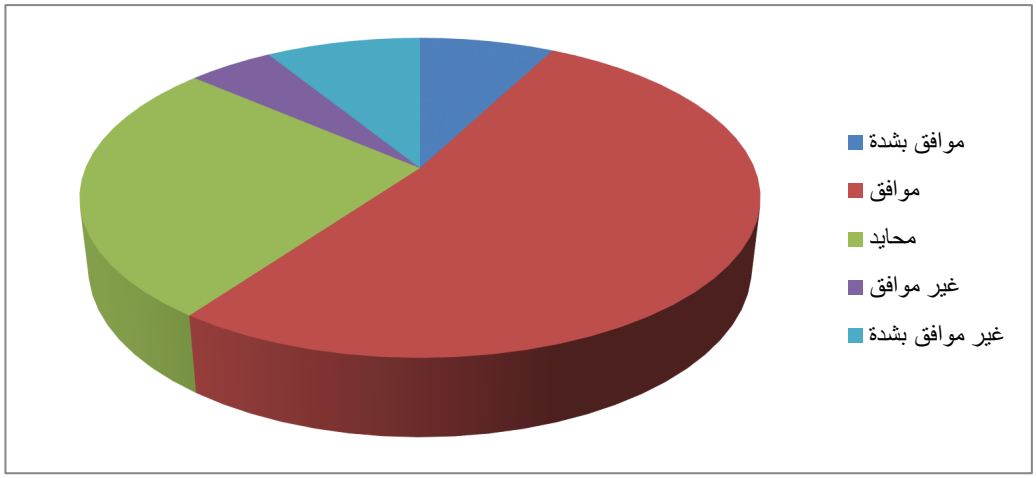
تشير النتائج أعلاه إلى حيادية المبحوثين في إجابتهم على هذا البند، والمتعلق بزيادة اهتمام برامج التعليم العالي المعتمدة بموضوع الذكاء الصناعي، وباعتماد ملاحظتنا للواقع ونقاشنا مع بعض المبحوثين فإن الأمر قد يدفعنا للقول بأن موضوع الذكاء الصناعي واحد من أهم المواضيع التي توليها الوصاية أهمية بالغة في الفترة الأخيرة لما تشهده من تطور متسارع عبر العالم ولما تلعبه من دور في التنمية الاقتصادية، وقد عمدت وصاية التعليم العالي مؤخرا على القيام بخطوات وازنة في هذا المجال ولنا في ذلك أمثلة منها إنشاء المدرسة العليا للذكاء الإصطناعي، إرتفاع عدد المخابر المخصصة للذكاء الإصطناعي عبر الجامعات ومراكز البحث وغيرها، ورغم ذلك وعلى إعتبار توسع إستخدام الذكاء الصناعي وفي مجالات وتخصصات مختلفة في العالم فإن زيادة الإهتمام به في برامج التعليم العالي الجزائرية سيكون ذو تأثير قوي على بيئة التعليم العالي، وإن توظيف إمكانيات الذكاء الصناعي في

جميع التخصصات يمكن أن يساعد في تحقيق تقدم كبير فيها كما أنه قد يساعد الطلاب والهيئة التدريسية على الأداء بشكل أفضل وأسرع مع مراعاة الإنعكاسات السلبية التي قد يجرها تطبيق هذا المجال دون مراعاة للمعايير والضوابط الأخلاقية التي تحكمه.

الجدول رقم (35) المعالج للبند رقم (24): ساهمت مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي على تحقيق تنمية جميع المجالات.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
ساهمت مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي على تحقيق تنمية جميع المجالات.	ت	33	226	114	21	38	3.451	موافق
	ن	% 7.6	%52.3	%26.4	%4.9	8.8 %		

الشكل رقم (35): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 24



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (35) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (35) المعالجين للبند رقم (24) والذي ينص على: **ساهمت مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي على تحقيق تنمية جميع المجالات**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 33 مبحوث وبنسبة 7.6% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 226 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 52.3%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 114 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 26.4%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 21 تكرار ونسبة مئوية 4.9%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 38 تكرار ونسبة مئوية تساوي 8.8%. هذا وبالنظر إلى قيمة

المتوسط الحسابي التي تساوي 3.451 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

من خلال النتائج أعلاه نلاحظ توجه المبحوثين للموافقة على هذا البند واعتبارا من أن الجامعة كمؤسسة مجتمعية تلعب دورا محوريا في إعداد المورد البشري المؤهل للدفع بعجلة التنمية في القطاعات المختلفة نحو الأفضل فإن مواكبتها وتوظيفها للتطور التكنولوجي في عملية إعداد هذا المورد قد يحسن بصورة أكبر مستوى الأداء ويرفع من عائد الإنتاجية في عديد القطاعات. إن التحول الرقمي الذي يشهده العصر الحالي يلزم الجامعة بالمساهمة في الحراك التنموي ويطالبها بتقديم حلول لمشكلاته المختلفة ولن يكون ذلك إلا عن طريق مواكبة التطور التكنولوجي في تكوين الكوادر وفي دفع عجلة البحث العلمي النوعي الذي يتسم في هذه الحال بتوفير الوقت والجهد والمال.

الجدول رقم (36): المتوسط الحسابي للمحور الثاني برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة

المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للمحور
	3.349	محايد

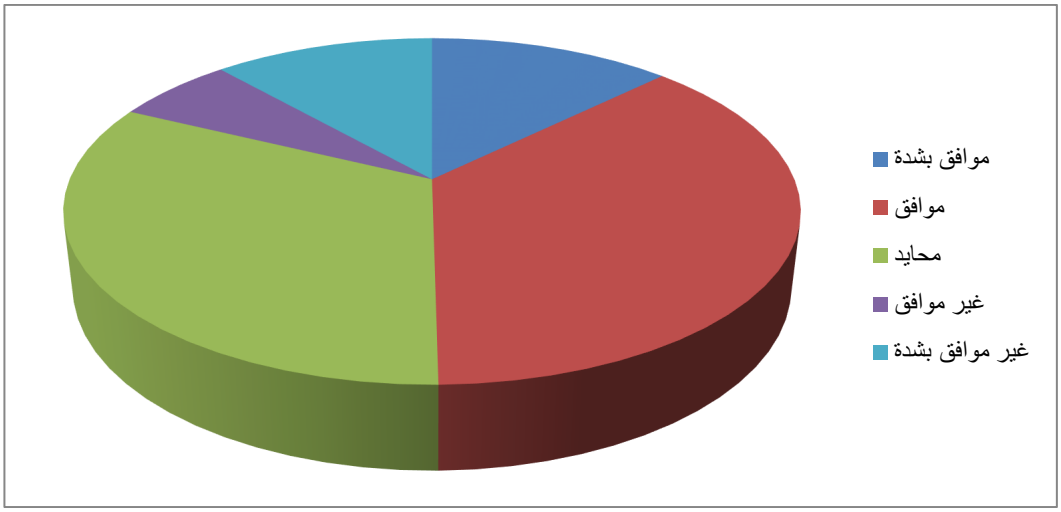
من خلال الجدول أعلاه رقم (36) الذي يبين قيمة المتوسط الحسابي لمحور الفرض الجزئي الثاني، والذي نص على أن: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة. إذ يظهر لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور تساوي 3.349 واستنادا للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** وعليه فإن الإِتجاه العام لأفراد العينة في هذا المحور هو اِتجاه ببديل محايد في معالجة الفرض الجزئي الثاني برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة.

3-1- **عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الثالث:** نص الفرض على: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة.

الجدول رقم (37) المعالج للبند رقم(25): تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص	ت	55	160	140	27	50	3.331	محايد
	ن	12.7 %	37.0 %	42.4 %	% 6.3	%11.6		

الشكل رقم (36): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 25



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (37) والشكل المرافق له رقم (36) المعالجين للبند رقم (25) والذي ينص على: **تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 55 مبحوث وبنسبة 12.7% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 160 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 37.0% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 140 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 42.4%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 27 تكرار ونسبة مئوية 6.3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 50 تكرار ونسبة مئوية تساوي

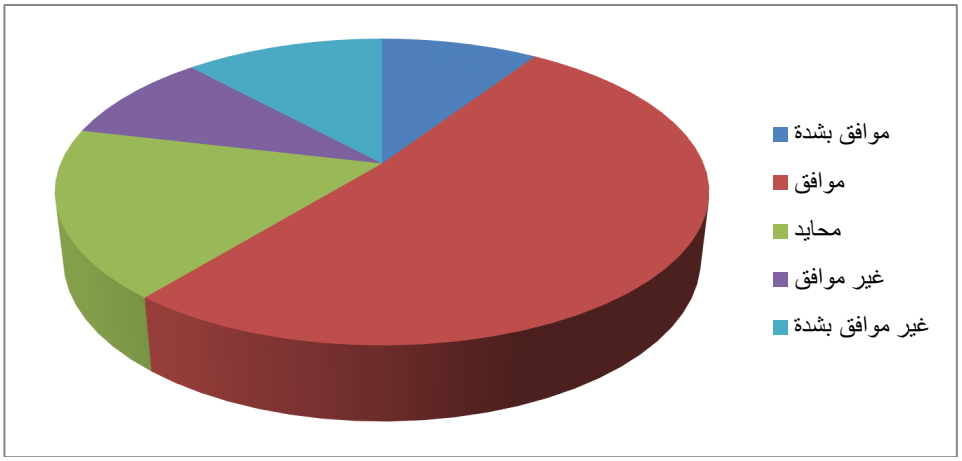
11.6%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.331 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الإتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

اِنطلاقا من النتائج أعلاه والتي تبين اتخاذ المبحوثين موقف المحايد أثناء الإجابة على البند المتعلق **بتولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص.** فإن قراءتنا لهذا الموقف نربطها بملاحظاتنا للواقع ومناقشتنا مع بعض المبحوثين ومنه فأن المستجدات التي تشهدها معظم التخصصات والمسارات متدافعة وسريعة لذلك قد تكون مسألة مواكبة عمليتي التدريب والتأهيل لصالح الطلبة في هذا الأمر غاية في الصعوبة، كما أن تأكيد برامج التعليم العالي على هاتين العمليتين لصالح الطلبة وبالتزامن مع المستجدات يلزم الوصاية بمزامنة الصياغة والمراجعة الدائمة والدؤوبة للبرامج التعليمية وهي مسألة شائكة ومتداخلة أيضا، وعطفا على ما سبق فإننا نعتقد أن حياد المبحوثين في الإجابة على هذا البند قد يعود لهذين الاعتبارين وغيرهما من مثل أنهم لم يحيطوا علما بواقع تفعيل عمليتي التدريب والتأهيل لصالح الطلبة تماشيا مع المستجدات التي تشهدها المسارات والتخصصات المختلفة. ورغم ذلك يمكننا أن نشير هنا بأن صياغة برامج التعليم العالي المعتمدة بما يكفل الاستفادة من التدريب والتأهيل أثناء عملية تكوين الطلبة ومزامنتها مع المستجدات التي تشهدها المسارات والتخصصات قد يكون أمرا مطلوبا فسلاسة الاندماج في سوق العمل تفرض توفير برامج تعليمية تواكب المستجدات لصالح المتعلمين.

الجدول رقم (38) المعالج للبند رقم(26): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين. ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	اِتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين. ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية.	ت	40	223	77	41	51	3.370	موافق
	ن	% 9.3	51.6 %	17.8 %	% 9.5	11.8 %		

الشكل رقم (37): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 26



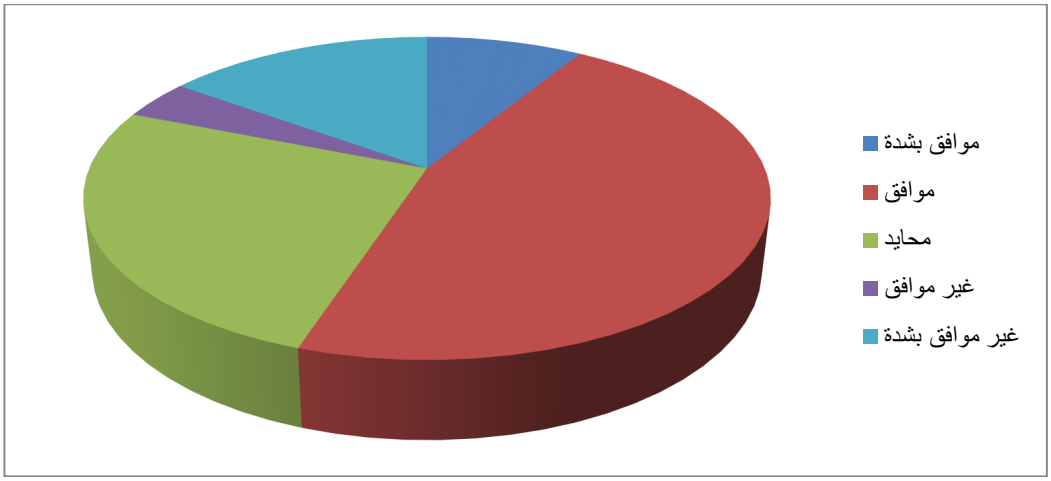
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (38) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (37) المعالجين للبند رقم (26) والذي ينص على: **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 40 مبحوث وبنسبة 9.3% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 223 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 51.6% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 77 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 17.8%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 41 تكرار ونسبة مئوية 9.5%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 51 تكرار ونسبة مئوية تساوي 11.8%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.370 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

تكشف النتائج أعلاه إلى توجه المبحوثين للموافقة على أن **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية**. وهذا التوجه يشير حسب اعتقادنا إلى أن برامج التعليم العالي مصاغة بطريقة تتناسب وخصوصيات كما متطلبات سوق العمل بما تتضمنه من مستجدات وتطورات متسارعة تستوجب التكوين الجيد عن طريق مجارات التعليم العالي الجزائري للتطورات العلمية المتسارعة الوتيرة في جوانبه المعرفية والتكنولوجية وغيرها لغرض محاربة البطالة المقنعة وما تمثله من عمالة فائضة وتكدس للعمال في المؤسسات والإدارات دون حيازتهم على المؤهلات التي يطلبها سوق العمل وبدون تقديم إضافات مجدية ما يؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطني. إن برامج التعليم العالي التي تراعي التكوين بما يتماشى والاستراتيجيات الاقتصادية الفعالة والمناسبة والتي تخدم التنمية يساهم في إنسيابية دخول متخرجيه إلى سوق العمل ويرفع من احتمالية اندماجهم بتكوين يراعي الكفاءات والقدرات والمهارات التي يستقطبها سوق العمل.

الجدول رقم (39) المعالج للبند رقم(27): توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل	ت	38	200	112	17	65	3.298	محايد
	ن	% 8.8	46.3 %	25.9 %	% 3.9	15.0 %		

الشكل رقم (38): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 27



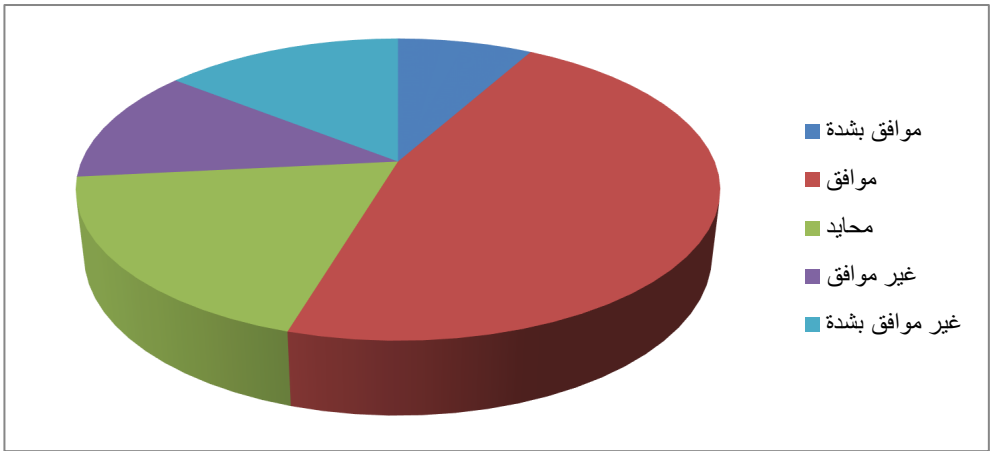
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (39) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (38) المعالجين للبند رقم (27) والذي ينص على: **توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 38 مبحوث وبنسبة 8.8% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 200 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 46.3% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 112 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 25.9%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 17 تكرار ونسبة مئوية 3.9%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 65 تكرار ونسبة مئوية تساوي 15.0%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.298 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

إن النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه تبين وقوف المبحوثين موقف المحايد فيما يخص استجابتهم للبند توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل، وبالنظر إلى ملاحظتنا للواقع ونقاشاتنا مع بعض المبحوثين فإن موقف الحياد في الاستجابة لهذا البد قد نرجعه لكون أن توفير مثل هذه البرامج قد يكون أمرا سهلا في الوسط الجامعي إلا أن اِستمراريتها تعتبر تحد، قد نرجعه لاعتبارات عدة منها: ضيق الوقت، ضخامة التكلفة، صعوبة الوقوف على العائد بسرعة وغيرها، إن سوق العمل عبارة عن بيئة تسعى لتوظيف الأفراد المؤهلين، وتلعب برامج التدريب دورا مهما في هذا الصدد باعتبارها أداة لرفع إمكانيات الأفراد على الأداء وتأهيلهم للعمل بجدارة وإفادتهم بالأساليب العلمية التي تعتمد في أداء الوظائف حتى لا يعتمدون على أسلوب المحاولة والخطأ وإضاعة الوقت، وهي تأخذ أشكالا مختلفة منها دراسة الحالة التدريب الإلكتروني، التدريب التعاوني الذي يعتمد التعاون بين الجامعة وبيئة العمل المستقبلية، وغيرها من أشكال التدريب المتداول المنتشرة في الأوساط الجامعية؛ إن برامج التدريب وإعادة التدريب والتأهيل الوظيفي المستمر القائمة على تحديث تعلمات وتعلم مهارات جديدة وتحويل كفاءات قائمة في التخصصات والمسارات المختلفة بما يتماشى ومستجدات سوق العمل من حيث هي سوق مفتوحة على التطور العلمي والتكنولوجي واقع يواجه الجامعات ويلزمها بضرورة تعميق الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي كما يلزمها بمراجعة دائمة لبرامج التعليم المعتمدة وتكييفها لتوفير برامج تدريب وإعادة تدريب وضمان إستمراريتها وتجاوز معيقات تفعيلها وجعلها تستشعر حاجات سوق العمل وترافق متطلباته الدائمة كما تتماشى مع طموحات المحيط السوسيو– اِقتصادي.

الجدول رقم (40) المعالج للبند رقم(28): تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة	ت	35	201	81	53	62	3.217	محايد
	ن	%8.1	%46.5	%18.8	%12.3	% 14.4		

الشكل رقم (39): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 28



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (40) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (39) المعالجين للبند رقم (28) والذي ينص على **تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 35 مبحوث وبنسبة 8.1% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 201 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 46.5% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 81 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 18.8%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 53 تكرار ونسبة مئوية 12.3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 62 تكرار ونسبة مئوية تساوي 14.4%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.217 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

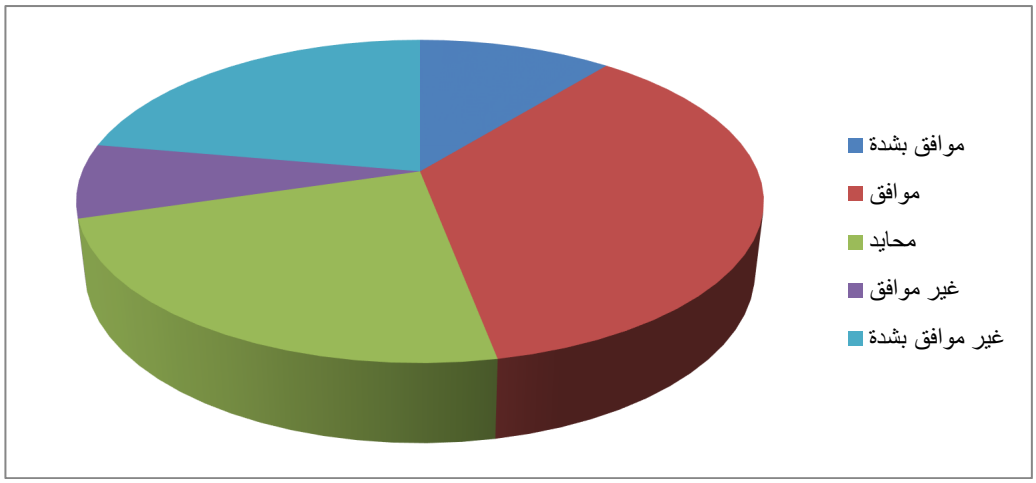
يظهر الجدول أعلاه التزام المبحوثين بالحياد في استجابتهم للبند المتعلق بتطبيق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة. وهو موقف لا يؤكد تطبيق مثل هذه البرامج كما أنه لا ينفيها ولعل الاستجابة الراهنة تتوافق مع استجابة المبحوثين المتعلقة بالبند السابق الذي تدور فحواه حول توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر تتوافق مع متطلبات سوق العمل والذي أشرنا فيه إلى كون توفير برامج التدريب وإعادة التدريب يشكل مستمر يعتبر تحد كبير للجامعة الجزائرية وبالنظر لعدة معطيات أشرنا لبعضها في حينها، وهذا الواقع لا يختلف عن واقع تطبيق الجامعات خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد القوى البشرية الكفئة فحتى وان بذلت الوصاية الجهود الجبارة والمهمة في هذا الاتجاه فإن الأمر تلفه عدا من الصعوبات والموانع منها: أحيانا يكون التركيز والاهتمام بشكل أكبر على حل المشاكل الحالية مع غياب النظرة الإستشرافية طويلة الأمد في هذا الصدد، إيلاء أهمية كبيرة للجانب الكمي على حساب الجانب الكيفي في التكوين، استمرارية اعتماد فئة من الهيئة التدريسية في توظيف طرائق التدريس التقليدية على حساب الحديثة وإن كانت غير مناسبة، ضعف الموردين المالي والبشري ومحدوديتهما بالنظر لما تتطلبه مثل هذه البرامج

والخطط من نفقات، رغم الميزانية الضخمة التي توفرها الدولة، ورغم ذلك فإن التحول المعرفي والتطور التكنولوجي الرهيبين وانسحابهما على جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الاقتصادي وسوق العمل يلزمنا بضرورة اعتماد خطط وبرامج تدريبية في إعداد قوى بشرية كفأه وقوية بالنظر إلى أن الجامعة هي المورد الأساسي لها.

الجدول رقم (41) المعالج للبند رقم(29): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل.	ت	47	156	101	32	96	3.060	محايد
	ن	%10.9	%36.1	%23.4	%7.4	%22.2		

الشكل رقم (40): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 29



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (41) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (40) المعالجين للبند رقم (29) والذي ينص على **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 47 مبحوث وبنسبة 10.9% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 156 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 36.1% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 101 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 23.4%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 32 تكرار ونسبة مئوية 7.4%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 96 تكرار ونسبة مئوية تساوي 22.2%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.060 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين

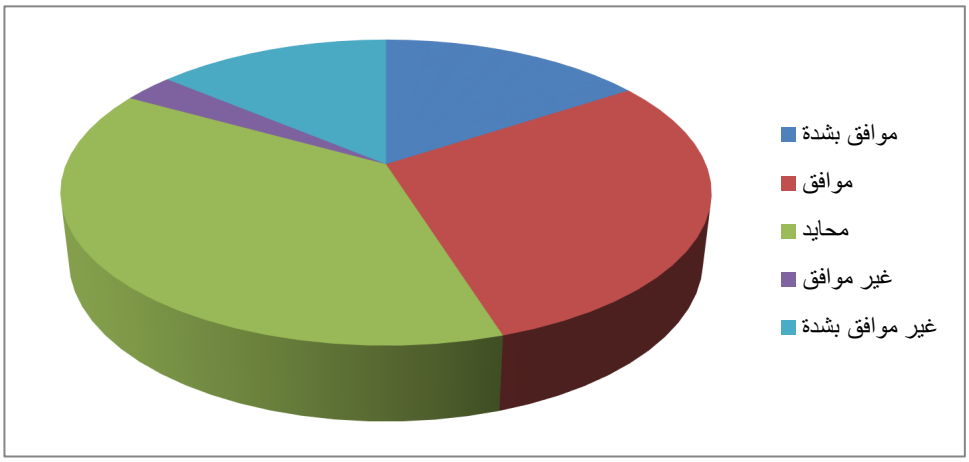
مجال متوسط إجابات الأفراد على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

اِعتبارًا من النتائج التي يظهرها الجدول أعلاه والذي يبين وقوف المبحوثين موقف المحايد فيما يخص استجابتهم حول **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل** وهذا الموقف داعم لاستجابتهم في البندين السابقين **27-28** والحياد هنا أيضا يشير إلى كون المبحوثين لا يوافقون كما أنهم لا يعارضون مسألة توفير برامج التعليم العالي لتكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتفسيرنا لهذا الموقف قد نرجعه إلى ما أشرنا إليه سابقا فبرامج التعليم العالي المعتمدة تسعى جاهدة للتكوين من خلال متابعة التغيرات الدائمة والمستجدات المتلاحقة التي تحيط بالمسارات والتخصصات المختلفة لكن تبقى المعايير التي تعتمدها بيئة العمل متغيرة أيضا وتعود لاعتبارات شائكة ومتداخلة قد تتجاوز أحيانا مسألة التوظيف وفقا للاحتياجات وباعتبار الكفاءات والمهارات إلى مطالب أخرى منها شرط الخبرات السابقة والتي تشكل عائقا كبيرا أمام المتخرجين الجدد، خاصة مع ضعف اعتماد المؤسسات الجامعية للتعليم العملي والشراكة مع المؤسسات المستقبلة والذي من شأنه أن يدعم تكوين الطلبة ويزيد من فرص حصولهم على وظائف في هذه السوق المفتوحة هذا بالإضافة إلى أن ما يضعف فرص المتخرجين في الحصول على مناصب عمل بسرعة مسألة التوظيف غير العادل والذي قد يرجع إلى رغبة صاحب العمل في توظيف من يريد، نهيك عن حلول التكنولوجيا محل الوظائف التي يقوم بها العمال، ما أدى إلى ظهور تحديات للاقتصاد منها الاستغناء عن العمال والبطالة، ومن ناحية أخرى فإن ضعف تكوين نسبة من الكوادر الجامعية المتخرجة وافتقارها للمهارات والكفاءات والتدريب المطلوب في المسارات والتخصصات المختلفة يجعلها واهنة إذا ما قوبلت بسقف التوقعات المدرجة في الوصف الوظيفي للوظيفة مجال التخصص. هذا ناهيك عن مسألة استمرار تخريج كوادر في تخصصات تعرف تشبعا وفائضا من اليد العاملة في سوق العمل. لذلك فإن الوضع يدعو إلى مراجعة التكوين في تخصصات بعينها نظرا لانحصار الطلب عليها في سوق العمل.

الجدول رقم (42) المعالج للبند رقم(30): توازن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
توازن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية.	ت	68	127	164	13	60	3.300	محايد
	ن	%15.5	%29.4	%38.0	%3.0	%13.9		

الشكل رقم (41): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 30



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (42) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (41) المعالجين للبند رقم (30) والذي ينص على **توازن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 68 مبحوث وبنسبة 15.5% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 127 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 29.4% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 164 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 38.0%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 13 تكرار ونسبة مئوية 3.0%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 60 تكرار ونسبة مئوية تساوي 13.9%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.300 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

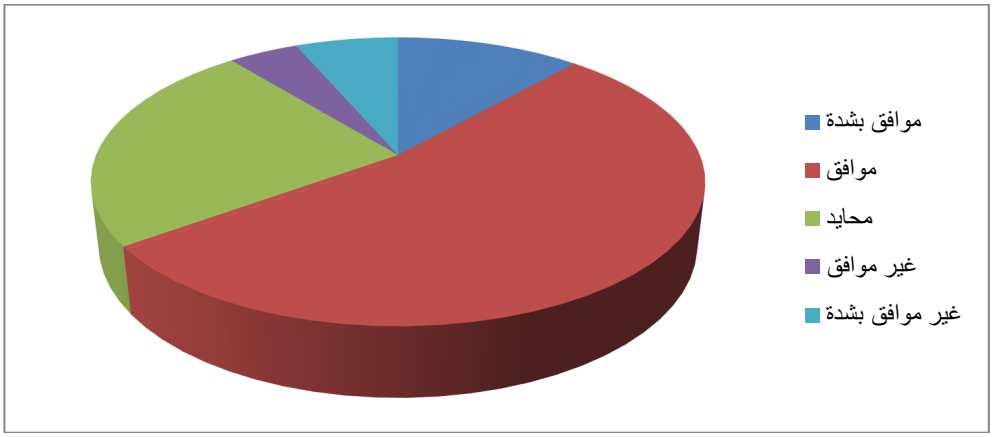
إن النتائج التي يبينها الجدول أعلاه والتي توضح وقوف المبحوثين موقف الحياد في الإستجابة لهذا البند والمتعلق بموازنة برامج التعليم العالي الجزائرية بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية مما يعني بأنهم لا يوافقون على محتوى البند كما أنهم لا يعارضونه، والواقع أن هذه الاستجابة تؤيد الإستجابات المرتبطة بالبنود السابقة 27-28-29 فالتّخطيط التعليمي يستوجب صياغة أهداف وتحديد محتوى وإعتماد إستراتيجيات وترتيب بيئة بما تتضمنه من أدوات ووسائل وأنشطة وبرامج تدريب وغيرها والهدف هو تحسين مخرجات العملية التعليمية ولهذا الأمر صلة وثيقة بالتنمية وخاصة الاقتصادية منها ذلك أن جودة عملية التخطيط التعليمي تستلزم جودة المخرجات التعليمية كأداة فاعلة في التنمية، لذلك يمكننا القول أن التخطيط للتعليم أداة من أدوات تحقيق التنمية، إن مخرجات العملية التعليمية التي تتمتع بالكفاءات والمهارات والقدرات التي تشترطها التنمية تشارك في تحسين وتطوير المستوى المعيشي

والتحول إلى وضع أكثر أريحية وإزدهارا للبلاد، لكن واقع الأمر في الجامعة الجزائرية ورغم الجهود المبذولة في هذا الإطار يدعو إلى ضرورة زيادة تفعيل وتغذية أكثر للعلاقة بين مؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع وسوق العمل والدفع الذي جعل البحوث والدراسات الجامعية من مرجعيات هذه المؤسسات من خلال جعلها منبثقة من واقع إحتياجاتها وتجتهد لتقديم حلولا لمشاكلها وتسهم في رفع إنتاجيتها فيقتنع الشريك الإقتصادي بأهميتها في محيطه. لذلك فإن الموازنة بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية حتما أمرا ضروريا في بناء وصياغة برامج التعليم العالي الجزائرية.

الجدول رقم (43) المعالج للبند رقم(31): تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية.	ت	50	231	104	19	28	3.592	موافق
	ن	%11.6	%53.5	%24.1	%4.4	%6.5		

الشكل رقم (42): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 31



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (43) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (42) المعالجين للبند رقم (31) والذي ينص على: **تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 50 مبحوث وبنسبة 11.6% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 231 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 53.5% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 104 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 24.1%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين

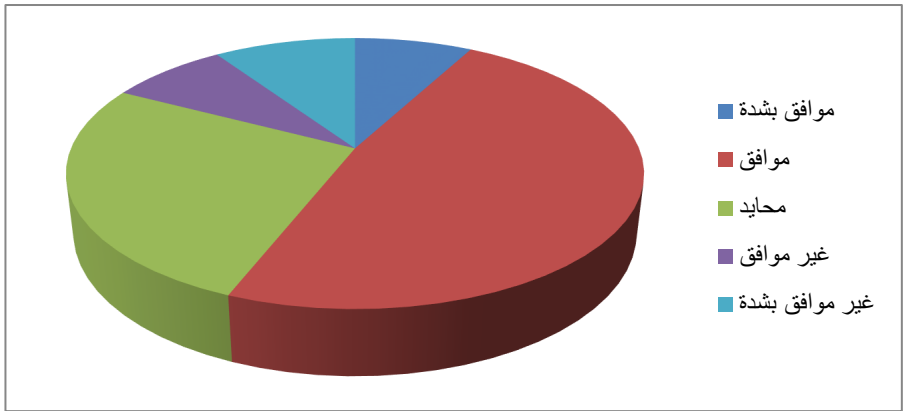
فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 19 تكرار ونسبة مئوية 4.4%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 28 تكرار ونسبة مئوية تساوي 6.5%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.592 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

تبين النتائج أعلاه توجه المبحوثين للموافقة على كون **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تعاني من قصور في التنبؤات المستقبلية**، الأمر الذي يوحي لنا بعجزها عن صياغة توقعات بالمستجدات التي قد تحدث مستقبلا لواقع التعليم، فقدرة برامج التعليم على استباق الزمن والتنبؤ بالمستجدات أمر يسهم في توفير شروط الوصول إلى تنمية الجامعة كمؤسسة مجتمعية ما يحسن من واقع الإبتكار والإبداع ويضمن تجاوزا للتبعية والتخلف والركود في كل المؤسسات المجتمعية على اعتبار أن الجامعة هي مورد الطاقات المسيرة لباقي المؤسسات اقتصادية خدماتية وغيرها. إن الجامعة كمؤسسة تحظى بامتياز تربعها على قمة هرم المؤسسات المجتمعية في نظرنا امتياز يلزمها بضرورة تبني نظرة إستشرافية تحمي الأجيال القادمة من التغيرات والتحولات التي يعرفها العلم وسرعة إيقاع التطور التكنولوجي الرّاهن فما بالك بالمستقبلي وذلك من خلال التأكيد أكثر على تطوير البحث العلمي وتمويله نهيك عن تمويل البحوث التي تخدم النظرة المستقبلية للجامعة، والحرص والتأكيد على جودة مخرجات العملية التعليمية من خلال التخطيط الجيد لها، مع إلزامية إقحام الذكاء الاصطناعي في كل التخصصات والمسارات نظرا للأهمية التي يعرفها هذا المجال عبر العالم، ثم التكوين بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وبما يضمن الكفاءات والمهارات المطلوبة في مختلف مجالات الحياة الراهنة وخصوصا المستقبلية.

الجدول رقم (44) المعالج للبند رقم(32): تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط	ت	34	208	115	34	41	3.370	محايد
	ن	% 7.9	%48.1	%26.6	%7.9	%9.5		

الشكل رقم (43): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 32



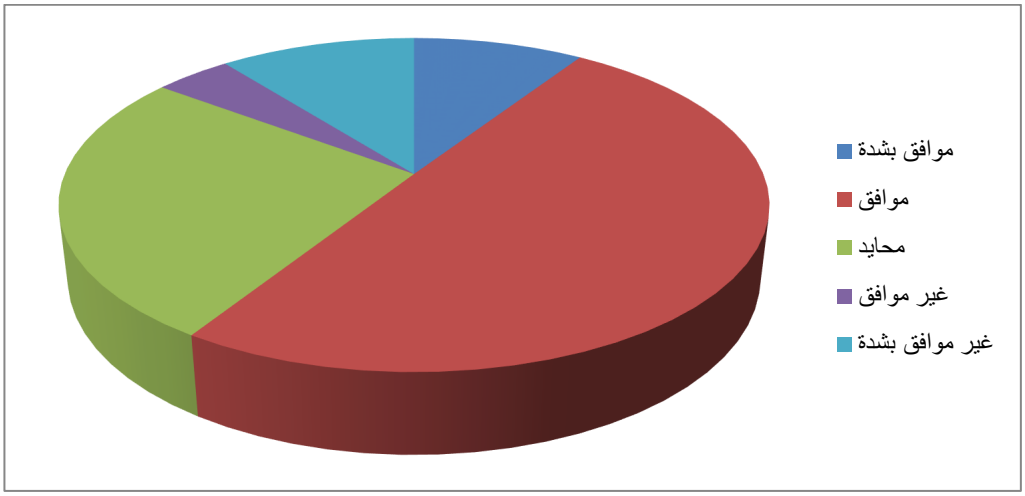
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (44) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (43) المعالجين للبند رقم (32) والذي ينص على: **تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 34 مبحوث وبنسبة 7.9% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 208 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 48.1% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 115 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 26.6%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 34 تكرار ونسبة مئوية 7.9%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة، ببديل غير موافق بشدة هو 41 تكرار ونسبة مئوية تساوي 9.5%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.370 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الإتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

اِنطلاقًا من النتائج أعلاه والتي تؤكد اِلتزام المبحوثين بالحياد في الإجابة على البند المتعلق **بتأكيد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط** وباعتبار ملاحظتنا للواقع ومناقشتنا لعدد من الأساتذة المبحوثين فإن هذا الموقف قد نرجعه لكون أن الواقع يترجم ضعف التفاعل بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي على الرغم من مكانة الجامعة فيه بحكم ريادتها في تخريج الكوادر والكفاءات المسيرة لمختلف مؤسسات المحيط الاجتماعي والاقتصادي كما تعد المرجعية الأساسية للتنمية بوجه عام لذلك فإن وهن التفاعل بينها وبين المحيط قد يؤثر على التطور والتنمية كما أنه قد يؤخر عملية التقدم والازدهار لذلك تعد مسألة تفعيل الشراكة بين الجامعة وغيرها من مؤسسات المجتمع أمرا ضروريا بل إلزاميا ما يجعلنا ندعو إلى ضرورة زيادة تأكيد برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر على هذه النقطة وعملها على تجاوز التحديات التي تعقد الإجراءات المطلوبة لإقامة الشراكة وتسهيل التواصل والتعاون بين الأطراف المعنية بالشكل المرضي والفعال.

الجدول رقم (45) المعالج للبند رقم(33): توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني.	ت	40	215	113	18	46	3.428	موافق
	ن	%9.3	%49.8	%26.2	%4.2	% 10.6		

الشكل رقم (44): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 33



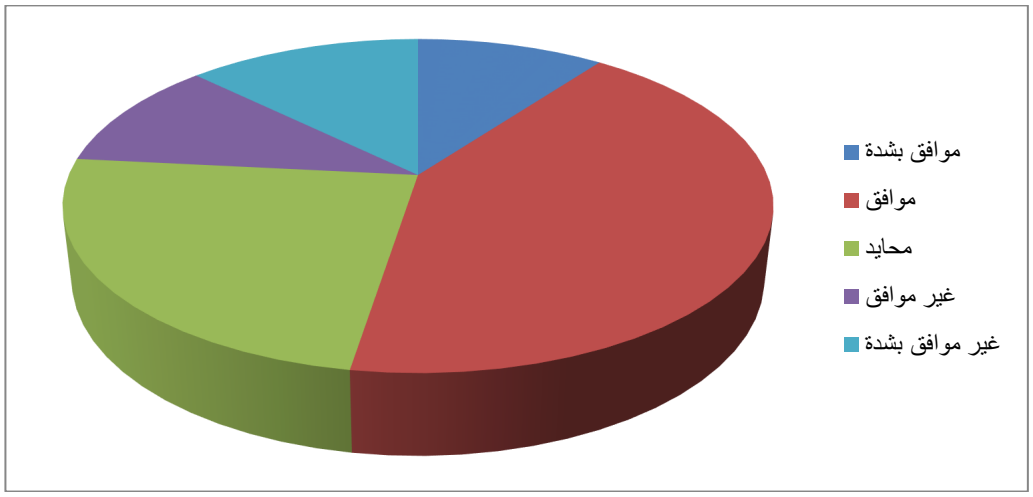
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (45) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (44) المعالجين للبند رقم (33) والذي ينص على: **توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 40 مبحوث وبنسبة 9.3% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 215 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 49.8% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 113 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 26.2%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 18 تكرار ونسبة مئوية 4.2%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 46 تكرار ونسبة مئوية تساوي 10.6%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.428 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

من خلال النتائج السابقة والتي تترجم توجه المبحوثين للموافقة على كون **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة توفر برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني** وتغذية شخصية الدور المطلوب منه تقمصه في بيئة العمل آن الالتحاق بها مستقبلا وهو ما يترجم اكتساب المتخرجين طرق علمية وموضوعية واضحة في اتخاذ القرارات وتجاوز المشكلات أثناء سعيهم لتحقيق اندماجهم ونجاحهم الوظيفي، ولذلك فإنه الواقع يوضح أن أغلب التخصصات تكون بالنظر الي الملمح الذي تطلبه بيئات العمل المرتبطة بها نهيك على التركيز والتأكيد على أخلاقيات العمل المهني وآداب المهنة.

الجدول رقم (46) المعالج للبند رقم(34): من خلال برامج التعليم العالي المعتمدة يتمكن الطالب من التعايش مع مناخ العمل.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
من خلال برامج التعليم العالي المعتمدة يتمكن الطالب من المتعايش مع مناخ العمل.	ت	44	183	104	46	55	3.266	محايد
	ن	%10.2	% 42.4	%24.1	%10.6	%12.7		

الشكل رقم (45): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 34



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (46) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (45) المعالجين للبند رقم (34) والذي ينص على: **من خلال برامج التعليم العالي المعتمدة يتمكن الطالب من المتعايش مع مناخ العمل.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 44 مبحوث وبنسبة 10.2% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 183 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 42.4% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات

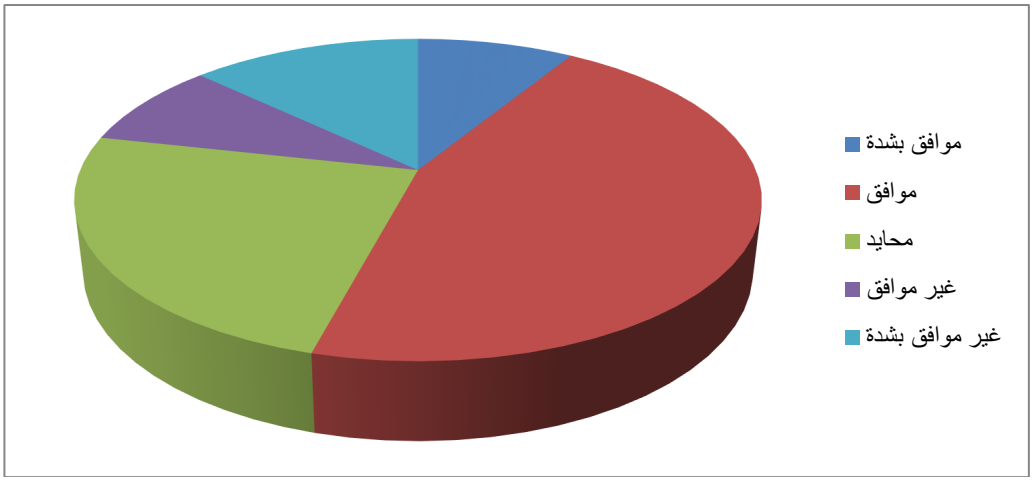
المحايدين تساوي 104 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 24.1%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 46 تكرار ونسبة مئوية 10.6%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 55 تكرار ونسبة مئوية تساوي 12.7%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.266 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

بالنظر إلى الجدول أعلاه والذي تؤكد نتائجه وقوف المبحوثين موقف الحياد في الإجابة على هذا البند وباعتبار ملاحظتنا للواقع ونقاشنا مع المبحوثين كما عددا من العاملين بالمؤسسات الاقتصادية يمكننا القول بما أن مناخ العمل تشكله عناصر مختلفة مادية وبشرية تختلف باختلاف الوظائف وتؤثر في سلوك العامل واتجاهاته وأرائه، وبالرغم من استفادة الطلبة خلال فترة تكوينهم من توجيهات تخص وتستعرض عددا من المشكلات التي قد يواجهها العامل وتتعلق بمناخ العمل تبقى ضئيلة بالنظر إلى التركيبة التي يتكون منها هذا المناخ، كما أن مسألة التعايش تعتبر مسألة نسبية تختلف باختلاف الأفراد وشخصياتهم كما تختلف باختلاف بيئات العمل وما توفره من حيث الألفة والتفاعل الإيجابي والمستمر بين العاملين، الاحترام المتبادل بين الإدارة والموظفين، الدعم والمساندة التي يتلقاها العمال فيما بينهم، ومن هذا المنطلق فإننا زيادة الاهتمام بهذا الجانب في برامج التعليم العالي المعتمدة سيكون أمرا داعما للتعايش مع مناخ العمل والاستمرار قيه وتحقيق الرضا الوظيفي خدمة للتنمية المطلوبة مع الإشارة إلى ضرورة العمل من قبل المسئولين على التحسين المستمر لبيئات العمل على اعتبار أن تعايش العمال مع مناخ العمل يتوقف بدرجة كبيرة على ما يلاحظونه فيها.

الجدول رقم (47) المعالج للبند رقم(35): تعتبر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعتبر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي.	ت	38	196	105	37	56	3.284	محايد
	ن	%8.8	%45.4	%24.3	%8.6	%13.0		

الشكل رقم (46): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 35



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (47) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (46) المعالجين للبند رقم (35) والذي ينص على: **تعتبر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 38 مبحوث وبنسبة 8.8% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرون وبتكرار 196 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 45.4% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 105 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 24.3%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 37 تكرار ونسبة مئوية 8.6%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 56 تكرار ونسبة مئوية تساوي 13.0%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.284 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

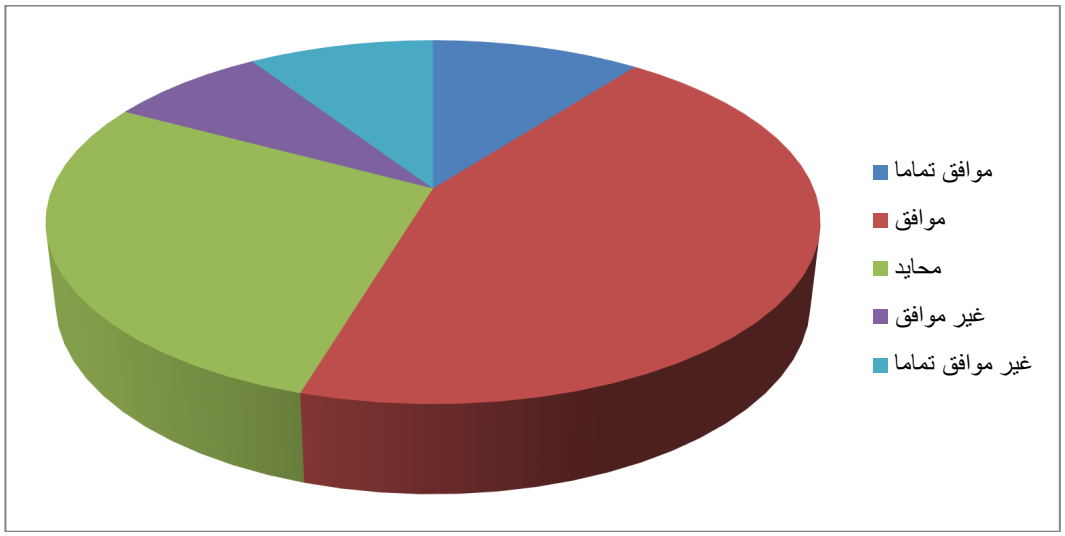
تترجم نتائج الجدول أعلاه ميل المبحوثين للحياد في الإجابة على هذا البند المتعلق باعتبار **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر للتدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي** وقد يتوافق هذا الموقف مع مواقفهم في الإجابة على عدد من البنود منها البند 25، 27، 32، 34، ويعود ذلك وحسب ملاحظتنا للواقع ونقاشنا مع المبحوثين كما نقاشنا مع الطلبة إلى كون التدريب العملي في الجامعات الجزائرية وخاصة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية باعتبار انتمائنا لها عادة ما يرتبط فقط بالتربصات الميدانية والتي تعالج معالجة سطحية كما نراها متغيرات أو حتى متغير محدد كما أنها في الغالب لا تستغرق المدة الزمنية الكافية التي تسمح للطلبة بالاحتكاك بالحياة العملية كما هي في الواقع الأمر الذي قد يساعد على إعداده لها وتيسير اندماجه فيها مستقبلا بتطوير الكفاءات والمهارات اللازمة وذلك من خلال تغذية الارتباط بين الجامعة أو تحديدا كلية ما بالمؤسسات التي تخدمها، إن التدريب العملي يمكن أن يساعد الطلاب في اكتساب الثقة في أنفسهم

وتحديد اتجاهات مهنية محددة تتناسب وقدراتهم كما تتناسب مع توجهاتهم، ورغم أن هناك عددا من المعيقات التي تحول دونه مثل كثافة البرنامج وضيق الوقت وزيادة عدد المتدربين وغيرها، غير أن هذا لا يثنينا عن الدعوة إلى زيادة التأكيد على هذا المؤشر في برامج التعليم العالي المعتمدة للتكوين بجودة، وبما يتوافق مع احتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي على اِعتبار أن التدريب العملي مطلبا أساسيا للتكوين الفعال.

الجدول رقم (48) المعالج للبند رقم(36): توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين.	ت	45	191	122	34	40	3.386	محايد
	ن	% 8.8	%45.4	%28.2	% 7.9	%9.3		

الشكل رقم (47): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 36



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (48) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (47) المعالجين للبند رقم (36) والذي ينص على: **توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 45 مبحوث وبنسبة 8.8% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 191 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 45.4% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 122 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 28.2%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 34 تكرار ونسبة مئوية 7.9%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل

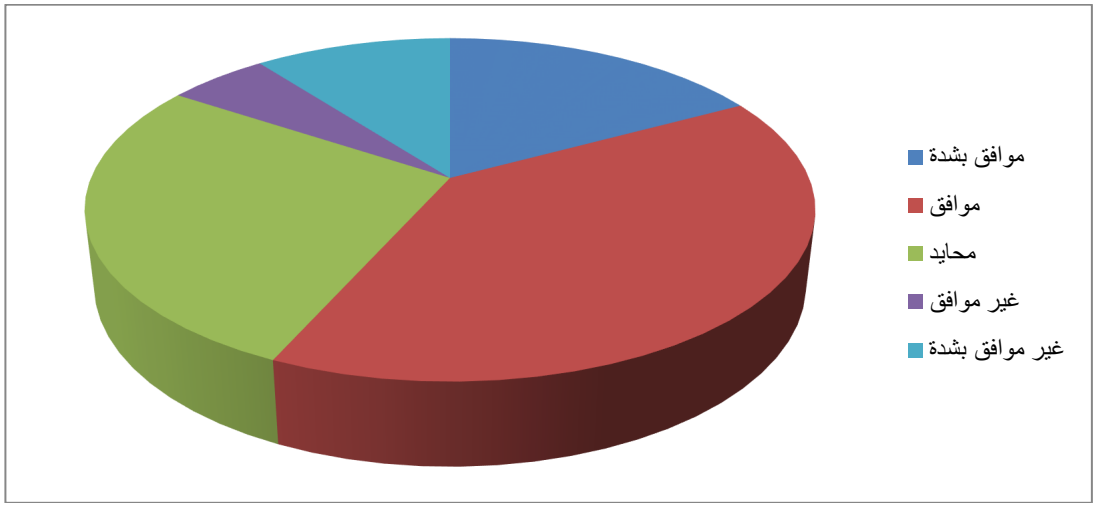
غير موافق بشدة هو 40 تكرار ونسبة مئوية تساوي 9.3%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.386 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

إن نتائج الجدول أعلاه والتي تبين ميل المبحوثين للحياد في الإجابة على البند المتعلق بتوفير برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين ومن خلال ملاحظتنا للواقع ونقاشنا مع المبحوثين والطلبة كأفراد معنيين بهكذا برامج لمسنا حاجتهم لتأكيد برامج التعليم العالي على هذا الجانب جنبا إلى جنب مع التأكيد على برامج التدريب العملي فاعتماد برامج التدريب العملي وربطها ببرامج تخدم الروح المعنوية للمتدربين وتكوين منظور أفضل فيما يتعلق بالعمل يزيد من دافعية المتدربين ويحمسهم للإقبال على العمل بكل إرادة وعزم ورضا وظيفي الأمر الذي يخدم إنتاجية المؤسسة، ويسهم في الراحة النفسية للعامل فتوفير برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين قد تسهم في خلق بيئة تعليمية محفزة وداعمة للطلاب باعتبارهم متدربين، تزيد في عزمهم وتحسن أداءهم الأكاديمي أولا ثم الوظيفي تباعا.

الجدول رقم (49) المعالج للبند رقم(37): توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل.	ت	74	171	119	23	45	3.476	موافق
	ن	%17.1	%39.6	%27.5	% 5.3	%10.4		

الشكل رقم (48): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 37



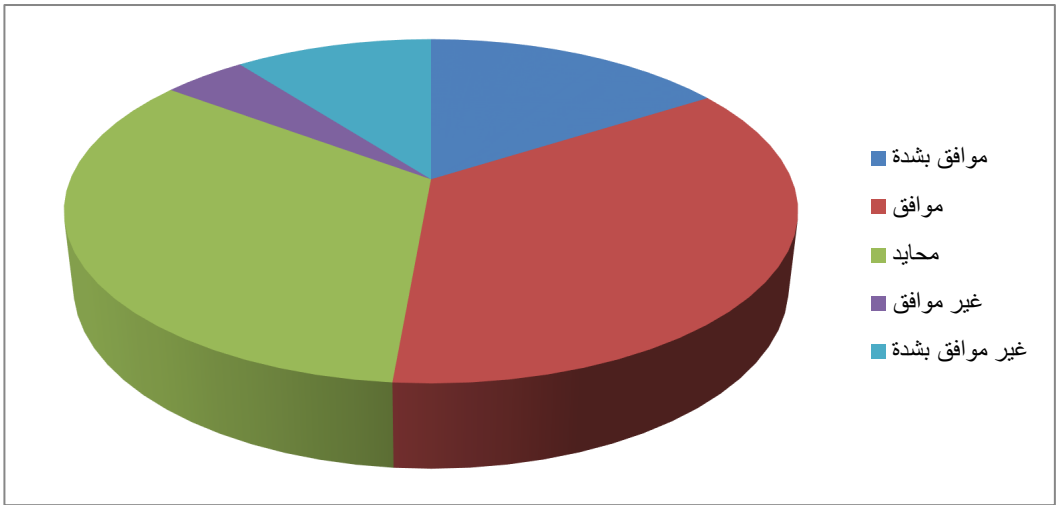
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (49) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (48) المعالجين للبند رقم (37) والذي ينص على: **توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 74 مبحوث وبنسبة 17.1% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرون وبتكرار 171 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 39.6% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 119 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 27.5% ، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 23 تكرار ونسبة مئوية 5.3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة، ببديل غير موافق بشدة هو 45 تكرار ونسبة مئوية تساوي 10.4%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.476 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن النتائج السابقة تؤكد توجه المبحوثين للموافقة على كون برامج التعليم العالي توفر برامج تدريبً تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل، فباعتبار جملة التغيرات السريعة والرهيبة التي تحدث في العالم وفي جميع المستويات وخاصة منها المعرفي والتكنولوجي بالإضافة إلى المرحلة التي يعيشها الطالب الجامعي وهي تعتبر من أهم مراحل حياته نجد أن الطالب قد يعاني من بعض المخاوف المتعلقة بمستقبله نتيجة شح المعلومات وعدم كفايتها ليتمكن من تكوين نظرة عنه لذلك فإن توفير بيئة تعليمية مشجعة ومنفتحة على التطور العلمي والتكنولوجي كما التغيرات التي تحدث في سوق العمل؛ بيئة ملهمة تعمل على احتواء الطالب وعلى تنمية مهاراته وثقته بنفسه عن طريق تسليحه بالعلم وعن طريق العمل على تنمية قدراته وكفاءاته ومهاراته بما يتوافق مع التخصص المدروس وبما ينسجم مع متطلبات الحياة العملية بيئة ترفع من كفاءته الذاتية في تحقيق تطور يتماشى مع التغيرات المتسارعة الوتيرة التي يشهدها العالم وبالخصوص سوق العمل كل ذلك قد يسهم بصورة أفضل في تكوين نظرة إيجابية للشباب الجامعي نحو المستقبل.

الجدول رقم (50) المعالج للبند رقم(38): تحقق عملية التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر ميزة التعرف على العمل.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تحقق عملية التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر ميزة التعرف على العمل.	ت	69	153	146	19	45	3.421	موافق
	ن	%16.0	%35.4	%33.8	%4.4	%10.4		

الشكل رقم (49): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 38



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (50) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (49) المعالجين للبند رقم (38) والذي ينص على: **تحقق عملية التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر ميزة التعرف على العمل.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 69 مبحوث وبنسبة 16.0%على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 153 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 35.4% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 146 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 33.8% ، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 19 تكرار ونسبة مئوية 4.4%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 45 تكرار ونسبة مئوية تساوي 10.4%.

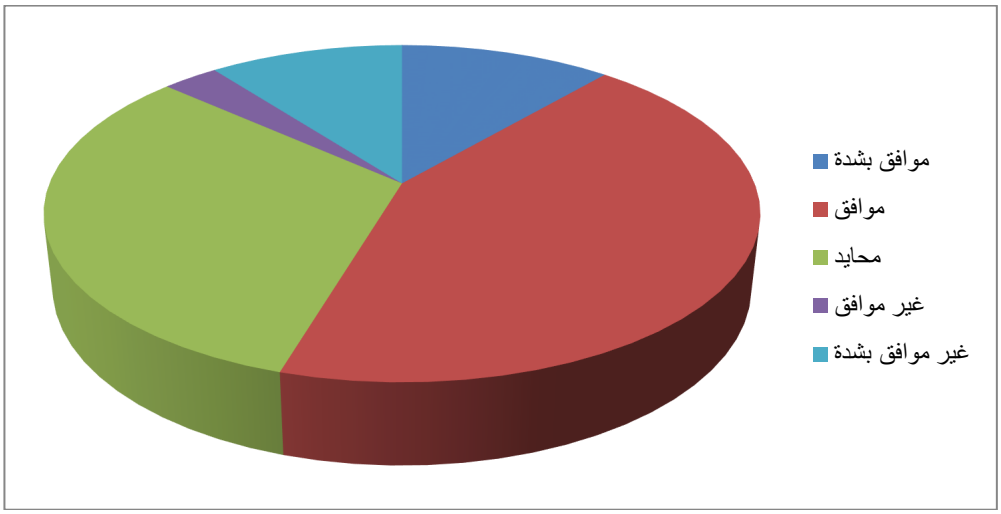
هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.421 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن النتائج السابقة تؤكد توجه المبحوثين للموافقة على كون عملية **التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تحقق ميزة التعرف على العمل،** حيث أن تحقيق هذا الهدف يتم بعدة طرق سواء من حيث التكوين النظري للطالب في تخصص بعينه مرتبط بمجال عمل محدد، أو من خلال الندوات والملتقيات والمؤتمرات المعززة بالورشات التكوينية والتدريبية التي تعرف بالعمل بشكل مستفيض، إضافة إلى ذلك فإن للتربصات الميدانية التي عادة ما تستغرق فترات زمنية لا بأس بها في المؤسسات المعنية دور في تعريف الطالب وعن قرب بالعمل الذي يحتمل أن يشغله مستقبلا، مع العلم أن هذه التربصات تتم تماشيا مع متطلبات المنهج الدراسي، كما قد تتم بمشاركة ثنائية في الإشراف من قبل أعضاء هيئة التدريس والموظفين المؤهلين في المؤسسة الموطنة للتربص.

الجدول رقم (51) المعالج للبند رقم(39): تتم عملية تعزيز مهارات التعلم الفردي للطالب باعتماد برامج التدريب توفرها المؤسسة الجامعة نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تتم عملية تعزيز مهارات التعلم الفردي للطالب باعتماد برامج التدريب توفرها المؤسسة الجامعة نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي.	ت	49	187	138	13	45	3.421	موافق
	ن	%11.3	%43.3	%31.9	%3.0	%10.4		

الشكل رقم (50): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 39



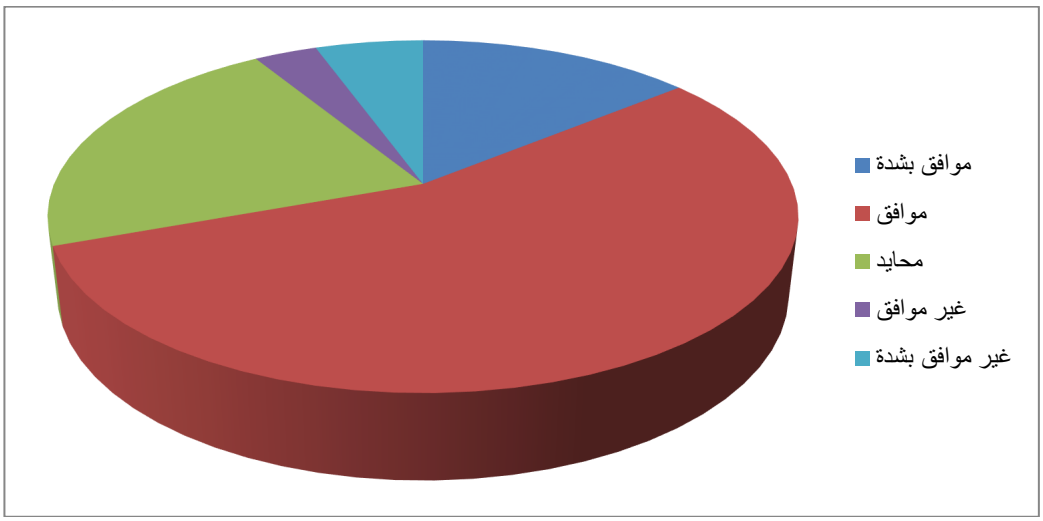
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (51) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (50) المعالجين للبند رقم (39) والذي ينص على: **تتم عملية تعزيز مهارات التعلم الفردي للطالب باعتماد برامج التدريب توفرها المؤسسة الجامعة نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 49 مبحوث وبنسبة 11.3% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرون وبتكرار 187 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 43.3% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 138 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 31.9%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 13 تكرار ونسبة مئوية 3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 45 تكرار ونسبة مئوية تساوي 10.4%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.421 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

تكشف النتائج أعلاه توجه المبحوثين للموافقة على كون المؤسسة الجامعية توفر برامج تدريب تعزز مهارات التعليم الفردي للطالب نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي. إن سعي المؤسسة الجامعية لإحداث تغيير مرغوب في الجوانب المعرفية والسلوكية والمهارية لدى الطالب حتى يتمكن من أداء العمل والوظيفة الموكلة له على أحسن وجه، سواء باعتباره طالبا أو باعتباره عاملا فيما بعد يلزمها بتوفير برامج تدريب تعمل على تغذية دعم وتعزيز التعليم الفردي للطالب خاصة في ظل تطور نظم المعلومات والتقدم التكنولوجي الرهيب من خلال توفير إستراتيجيات ووسائل للتعلم المختلفة والتي تتناسب مع الطلبة بالنظر لقدراتهم وسرعة تعلمهم واحتياجاتهم وتتماشى مع الوقت المناسب لهم، حتى تنمي عندهم الشعور بالمسئولية والانضباط مع الابتعاد عن العشوائية والفوضى وجعلهم يتمكنون من تقييم مهاراتهم ومعارفهم بأنفسهم وتحديد الاتجاهات والميادين والتخصصات المهنية التي تتناسب معهم، ومن مثل برامج التدريب التي تعزز التعليم الفردي لدى الطالب وتوفرها المؤسسة الجامعية الكتب والبرامج الإلكترونية، مقاطع الفيديو، دعوة الطلبة لحضور المؤتمرات والندوات خاصة تلك التي تحتضنها الجامعة ، المشاركة في الدورات التدريبية... وقد وافق المبحوثين على محتوى البند الذي ينص على كون برامج التعليم العالي المعتمدة تلزم المؤسسات الجامعية بالعمل على توفير برامج تدريب تعزز مهارات التعلم الفردي للطالب.

الجدول رقم (52) المعالج للبند رقم(40): تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة.	ت	61	239	94	14	24	3.692	موافق
	ن	%14.1	%55.3	%21.8	%3.2	%5.6		

الشكل رقم (51): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 40



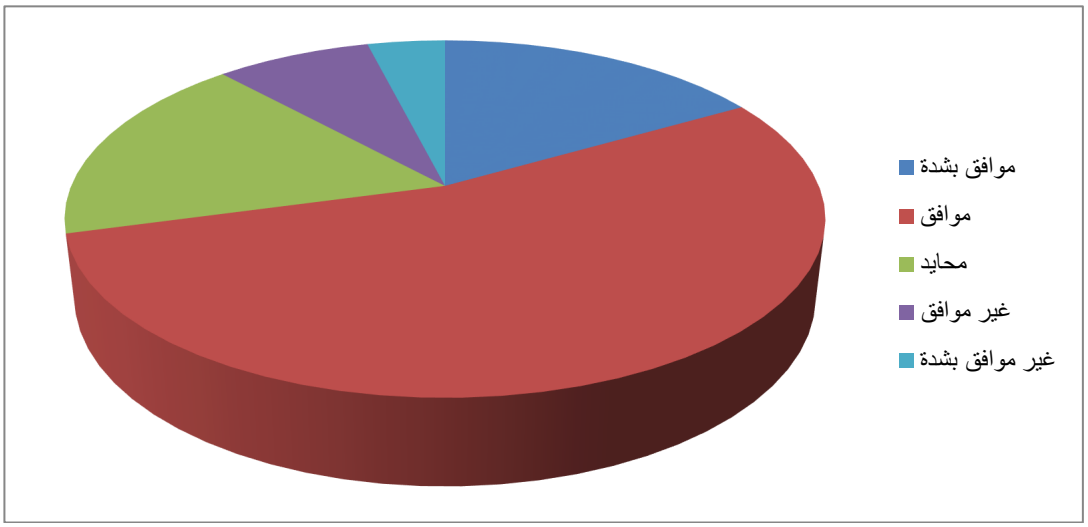
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (52) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (51) المعالجين للبند رقم (40) والذي ينص على: **تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 61 مبحوث وبنسبة 14.1%على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 239 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 55.3% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 94 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 21.8%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 14 تكرار ونسبة مئوية 3.2%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 24 تكرار ونسبة مئوية تساوي 5.6%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.692 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

تكشف النتائج السابقة توجه المبحوثين للموافقة على كون برامج التعليم العالي المعتمدة **تعطي أهمية للتربصات الميدانية للطلبة** وهو ما يؤكد دورها في المسار الأكاديمي للطالب باعتبار أنها فرصة للتواجد في بيئة عمل حقيقية وهي فرصة أيضا لتوظيف المفاهيم التي تعلموها في الصفوف الدراسية، وتعزيز وتنمية مهاراتهم، من خلال دمجهم وسط فرق العمل وفي مختلف المجالات التي يهتمون بها، مع إعطائهم فرصة لتعلم الأدوات والتقنيات العملية التي يحتاجونها في مستقبلهم المهني، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم لتكوين شبكة من العلاقات المهنية، فالتربصات الميدانية فرصة سانحة ليتعرف الطلبة على عمال فاعلين في مجال تخصصهم فيتعلمون من خبراتهم ويستفيدون من نصائحهم وينهلون من تجاربهم.

الجدول رقم (53) المعالج للبند رقم(41): يجد الطلبة الجامعيين أنفسهم بعد التخرج غير متمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اِتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
يجد الطلبة الجامعيين أنفسهم بعد التخرج غير المتمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري	ت	72	233	75	34	17	3.713	موافق
	ن	%16.7	%53.9	%17.4	%8.1	%3.9		

الشكل رقم (52): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 41



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (53) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (52) المعالجين للبند رقم (41) والذي ينص على: **يجد الطلبة الجامعيين أنفسهم بعد التخرج غير المتمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 72 مبحوث وبنسبة 16.7%على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 233 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 53.9% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 75 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 17.4%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 34 تكرار ونسبة مئوية 8.1%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 17 تكرار ونسبة مئوية تساوي 3.9%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.713 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن النتائج السابقة تؤكد توجه المبحوثين للموافقة على هذا البند الذي ينص على كون **الطلبة الجامعيين يجدون أنفسهم بعد التخرج غير متمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري**. وقد يعود ذلك إلى أن برامج التعليم العالي تركز بشكل أساسي على توفير المعرفة النظرية والأساسية للمواد الدراسية، بالمقارنة مع اهتمامها الكافي بالتدريب العملي للخريجين وعلى الرغم من أهمية التكوين الأساسي للمتخرجين إلا أننا نرى أن إدراج مقاييس للتدريب العملي للمتخرجين في كل تخصص ضمن برامج التعليم العالي المعمول بها قد يزيد من قدرات الطلبة ويحسن من مهاراتهم بالشكل الذي يكفل تحقيق مخرجات ذات جودة مطلوبة لسوق العمل.

الجدول رقم (54): يبين المتوسط الحسابي للمحور الثالث "برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة"

	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للمحور
المحور الثالث	3.390	محايد

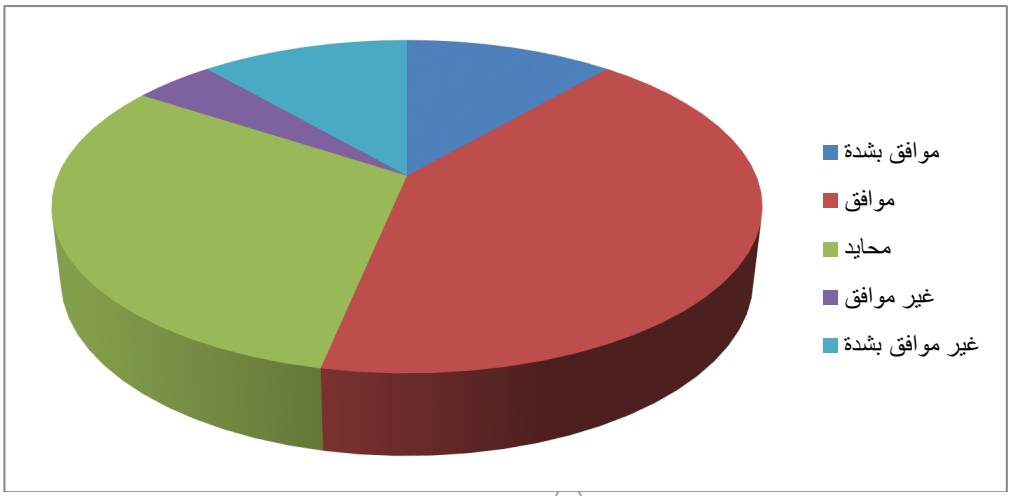
من خلال الجدول أعلاه رقم (54) الذي يبين قيمة المتوسط الحسابي لمحور الفرض الجزئي الثالث، والذي نص على أن: برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة. يظهر لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور تساوي 3.390 واستنادا للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** وعليه فإن الإتجاه العام لأفراد العينة في هذا المحور هو إتجاه ببديل محايد في معالجة الفرض الجزئي الثالث برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة.

4-1- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الرابع: نص الفرض على: برامج التعليم العالي المعتمدة صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الإقتصادية.

الجدول رقم (55) المعالج للبند رقم(42): التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي	ت	49	199	115	29	40	3.435	موافق
	ن	%11.3	%46.1	%26.6	%6.7	%9.3		

الشكل رقم (53): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 42



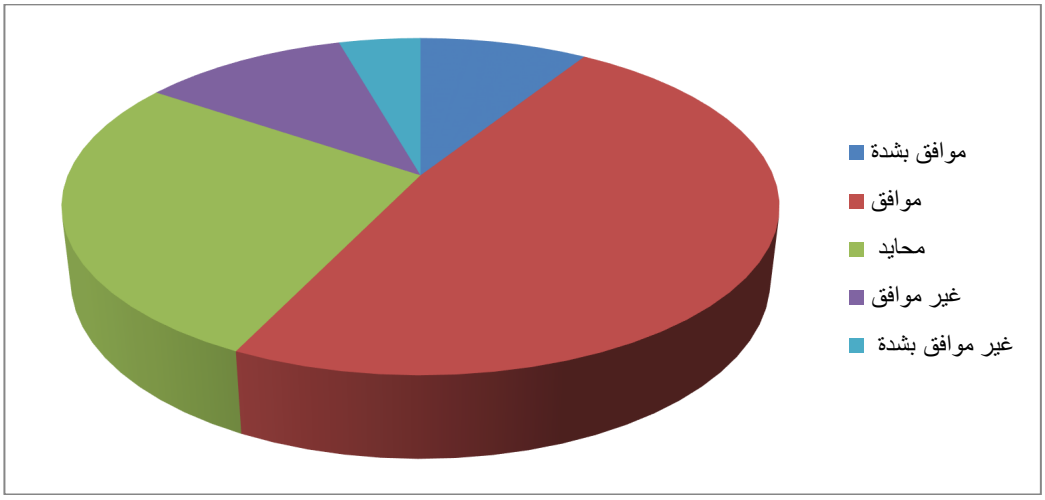
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (55) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (53) المعالجين للبند رقم (42) والذي ينص على: **التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 49 مبحوث وبنسبة 11.3% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 199 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 46.1% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 115 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 26.6%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ:29 تكرار ونسبة مئوية 6.7%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 40 تكرار ونسبة مئوية تساوي9.3%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.435 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

بالنظر إلى النتائج أعلاه والتي تكشف توجه المبحوثين للموافقة على كون التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي، وقد نرجع ذلك لعوامل عدة لعل أبرزها أن البرامج التعليمية المعتمدة من قبل الوصاية في التعليم العالي تحاول مسايرة التطورات المعرفية كما التكنولوجية التي تمس كل التخصصات خدمة للتنمية الاقتصادية على اعتبار أن الجامعة هي المحرك الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية بكل أشكالها وهي في هذا الإطار تسعى جاهدة لتكييف برامج كل التخصصات المعمول بها والتكوين وفقا لتغيرات وتقلبات سوق العمل وهذا بالنظر لكون نظام LMD واحد من الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر لبرامج التعليم العالي التي يفترض أن تكون تحقيقا للميزة التنافسية في المورد البشري محليا وعالميا من جهة ووفقا لمتطلبات سوق العمل من جهة أخرى.

الجدول رقم (56) المعالج للبند رقم(43): تتضمن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تخصصات علمية تستجيب المتطلبات التنمية الاقتصادية

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تتضمن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تخصصات علمية تستجيب المتطلبات التنمية الاقتصادية	ت	39	208	118	48	19	3.463	موافق
	ن	%9.0	%48.1	%27.3	%11.1	%4.4		

الشكل رقم (54): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 43



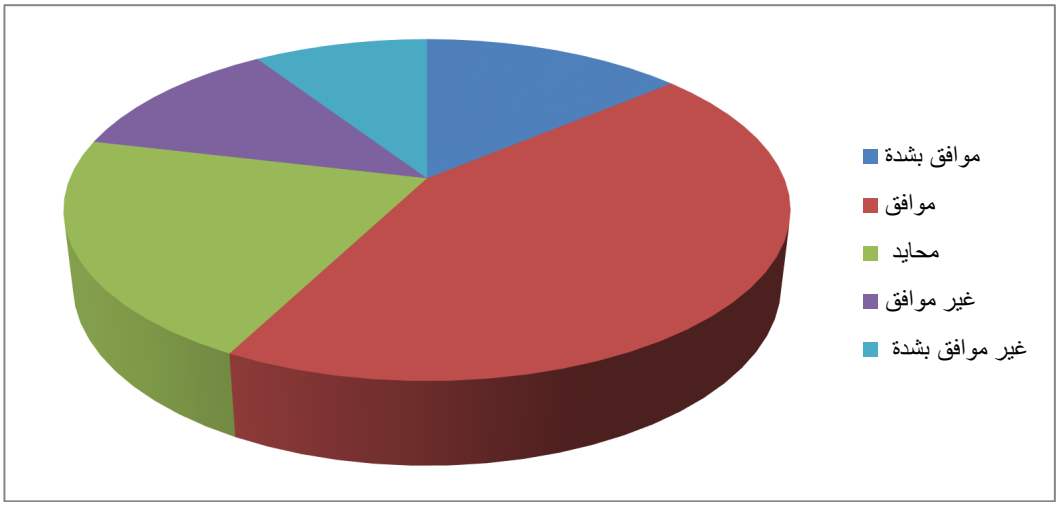
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (56) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (54) المعالجين للبند رقم (43) والذي ينص على: **تتضمن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تخصصات علمية تستجيب المتطلبات التنمية الاقتصادية.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 39 مبحوث وبنسبة 9.0% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 208 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 48.1%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 118 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 27.3%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 48 تكرار ونسبة مئوية 11.1%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 19 تكرار ونسبة مئوية تساوي 4.4%.هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.364 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إعتبارا من النتائج أعلاه والتي تؤكد توجه المبحوثين للموافقة على كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تتضمن تخصصات علمية تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية فبالنظر للجدول رقم (09) بالفصل الخامس والمتضمن الكليات الموجودة بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي مثل كلية العلوم الاقتصادية، ومعهد المناجم، وكلية البيولوجيا، والعلوم التكنولوجية، والهندسة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى ملحقة الطب المدرجة حديثا بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة– وغيرها وما قد تتضمنه هذه الكليات من تخصصات متنوعة ومختلفة قد تساهم في تحقيق التنمية نظرا لتموضعها ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية تحديدا. ومع ذلك فإن تسارع وتيرة التطور العلمي والتكنولوجي ودخول تخصصات جديدة بالإضافة إلى التوجه للاعتماد على التخصصات الدقيقة والدراسات البينية يستوجب ضرورة المراجعة المستمرة للتخصصات بمختلف الكليات والعمل على تحديثها لضمان توافقها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والمستدامة.

الجدول رقم (57) المعالج للبند رقم(44): تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اِتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم.	ت	60	189	91	52	40	3.409	موافق
	ن	%13.9	%43.8	%21.1	12.0%	%9.3		

الشكل رقم (55): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 44



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (57) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (55) المعالجين للبند رقم (44) والذي ينص على: **تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 60 مبحوث وبنسبة 13.9% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 189 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 43.8% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 91 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 21.1%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 52 تكرار ونسبة مئوية 12.0%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 40 تكرار ونسبة مئوية تساوي9.3%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.409 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

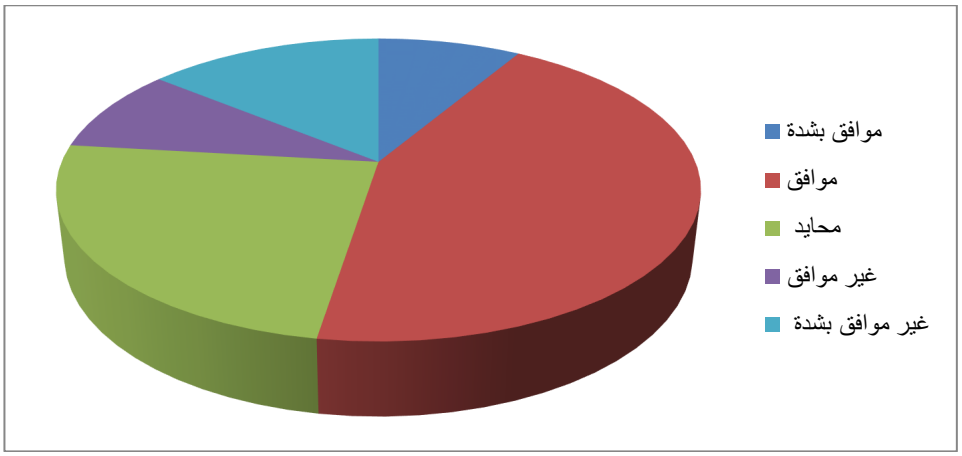
تكشف النتائج أعلاه توجه المبحوثين للموافقة على كون أن **التخصصات المعتمدة تولي أهمية لجودة التعليم على حساب الكم**. ومن منطلق أنه لا يمكن تجاهل أهمية التخصصات التي تعتمدها الجامعة في تحقيق التقدم عموما، فإن توجيه الموارد والجهود نحو تطوير وتعزيز التخصصات المعتمدة لخدمة التنمية

الاقتصادية يسهم في تحسين مستوى التعليم بشكل عام، حيث تتيح التخصصات المحيّنة المعتمدة فرصًا للطلاب للاختصاص في مجالات محددة تستوجب حيازتهم على قدر من القدرات والمعارف وتسهم في تطوير المهارات والأداءات وتوفر فرص كبيرة للعمل كما تدفع بهم إلى تحقيق النجاح مهني فيها. بالإضافة لذلك فإن تحديث المناهج وتطوير المواد الدراسية وتوفير فرص التدريب العملي عوامل مهمة تسهم في تحقيق جودة التعليم، والتكوين يجب أن يكون تكوينا يراعي مبدأ النوعية وليس الكمية.

الجدول رقم (58) المعالج للبند رقم(45): تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.	ت	37	190	105	39	61	3.238	محايد
	ن	%8.6	%44.0	%24.3	9.0%	%14.1		

الشكل رقم (56): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 45



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم(58) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (56) المعالجين للبند رقم (45) والذي ينص على: **تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 37 مبحوث وبنسبة 8.6% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 190 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 44.0%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 105 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 24.3%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 39تكرار ونسبة مئوية 9.0%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 61 تكرار ونسبة مئوية تساوي 14.1%. هذا

وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.238 وبالرجوع للجدول رقم 10 من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

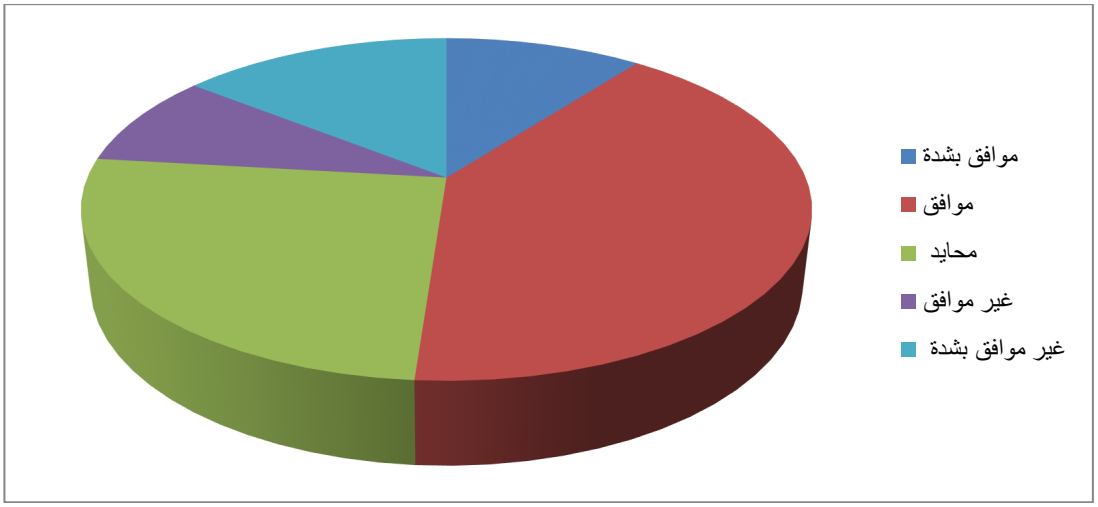
تكشف النتائج السابقة توجه المبحوثين للحياد فيما يتعلق بالإجابة على البند الذي ينص على تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية وبالنظر إلى ملاحظتنا ومعايشتنا للواقع فإنه وعلى الرغم من أن البند رقم 43 كشف عن توجه المبحوثين للموافقة على كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تتضمن تخصصات علمية تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية فإن حيادهم في الإجابة على البند الحالي قد نرجعه لاعتبارات عدة منها عدم تحيين المضامين بالتخصصات لفترات طويلة مقارنة مع التحولات الاقتصادية والتطورات المعرفية والتكنولوجية، عدم الربط بين مضامين المناهج في التعليم الجامعي وأهداف المؤسسات الاقتصادية، غياب التنسيق بين المحيط الاجتماعي بمؤسساته المختلفة ومؤسسات التعليم العالي بما في ذلك الجامعات. لذلك فإن هذا الموقف يدعوا إلى

ضرورة مراجعة المضامين لتتوافق ومفردات التخصصات مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (59) المعالج للبند رقم 46: هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية.	ت	45	176	111	38	62	3.240	محايد
	ن	%10,4	%40.7	%25.7	% 8.8	%14.4		

الشكل رقم (57): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 46



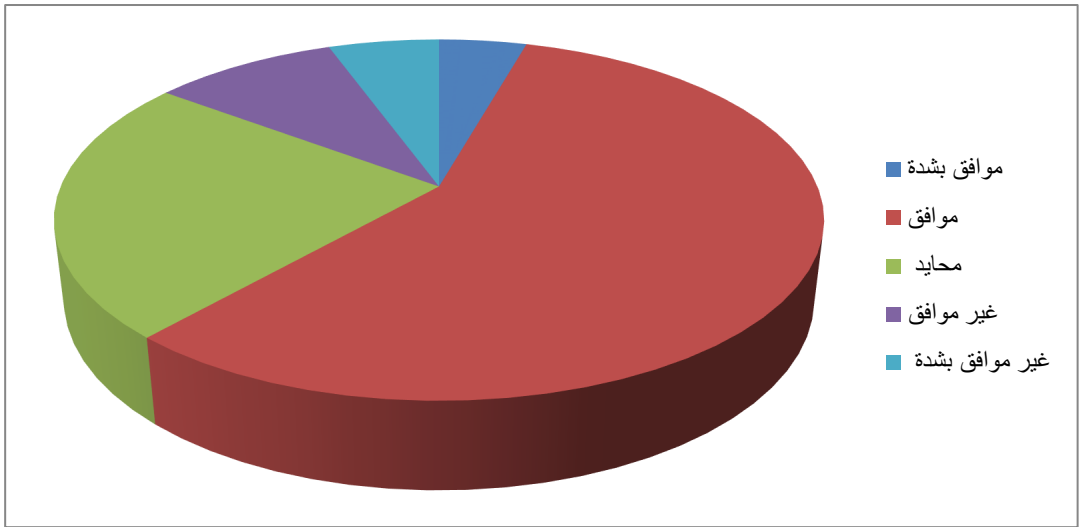
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (59) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (57) المعالجين للبند رقم (46) والذي ينص على: **هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 45 مبحوث وبنسبة 10.4% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 176 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 40.7%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 111 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي25.7%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 38 تكرار ونسبة مئوية 8.8%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 62 تكرار ونسبة مئوية تساوي 14.4%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.240 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

اعتبارا من النتائج أعلاه والتي توضح توجه المبحوثين للحياد فيما يتعلق بإجابتهم على هذا البند الذي ينص على كون أن هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية وباعتبار ملاحظتنا للواقع ومعايشتنا للوضع فإن ذلك قد يعود لاعتبارات عدة منها كون أن معدلات القبول في التخصصات الإنسانية عادة ما تكون أقل من مثيلاتها في التخصصات العلمية، غير أن التخصص العلمي يتيح خيارات أوسع للطالب الجامعي ليفاضل بين تخصص وآخر بما في ذلك التخصصات الإنسانية (الأدبية)، دون أن نغفل عن جندرة بعض التخصصات في الوسط الجامعي إذ أن هنالك تخصصات بعينها تستقطب الإناث على العكس من تخصصات أخرى، لذلك فإنه لهذه الاعتبارات وأخرى لمن نذكرها نرى أنه من المهم أن تكون المخرجات متوازنة مع احتياجات سوق العمل، وتكون باعتبار المعايير المطلوبة فيه سواء تعلق الأمر بالتخصصات الإنسانية أو العلمية.

الجدول رقم (60) المعالج للبند رقم(47):هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	اتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية	ت	19	247	102	40	24	3.456	موافق
	ن	%4,4	%57,2	%23.6	%9.3	%5.6		

الشكل رقم (58): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 47



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (60) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (58) المعالجين للبند رقم 47 والذي ينص على: **هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 19مبحوث وبنسبة 4.4% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 247 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 57.2%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 102 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 23.6%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 40 تكرار ونسبة مئوية 9.3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 24 تكرار ونسبة مئوية تساوي 5.6%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.456 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

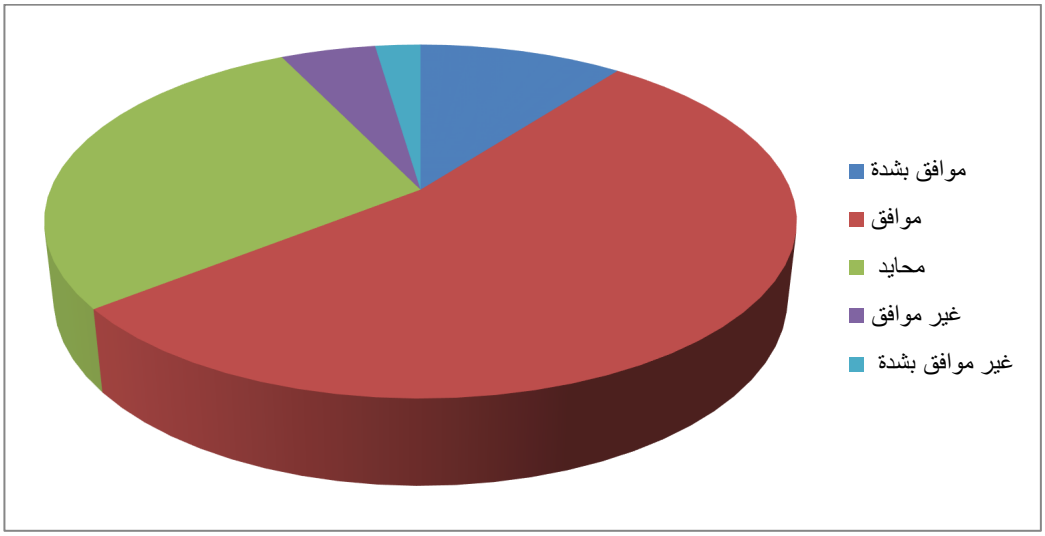
اعتبارا من المعطيات التي يفرزها الجدول أعلاه فإن غالبية المبحوثين يتجهون للموافقة على كون أن **هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية** وقد يعود ذلك لاعتبارات عدة منها أن هناك تخصصات معينة ورغم أهميتها إلا أنها تعيش تشبعا في عدد المتخرجين الحاملين لشهادات بها ما ينتج عنه صعوبة في الحصول على المهنة في ظل العدد الهائل من المتخرجين، كما أنه على الرغم من أن الحصول على شهادات جامعية وشهادات جامعية عليا تكون دائمة مهمة إلا أن هناك تخصصات يشعر أصحابها بالخيبة بمجرد تخرجهم رغم أنهم درسوها عن قناعة غير أن متطلبات العيش دائما ما تتجاوز مجرد الشعور بالمتعة للدراسة فهناك متخرجين بدرجات علمية أقل يحوزون على مناصب عمل وبرواتب مقنعة باعتبار التخصصات المهنية التي التحقوا بها وهذا ما يجعلنا نؤكد دائما على علاقة التكوين الجامعي بمتطلبات سوق العمل الذي يشهد بدوره تغيرات في احتياجاته من اليد العاملة والتي باتت مؤخرا مرتبطة بشكل أكبر بمهارات الرياضيات والتكنولوجيا والقدرات والكفاءات التجارية والتحكم والقدرة على إدارة الاتصالات والاقتصاد وغيرها ... كما نشهد أيضا وبحكم انتمائنا إلى

الوسط الجامعي إلى انتقادات غالبا ما ترتبط بالعلوم الاجتماعية والإنسانية بحكم أنها باتت غير مهنية ومتشبعة بجحافل من المتخرجين العاطلين عن العمل. لذلك فإن مراجعة برامج التعليم العالي لهذه النقطة سيكون مطلبا ضروريا حتى لا يجد المتخرج نفسه يعيش بعد حصوله على الشهادة واقع البطالة المقنعة كما تجد الدولة نفسها محتارة في إدماجهم في مناصب غالبا ما لا تتناسب مع طموحاتهم وآمالهم.

الجدول رقم (61) المعالج للبند رقم(48): تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اِتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها.	ت	45	233	123	21	10	3.652	موافق
	ن	%10,4	%53.9	%28.5	%4.9	%2.3		

الشكل رقم (59): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 48



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (61) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (59) المعالجين للبند رقم (48) والذي ينص على: **تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 45 مبحوث وبنسبة 10.4% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 233 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 53.9%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 123 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 28.5%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 21 تكرار ونسبة مئوية 4.9%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 10 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 2.3%.هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي

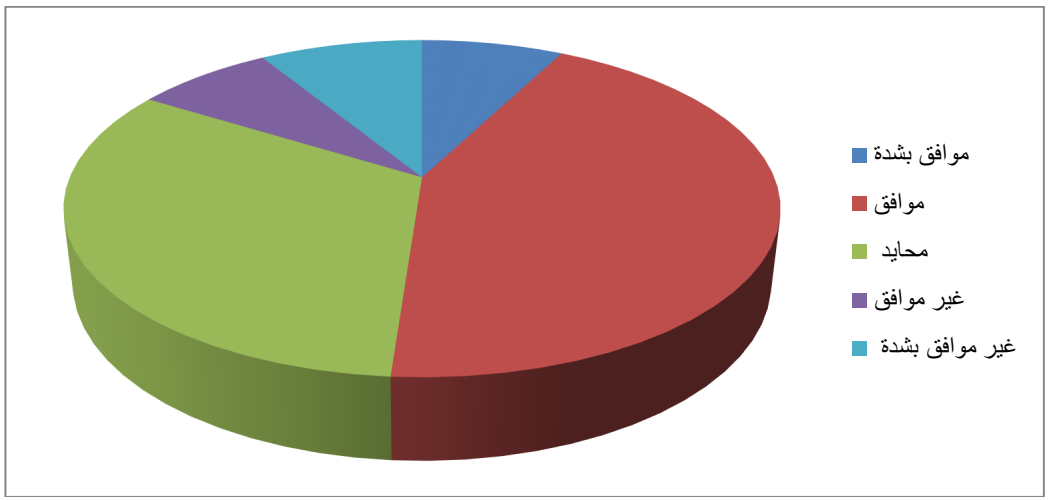
3.652 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن النتائج السابقة تؤكد توجه المبحوثين للموافقة ولى كون التخصصات المعتمدة تعاني من ضعف التأطير نظرا لحداثتها وهو ما قد يكشف عن عدة نقاط منها قلة المخابر المعتمدة لهذه التخصصات، ضعف الموارد والمعدات اللازمة، نقص التأطير في مقابل عدد الطلبة رغم المجهود الكثيفة المبذولة فيها، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على جودة التعليم وتأهيل الطلاب لسوق العمل، إن اعتماد تخصصات مهنية حديثة يتطلب وقتا غير قليل حتى تغطي الجامعة وتستجيب لجميع المتطلبات التي تفرضها هذه التخصصات ما يدعو إلى تكثيف وتحديث الجهود بشكل دوري لتلبية متطلبات هذه التخصصات ومنه التكوين وفقا لاحتياجات سوق العمل.

الجدول رقم (62) المعالج للبند رقم(49): توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي.	ت	33	188	141	32	38	3.338	محايد
	ن	%7.6	%43.5	%32.6	%7.4	%8.8		

الشكل رقم (60): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 49



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (62) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (60) المعالجين للبند رقم (49) والذي ينص على: **توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس**

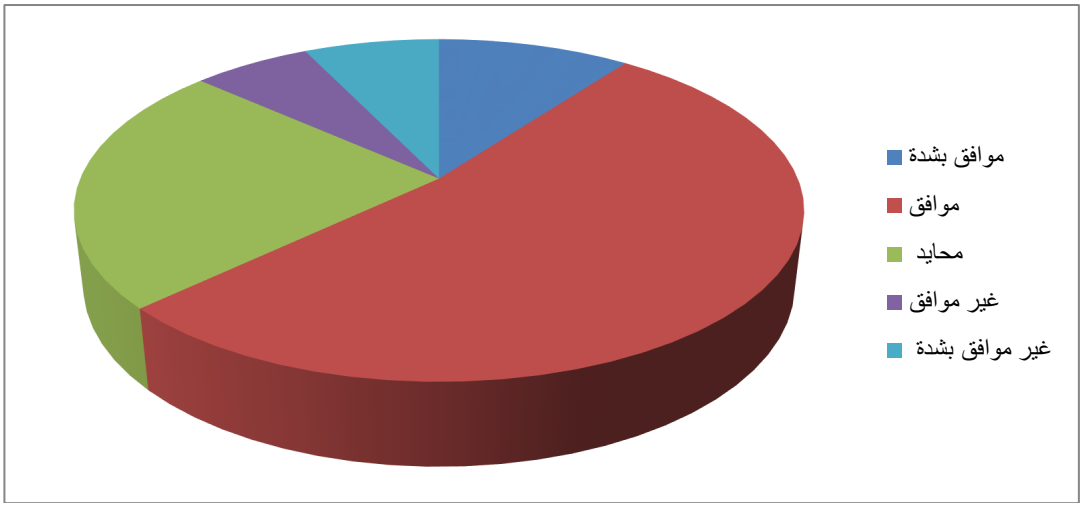
لرأس مال معرفي. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 33 مبحوث وبنسبة 7.6% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 188 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 43.5%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 141 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 32.6%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 32 تكرار ونسبة مئوية 7.4%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 38 تكرار ونسبة مئوية تساوي8.8%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.338 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

تكشف النتائج السابقة وقوف المبحوثين موقف الحياد في الإجابة على البند المتعلق ب: توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي، وبالنظر إلى ملاحظاتنا للواقع مع احتكاكنا بالطلبة والأساتذة بما فيهم بعض المبحوثين فإن هذا الموقف للمبحوثين قد يعود إلى حداثة بعض التخصصات المعتمدة في برامج التعليم العالي الحالية في مقابل قدم تخصصات أخرى وعدم تحديث محتويات برامجها والمضامين التي تحوزها واستهلاكية عناوين رسائل تخرجها وعدم جدية الباحثين أحيانا، وغياب كفاءة التأطير لدى بعض الأساتذة، نهيك عن قلة المخابر وضعف المعدات واللوازم المتعلقة بالتكوين والبحث هذا من جهة ومن جهة ثانية القدرة التنافسية للجامعة الجزائرية والتي تكشفها معايير التصنيف المعتمدة سواء عالميا أو حتى محليا، إن التقدم الملموس الذي حققته الجامعة الجزائرية في الفترة الأخيرة يدفعها إلى ضرورة التأكيد وبشكل ملح على الاستثمار في الرأس المال المعرفي وتوظيف المعرفة المتولدة في مخابر الجامعات والاستفادة منها لتحقيق التنمية خصوصا الاقتصادية منها.

الجدول رقم (63) المعالج للبند رقم(50): تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية	ت	44	228	102	27	31	3.525	موافق
	ن	%10.2	%52.8	%23.6	%6.3	%7.2		

الشكل رقم (61): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 50



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (63) والشكل المرافق له رقم (61) المعالجين للبند رقم (50) والذي ينص على: **تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية**. نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 44 مبحوث وبنسبة 10.2% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 228 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 52.8%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 102 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي23.6%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 27 تكرار ونسبة مئوية 6.3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 31 تكرار ونسبة مئوية تساوي 7.2%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.525 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

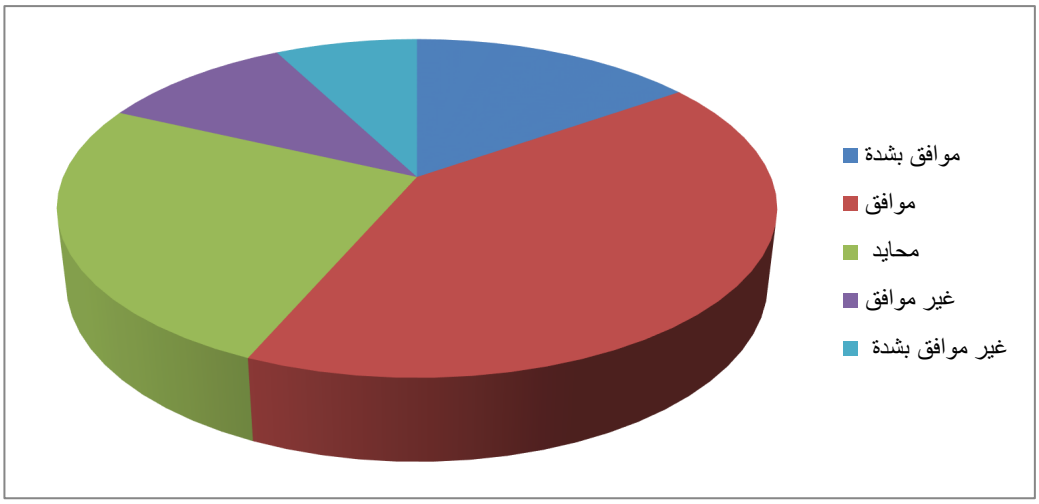
إن النتائج السابقة تؤكد توجه المبحوثين للموافقة على كون أن تخصصات التعليم العالي المعتمدة تكون خريجين بكفاءات بحثية، ويعد هذا الأمر منطقيا في نظرنا وانطلاقا من توجه المبحوثين؛ ذلك أن الطالب يعد محور العملية التعليمية، والأستاذ يلعب دور الموجه فقط، وهو يوجه للبحث في مواضيع مختلفة وفي كل المواد تقريبا، وفي هذا الإطار نجده ملزم على تعزيز مهارات البحث لدى طلبته من خلال تعليمهم كيفية الاستفادة من المراجع والمصادر المتوفرة، وتوثيقها وتوظيفها بشكل فعال، مع رصد المعلومات وتبويبها وترتيبها وتقييمها وفقا لمتطلبات موضوع البحث، إن البرامج الدراسية المعتمدة في الجامعة الجزائرية تشجع الطلاب على البحث وتنمية قدرات التحليل والتفكير التي تساهم في تأسيسهم كخريجين مؤهلين كما تشجع الجامعات والمؤسسات التعليم العالي الطلاب على المشاركة في الأنشطة البحثية والمشاريع والدوريات العلمية، بهدف تعليم الطلاب كيفية إجراء البحث العلمي وتحليل النتائج

وكتابة التقارير العلمية، إن تنمية الكفاءات البحثية لدى الخريجين تعمل على التأسيس لرأس المال المعرفي في المؤسسة الجامعية، كما أن بناء القدرة على البحث والابتكار تعزز قدرة الخريجين على المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وتطوير المعرفة وتوظيفها في مجالاتهم الأكاديمية والمهنية.

الجدول رقم (64) المعالج للبند رقم(51): تستند البرامج التعليمية إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تستند البرامج التعليمية إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب.	ت	66	178	110	45	33	3.460	موافق
	ن	%15.3	%41.2	%25.5	%10.4	%7.6		

الشكل رقم (62): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 51



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (64) والشكل المرافق له رقم (62) المعالجين للبند رقم (51) والذي ينص على: **تستند البرامج التعليمية إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 66 مبحوث وبنسبة 15.3% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 178 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي41.2%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 110 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي25.5%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 45 تكرار ونسبة مئوية 10.4%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير

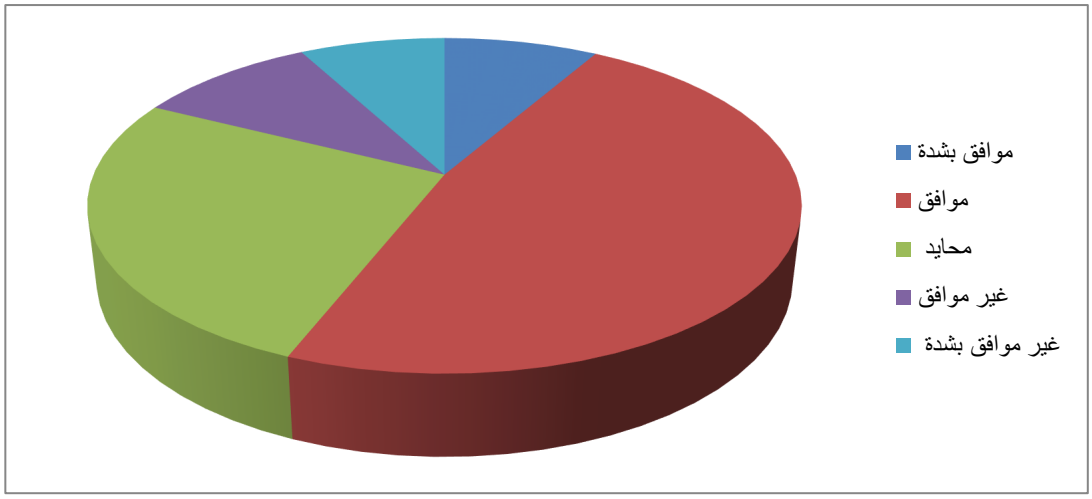
موافق بشدة هو 33 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 7.6%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.460 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

إن النتائج السابقة تكشف توجه المبحوثين للموافقة على كون أن البرامج التعليمية تستند إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب مما يعني أن الطالب هو القلب النابض في عملية التعليم، وهذا ينم على أن البرامج التعليمية خططت بطريقة تسهم في تفعيل عملية التعلم الفردي نهيك عن زيادة تفاعلات الطالب ومشاركته في الصفوف الدراسية، إن هذا التوجه يوضح أن البرامج التعليمية تعتمد المتعلم كمصدر أساسي لاشتقاق أهدافها وبالتالي فهي تعمل على تغذية تفكيره النقدي وقدرته على حل المشكلات وتطوير المهارات العملية والابتكارية بالإضافة إلى أنها من جهة أخرى تعزز لديه عددا من المبادئ مثل التعاون والاحترام والمسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم (65) المعالج للبند رقم(52): تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.

العبارة	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.	ت	36	206	114	42	34	3.388	محايد
	ن	%8.3	47.7%	26.4%	9.7%	%7,9		

الشكل رقم (63): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 52



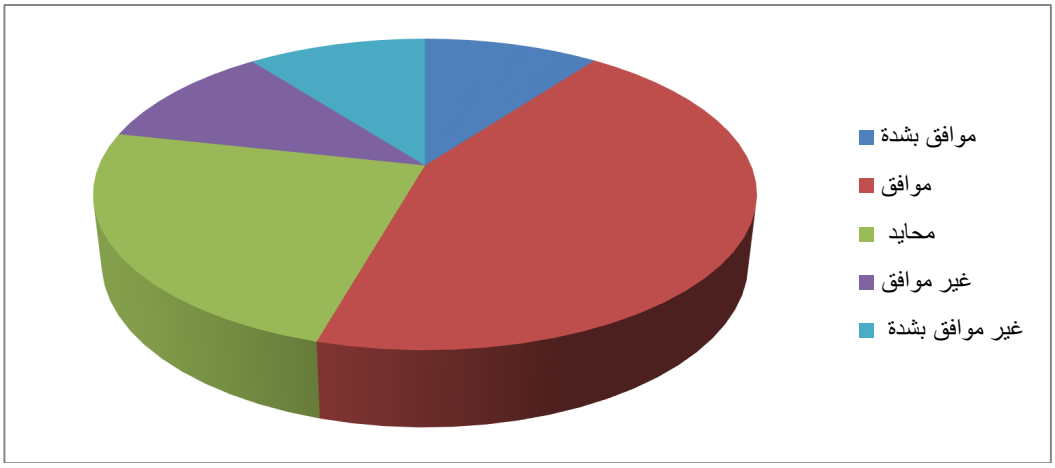
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (65) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (63) المعالجين للبند رقم (52) والذي ينص على: **تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 36 مبحوث وبنسبة 8.3% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 206 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي47.7% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 114 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 26.4%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 42 تكرارا ونسبة مئوية 9.7%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 34 تكرار ونسبة مئوية تساوي 7.9%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.388 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

إن النتائج السابقة والتي تبين توجه المبحوثين للحياد في إجابتهم على البند المتعلق بـ: **تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.** وباعتبار ملاحظاتنا للواقع واحتكاكنا ببعض المبحوثين كما الطلبة فإن هذا الموقف قد يعود إلى اعتبارات عدة منها: كون التكوين النظري لوحده لا يكفي نظرا لضعف التدريب العملي المعتمد في الجامعة، ناهيك على وجود فجوة اتصال بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية الأخرى خصوصا الاقتصادية منها، هذا دون أن نغفل عن الإشارة إلى أن التكوين الجامعي في غالب الأحيان لا يتم بالرجوع إلى احتياجات سوق العمل. لذلك فإن التكوين الجامعي الذي قد يأخذ بعين الاعتبار مستقبلا النقاط المشار أليها سابقا قد يكون أكثر فاعلية في نظرنا.

الجدول رقم (66) المعالج للبند رقم(53): تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق واحتياجات البلاد للقوى البشرية.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	اِتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق واحتياجات البلاد للقوى البشرية.	ت	44	191	104	48	45	3.326	محايد
	ن	%10.2	%44,2	%24,1	%11,1	%10,4		

الشكل رقم (64): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 53



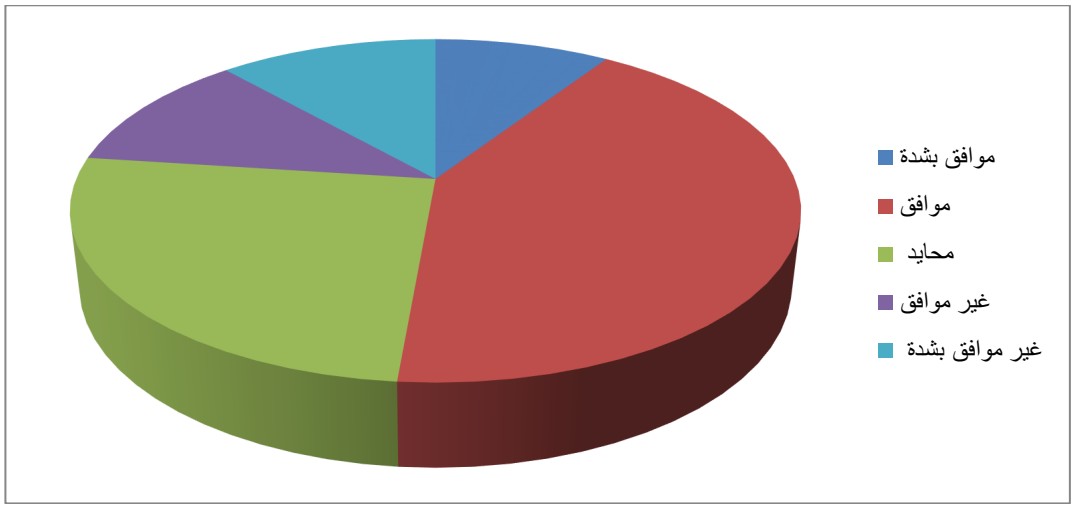
إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (66) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (64) المعالجين للبند رقم (53) والذي ينص على: **تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق وإحتياجات البلاد للقوى البشرية.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 44 مبحوث وبنسبة 10.2% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 191 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 44.2% على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 104 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 24.1%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 48 تكرار ونسبة مئوية 11.1%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 45 تكرار ونسبة مئوية تساوي 10.4%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.326 وبالرجوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

فبالنظر إلى المعطيات أعلاه والتي تبين ميل المبحوثين للحياد في الإجابة على هذا البند المتعلق بـ: **تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق واحتياجات البلاد للقوى،** وبالنظر إلى الملاحظات التي سجلناها في هذا الصدد واحتكاكنا ببعض المبحوثين فإن تفسيرنا لهذا الأمر قد نرجعه إلى زيادة عدد الخريجين الحاملين لشهادات عليا والذين يعيشون إما بطالة أو بطالة مقنعة، نقص عدد مناصب التوظيف في تخصصات بالمقارنة مع أخرى وعدم توافق في التكوين من حيث الكم في الإثنين معا، تغير احتياجات ومتطلبات سوق العمل باستمرار مع غياب مسايرة البرامج المعتمدة لهذا التغير ولعل هذا الموقف يتوافق مع إجابة المبحوثين في البند 45، 47، 52، 53، إن هذا الوضع قد يدعونا إلى ضرورة مراجعة برامج التعليم بسياساتها المعتمدة في التخطيط، واعتماد سياسة تخطيط تتوافق وإحتياجات البلاد للقوى البشرية فعلى الرغم من الجهود المبذولة باعتماد برامج التعليم (l.m.d) فإن الأمر يستلزم المراجعة الدائمة والتحيين وفقا للظروف.

الجدول رقم (67) المعالج للبند رقم(54):تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته ما يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	إتجاه أفراد العينة
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية.	ت	40	182	111	49	50	3.261	محايد
	ن	%9.3	42.1%	%25,7	%11,3	%11,6		

الشكل رقم (65): يمثل دائرة نسبية لتوزع إجابات المبحوثين على البند رقم 54



إن المطلع على الجدول أعلاه رقم (67) وبالنظر إلى الشكل المرافق له رقم (65) المعالجين للبند رقم (54) والذي ينص على: **تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية.** نلاحظ أن إجابات المبحوثين على هذا البند كانت بطريقة متباينة حيث أجاب ما يعادل 40 مبحوث وبنسبة 9.3% على هذا البند ببديل موافق بشدة في حين أجاب مبحوثين آخرين وبتكرار 182 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 42.1%على ذات البند بديل موافق، لتكون عدد تكرارات المحايدين تساوي 111 تكرار تقابلها نسبة مئوية تساوي 25.7%، أما عدد تكرارات المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بـ: 49 تكرار ونسبة مئوية 11.3%، وعدد تكرار المبحوثين الذين فضلوا الإجابة ببديل غير موافق بشدة هو 50 تكرار ونسبة مئوية تساوي 11.6%. هذا وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي التي تساوي 3.261 وبالرجـوع للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود نجد أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

باعتبار ما يعرضه الجدول السابق من معطيات يتبين ميل المبحوثين للحياد في إجاباتهم على البند المتعلق **بـ: تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته ما يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية**، وانطلاقا من ملاحظتنا للواقع ونقاشاتنا مع عدد من المبحوثين كما الطلبة فإن ورغم سعي الوصاية لاعتماد سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات الدقيقة واعتبار ما تحتويه الحقول المعرفية والعلمية من دراسات بينية التي تحاول أن تعالج المواضيع بناء على مبدأ التكامل المعرفي بين حقلين وأكثر وتوظفها خدمة للتطور والتنمية فإننا نعتقد أن واقعنا المعيش لا يزال يؤكد على التخصصات الدقيقة ويبتعد نوعا ما عن توظيف المنهج العلمي التكاملي الذي ينظر للمشكلة نظرة شمولية يدمج فيها معلومات معمقة خاصة بالتخصص الدقيقة من جهة كما أنه يحاول أن يوظف ويستفيد وبشكل موسوعي من العلوم التي قد تقدم له يد العون بطريقة معينة، حتى يتمكن من معالجتها من جوانب مختلفة فهناك بعض المشكلات التي لا يمكن معالجتها بحقل تخصصي واحد، لهذا وغيره فإننا نرى أن هناك حاجة ماسة إلى ضرورة زيادة الاهتمام بشكل أكثر بهذا الموضوع وتفعيله في الدائرة البحثية الجامعية.

الجدول رقم (68): يبين المتوسط الحسابي للمحور الرابع

	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للمحور
المحور الرابع	3.399	محايد

من خلال الجدول أعلاه رقم (68) الذي يبين قيمة المتوسط الحسابي لمحور الفرض الجزئي الرابع، والذي نص الفرض على: برامج التعليم العالي المعتمدة صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية. يظهر لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور تساوي 3.399 واستنادا للجدول رقم (10) من الفصل الخامس الذي يبين **مجال متوسط إجابات الأفراد** وعليه فإن الإتجاه العام لأفراد العينة في هذا المحور هو إتجاه ببديل محايد في معالجة الفرض الجزئي الرابع برامج التعليم العالي المعتمدة صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع إحتياجات التنمية.

2- عرض وتحليل نتائج الفرض الرئيس الثاني الفرقي باعتبار نتائج الفروض الجزئية

الفرقية، نص الفرض الثاني على: **يوجد إختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05.** وللوقوف على نتيجة هذا الفرض الرئيس الثاني يجب الوقوف على نتائج الفرضية الفرعية له.

2-1- **عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الفرقي الأول:** نص الفرض على: يوجد اختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم: (69) المعالج للبند رقم (01): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تتيح فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب.

		البـنـــد 1						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	72	133	42	0	7	254
	النسبة	%16.7	30.8%	9.7	%0.0	%1.6	%58.8
أنثى	التكرار	28	115	25	0	10	178
	النسبة	%6.5	26.6%	5.8	%0.0	%2.3	%41.2
المجموع	التكرار	100	248	67	0	17	432
	النسبة	%23.2	%57.4	%15.5	%0.0	%3.9	%100
كا2	الجدولية	7.81					
	المحسوبة	12.527					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		3					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (69) والمعالج للبند رقم (1): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات تساوي 28 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.5% وقسم آخر أجاب على ذات البند بالبديل "**موافق**" بعدد تكرارات يساوي 115 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 26.6%، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بعدد تكرارات يساوي 25 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.8% بالبديل "**محايد**" ليجيب قسم رابع منهم بالبديل "**غير موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 10 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 2.3%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:72 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 16.7%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت بـ: 133 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها تساوي 30.8% ثم، وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 42 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 9.7% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 7 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 1.6%. أما فيما يخص الإجابة بالبديل غير موافق فكانت صفرية للجنسين ذكور وإناث 00 تكرارا ونسبة 00%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 12.527 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 7.81 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 133 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 30.8% للبديل موافق.

الجدول رقم (70) المعالج للبند رقم (02): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تجعل الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية

		البـنـد 2						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	40	122	50	18	24	254
	النسبة	% 9.3	% 28.2	% 11.6	% 4.2	% 5.6	%58.8
أنثى	التكرار	23	102	33	5	15	178
	النسبة	% 5.3	% 23.6	% 7.6	% 1.2	% 3.5	%41.2
المجموع	التكرار	63	224	83	23	39	432
	النسبة	% 14.6	% 51.9	% 19.2	% 5.3	% 9.0	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	6.098					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (70) والمعالج للبند رقم (2): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات تساوي 23 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.3% وقسم آخر أجاب على ذات البند بالبديل "**موافق**" بعدد تكرارات يساوي 102 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 23.6%، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بعدد تكرارات يساوي 33 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.6% بالبديل "**محايد**"، ليجيب قسم رابع منهم بالبديل "**غير موافق**" بـ 5 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي1.2%، وأجاب قسم خامس بعدد تكرارات يساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5% بالبديل "**غير موافق بشدة**"، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:40 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 9.3%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت بـ: 122 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها تساوي 28.2% ثم، وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 50 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 11.6% ثم، أما القسم الرابع منهم والذين أجابوا بالبديل "**غير موافق**" قدرت عدد تكراراتهم

بـ: 18 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.2% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" قدرت بـ: 24 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.6%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 6.098 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. عند مستوى دلالة **0.05** وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (71) المعالج للبند رقم (03) تعتمد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على الجانب التطبيقي

		البـنـــد 3						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	36	100	64	17	37	254
	النسبة	% 8.3	% 23.1	% 14.8	% 3.9	% 8.6	%58.8
أنثى	التكرار	24	72	56	6	20	178
	النسبة	% 5.6	% 16.7	% 13.0	% 1.4	% 4.6	**%41.2**
المجموع	التكرار	60	172	120	23	57	432
	النسبة	% 13.9	% 39.8	% 27.8	% 5.3	% 13.2	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	4.594					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (71) والمعالج للبند رقم (3): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات تساوي 24 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بالبديل "**موافق**" بعدد تكرارات يساوي 72 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.7%، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بعدد تكرارات يساوي 56 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13% بالبديل "**محايد**"، ليجيب قسم رابع منهم بالبديل "**غير موافق**" بـ 6 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي1.4%، وأجاب قسم خامس بعدد تكرارات يساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6% بالبديل "**غير موافق بشدة**"، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ: 36 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 8.3%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت بـ: 100 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها تساوي 23.1% ثم، وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 64 تكرارا تقابله نسبة

مئوية تساوي 14.8% ثم، أما القسم الرابع منهم والذين أجابوا بالبديل "**غير موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 17 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.9% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" قدرت بـ: 37 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 8,6%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 4.594 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (72) المعالج للبند رقم(04): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تشجع العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة.

		البـنـــد 4						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	50	128	39	19	18	254
	النسبة	%11.6	%29.6	%9.0	%4.4	%4.2	%58.8
أنثى	التكرار	40	79	41	8	10	178
	النسبة	%9.3	%18.3	%9.5	%1.9	%2.3	%41.2
المجموع	التكرار	90	207	80	27	28	432
	النسبة	%20.9	%47.9	%18.5	%6.3	%6.5	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	6.354					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (72) والمعالج للبند رقم (4): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات تساوي 40 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 9.3%، وقسم آخر أجاب على ذات البند بالبديل "**موافق**" بعدد تكرارات يساوي 79 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 18.3%، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بعدد تكرارات يساوي 41 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 9.5% بالبديل "**محايد**"، ليجيب قسم رابع منهم بالبديل "**غير موافق**" بعدد تكرارات يساوي 8 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.9%، ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" قدرت بـ: 10 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 2.3%. أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:50 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 11.6%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**"

قدرت بـ: 128 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها تساوي 29.6% ثم، وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 39 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 9.0% أما القسم الرابع منهم والذين أجابوا بالبديل "**غير موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 19 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.4% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" قدرت بـ: 18 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 4.2%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 6.354 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (73) المعالج للبند رقم (05): تعمل برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف.

		البـنـــد 5						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	52	102	65	12	23	254
	النسبة	% 12.0	% 23.6	% 15.0	% 2.8	% 5.3	%58.8
أنثى	التكرار	37	64	49	11	17	178
	النسبة	% 8.6	% 14.8	% 11.3	% 2.5	% 3.9	%41.2
المجموع	التكرار	89	166	114	23	40	432
	النسبة	% 20.6	% 38.4	% 26.4	% 5.3	% 9.3	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	1.079					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (73) والمعالج للبند رقم (5): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل " **موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 37 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 8.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 64 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.8% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 49 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 11.3%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل " **غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 17 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.9%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد

اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:52 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 12.0%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 102 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 23.6% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 65 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.0%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 2.8% وهي نسبة وتكرار يقارب النسبة والتكرار الخاصة بالإناث في إجابتهن على هذا البند ببديل "غير موافق" بفارق تكرار واحد لصالح الذكور، ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 23 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 5,3%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 1.079 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (74) المعالج للبند رقم (06) تشجع عملية التقييم في الوسط الجامعي القدرة على الحفظ والاسترجاع لدى الطالب.

		البـنـــد 6					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	63	130	38	18	5	254
	النسبة	% 14.6	% 30.1	% 8.8	% 4.2	% 1.2	%58.8
أنثى	التكرار	23	98	52	0	5	178
	النسبة	% 5.3	% 22.7	% 12.0	% 0.0	% 1.2	%41.2
المجموع	التكرار	86	228	90	18	10	432
	النسبة	% 19.9	% 52.8	% 20.8	% 4.2	% 2.3	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	30.858					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (74) والمعالج للبند رقم **(6)**: نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 23 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 5.3% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 98 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.7% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 52 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 12.0%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وذلك بعدد تكرارات يساوي

5 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:63 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 14.6%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 130 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 30.1% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 38 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 8.8%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 18 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 4.2% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 5 تكرارات وبنسبة مئوية تساوي 1,2%. وهي تطابق تكرارات الإناث ونسبة إجابتهن على هذا البند بذات البديل وهو "غير موافق بشدة".

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 30.858 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 130 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 30.1% للبديل موافق.

الجدول رقم (75) المعالج للبند رقم (07) ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب.

		البـنـــد 7						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	35	143	49	17	10	254
	النسبة	% 8.1	% 33.1	% 11.3	% 3.9	% 2.3	%58.8
أنثى	التكرار	12	90	50	16	10	178
	النسبة	% 2.8	% 20.8	% 11.6	% 3.7	% 2.3	%41.2
المجموع	التكرار	47	233	99	33	20	432
	النسبة	% 10.9	% 53.9	% 22.9	% 7.6	% 4.6	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	10.300					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (75) والمعالج للبند رقم (7): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل " **موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 90 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.8% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 50 تكرار تقابله نسبة

مئوية تساوي 11.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 16 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي3.7% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل " **غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 10 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 2.3%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:35 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 8.1%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 143 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 33.1% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 49 تكرارا بفارق تكرار واحد لصالح الإناث تقابله نسبة مئوية تساوي 11.3%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 17 تكرارا بفارق تكرار واحد عن الإناث تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 3.9% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 10 تكرارات وبنسبة مئوية تساوي 2.3%. وهي تطابق تكرار ونسبة إجابة الإناث على هذا البند بذات البديل.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 10.300 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 143 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 33.1.% للبديل موافق.

الجدول رقم (76) المعالج للبند رقم (08) تركز برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على تنمية مهارات حل المشكلات.

		البـنـــد 8					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	52	105	66	16	15	254
	النسبة	% 12.0	% 24.3	% 15.3	% 3.7	% 3.5	%58.8
أنثى	التكرار	40	69	48	11	10	178
	النسبة	% 9.3	% 16.0	% 11.1	% 2.5	% 2.3	%41.2
المجموع	التكرار	92	174	114	27	25	432
	النسبة	% 21.3	% 40.3	% 26.4	% 6.3	% 5.8	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	0.424					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (76) والمعالج للبند رقم (8): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 40 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 9.3% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 69 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.0% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 48 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 11.1%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 11 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 10 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.3%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:52 تكرارات أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 12.0%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل " **موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 105 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 24.3% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 66 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.3%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل " **غير موافق**" قدرت بـ: 16 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 3.7% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل " **غير موافق بشدة**" يساوي 15 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 3.5%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 0.424 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة **0.05**. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (77) المعالج للبند رقم (09) يساهم البرنامج التعليمي في إعداد فردا منتجا في المجتمع.

		البـنـــد 9						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	41	145	30	18	20	254
	النسبة	% 9.5	% 33.6	% 6.9	% 4.2	% 4.6	%58.8
أنثى	التكرار	17	74	52	20	15	178
	النسبة	% 3.9	% 17.1	% 12.0	% 4.6	% 3.5	%41.2
المجموع	التكرار	58	219	82	38	35	432
	النسبة	% 13.4	% 50.7	% 19.0	% 8.8	% 8.1	%100
كا2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	27.141					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (77) والمعالج للبند رقم (9): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 17 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 3.9% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 74 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 17.1% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 52 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 12.0%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل " **غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 20 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:41 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 9.5%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 145 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 33.6% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 30 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.9%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل " **غير موافق**" قدرت بـ: 18 تكرارا بفارق تكرارين فقط لصالح الإناث تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 4.2% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل " **غير موافق بشدة**" يساوي 20 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 4.6%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 27.141 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 145 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 33.6% للبديل موافق.

الجدول رقم (78) المعالج للبند رقم (10) تقاوم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة النمطية وجمود الفكر لدى الطلبة.

		البـنـــد 10						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	37	96	90	28	3	254
	النسبة	% 8.6	% 22.2	% 20.8	% 6.5	% 0.7	%58.8
أنثى	التكرار	19	73	62	9	15	178
	النسبة	% 4.4	% 16.9	% 14.4	% 2.1	% 3.5	%41.2
المجموع	التكرار	56	169	152	37	18	432
	النسبة	% 13.0	% 39.1	% 35.2	% 8.6	% 4.2	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	19.050					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (78) والمعالج للبند رقم (10): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 19 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 4.4% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 73 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.9% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 62 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 14.4%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل " **غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 9 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 2.1% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل " **غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:37 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 8.6%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 96 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.2% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا

بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 90 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.8%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل " **غير موافق**" قدرت بـ: 28 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 6.5% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 3 تكرارات وبنسبة مئوية تساوي 0.7%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 19.050 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 96 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 22,2%. للبديل موافق.

الجدول رقم (79) حسابات كاي تربيع للمحور الأول:

	كاي تربيع		مستوى الدلالة	درجة الحرية
	الجدولية	المحسوبة		
المحور الأول	36.42	96.818	0.05	24

من خلال الجدول أعلاه رقم (79) الذي يتضمن **حسابات كاي تربيع للمحور**: نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة البالغة 96.818 أكبر من كاي تربيع الجدولية 36.42 وبالتالي يوجد اختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05 .

2-2- **عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الفرقي الثاني.** نص الفرض على: يوجد اختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم (80) المعالج للبند رقم (11): تستخدم الجامعات الجزائرية تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي.

		البـنـد 11					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	12	127	75	15	25	254
	النسبة	% 2.8	% 29.4	% 17.4	% 3.5	% 5.8	%58.8
أنثى	التكرار	7	96	47	15	13	178
	النسبة	% 1.6	% 22.2	% 10.9	% 3.5	% 3.0	%41.2
المجموع	التكرار	19	223	122	30	38	432
	النسبة	% 4.4	% 51.6	%28.2	% 6.9	% 8.8	%100
كا2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	19.050					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (80) والمعالج للبند رقم (11): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل " **موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 7 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 96 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.2% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 47 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.9%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 15 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل " **غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 13 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:12 تكرارا أجابوا بالبديل " **موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 2.8%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 127 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 29.4% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 75 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 17.4%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 3.5% وهي تكرارات ونسبة مئوية تطابق مثيلتها عند الإناث في الإجابة على هذا البند بذات البديل، ثم جاء

عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 25 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 5.8%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 19.050 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 127 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 29,4%. للبديل موافق.

الجدول رقم (81) المعالج للبند رقم (12): تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة.

		البـنـــد 12						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	15	113	68	34	24	254
	النسبة	3.5%	26.2%	15.7%	7.9%	5.6%	%58.8
أنثى	التكرار	23	88	34	24	9	178
	النسبة	5.3%	20.4%	7.9%	5.6%	2.1%	%41.2
المجموع	التكرار	38	201	102	58	33	432
	النسبة	8.8%	46.5%	23.6%	13.4%	7.6%	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	2.549					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (81) والمعالج للبند رقم (12): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 23 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 5.3% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 88 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.4% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 34 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.9%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 24 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 5.6% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل " **غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 9 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.1%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:15 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 3.5%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 113 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 26.2% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا

بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 68 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.7%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 34 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 7.9% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 24 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 5.6%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 2.549 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (82) المعالج للبند رقم (13): تساهم مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

		البـنـــد 13						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	8	96	88	24	38	254
	النسبة	% 1.9	% 22.2	% 20.4	5.6%	% 8.8	%58.8
أنثى	التكرار	20	74	63	7	14	178
	النسبة	% 4.6	% 17.1	% 14.6	1.6%	% 3.2	%41.2
المجموع	التكرار	28	170	151	31	52	432
	النسبة	% 6.5	% 39.4	% 35.0	% 7.2	% 12.0	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	19.770					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (82) والمعالج للبند رقم (13): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 74 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 17.1% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 63 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 7 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 1.6% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 14 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ: 8 تكرارات أجابوا بالبديل

"**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 1.9%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 96 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.2% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 88 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.4%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 24 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.6% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 38 تكرارات وبنسبة مئوية تساوي 8.8%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 19.770 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 96 تكرارا وبنسبة 22.2% للبديل موافق.

الجدول رقم (83) المعالج للبند رقم (14): برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي.

		البـنـــد 14					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	10	104	82	28	30	254
	النسبة	% 2.3	% 24.1	% 19.0	% 6.5	% 6.9	%58.8
أنثى	التكرار	23	67	48	14	26	178
	النسبة	% 5.3	% 15.5	% 11.1	% 3.2	% 6.0	%41.2
المجموع	التكرار	33	171	130	42	56	432
	النسبة	% 7.6	% 39.6	% 30.1	% 9.7	% 13.0	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	14.036					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (83) والمعالج للبند رقم (14): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 23 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.3% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 67 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.5% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 48 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 11.1%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 14 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 3.2% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد

تكرارات تساوي 26 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.0%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:10 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 2.3%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 104 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 24.5% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 82 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 19.0%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 28 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 6.5% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 30 تكرارات وبنسبة مئوية تساوي 6.9%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 14.036 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات تساوي 104 تكرارا وبنسبة 24.1% للبديل موافق.

الجدول رقم (84) المعالج للبند رقم (15): ينخرط خريجي التعليم العالي بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث.

		البـنـــد 15					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	16	121	59	21	37	254
	النسبة	% 3.7	% 28.0	% 13.7	% 4.9	% 8.6	%58.8
أنثى	التكرار	26	56	53	29	14	178
	النسبة	% 6.0	% 13.0	% 12.3	% 6.7	% 3.2	%41.2
المجموع	التكرار	42	177	112	50	51	432
	النسبة	% 9.7	% 41.0	% 25.9	% 11.6	% 11.8	%100
$كا^2$	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	25.648					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (84) والمعالج للبند رقم (15): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 26 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.0% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 56 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.0% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 53 تكرارا تقابله نسبة

مئوية تساوي 12.3%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 29 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.7% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل " **غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 14 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:16 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 3.7%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 121 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 28.0% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 59 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.7%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 21 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 4.9% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 37 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 8.6%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 25.648 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 121 تكرارا وبنسبة 28.0% للبديل موافق .

الجدول رقم (85) المعالج للبند رقم (16): يفتقر خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد.

		البـنـــد 16						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	35	133	48	21	17	254
	النسبة	% 8.1	% 30.8	% 11.1	% 4.9	% 3.9	%58.8
أنثى	التكرار	20	111	34	2	11	178
	النسبة	% 4.6	% 25.7	% 7.9	% 0.5	% 2.5	%41.2
المجموع	التكرار	55	244	82	23	28	432
	النسبة	% 12.7	% 56.5	% 19.0	% 5.3	% 6.5	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	12.461					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (85) والمعالج للبند رقم (16): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6% وقسم آخر

أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 111 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 25.7% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 34 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.9%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 2 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 0.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:35 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 8.1%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 133 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 30.8% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فعدد تكراراتهم 48 تكرارا تقابله نسبة مئوية 11.1%، ثم نلاحظ دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 21 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 4.9% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 17 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 3.9%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 12.461 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 133 تكرارا وبنسبة 30.8% للبديل موافق.

الجدول رقم (86) المعالج للبند رقم (17): تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية.

		البـنـد 17					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	18	90	105	21	20	254
	النسبة	% 4.2	% 20.8	% 24.3	% 4.9	% 4.6	%58.8
أنثى	التكرار	36	67	39	15	21	178
	النسبة	% 8.3	% 15.5	% 9.0	% 3.5	% 4.9	%41.2
المجموع	التكرار	54	157	144	36	41	432
	النسبة	% 12.5	% 36.3	% 33.3	% 8.3	% 9.5	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	28.145					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (86) والمعالج للبند رقم (17): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا

البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 36 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 8.3% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 67 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.5% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 39 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 9.0%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 15 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 21 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.9%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:18 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 4.2%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 90 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.8% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 105 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 24.3%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 21 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 4.9% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 20 تكرارا وبفارق تكرار واحد لصالح الإناث في إجابتهم بذات البديل وبنسبة مئوية تساوي 4.6%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 28.145 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات تساوي 10 تكرارات وبنسبة 24.3% للبديل محايد.

الجدول رقم (87) المعالج للبند رقم (18): تتوافق مخرجات برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة مع المعايير المحلية والدولية.

		البـنـــد 18					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	19	108	92	8	27	254
	النسبة	% 4.4	% 25.0	% 21.3	% 1.9	% 6.3	%58.8
أنثى	التكرار	30	73	42	11	22	178
	النسبة	% 6.9	% 16.9	% 9.7	% 2.5	% 5.1	%41.2
المجموع	التكرار	49	181	134	19	49	432
	النسبة	% 11.3	% 41.9	% 31.0	% 4.4	% 11.3	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	16.003					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (87) والمعالج للبند رقم (18): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 30 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.9% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 73 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.9% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 42 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 9.7%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 22 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.1%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:19 تكرارا أجابوا بالبديل " **موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 4.4%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 108 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 25.0% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 92 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.3%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 8 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 1.9% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 27 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 6.3%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 16.003 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات تساوي 108 تكرارا وبنسبة 25.0% للبديل موافق.

الجدول رقم (88) المعالج للبند رقم (19): تؤكد برامج التعليم العالي على أن النهوض بالتنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.

	البـنـــد 19						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	38	135	33	38	10	254
	النسبة	% 8.8	% 31.3	% 7.6	% 8.8	% 2.3	%58.8
أنثى	التكرار	13	87	51	7	20	178
	النسبة	% 3.0	% 20.1	% 11.8	% 1.6	% 4.6	%41.2

المجموع	التكرار	51	222	84	45	30	432
	النسبة	% 11.8	% 51.4	% 19.4	% 10.4	% 6.9	%100
كا2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	39.016					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (88) والمعالج للبند رقم (19): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 87 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.1% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 51 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 11.8%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 7 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.6% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 20 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:38 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 8.8%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 135 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 31.3% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 33 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.6%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل " **غير موافق**" قدرت بـ: 38 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 8.8% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 10 تكرارات وبنسبة مئوية تساوي 2.3%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 39.016 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور وبعدد تكرارات يساوي 135 تكرارا ونسبة 31.3% للبديل موافق.

الجدول رقم (89) المعالج للبند رقم (20): تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة.

		البـنـد 20						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	36	100	67	22	29	**20**
	النسبة	% 8.3	% 23.1	% 15.5	% 5.1	% 6.7	%58.8
أنثى	التكرار	15	87	46	10	20	**20**
	النسبة	% 3.5	% 20.1	% 10.6	% 2.3	% 4.6	%41.2
المجموع	التكرار	51	187	113	32	49	432
	النسبة	% 11.8	% 43.3	% 26.2	% 7.4	% 11.3	%100
$كا^2$	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	6.435					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (89) والمعالج للبند رقم (20): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل " **موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 87 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 20.1% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 46 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 10 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 2.3% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:36 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 8.3%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 100 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 23.1% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 67 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.5%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 22 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.1% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 29 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 6.7%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار $كا^2$ كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة $كا^2$ المحسوبة والتي بلغت 6.435 هي أصغر من قيمة $كا^2$ الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين

الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (90) المعالج للبند رقم (21): المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة.

		البـنـــد 21					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	32	77	55	37	53	20
	النسبة	% 7.4	% 17.8	% 12.7	% 8.6	% 12.3	%58.8
أنثى	التكرار	33	84	32	16	13	20
	النسبة	% 7.6	% 19.4	% 7.4	% 3.7	% 3.0	%41.2
المجموع	التكرار	65	161	87	53	66	432
	النسبة	% 15.0	% 37.3	% 20.1	% 12.3	% 15.3	%100
كا2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	26.410					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (90) والمعالج للبند رقم (21): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 33 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 84 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 19.4% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 32 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.4%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 16 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 3.7% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:32 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 7.4% وبفارق تكرار واحد في الإجابة على هذا البند بذات البديل لصالح الإناث. أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 77 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 17.8% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 55 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 12.7%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل

"**غير موافق**" قدرت بـ: 37 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 8.5% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل " **غير موافق بشدة**" يساوي 53 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 12.3%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 26.410 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الإناث بعدد تكرارات يساوي 84 تكرارا وبنسبة 19.4% للبديل موافق.

الجدول رقم (91) المعالج للبند رقم (22): تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل تواصل تكنولوجية كافية للإستخدام.

		البـنـــد 22						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	30	90	61	25	48	**20**
	النسبة	% 6.9	% 20.8	% 14.1	% 5.8	% 11.1	%58.8
أنثى	التكرار	32	66	49	18	13	**20**
	النسبة	% 7.4	% 15.3	% 11.3	% 4.2	% 3.0	%41.2
المجموع	التكرار	62	156	110	43	61	432
	النسبة	% 14.4	% 36.1	% 25.5	% 10.0	% 14.1	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	13.330					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (91) والمعالج للبند رقم (22): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 32 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.4% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 66 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.3% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 49 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 11.3%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 18 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 4.2% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ: 30 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 6.9% أي بفارق تكرارين فقط لصالح الإناث، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 90 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.8%

أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 61 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.1%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 25 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.8% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 48 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 11.1%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 13.330 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 90 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 20.8% للبديل موافق.

الجدول رقم (92) المعالج للبند رقم (23): تؤكد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة على زيادة الاهتمام بموضوع الذكاء الصناعي.

		البـنـــد 23						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	21	123	54	29	27	20
	النسبة	% 4.9	% 28.5	% 12.5	% 6.7	% 6.3	%58.8
أنثى	التكرار	24	60	62	19	13	20
	النسبة	% 5.6	% 13.9	% 14.4	% 4.4	% 3.0	%41.2
المجموع	التكرار	45	183	116	48	40	432
	النسبة	% 10.4	% 42.4	% 26.9	% 11.1	% 9.3	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	16.566					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (92) والمعالج للبند رقم (23): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 24 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 60 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.9% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 62 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.4%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 19 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 4.4% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد

اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:21 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 4.9%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 123 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 28.5% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 54 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 12.5%، ثم وانطلاقا دائم من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 29 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 6.7% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل " **غير موافق بشدة**" يساوي 27 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 6.3%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 16.566 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 123 تكرار. ونسبة مئوية تساوي 28.5% للبديل موافق.

الجدول رقم (93) المعالج للبند رقم (24): ساهمت مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي على تحقيق تنمية جميع المجالات.

		البـنـــد 24						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	22	127	74	6	25	20
	النسبة	% 5.1	% 29.4	% 17.1	% 1.4	% 5.8	%58.8
أنثى	التكرار	11	99	40	15	13	20
	النسبة	% 2.5	% 22.9	% 9.3	% 3.5	% 3.0	%41.2
المجموع	التكرار	33	226	114	21	38	432
	النسبة	% 7.6	% 52.3	% 26.4	% 4.9	% 8.8	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	11.921					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (93) والمعالج للبند رقم (24): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 99 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.9% بالبديل

"**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 40 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 9.3%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:22 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 5.1%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل " **موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 127 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 29.4% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 74 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 17.1%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 6 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 1.4% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 25 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 5.8%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 11.921 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 127 تكرارا وبنسبة 29.4% للبديل موافق.

الجدول رقم (94) حسابات كاي تربيع للمحور الثاني :

	كاي تربيع		مستوى الدلالة	درجة الحرية
	الجدولية	المحسوبة		
المحور الثاني	43.77	175.201	0.05	33

من خلال الجدول أعلاه رقم (94) والذي يتضمن حسابات كاي تربيع للمحور الثاني نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة البالغة 175.201 أكبر من كاي تربيع الجدولية 43.77 ما يدل على وجود اختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة عند مستوى دلالة 0.05.

2-3- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الفرقي الثالث: نص الفرض على: يوجد اختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة. عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم (95) المعالج للبند رقم(25): تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص.

		البـنـــد 25						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	28	91	92	15	28	20
	النسبة	% 6.5	% 21.1	% 21.3	% 3.5	% 6.5	%58.8
أنثى	التكرار	27	69	48	12	22	20
	النسبة	% 6.3	% 16.0	% 11.1	% 2.8	% 5.1	%41.2
المجموع	التكرار	55	160	140	27	50	432
	النسبة	% 12.7	% 37.0	% 32.4	% 6.3	% 11.6	%100
كا2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	4.700					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (95) والمعالج للبند رقم (25): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث أجاب قسم منهن بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 27 تكرارا تقابله نسبة مئوية 6.3% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 69 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.0% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 48 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 11.1%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" بـ 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 22 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.1%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:28 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 6.5% أي بفارق تكرار واحد فقط لصالح الذكور، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 91 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.1% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فعدد تكراراتهم 92 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.3%، كما نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذين أجابوا بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 15 تكرار تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل " **غير موافق بشدة**" يساوي 28 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 6.5%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 4.700 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (96) المعالج للبند رقم(26): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين. ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية.

		البـنـد 26						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	12	126	57	24	35	20
	النسبة	% 2.8	% 29.2	% 13.2	% 5.6	% 8.1	%58.8
أنثى	التكرار	28	97	20	17	16	20
	النسبة	% 6.5	% 22.5	% 4.6	% 3.9	% 3.7	%41.2
المجموع	التكرار	40	223	77	41	51	432
	النسبة	% 9.3	% 51.6	% 17.8	% 9.5	% 11.8	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	23.584					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (96) والمعالج للبند رقم (26): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 28 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.5% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 97 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.5% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 17 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.9% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 16 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.7%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:12 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 2.8%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 126 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 29.2% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 57 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.2%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 24 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.6% ثم

جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 35 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 8.1%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 23.584 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 126 تكرار ونسبة 29.2% للبديل موافق.

الجدول رقم (97) المعالج للبند رقم(27): توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل

		البـنـــد 27						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	0	142	63	6	43	20
	النسبة	% 0.0	% 32.9	% 14.6	% 1.4	% 10.0	%58.8
أنثى	التكرار	38	58	49	11	22	20
	النسبة	% 8.8	% 13.4	% 11.3	% 2.5	% 5.1	%41.2
المجموع	التكرار	38	200	112	17	65	432
	النسبة	% 8.8	% 46.3	% 25.9	% 3.9	% 15.0	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	72.148					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (97) والمعالج للبند رقم (27): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 38 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 8.8% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 58 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.4% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 49 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 11.3%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 22 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.1%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:142 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 32.0%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 63 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.6%، ليجيب القسم الثالث منهم بالبديل

"**غير موافق**" بـ: 6 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.4% ثم نجد أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا بالبديل "**غير موافق بشدة**" قدرت بـ: 43 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 10.0%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 72.148 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 142 تكرارا وبنسبة 32.9% للبديل موافق.

الجدول رقم (98) المعالج للبند رقم(28): تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة

		البـنـــد 28					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	16	137	24	35	42	20
	النسبة	% 3.7	% 31.7	% 5.6	% 8.1	% 9.7	%58.8
أنثى	التكرار	19	64	57	18	20	20
	النسبة	% 4.4	14.8%	% 13.2	% 4.2	% 4.6	%41.2
المجموع	التكرار	35	201	81	53	62	432
	النسبة	%8.1	% 46.5	% 18.8	% 12.3	%14.4	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	41.384					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (98) والمعالج للبند رقم (28): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 19 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.4% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 64 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.8% بالبديل " **موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 57 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.2%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 18 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.2% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:16 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 3.7%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 137 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 31.7% أما القسم الثالث منهم والذين

أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 24 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.6%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 35 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 8.1% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 42 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 9.7%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 41.384 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 137 تكرار وبنسبة 31.7% للبديل موافق.

الجدول رقم (99) المعالج للبند رقم(29): برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

		البـنـــد 29						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	32	79	64	12	67	20
	النسبة	% 7.4	% 18.3	% 14.8	% 2.8	% 15.5	%58.8
أنثى	التكرار	15	77	37	20	29	20
	النسبة	% 3.5	% 17.8	% 8.6	% 4.6	% 6.7	%41.2
المجموع	التكرار	47	156	101	32	96	432
	النسبة	% 10.9	% 36.1	% 23.4	% 7.4	% 22.2	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	17.609					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (99) والمعالج للبند رقم (29): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل " **موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 77 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 17.8% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 37 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 8.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 29 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.7%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:32 تكرارا أجابوا بالبديل

"**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 7.4%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 79 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 18.3% أي بفارق تكرارين فقط لصالح الذكور في الإجابة على هذا البند بالبديل موافق، أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 64 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.8%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 12 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 2.8% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 67 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 15.5%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 17.609 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 79 تكرار وبنسبة 18.3% للبديل موافق.

الجدول رقم (100) المعالج للبند رقم(30): توازن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية.

		البـنـــد 30					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	46	92	75	5	36	20
	النسبة	% 10.6	% 21.3	% 17.4	% 1.2	% 8.3	%58.8
أنثى	التكرار	22	35	89	8	24	20
	النسبة	% 5.1	% 8.1	% 20.6	% 1.9	% 5.6	%41.2
المجموع	التكرار	68	127	164	13	60	432
	النسبة	% 15.7	% 29.4	% 38.0	% 3.0	% 13.9	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	25.768					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (100) والمعالج للبند رقم (30): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 22 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.1% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 35 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 8.1% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 89 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 8 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.9% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 24 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.6%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم

في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:46 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 10.6%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 92 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.3% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 75 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 17.4%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 5 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 1.2% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 36 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 8.3%. وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 25.768 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 92 تكرار وبنسبة 21.3% للبديل موافق.

الجدول رقم (101) المعالج للبند رقم(31): تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية.

		البـنـــد 31					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	36	127	60	15	16	20
	النسبة	% 8.3	% 29.4	% 13.9	% 3.5	% 3.7	%58.8
أنثى	التكرار	14	104	44	4	12	20
	النسبة	% 3.2	% 24.1	% 10.2	% 0.9	% 2.8	%41.2
المجموع	التكرار	50	231	104	19	28	432
	النسبة	% 11.6	% 53.5	% 24.1	% 4.4	% 6.5	%100
قيم كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	8.257					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (101) والمعالج للبند رقم (31): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 14 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.2% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 104 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 24.1% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 44 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.2%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 04 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 0.9% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد

تكرارات تساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:36 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 8.3%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 127 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 29.4% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 60 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.9%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 15 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 3.5% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 16 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 3.7%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 8.257 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (102) المعالج للبند رقم(32): تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط.

		البـنـــد 32						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	20	133	67	13	21	20
	النسبة	% 4.6	% 30.8	% 15.5	% 3.0	% 4.9	%58.8
أنثى	التكرار	14	75	48	21	20	20
	النسبة	% 3.2	% 17.4	% 11.1	% 4.9	% 4.6	%41.2
المجموع	التكرار	34	208	115	34	41	432
	النسبة	% 7.9	% 48.1	% 26.6	% 7.9	% 9.5	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	9.192					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (102) والمعالج للبند رقم (32): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 14 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.2% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 75 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 17.4% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 48 تكرارا تقابله نسبة

مئوية تساوي 11.1%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 21 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.9% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:20 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 4.6%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 133 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 30.8% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 67 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.5%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 13 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 3.0% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 21 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 4.9% أي بفارق تكرار واحد فقط لصالح الذكور في الإجابة على هذا البند ببديل غير موافق بشدة.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 9.192 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (103) المعالج للبند رقم(33): توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني.

		البـنـــد 33					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	35	119	63	6	31	20
	النسبة	% 8.1	% 27.5	% 14.6	% 1.4	% 7.2	%58.8
أنثى	التكرار	5	96	50	12	15	20
	النسبة	% 1.2	% 22.2	% 11.6	% 2.8	% 3.5	%41.2
المجموع	التكرار	40	215	113	18	46	432
	النسبة	% 9.3	% 49.8	% 26.2	% 4.2	% 10.6	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	21.310					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (103) والمعالج للبند رقم (33): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا

البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 5 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.2% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 96 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 22.2% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 50 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 11.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:35 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 8.1%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 119 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 27.5% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 63 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.6%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 6 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 1.4% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 31 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 7.2%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 21.310 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 119 تكرارا ونسبة 27.5% للبديل موافق.

الجدول رقم (104) المعالج للبند رقم(34): من خلال برامج التعليم العالي المعتمدة يتمكن الطالب من التعايش مع مناخ العمل.

		البـنـــد 34						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	24	105	55	25	45	20
	النسبة	% 5.6	% 24.3	% 12.7	% 5.8	% 10.4	%58.8
أنثى	التكرار	20	78	49	21	10	20
	النسبة	% 4.6	% 18.1	11.3%	4.9%	% 2.3	%41.2
المجموع	التكرار	44	183	104	46	55	432
	النسبة	% 10.2	% 42.4	% 24.1	% 10.6	% 12.7	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	14.389					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (104) والمعالج للبند رقم (34): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل " **موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 78 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 18.1% بالبديل " **موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 49 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 11.3%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 21 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.9% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 10 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 2.3%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:24 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 5.6%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل " **موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 105 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 24.3% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 55 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 12.7%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 25 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.8% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 45 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 10.4%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 14.389 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد 105 تكرار ونسبة 24.3% للبديل موافق.

الجدول رقم (105) المعالج للبند رقم(35): تعتبر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي

		البـنـد 35						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	22	111	62	25	34	20
	النسبة	%5.1	%25.7	%14.4	%5.8	%7.9	%58.8
أنثى	التكرار	16	85	43	12	22	20
	النسبة	%3.7	% 19.7	%10.0	%2.8	%5.1	%41.2
المجموع	التكرار	38	196	105	37	56	432
	النسبة	%8.8	%45.4	%324.	%8.6	%0.13	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	1.654					
مستوى الدلالة		0.05					

درجة الحرية	4

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (105) والمعالج للبند رقم (35): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل " **موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 16 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.7% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 85 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 19.7% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 43 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.0%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 22 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.1%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:22 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 5.1%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 111 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 25.7% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 62 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.4%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 25 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.8% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 34 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 7.9%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 1.654 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة من الجنسين.

الجدول رقم (106) المعالج للبند رقم(36): توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين

	البـنـــد 36						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	30	108	85	9	22	20
	النسبة	% 6.9	% 25.0	% 19.7	% 2.1	% 5.1	%58.8
أنثى	التكرار	15	83	37	25	18	20
	النسبة	% 3.5	% 19.2	% 8.6	% 5.8	% 4.2	%41.2
المجموع	التكرار	45	191	122	34	40	432
	النسبة	% 10.4	% 44.2	% 28.2	% 7.9	% 9.3	%100

كا2	الجدولية	9.49
	المحسوبة	22.410
مستوى الدلالة		0.05
درجة الحرية		4

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (106) والمعالج للبند رقم (36): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 83 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 19.2% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 37 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 8.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 25 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.8% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 18 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ: 30 تكرارا أجابوا بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 6.9%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 108 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 25.0% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 85 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 19.7%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 9 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 2.1% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**موافق بشدة**" يساوي 22 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 5.1%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 22.410 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 108 تكرار ونسبة 25.0% للبديل موافق.

الجدول رقم (107) المعالج للبند رقم(37): توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل.

	البـنـــد 37						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	28	108	80	11	27	20
	النسبة	% 6.5	% 25.0	% 18.5	% 2.5	% 6.3	%58.8
	التكرار	46	63	39	12	18	20

	النسبة	% 10.6	% 14.6	% 9.0	% 2.8	% 4.2	%41.2
المجموع	التكرار	74	171	119	23	45	432
	النسبة	% 17.1	% 39.6	% 27.5	% 5.3	% 10.4	%100
كا2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	19.421					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (107) والمعالج للبند رقم (37): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 46 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 63 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.6% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 39 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 9.0%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 18 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:28 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 6.5%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 108 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 25.0% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فعدد تكراراتهم 80 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 18.5%، ثم نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 11 تكرار تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 2.5% أي بفارق تكرار واحد للإناث في الإجابة على هذا البند بذات البديل، ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل " **غير موافق بشدة**" يساوي 27 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 6.3%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 19.421 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 108 تكرار ونسبة 25.0% للبديل موافق.

الجدول رقم (108) المعالج للبند رقم(38): تحقق عملية التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر ميزة التعرف على العمل.

		البـنـــد 38					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	52	92	70	8	32	20
	النسبة	% 12.0	% 21.3	% 16.2	% 1.9	% 7.4	%58.8
أنثى	التكرار	17	61	76	11	13	20
	النسبة	% 3.9	% 14.1	% 17.6	% 2.5	% 3.0	%41.2
المجموع	التكرار	69	153	146	19	45	432
	النسبة	% 16.0	% 35.4	% 33.8	% 4.4	% 10.4	%100
كا2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	20.027					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (108) والمعالج للبند رقم (38): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 17 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.9% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 61 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.1% بالبديل "**غير موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 76 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 17.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:52 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 12.0%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 92 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.3% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 70 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.2%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 8 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 1.9% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 32 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 7.4%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 20.027 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين

الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 92 تكرار ونسبة 21.3% للبديل موافق.

الجدول رقم (109) المعالج للبند رقم(39): تتم عملية تعزيز مهارات التعلم الفردي للطالب باعتماد برامج التدريب توفرها المؤسسة الجامعة نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي.

		البـنـــد 39					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	37	90	92	8	27	20
	النسبة	% 8.6	% 20.8	% 21.3	% 1.9	% 6.3	%58.8
أنثى	التكرار	12	97	46	5	18	20
	النسبة	% 2.8	% 22.5	% 10.6	% 1.2	% 4.2	%41.2
المجموع	التكرار	49	187	138	13	45	432
	النسبة	% 11.3	% 43.3	% 31.9	% 3.0	% 10.4	%100
كا2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	18.030					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (109) والمعالج للبند رقم (39): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمن في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 97 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.5% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 46 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 5 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.2% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 18 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:37 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 8.6%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 90 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.8% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 92 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.3%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 8 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 1.9% ثم جاء عدد

تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 27 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 6.3%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 18.030 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الإناث بعدد تكرارات يساوي 97 تكرار ونسبة 22.5% للبديل موافق.

الجدول رقم (110) المعالج للبند رقم(40): تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة.

		البـنـــد 40						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	51	147	34	3	19	20
	النسبة	% 11.8	% 34.0	% 7.9	% 0.7	% 4.4	%58.8
أنثى	التكرار	10	92	60	11	5	20
	النسبة	% 2.3	% 21.3	% 13.9	% 2.5	% 1.2	%41.2
المجموع	التكرار	61	239	94	14	24	432
	النسبة	% 14.1	% 55.3	% 21.8	% 3.2	% 5.6	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	48.267					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (110) والمعالج للبند رقم (40): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 10 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 2.3% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 92 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.3% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 60 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.9%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 5 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:51 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 11.8%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 147 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 34.0% أما القسم الثالث منهم والذين

أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 34 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.9%، ثم وإنطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 3 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 0.7% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 19 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 4.4%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 48.267 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 147 تكرار ونسبة 34.0% للبديل موافق.

الجدول رقم (111) المعالج للبند رقم(41) يجد الطلبة الجامعيين أنفسهم بعد التخرج غير متمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري.

		البـنـــد 41						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	29	158	34	22	11	20
	النسبة	% 6.7	% 36.6	% 7.9	% 5.1	% 2.5	%58.8
أنثى	التكرار	43	75	41	13	6	20
	النسبة	% 10.0	% 17.4	% 9.5	% 3.0	% 1.4	%41.2
المجموع	التكرار	72	233	75	35	17	432
	النسبة	% 16.7	% 53.9	% 17.4	% 8.1	% 3.9	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	24.103					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (111) والمعالج للبند رقم (41): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 43 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.0% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 75 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 17.4% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 41 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 9.5%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 6 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.4%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد

اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:29 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 6.7%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 158 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 36.6% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 34 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.9%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 22 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.1% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اِختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 11 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 2.5%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 24.103 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 158 تكرار ونسبة 36.6% للبديل موافق.

الجدول رقم (112): حسابات كاي تربيع للمحور الثالث: يوجد اِختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة. عند مستوى دلالة 0.05.

	كاي تربيع		مستوى الدلالة	درجة الحرية
	الجدولية	المحسوبة		
المحور الثالث	43.77	130.522	0.05	39

من خلال الجدول أعلاه رقم (112) والمتضمن لحسابات كاي تربيع للمحور الثالث: نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة والتي بلغت 130.522 أكبر من كاي تربيع الجدولية 43.77 وهو ما يدل على وجود اِختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة. عند مستوى دلالة 0.05.

2-4- عرض وتحليل نتائج الفرض الجزئي الفرقي الرابع: نص الفرض على: يوجد اختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية. عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم (113) المعالج للبند رقم(42): التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي.

		البـنـــد 42						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	25	116	71	17	25	20
	النسبة	5.8%	26.9%	16.4%	3.9%	5.8%	%58.8
أنثى	التكرار	24	83	44	12	15	20
	النسبة	5.6%	19.2%	10.2%	2.8%	3.5%	%41.2
المجموع	التكرار	49	199	115	29	40	432
	النسبة	11.3%	46.1%	26.6%	6.7%	9.3%	%100
$كا^2$	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	1.882					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (113) والمعالج للبند رقم (42): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث أجاب قسم منهن بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 24 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 5.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 83 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 19.2% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 44 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.2%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 15 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد أجاب منهم يقدر بـ:25 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 5.8%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 116 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 26.9% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 71 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.4%، ثم نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 17 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 3.9% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 25 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 5.8% أي بفارق تكرار واحد للإناث في الإجابة على هذا البند بذات البديل.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار $كا^2$ كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة $كا^2$ المحسوبة والتي بلغت 1.882 هي أصغر من قيمة $كا^2$ الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (114) المعالج للبند رقم(43): تتضمن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تخصصات علمية تستجيب المتطلبات التنمية الاقتصادية

		البـنـد 43						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	27	114	71	28	14	20
	النسبة	% 6.3	% 26.4	% 16.4	% 6.5	% 3.2	%58.8
أنثى	التكرار	12	94	47	20	5	20
	النسبة	% 2.8	% 21.8	% 10.9	4.6%	% 1.2	%41.2
المجموع	التكرار	39	208	118	48	19	432
	النسبة	% 9.0	% 48.1	% 27.3	% 11.1	% 4.4	%100
كا2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	4.953					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (114) والمعالج للبند رقم (43): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي2.8% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 94 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.8% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 47 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.9%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 5 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:27 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 6.3%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 114 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 26.4% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 71 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.4%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 28 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 6.5% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 14 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 3.2%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 4.953 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة.

الجدول (115) المعالج للبند رقم (44): تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم.

		البـنـــد 44						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	34	102	72	26	20	20
	النسبة	% 7.9	% 23.6	% 16.7	% 6.0	% 4.6	%58.8
أنثى	التكرار	26	87	19	26	20	20
	النسبة	% 6.0	% 20.1	% 4.4	% 6.0	% 4.6	%41.2
المجموع	التكرار	60	189	91	52	40	432
	النسبة	% 13.9	% 43.8	% 21.1	% 12.0	% 9.3	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	20.386					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (115) والمعالج للبند رقم (44): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 26 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.0% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 87 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 20.1% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 19 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.4%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 26 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.2% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:34 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 7.9%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 102 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 23.6% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 72 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.7%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 26 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 6.0% وهي نتيجة تطابق نتيجة الإناث من حيث التكرارات والنسبة في الإجابة على ذات البند ببديل غير

موافق، ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 20 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 4.6% وهي نتيجة تطابق نتيجة الإناث من حيث التكرارات والنسبة في إجابتهن على ذات البند وبالبديل غير موافق بشدة دائما.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 20.386 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 102 ونسبة 23.6% للبديل موافق.

الجدول (116) المعالج للبند رقم (45): تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية

		البـنـــد 45						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	26	111	59	23	35	20
	النسبة	% 6.0	% 25.7	% 13.7	% 5.3	% 8.1	%58.8
أنثى	التكرار	11	79	46	16	26	20
	النسبة	% 2.5	% 18.3	% 10.6	% 3.7	% 6.0	%41.2
المجموع	التكرار	37	190	105	39	61	432
	النسبة	% 8.6	% 44.0	% 24.3	% 9.0	% 14.1	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	2.367					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (116) والمعالج للبند رقم (45): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 79 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 18.3% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 46 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 16 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.7% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 26 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.0%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:26 تكرارا أجابوا بالبديل " **موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 6.0%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 111 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 25.7% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 59 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.7%، ثم

وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 23 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.3% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 35 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 8.1%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 2.367 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة.

الجدول(117) المعالج للبند رقم (46): هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية.

		البـنـــد 46						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	17	99	62	27	49	20
	النسبة	% 3.9	% 22.9	% 14.4	% 6.3	% 11.3	%58.8
أنثى	التكرار	28	77	49	11	13	20
	النسبة	% 6.5	% 17.8	% 11.3	% 2.5	% 3.0	%41.2
المجموع	التكرار	45	176	111	38	62	432
	النسبة	% 10.4	% 40.7	% 25.7	% 8.8	% 14.4	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	21.909					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (117) والمعالج للبند رقم (46): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 28 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.5% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 77 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 17.8% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 49 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 11.3%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:17 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 3.9%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**"

قدرت عدد تكراراتهم بـ: 99 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.9% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 62 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.4%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 27 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 6.3% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 49 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 11.3%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 21.909 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 99 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 22.9% للبديل موافق.

الجدول (118) المعالج للبند رقم (47): هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية.

		البـنـــد 47						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	14	133	64	24	19	20
	النسبة	% 3.2	% 30.8	% 14.8	% 5.6	% 4.4	%58.8
أنثى	التكرار	5	114	38	16	5	20
	النسبة	% 1.2	% 26.4	% 8.8	% 3.7	% 1.2	%41.2
المجموع	التكرار	19	247	102	40	24	432
	النسبة	% 4.4	% 57.2	% 23.6	% 9.3	% 5.6	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	9.028					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (118) والمعالج للبند رقم (47): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 5 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.2% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 114 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 26.4% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 38 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 8.8%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 16 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.7% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد

تكرارات تساوي 5 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:14 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 3.2%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 133 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 30.8% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 64 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.8%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 24 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 5.6% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 19 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 4.4%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 9.028 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. وبذلك نستنتج أنه لا يوجد تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة.

الجدول(119) المعالج للبند رقم (48): تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها.

		البـنـد 48						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	32	140	68	9	5	20
	النسبة	% 7.4	% 32.4	% 15.7	% 2.1	% 1.2	%58.8
أنثى	التكرار	13	93	55	12	5	20
	النسبة	% 3.0	% 21.5	% 12.7	% 2.8	% 1.2	%41.2
المجموع	التكرار	45	233	123	21	10	432
	النسبة	% 10.4	% 53.9	% 28.5	% 4.9	% 2.3	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	6.125					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (119) والمعالج للبند رقم (48): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 93 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.5% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 55 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 12.7%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 12

تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 5 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 1.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ: 32 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 7.4%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 140 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 32.4% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 68 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.7%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 9 تكرارات تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 2.1% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 5 تكرارات وبنسبة مئوية تساوي 1.2% وهي نتيجة تطابق نتيجة الإناث في الإجابة على هذا البند بذات البديل من حيث التكرار والنسبة.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 6.125 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. وبذلك نستنتج أنه لا يوجد تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة.

الجدول (120) المعالج للبند رقم (49): توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي.

		البـنـــد 43						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	14	119	81	17	23	20
	النسبة	% 3.2	% 27.5	% 18.8	% 3.9	% 5.3	%58.8
أنثى	التكرار	19	69	60	15	15	20
	النسبة	% 4.4	% 16.0	% 13.9	3.5%	% 3.5	%41.2
المجموع	التكرار	33	188	141	32	38	432
	النسبة	% 7.6	% 43.5	% 32.6	% 7.4	% 8.8	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	5.802					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (120) والمعالج للبند رقم (49): نلاحظ أن الإناث قد إنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث إختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 19 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.4% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5% بالبديل "**موافق**"،

هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 60 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.9%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 69 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.0% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:14 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 3.2%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 119 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 27.5% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 81 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 18.8%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 17 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 3.9% أي بفارق تكرارين فقط عن الإناث ولصالح الذكور في الإجابة على هذا البند بالبديل غير موافق، ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 23 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 5.3%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 5.802 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة.

الجدول (121) المعالج للبند رقم (50): تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية.

		البـنـــد 50					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	31	135	56	13	19	20
	النسبة	% 7.2	% 31.3	% 13.0	% 3.0	% 4.4	%58.8
أنثى	التكرار	13	93	46	14	12	20
	النسبة	% 3.0	% 21.5	% 10.6	% 3.2	% 2.8	%41.2
المجموع	التكرار	44	228	102	27	31	432
	النسبة	% 10.2	% 52.8	% 23.6	% 6.3	% 7.2	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	4.466					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (121) والمعالج للبند رقم (50): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.0% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 93 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 21.5% بالبديل

"**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 46 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 14 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.2% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:31 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 7.2%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 135 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 31.3% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 56 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 13.0%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 13 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 3.0% أي بفارق تكرار واحد فقط لصالح الإناث في الإجابة على هذا البند بالبديل غير موافق دائما، ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 19 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 4.4%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 4.466 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (122) المعالج للبند رقم(51): تستند البرامج التعليمية إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب.

		البـنـــد 51					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	33	114	71	28	14	20
	النسبة	% 7.6	% 25.0	% 14.8	% 6.5	% 4.9	%58.8
أنثى	التكرار	33	108	64	28	21	20
	النسبة	% 7.6	% 16.2	% 10.6	% 3.9	% 2.8	%41.2
المجموع	التكرار	66	178	110	45	33	432
	النسبة	% 15.3	% 41.2	% 25.5	% 10.4	% 7.6	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	2.921					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (122) والمعالج للبند رقم (51): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا

البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 33 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 7.6% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 70 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 16.2% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 46 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 17 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.9% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 12 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.8%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد إنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:33 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 7.6% وهي نفس النتيجة فيما يخص تكرارات الإناث والنسبة المئوية خاصتهن في الإجابة على هذا البند ببديل موافق بشدة، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 108 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 25.0% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 64 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 14.8%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 28 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 6.5% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 21 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 4.9%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 2.921 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في إستجابتهم لهذا البند. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (123) المعالج للبند رقم(52): تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.

		البـنـــد 52					
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	26	110	67	31	20	20
	النسبة	% 6.0	% 25.5	% 15.5	% 7.2	% 4.6	%58.8
أنثى	التكرار	10	96	47	11	14	20
	النسبة	% 2.3	% 22.2	% 10.9	% 2.5	% 3.2	%41.2
المجموع	التكرار	36	206	114	42	34	432
	النسبة	% 8.3	% 47.7	% 26.4	% 9.7	% 7.9	%100
$كا^2$	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	9.064					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (123) والمعالج للبند رقم (52): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 10 تكرارات تقابله نسبة مئوية تساوي 2.3% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 96 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.2% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 47 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.9%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 11 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 2.5% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 14 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.2%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:26 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 6.0%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 110 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 25.5% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 67 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.5%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 31 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 7.2% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 20 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 4.6%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 9.064 هي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند. وبذلك نستنتج أنه هناك تجانس على مستوى إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (124) المعالج للبند رقم(53): تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق واحتياجات البلاد للقوى البشرية.

		البـنـــد 53						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	18	95	84	27	30	20
	النسبة	% 4.2	% 22.0	% 19.4	% 6.3	% 6.9	%58.8
أنثى	التكرار	26	96	20	21	15	20
	النسبة	% 6.0	% 22.2	% 4.6	% 4.9	% 3.5	%41.2
المجموع	التكرار	44	191	104	48	45	432
	النسبة	% 10.2	% 44.2	% 24.1	% 11.1	% 10.4	%100
كا^2	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	34.285					
مستوى الدلالة		0.05					

درجة الحرية	4

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (124) والمعالج للبند رقم (53): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 26 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.0% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 96 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.2% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 20 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.6%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 21 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 4.9% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 15 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.5%، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:18 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 4.2%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 95 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 22.0% أي بفارق تكرار واحد فقط في الإجابة على هذا البند بنفس البديل لصالح الإناث، أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 84 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 19.4%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 27 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 6.3% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 30 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 6.9%.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 34.285 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الإناث بعدد تكرارات يساوي 96 تكرارا وبنسبة 22.2% للبديل موافق.

الجدول رقم (125) المعالج للبند رقم(54): تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته ما يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية

	البـنـــد 54						
	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
ذكر	التكرار	14	117	66	33	24	20
	النسبة	% 3.2	% 27.1	% 15.3	% 7.6	% 5.6	%58.8
	التكرار	26	65	45	16	26	20

	النسبة	% 6.0	% 15.0	% 10.4	% 3.7	% 6.0	%41.2
المجموع	التكرار	40	182	111	49	50	432
	النسبة	% 9.3	% 42.1	% 25.7	% 11.3	% 11.6	%100
مربع كاي	الجدولية	9.49					
	المحسوبة	15.518					
مستوى الدلالة		0.05					
درجة الحرية		4					

بالنظر إلى الجدول أعلاه رقم (125) والمعالج للبند رقم (54): نلاحظ أن الإناث قد اِنقسمت في إجابتهن على هذا البند إلى أقسام وذلك بتكرارات ونسب مختلفة حيث اِختار قسم منهن الإجابة على هذا البند بالبديل "**موافق بشدة**" بعدد تكرارات يساوي 26 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.0% وقسم آخر أجاب على ذات البند بعدد تكرارات يساوي 65 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.0% بالبديل "**موافق**"، هذا في حين أجاب قسم ثالث منهن بالبديل "**محايد**" بعدد تكرارات يساوي 45 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 10.4%، كما أجاب قسم رابع منهن بالبديل "**غير موافق**" وذلك بعدد تكرارات يساوي 16 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 3.7% ليجيب قسم خامس منهن بالبديل "**غير موافق بشدة**" وبعدد تكرارات تساوي 26 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 6.0 %، أما فيما يخص المبحوثين الذكور فقد اِنقسموا بدورهم في الإجابة على ذات البند إلى مجموعات منهم ما يقدر بـ:14 تكرارا أجابوا بالبديل "**موافق بشدة**" وبنسبة مئوية معبرة تساوي 3.2%، أما القسم الثاني منهم والذين أجابوا بالبديل "**موافق**" قدرت عدد تكراراتهم بـ: 117 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 27.1% أما القسم الثالث منهم والذين أجابوا بالبديل "**محايد**" فقد قدرت عدد تكراراتهم بـ: 66 تكرارا تقابله نسبة مئوية تساوي 15.3%، ثم وانطلاقا دائما من النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد تكرارات المبحوثين الذكور الذين أجابوا على هذا البند بالبديل "**غير موافق**" قدرت بـ: 33 تكرارا تقابله نسبة مئوية معبرة عنها 7.6% ثم جاء عدد تكرارات الذكور الذين اختاروا الإجابة بالبديل "**غير موافق بشدة**" يساوي 24 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 5.6% أي بفارق تكرارين فقط لصالح الإناث في الإجابة على ذات البند وبنفس البديل.

وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 كما يبينها الجدول أعلاه دائما، نلاحظ أن قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 15.518 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية والبالغة 9.49 ومنه توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند لصالح الذكور بعدد تكرارات يساوي 117 تكرارا وبنسبة مئوية تساوي 27.1.% للبديل موافق.

الجدول رقم (126) حسابات كاي تربيع للمحور الرابع: يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05

	كاي تربيع		مستوى الدلالة	درجة الحرية
	الجدولية	المحسوبة		
المحور الرابع	43.77	144.731	0.05	30

من خلال الجدول أعلاه رقم (126) والذي يتضمن حسابات كاي تربيع للمحور الرابع: نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة والتي بلغت 144.731 أكبر من كاي تربيع الجدولية 43.77 وهو ما يدل على وجود اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاِقتصادية. عند مستوى دلالة 0.05.

ثانيا: مناقشة وتفسير النتائج في ضوء الفرضيات:

1- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرئيسية الأولى بِاعتبار نتائج الفروض الجزئية والتي مفادها: **برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية.** حيث تمت معالجتها من خلال أربع فرضيات جزئية وقد توصلنا من خلالها إلى النتائج التالية:

1-1- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الأولى: نص الفرض على: **برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة.** ولِاعتبار نتائج البنود التي جاءت كما يلي:

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (1) الذي نص على: **تتيح برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.958 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (02) الذي نص على: **تجعل برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية،** وبالنظر إلى قيمة المتوسط

الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.576 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

– وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (03) الذي نص على: **تعتمد برامج التعليم العالي الجامعي على الجانب التطبيقي** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.358 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

– وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (04) الذي نص على: **تشجع برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.703 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

– وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (05) الذي نص على: **تعمل البرامج التعليمية المعتمدة على إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.557 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

– وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (06) الذي نص على: **تشجع عملية التقييم في الوسط الجامعي القدرة على الحفظ والاسترجاع لدى الطالب** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.838 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

– وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (07) الذي نص على: **ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.588 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود تيبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

– وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (08) الذي نص على: **تركز برامج التعليم المعتمدة على تنمية مهارات حل المشكلات.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.650 وباعتبار

مجال متوسط إجابات الأفراد على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

– وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (09) الذي نص على: **يساهم البرنامج التعليمي في إعداد فردا منتجا في المجتمع.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.525 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

– وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (10) الذي نص على: **تقاوم برامج التعليم المعتمدة النمطية وجمود الفكر لدى الطلبة.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين والتي بلغت 3.481 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

وباعتماد نتيجة المتوسط الحسابي لبنود المحور الأول المعالجة لهذه الفرضية والتي بلغت 3.623 وإستنادا إلى الجدول الذي يوضح مجال متوسط إجابات الأفراد الإجمالي لهذا المحور يظهر لنا أن أفراد العينة يتوجهون للموافقة على كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة وذلك من خلال إجابتهم ببديل موافق على أن برامج التعليم العالي المعتمدة **تتيح فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب،** كما أنها **تجعل من الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية،** نهيك على أنها **تعتمد على الجانب التطبيقي** كما **تشجع على العمل الجماعي والتعاوني بين الطلبة** إضافة إلى أنها تعمل على **إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف كما أنها تنمي القدرة على التفكير بعقلانية وتركز على تنمية مهارات حل المشكلات نهيك على أنها تساهم في إعداد فردا منتجا في المجتمع.** إن هذه النتائج تترجم تحقق الفرض الجزئي الأول من الفرض الرئيس الأول.

إن النتيجة السابقة تتفق مع دراسة **خالد بن عواض بن عبد الله الثبيتي** والموسومة بـ: "استراتيجيات مقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية" بالجامعات السعودية، حيث تبين له أن المقررات المعتمدة تسهم في تطوير قدرة الطلاب على البحث والإكتشاف المؤدي إلى مزيد من المعرفة، وتشجع أساليب التدريس على الحوار والمناقشة، كما تسهم الأهداف في تأصيل مجالات المعرفة ذات العلاقة بالإدارة التربوية وهو ما أثبتته الدراسة الراهنة والتي بينت أيضا أن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة، غير أن هذه النتيجة تختلف

من جهة أخرى مع النتيجة التي توصل لها مقداد محمد في دراسته الموسومة بـ: استجابة البرامج المدرسية لمطالب التنمية الوطنية، دراسة حالة لبرامج علم النفس الصناعي. حيث وعلى المستوى البيداغوجي للبرامج المدرسية تبين له أن طرق التدريس المعتمدة غير مناسبة للمواد التقنية المدرسة. كما تختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة فوزي سعيد الجدبة بعنوان: دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية. حيث كشفت نتيجة دراسته عن هبوط وظيفة الجامعة من التفكير والإبداع وتنمية المجتمع إلى دور هامشي يعتمد على التعليم فقط. كما توصلت إلى أن التعليم في الجامعات العربية لا يزال يعتمد على أسلوب التلقين وليس تعليم كيفية التفكير.

1-2- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الثانية: نص الفرض على: **برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة.** لاعتبار نتائج البنود التي جاءت كما يلي:

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (11) الذي نص على: **تستخدم الجامعات الجزائرية تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.358 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (12) الذي ينص على: **تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.354 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (13) الذي نص على: **تساهم مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.210 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (14) الذي نص على: **برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي

لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.192 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (15) الذي نص على: **ينخرط خريجي التعليم العالي بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.252 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (16) الذي نص على: **يفتقر خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.636 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (17) الذي نص على: **تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.340 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (18) الذي نص على: **تتوافق مخرجات برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة مع المعايير المحلية والدولية.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.375 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (19) الذي نص على: **تؤكد برامج التعليم العالي على أن النهوض بالتنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.506 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (20) الذي نص على: **تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين

على هذا البند والتي بلغت 3.368 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال محايد.

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (21) الذي نص على: **المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.245 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال محايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (22) الذي نص على: **تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل تواصل تكنولوجية كافية للإستخدام.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.266 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال محايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (23) الذي نص على: **تؤكد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة على زيادة الاهتمام بموضوع الذكاء الصناعي.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.335 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (24) الذي نص على: **ساهمت مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي على تحقيق تنمية جميع المجالات.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.451 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

وباعتماد نتيجة المتوسط الحسابي لبنود المحور الثاني المعالجة لهذه الفرضية والتي بلغت 3.349 واستنادا إلى الجدول الذي يوضح مجال متوسط إجابات الأفراد الإجمالي لهذا المحور يظهر لنا أن أفراد العينة يتوجهون للمحايدة على **كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة.** حيث أن نتائج البنود التالية **(11، 16، 19 ،24)** كان الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذه البنود يقع في مجال الموافقة. بينما نتائج البنود **(12، 13، 14، 15، 17، 18، 20، 21، 22، 23)** كان الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذه البنود يقع في مجال المحايد. إذاً فإن هذه النتائج تترجم عدم تحقق الفرض الجزئي الثاني من الفرض الرئيس الأول.

ومن جهة أخرى فإن هذه النتيجة تتفق مع دراسة فوزي سعيد الجدبة والمعنونة بـ: دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية. حيث توصل إلى أن التعليم في الجامعات العربية لم يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية.

مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الثالثة: نص الفرض على: **برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة.** لاعتبار نتائج البنود التي جاءت كما يلي:

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (25) الذي نص على: **تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.331 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (26) الذي نص على: **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين. ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.370 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (27) الذي نص على: **توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.298 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (28) الذي نص على: **تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.217 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (29) الذي نص على: **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.060 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (30) الذي نص على: **توازن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.300 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (31) الذي نص على: **تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.592 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (32) الذي نص على: **تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.370 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (33) الذي نص على: **توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.428 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (34) الذي نص على: **من خلال برامج التعليم العالي المعتمدة يتمكن الطالب من المتعايش مع مداح العمل.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.266 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود تبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (35) الذي نص على: **تعتبر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.284 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (36) الذي نص على: **توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.386 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (37) الذي نص على: **توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.476 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (38) الذي نص على: **تحقق عملية التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر ميزة التعرف على العمل.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.421 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (39) الذي نص على: **تتم عملية تعزيز مهارات التعلم الفردي للطالب باعتماد برامج التدريب توفرها المؤسسة الجامعة نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.421 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (40) الذي نص على: **تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند

والتي بلغت 3.692 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (41) الذي نص على: **يجد الطلبة الجامعيين أنفسهم بعد التخرج غير المتمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري**. وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.713 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود تيبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

وباعتماد نتيجة المتوسط الحسابي لبنود المحور الثالث المعالجة لهذه الفرضية والتي بلغت 3.390 وإستنادا إلى الجدول الذي يوضح مجال متوسط إجابات الأفراد الإجمالي لهذا المحور يظهر لنا أن أفراد العينة يتوجهون للمحايدة على كون **برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة**. حيث كانت نتائج البنود التالية **(31، 33، 37 ،38، 39، 40، 41)** كان الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذه البنود يقع في مجال الموافقة. بينما نتائج البنود **(25، 26، 27، 28، 29، 30، 32، 34، 35، 36)** كان الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذه البنود يقع في مجال المحايد. إذاً فإن هذه النتائج تترجم عدم تحقق الفرض الجزئي الثالث من الفرض الرئيس الأول. وهو ما يتفق مع دراسة **نادية إبراهيمي** الموسومة بـ: "**دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة**" حيث أنها هدفت إلى إبراز تأدية الجامعة للدور المنوط بها في تنمية الرأس المال البشري وكيفية توظيفه في العملية التنموية وما مدى مساهمة الجامعة في تزويد المجتمع بالكوادر المؤهلة. وبالتالي قد خلصت إلى أنه رغم الجهود التي تبذلها الجزائر في تطوير التعليم الجامعي، إلا أن تركيزها لا يزال منصبًا على تكوين الطلبة دون إيلاء اِهتمام كافٍ لجودة المخرجات. بالإضافة إلى ذلك، يعاني البحث العلمي من ضعف في التوجيه نحو خدمة التنمية. كما أن عملية التخطيط وتحديد أهداف الجامعة وبرامجها أصبحت بعيدة عن متطلبات الواقع العملي، وهو ما ينعكس بوضوح في الأعداد الكبيرة من الخريجين الذين يواجهون البطالة. كما أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة **فوزي سعيد الجدبة** بعنوان: **دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية**. والتي بينت غياب الخطط والبرامج التطويرية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية. مع عدم الاهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين للتنمية الاقتصادية.

1-3- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الرابعة: نص الفرض على: **برامج التعليم العالي المعتمدة صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية.**

ولِاعتبار نتائج البنود التي جاءت كما يلي:

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (42) الذي نص على: **التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.435 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود تبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (43) الذي نص على: **تتضمن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تخصصات علمية تستجيب المتطلبات التنمية الاقتصادية** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.463 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (44) الذي نص على: **تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.409 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (45) الذي نص على: **تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.238 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (46) الذي نص على: **هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.240 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (47) الذي نص على: **هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين

على هذا البند والتي بلغت 3.456 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.

- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (48) الذي نص على: **تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.652 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (49) الذي نص على: **توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.338 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (50) الذي نص على: **تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.525 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (51) الذي نص على: **تستند البرامج التعليمية إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.460 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال الموافقة.
- وبالرجوع إلى نتائج البند رقم (52) الذي نص على: **تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.388 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (53) الذي نص على: **تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق واحتياجات البلاد للقوى البشرية.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي بلغت 3.326 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.
- بالرجوع إلى نتائج البند رقم (54) الذي نص على: **تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية.** وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا البند والتي

بلغت 3.261 وباعتبار **مجال متوسط إجابات الأفراد** على البنود يتبين أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذا البند يقع في مجال المحايد.

وبِاعتماد نتيجة المتوسط الحسابي لبنود المحور الرابع المعالجة لهذه الفرضية والتي بلغت 3.369 واِستنادا إلى الجدول الذي يوضح مجال متوسط إجابات الأفراد الإجمالي لهذا المحور يظهر لنا أن أفراد العينة يتوجهون للمحايدة على **كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية.** حيث كانت نتائج البنود التالية **(42، 43، 44 ،47، 48، 50، 51)** كان الاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذه البنود يقع في مجال الموافقة. بينما نتائج البنود **(45، 46، 49، 52، 53، 54)** كان الِاتجاه العام لإجابة المبحوثين على هذه البنود يقع في مجال المحايد. إذاً فإن هذه النتائج تترجم عدم تحقق للفرض الجزئي الرابع من الفرض الرئيس الأول. وهو ما يتفق من جهة مع دراسة **مقداد محمد** الموسومة **بـــ :اِستجابة البرامج المدرسية لمطالب التنمية الوطنية،** حيث توصل إلى عدم الِارتباط بين المقررات وبين مشاكل الصناعة المختلفة، فمن جانب المستوى العلمي توصل إلى غياب التخصصات الحديثة في البرامج المقومة، وعلى المستوى التنظيمي هناك تداخل بين محتويات المواد المقررة، وقدم بعض المواد الأخرى، أما على المستوى البيداغوجي فطرق التدريس المتبعة غير مناسبة للمواد التقنية المدرسة. ومن جهة ثانية النتيجة تختلف مع دراسة **غربي صباح** الموسومة بـ: **دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي**"، حيث أثبتت أن هناك توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وذلك باعتماد الجامعة الجزائرية للمناهج الدراسية تبعا لاحتياجات السوق وتوزيع الطلاب وفق التخصصات الملائمة لسوق الشغل.

وبناء عليه نرى أن الفرض الرئيسي الأول للدراسة والذي نص على: "**برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية.** لم يتحقق.

2- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرئيسية الفرقية الثانية بِاعتبار نتائج الفروض الجزئية والتي مفادها: **يوجد اختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05.** حيث تمت معالجتها من خلال أربع فرضيات جزئية وقد توصلنا من خلالها إلى النتائج التالية:

2-1- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الفرقية الأولى: نص الفرض على: **يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05.** ولِاعتبار نتائج البنود التي جاءت كما يلي:

- بالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم(01): **تتيح برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى الطالب**، اِنطلاقا من النتائج التي بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 133 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 30.8%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 12.527 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 7.81 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 30.8% للبديل موافق.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم(02): **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تجعل الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 122 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 28.2%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 6.098 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم(03): **تعتمد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على الجانب التطبيقي**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 100 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 23.1%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 4.594 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة **0.05**.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم(04): **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر تشجع العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 128 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 29.6%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 6.354 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم(05): **تعمل برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 102 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 23.6%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي

بلغت 1.079 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم(06): **تشجع عملية التقييم في الوسط الجامعي القدرة على الحفظ والاسترجاع لدى الطالب،** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 130 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 30.1%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 30.858 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 30.1% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم(07): **ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب،** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 143 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 33.1%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 10.300 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 33.1% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم(08): **تركز برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر على تنمية مهارات حل المشكلات،** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 105 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 24.3%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 0.424 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم(09): **يساهم البرنامج التعليمي في إعداد فردا منتجا في المجتمع،** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 145 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 33.6%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 27.141 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 33.6% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (10): **تقاوم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة النمطية وجمود الفكر لدى الطلبة،** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 96

تكرارا ونسبة مئوية تساوي 22.2%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 19.050 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجَّلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 22.2% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى النتائج السابقة نجد أن نتائج البنود التالية **(01، 06، 07، 09، 10)** تثبت وجود فروق بين الجنسين في اِستجابتهم، في حين أن باقي البنود تثبت عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم وهي **(02، 03، 04، 05، 08)**، ووقوفا عند النتيجة العامة لاختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في المحور الأول التي تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة 96.818 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية 36.42 يتضح لنا أنه هناك فروق بين الجنسين في كَون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05 وهذا ما يثبت تحقق الفرضية.

2-2- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الفرقية الثانية: نص الفرض على: **يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة عند مستوى دلالة 0.05.** لِاعتبار نتائج البنود التي جاءت كما يلي:

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (11): **تستخدم الجامعات الجزائرية تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 127 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 29.4%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 19.050 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 29.4% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (12): **تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 113 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 26.2%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 2.549 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (13): **تساهم مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 96 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 22.2%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 19.770 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 22.2% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (14): **برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 104 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 24.1%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 14.036 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 24.1% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (15): **ينخرط خريجي التعليم العالي بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 121 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 28.0%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 25.648 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 28.0% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (16): **يفتقر خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد.** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 133 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 30.8%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 12.461 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 30.8% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (17): **تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل محايد وذلك بعدد تكرارات يساوي 105 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 24.3%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي

بلغت 28.145 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 24.3% للبديل محايد.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (18): **تتوافق مخرجات برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة مع المعايير المحلية والدولية** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 108 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 25.0%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 16.003 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 25.0% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (19): **تؤكد برامج التعليم العالي على أن النهوض بالتنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 135 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 31.3%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 39.016 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 31.3% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (20): **تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 100 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 23.1%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 6.435 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (21): **المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للإناث وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 84 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 19.4%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 26.410 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الإناث وبنسبة مئوية تساوي 19.4% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (22): **تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل تواصل تكنولوجية كافية للإستخدام** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن

أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 90 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 20.8%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 13.330 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجّلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 20.8% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (23): **تؤكد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة على زيادة الاهتمام بموضوع الذكاء الصناعي** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 123 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 28.5%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 16.566 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 28.5% للبديل موافق.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (24): **ساهمت مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي على تحقيق تنمية جميع المجالات** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 127 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 29.4%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 11.921 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 29.4% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى النتائج السابقة نجد أن نتائج البنود التالية **(11، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 23، 24)** تثبت وجود فروق بين الجنسين في اِستجابتهم، في حين أن البندين **(12، 20)** يثبتان عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في اِستِجَابَتهم، وبالتالي حسب النتيجة العامة لاختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في المحور الثاني نجد أن قيمة كا^2 المحسوبة 175.201 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية 43.77 وهو ما يبين لنا أنه هناك فروق بين الجنسين في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة عند مستوى دلالة 0.05. وهذا ما يثبت تحقق الفرضية.

2-3- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الفرقية الثالثة: نص الفرض على: **يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل للمستمرين للإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05.** لِاعتبار نتائج البنود التي جاءت كما يلي:

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (25): **تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل محايد وذلك بعدد تكرارات يساوي 92 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 21.3%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 4.700 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (26): **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين. ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 126 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 29.2%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 23.584 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 29.2% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (27): **توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل**، وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 142 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 32.9%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 72.148 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 32.9% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (28): **تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة**، وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 137 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 31.7%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 41.384 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 31.7% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (29): **برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل**، وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 79 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 18.3%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 17.609 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 18.3% للبديل موافق.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (30): **توازن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية**، وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 92 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 21.3%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 25.768 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 21.3% للبديل موافق.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (31): **تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية**، وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 127 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 29.4%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 8.257 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (32): **تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط**. وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 133 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 30.8%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 9.192 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (33): **توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني،**

وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 119 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 27.5%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 21.310 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 27.5% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (34): **من خلال برامج التعليم العالي المعتمدة يتمكن الطالب من التعايش مع مناخ العمل،** وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 105 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 24.3%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 14.389 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 24.3% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (35): **تعتبر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي** ، وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 111 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 25.7%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 1.654 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (36): **توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين،** وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 108 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 25.0%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 22.410 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 25.0% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (37): **توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل** وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل

موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 108 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 25.0%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 19.421 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 25.0% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (38): **تحقق عملية التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر ميزة التعرف على العمل،** وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 92 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 21.3%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 20.027 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 21.3% للبديل موافق.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (39): **تتم عملية تعزيز مهارات التعلم الفردي للطالب باعتماد برامج التدريب توفرها المؤسسة الجامعة نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي** وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للإناث وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 97 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 22.5%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 18.030 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الإناث وبنسبة مئوية تساوي 22.5% للبديل موافق.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (40): **تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة،** وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 147 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 34.0%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 48.267 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 34.0% للبديل موافق.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (41): **يجد الطلبة الجامعيين أنفسهم بعد التخرج غير متمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري،** وانطلاقا من

أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 158 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 36.6%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 24.103 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 36.6% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى النتائج السابقة نجد أن نتائج البنود التالية **(26، 27، 28، 29، 30، 33، 34، 36، 37، 38، 39، 40، 41)** تثبت وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في اِستجابتهم، في حين أن باقي البنود تثبت عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في اِستِجَابَتهم وهي **(25، 31، 32، 35، 38)**، وبالتالي حسب النتيجة العامة لاختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في المحور الثالث تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة 130.522 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية 43.77 ومنه هناك فروق بين الجنسين في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل للمستمرين للإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05. وهذا ما يثبت تحقق الفرضية.

2-4- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الفرقية الرابعة: نص الفرض على: **يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع اِحتياجات التنمية الإقتصادية عند مستوى دلالة 0.05.** لِاعتبار نتائج البنود التي جاءت كما يلي:

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (42): **التخصصات التعليمية المعتمدة تكون إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي**، وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 116 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 26.9%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 1.882 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (43): **تتضمن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تخصصات علمية تستجيب المتطلبات التنمية الاقتصادية** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور

وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 114 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 26.4%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 4.953 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (44): **تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم.** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 102 تكرارات ونسبة مئوية تساوي 23.6%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 20.386 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 23.6% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (45): **تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 111 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 25.7%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 2.367 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (46): **هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 99 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 22.9%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 21.909 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 سجلنا وجود فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح الذكور وبنسبة مئوية تساوي 22.9% للبديل موافق.

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (47): **هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 133 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 30.8%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 9.028 وهي

أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (48): **تعاني التخصّصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها** وانطلاقا من أنّ النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 140 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 32.4%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 6.125 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (49): **توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 119 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 27.5%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 5.802 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (50): **تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 135 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 31.3%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 4.466 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (51): **تستند البرامج التعليمية إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 108 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 25.0%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 2.921 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05

- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (52): **تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 110 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 25.5%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 9.064 وهي أصغر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 تبين لنا أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند عند مستوى دلالة 0.05
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (53): **تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق واحتياجات البلاد للقوى البشرية** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للإناث وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 96 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 22.2%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 34.285 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 نرى أنه يوجد فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح للإناث وبنسبة مئوية تساوي 22.2% للبديل موافق.
- وبالرجوع إلى نتيجة اختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في البند رقم (54): **تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية** وانطلاقا من أن النتائج بينت أن أكبر تكرار في الإجابة على هذا البند كان للذكور وببديل موافق وذلك بعدد تكرارات يساوي 117 تكرارا ونسبة مئوية تساوي 27.1%، تم باعتماد قيمة كا^2 المحسوبة والتي بلغت 15.518 وهي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية البالغة 9.49 نرى أنه يوجد فروق بين الجنسين في استجابتهم لهذا البند وذلك لصالح للذكور وبنسبة مئوية تساوي 27.1% للبديل موافق.

- بالنظر الي النتائج السابقة واعتمادا على النتيجة العامة لاختبار كا^2 المعالجة للفروق بين الجنسين في المحور الرابع التي تبين أن قيمة كا^2 المحسوبة 144.731 هي أكبر من قيمة كا^2 الجدولية 43.77 ومنه هناك فروق بين الجنسين في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05. وهذا ما يثبت تحقق الفرضية. ومنه فإن النتائج أعلاه أظهرت:

* وجود اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05 ومنه تحقق الفرض الجزئي الأول.
* وجود اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة عند مستوى دلالة 0.05. ومنه تحقق الفرض الجزئي الثاني.
* وجود اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة. عند مستوى دلالة 0.05. ومنه تحقق الفرض الجزئي الثالث.
* وجود اِختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع اِحتياجات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05. ومنه تحقق الفرض الجزئي الرابع.

☜ وبناء عليه نرى أن الفرض الرئيسي الثاني للدراسة والذي نص على: "**يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05**. تحقق حيث ثبت وجود اِختلاف بين المبحوثين ولصالح الذكور في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05

3- المناقشة العامة:

اِنطلاقا من النتائج أعلاه فإن النتيجة العامة للدراسة جاءت كما يلي:

3-1- عدم تحقق الفرض الرئيس الأول والذي نص على: "**برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية**". بإعتبار:

- تحقق الفرض الجزئي الأول والذي نص على: "برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة".

- عدم تحقق الفرض الجزئي الثاني والذي نص على: "برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة".
- عدم تحقق الفرض الجزئي الثالث والذي نص على: "برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة".
- عدم تحقق الفرض الجزئي الرابع والذي نص على: "برامج التعليم العالي المعتمدة صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع اِحتياجات التنمية الإقتصادية".

وبالتالي تشير نتائج الفرض الرئيسي الأول، بناءً على نتائج الفروض الجزئية خاصة الثاني الثالث والرابع إلى أن المبحوثين اِتخذوا موقفًا محايدًا تجاه بنود الإستمارة المتعلقة بهذه الفروض. وهذا ما قد يفتح المجال لإجراء دراسات موسعة بإستخدام عينات أكبر من أجل الوقوف وبصورة أوسع على ما إذا كانت برامج التعليم المعتمدة في الجزائر متشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية سواء وفقا للمؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة أو من خلال مؤشرات أخرى تعتمدها دراسات مستقبلية.

3-2- تحقق الفرض الرئيس الثاني الفرقي: والذي نص على: **يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الإقتصادية عند مستوى دلالة 0.05.** وذلك باعتبار:

- تحقق الفرض الجزئي الفرقي الأول والذي نص على: وجود اِختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يفتح مجالا للابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05
- تحقق الفرض الجزئي الفرقي الثاني والذي نص على: وجود اِختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية لتوفير الكوادر المطلوبة للمهن والتخصصات الجديدة عند مستوى دلالة 0.05.
- تحقق الفرض الجزئي الفرقي الثالث والذي نص على: وجود اِختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يؤمن عمليتي التدريب والتأهيل المستمرين للإطارات المكونة عند مستوى دلالة 0.05.
- تحقق الفرض الجزئي الفرقي الرابع والذي نص على: وجود اِختلاف بين المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر صيغت بما يضمن تخصصات حديثة تتواكب مع احتياجات التنمية الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05.

الخاتمة العامة

الـخـــاتمـــة:

يؤدي التعليم العالي دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في توفير وتخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات الجديدة والمختلفة. لذلك فإن تحقيق التنمية عموما والاقتصادية على وجه الدقة مطلب يستلزم ضرورة تشبع برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر بمتطلبات هذه التنمية.

إن الجامعة كمؤسسة رائدة في المجتمع يمكنها خدمته عن طريق الإسهام في ربط برامجها باحتياجات قطاعاته المختلفة، ومواكبة برامجها بمختلف احتياجات التنمية الإقتصادية، والمتعلقة بالتطور التكنولوجي والتخصصات العلمية والبينية الحديثة بالإضافة إلى تجاوز مسألة التلقين إلى الإبداع والابتكار مع ضرورة توفير التدريب العملي والمهني الضروري لإستنطاق الكفاءة وعدم الاكتفاء بالجانب النظري. وربما كان واحدا من الحلول المتاحة لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لمؤسسات المحيطين الإقتصادي والاجتماعي والإنفتاح عليهما لتحقيق التعاون وزيادة التفاعل بينها حتى لا تبقى الجامعة في معزل عن محيطها. فالتعليم العالي وبالخصوص الجامعة منه قاطرة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية، مادامت على إتصال بمختلف المؤسسات التي تكون لها الرأس المال البشري المطلوب لسيرورتها ونجاحها وهو أمر منوط بتأمين متطلبات التنمية في برامجها التعليمية.

إن الدراسة الحالية توصلت إلى نتائج عامة مفادها: عدم تحقق الفرض الرئيس الأول الذي نص على: **برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية**، إضافة إلى تحقق الفرض الرئيس الثاني الفرقي والذي نص على يوجد إختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الإقتصادية عند مستوى دلالة .0.05

التوصيات و الاقتراحات

التوصيات والإِقتراحات:

تفرز الدراسة الحالية جملة من التوصيات والإِقتراحات نورد منها ما يلي:

1- باعتبار النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فإننا نرى بضرورة مراعاة تشبع البرامج التعليمية المعتمدة سواء الحالية او التي قد تستحدث بمتطلبات التنمية الاقتصادية، سواء أيضا المعتمدة في هذه الدراسة أو أخرى. تلك المتطلبات التي من شأنها أن تغذي دافعي الابتكار والإبداع لدى الإطارات المكونة، وتعمل علي توفير كوادر خاصة بالمهن والتخصصات الجديدة حتى تواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية.

2- عند تصميم البرامج التعليمية خاصة تلك الموجهة للتعليم العالي؛ فيجب على المسؤولين والمعنيين بهذا القطاع التخطيط الدقيق من أجل ربط التعليم العالي بإِحتياجات سوق العمل في جميع المجالات، والعمل على تطوير التخصصات الجامعية لتتوافق مع هذه الإِحتياجات، والتركيز على الدراسات البينية إضافة إلى التخصصات الحديثة مثل: الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة وغيرها

3- إن موضوع الدراسة الحالية الذي يتمحور حول برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية هو موضوع الأمس واليوم وغدا، باعتبار الأهمية التي يمثلها التعليم في المجتمع، لذلك ندعو من خلال هذه الدراسة إلى زيادة العمل حول البحوث في هذا الإطار نظرا لأن المستقبل للعلم، باعتبار أنه الوسيلة الأساسية للتقدم والتطور وأن أغلب الثروات الطبيعية إلى زوال مع استمرار الاستغلال وزيادته.

4- تعزيز وتشجيع وتفعيل الشراكة والتعاون بين الجامعات ومحيطها الاقتصادي.

5- خدمة التنمية الوطنية وخاصة الاقتصادية، وذلك باعتماد برامج للتعليم العالي الملبية لاحتياجات المناطق الريفية ومناطق الظل والتكوين بالنظر إلى مطالبها .

6- اعتماد التقويم المستمر لبرامج التعليم العالي استنادا إلى معايير الأداء المحلية والدولية والنتائج المحققة في إطار التنمية الاقتصادية.

7- صياغة برامج التعليم العالي بما يحقق تشبعها بعمليتي التدريب والتأهيل لصالح الخريجين.

8- قد تكون نتائج هذه الدراسة منطلقا لإجراء دراسات أخرى بنفس الموضوع مع اعتماد ذات المؤشرات التي سارت عليها هذه الدراسة أو توسيعها لتشمل مؤشرات أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

- سورة النحل: **القرآن الكريم**: الآية 112

ثانيا: القواميس والمعاجم:

- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين.(1997). **لسان العرب**. ط1. المجلد 06. بيروت، لبنان. دار صادر.
- **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**.(2000). بيروت. دار المشرق.
- **الموسوعة العربية العالمية**:(1999). مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط 2، ج7،المملكة العربية السعودية، الرياض.

ثالثا: الكتب والمراجع:

- إبراهيم عيسى عثمان.(2008). **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع**. ط1. الأردن. دار الشروق للنشر والتوزيع.
- أحمد خطيب.(2006). **الإدارة الجامعية الحديثة**. ط1.الأردن. عالم الكتب الحديث.
- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي. (2011). **التخطيط والتنمية الإقتصادية**. ط1. الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- أحمد محمد إسماعيل برج.(2014). **التنمية الإقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي**. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة.
- الأسعد محمد مصطفى. **(2000)**. **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة**. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- إسماعيل شعباني.(2005). **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، الجزائر.
- إسماعيل محمد بن قانة: (2012). **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**. عمان، الأردن. دار أسامة للنشر والتوزيع.

- أشرف السعيد أحمد محمد.(2007). **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دراسة نظرية وتطبيقية**. الاسكندرية. دار الجامعة الجديدة.
- بوحفص مباركي.(2002). **وظائف الجامعة الناشئة بين الواقع والطموح**، إصدارات مخبر التربية والتنمية. الجزائر. دار الغرب للنشر والتوزيع.
- بولرباح عسالي. (2010) **الإدارة والتعليم الإداري**. القاهرة. إشراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- جابر أحمد بسيوني،محمد محمود مهدلي.(2012). **التنمية الاقتصادية (مفاهيم- نظريات- تطبيقات)**. ط1. الإسكندرية. دار الوفاء للطباعة والنشر.
- جمال داود سلمان الدليمي.(2015). **التنمية الاقتصادية (نظريات وتجارب)**. ط1.القاهرة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- جمال محمد أبو شنب. (2014). **أصول الفكر والبحث العلمي (المناهج والطرق والأدوات)**. ج1. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
- جودت عزت المطوي.(2000). **أساليب البحث العلمي مفاهيمه، أدواته، الطريقة الإحصائية**. عمان. دار الثقافة.
- حسن شحاتة.(2001). **التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، بين النظرية والتطبيق**. السعودية. دار العربية للكتاب.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان.(2009). **التنمية إجتماعيا، ثقافيا، إقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر.
- حميد عبد النبي الطائي، ال علي، رضا صاحب، سنان كاظم.(2003).**إدارة الجودة الشاملة**، ط1.الأردن. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- رافدة الحريري. (2014). **اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة**. ط 1. عمان، الأردن. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الربيعي سعيد بن حمد. (2007). **التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل**. عمان. دارالشروق.
- رشاد أحمد عبد اللطيف.(2011). **التنمية المحلية**. ط1. الإسكندرية. دار الوفاء لدنيا النشر.
- رشدي أحمد طعيمة. (2004). **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**. ط1. القاهرة. دار الفكر العربي.
- رمزي أحمد عبد الحي. (2006). **التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة**، ط1. الإسكندرية. دار الوفاء دنيا للطباعة والنشر.
- رمزي أحمد عبد الحي.(2006).**التعليم العالي والتنمية الاجتماعية**.مصر.دار الوفاء للنشر والتوزيع.

- رمزي أحمد عبد الحي.(2006). **التعليم العالي والتنمية**. ط1.الإسكندرية. دار الوفاء للطباعة والنشر.
- رمزي أحمد عبد الحي.(2012). **مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي- في ظل التحديات العالمية**، ط1. عمان. مؤسسة الوراق.
- سعيد أشرف أحمد محمد.(2007). **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي (دراسة نظرية وتطبيقية)**. ط1. مصر. دار الجامعة الجديدة.
- سعيد بن حمد الربيعي، عبد الله بن علي الشبلي، السيد عبد العزيز البهواشي.(2006). **العولمة والتعليم الجامعي**. مصر. عالم الكتاب للنشر والتوزيع.
- سعيد جاسم الأسدي.(2008). **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية**. ط2. العراق. مؤسسة وارث الثقافية.
- سهيلة فريد النباتي.(2015). **التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل**. ط1. عمان. الأردن. دار الراية للنشر والتوزيع.
- السيد عبد العزيز البهواشي، سعيد بن حمد الربيعي.(2006). **العولمة والتعليم الجامعي (المضامين- المستقبل- دراسات حالة)**. القاهرة. عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- شبل بدران.(2005).**التعليم والبطالة**. ط2. الإسكندرية، مصر. دار المعرفة الجامعية.
- شبل بدران، البيلاوي حسن.(2009). **علم الاجتماع التربية الجديدة**. القاهرة. دار المعرفة الجامعية،.
- شبل بدران، سعيد أحمد سليمان.(2007). **التعليم في مجتمع المعرفة**. مصر. دار المعرفة الجامعية.
- شبل بدران، كمال نجيب. (2006). **التعليم الجامعي وتحديات المستقبل**. مصر. دار الوفاء
- الطيب داودي.(2008). **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية**. ط1. القاهرة. مصر. دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبد اللطيف مصيطفى، بن سانية عبد الرحمان.(2014). **دراسات في التنمية الإقتصادية**، ط1. لبنان. مكتبة حسن العصرية.
- عبد الله جمعة كبيسي. محمود مصطفى قمبر.(2001). **دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الإقتصادية للمجتمع**. الدوحة. دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الله زاهي رشدان.(2001). **في اقتصاديات التعليم**. عمان، الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبد الله محمد عبد الرحمن.(2005). **النظرية في علم الإجتماع الجزء الثاني النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية.
- عدي عطا.(2001).**معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي**.عمان. دار الراين.

- عصام عمر مندور.(2001). **التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية (المنهج، النظرية، القياس)**. د.ط. الإسكندرية. دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
- علي جدوع الشرفات.(2010). **التنمية الإقتصادية في العالم العربي- الواقع- العوائق**. ط1. الأردن. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
- فاروق شوقي البوهي.(2001).**التخطيط التعليمي، عملياته مداخله**. القاهرة. دار القباء.
- فاروق عبده فليه.(2003). **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة**. ط1. الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- فاروق عبده فليه.(2007). **اقتصاديات التعليم**. ط2. الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة.(2002). **أسس ومبادئ البحث العلمي**. ط1. الإسكندرية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- فليح حسن خلف.(2006). **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1.عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- فليح حسن خلف.(2006).**اقتصاديات التعليم وتخطيطه**. ط1. أربد. عالم الكتاب الحديث.
- قابل محمد صفوت.(2008). **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- كامل محمد الغربي.(2007). **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية**. ط1 الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- لخضر غول. (2014). **التربية والتعليم واستراتيجية التنمية في البلدان العربية** دراسة تحليلية نقدية لواقع التعليم في العالم العربي ودوره في التنمية (الجزائر نموذجا). المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- مالك الطاهر سعود.(2006). **التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي**. بغداد ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع.
- مجلس ضمان الجودة والاعتماد اتحاد الجامعات العربية. (2017). **دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية**.عمان. اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة.
- محمد صفوت قابل.(2008). **نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية.** مصر. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد عاطف غيث. (2004). **قاموس علم الاجتماع**.الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف.(2000). **التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية** ". الإسكندرية. الدار الجامعية.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا. (2010). **التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات الإستراتيجيات التمويل المشكلات)**. ط2. الإسكندرية. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي.(2003). **التنمية الاقتصادية: (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)**. الإسكندرية. مصر. الدار الجامعية.
- محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين. (1999). **منهجية البحث العلمي القواعد المراحل والتطبيقات**. ط2. عمان. دار وائل للطباعة والنشر.
- محمد مصطفى الحسيني.(2010). **التقويم الواقعي في العملية التدريسية**. ط1. عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمد منير مرسي.(2005). **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**. الإسكندرية. دار المعرفة، عالم الكتاب.
- محمد نبيل الشيمي.(2009). **التنمية الاقتصادية ووسائل تمويلها**، الحوار المتمدن.
- مدحت القريشي.(2007). **إقتصاديات العمل**. ط1. الأردن. دار وائل للنشر.
- مدحت القريشي.(2007). **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**. ط1. عمان. دار وائل للنشر والتوزيع.
- مروان عبد المجيد إبراهيم.(2000). **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- مهدي التميمي.(2007). **مهارات التعليم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي**، ط1. الأردن. دار كنوز المعرفة.
- مهدي السامرائي مهدي صالح، وعلاء حاكم محسن الناصر.(2012). **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**. ط1. بغداد العراق. الذاكرة للنشر والتوزيع.
- نهيل حكمت نزال.(2016). **اتجاهات حديثة في التخطيط التربوي والتعليمي**.عمان. الأردن. الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- نواف أحمد سمارة العديلي، عبد السلام وسى العديلي.(2008). **مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية.** ط1. عمان. دار المسيرة للطباعة والنشر.
- نور الدين محمد عبد الجواد.(2006). **الجامعة والتحديات الإقتصادية**، دار المعرفة، القاهرة.
- هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي.(2008). **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**. ط1. عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- هاشم فوزي دباس العبادي، يوسف حجيم سلطان الطائي، أفنان عبد علي الأسدي. (2009). **إدارة التعليم الجامعي (مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر)**. الأردن. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

- هوشيار معروف.(2005). **دراسات في التنمية الاقتصادية**. ط1. دار الصفاء للنشر. الأردن. جامعة البلقاء التطبيقية.
- وليد الجيوسي.(2009). **أسس التنمية الإقتصادية**. ط1. عمان. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
- وليد سالم محمد الحلفاوي.(2006). **مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية**، ط1. الأردن. دار الفكر للنشر والتوزيع.
- يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي.(2008). **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**. ط1. عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

رابعا: الرسائل والمذكرات والأطروحات:

- أحمد زرزور.(2006/2005). **تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس. ماستر. دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل**، دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية جامعة منتوري – قسنطينة.
- بن عيسى ليلى.**(2006/2005)**. **أهمية التسيير العمومي الجديد في قطاع التعليم العالي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- بودوح غنية.**(2013)**. **دور التكوين المتواصل في تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الصحية الجزائرية بشير بن ناصر**، مذكرة ماجستير تخصص تنمية موارد بشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- جيلالي خالدية. (2010). **الجامعة الجزائرية ودورها في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وفق تطلعات التنمية المحلية**: دراسة ميدانية في ولاية تيارت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ابن خلدون. تيارت.
- حمزة مرادسي. (2010/2009). **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الإقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- زوليخة بن حناشي.(2007). "**تنمية الإقتصاد في المنهج الإسلامي**"، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر. قسنطينة.
- العباسي محمد.(2020/2019). **برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير**، دراسة ولاية إليزي– 2001 –2019، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص : اقتصاد التنمية. جامعة الجزائر3.

- عميرة إسماعيل.(2008- 2009). **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، الجزائر، جامعة الجزائر.
- غربي صباح.(2014/2013). **دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي**- دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية بجامعة محمد خيضر- رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع- بسكرة.
- فضيلة جنوحات.(2005-2006). **إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- كبداني سيدي أحمد.(2013/2012). **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد. تلمسان.
- مصطفى أحمد سليمان السطري.(2011). **دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، فلسطين، جامعة الأزهر. غزة.
- موسى سعداوي.(2007/2006) "**دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية"- دراسة حالة الجزائر**- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- موسى نور الدين.(2012/2011). **إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الإقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير الجزائر. جامعة تلمسان.
- نادية إبراهيمي.(2013/2012). **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية** المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس. سطيف.
- نوال نمور.(2011-2012). **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، دراسة حالة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة.
- يسمينة برعودي.(2009/2008). **التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة باتنة.

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات.

- أحمد سيف حيدر.(27-2003/12/28). "**جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية**"، المؤتمر العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس.
- بسمان فيصل محجوب.(2005). "**إعادة إختراع الجامعة – مدخل استشرافي**"، المؤتمر العربي الأول حول: إستشراف مستقبل التعليم ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- بعزي سمية، بوقبال عماد.(2019). **التقويم الذاتي لبرامج شعبة علوم التربية في التعليم العالي**، الملتقى الدولي الأول، أسس ومعايير التقويم الذاتي وضمان الجودة في الجامعة، جامعة الحاج لخضر باتنة1، ط1، ج1، نوران للنشر والتوزيع، الجزائر.
- بومدين سليمان، العلمي عبد الفتاح.(يومي 22، 23 نوفمبر،2008). **الإتجاهات العالمية للتعليم العالي**، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي بعنوان قابلية التشغيل والإدماج المهني لحاملي شهادة التعليم العالي، جامعة بسكرة.
- توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي.(29/ 30 أفريل 2018). **الجامعة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات، جامعة 8ماي 1945 قالمة.
- الحبيب فهد بن ابراهيم.(2006). **مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، استراتيجية مقترحة،** في المؤتمر العربي الأول استشراف مستقبل التعليم وورشة عمل استشراف المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة، الشارقة.
- خالد حامد، سنوسي سمية. (2020). **جودة البرامج والمحيط السوسيو-اقتصادي** الملتقى الدولي الأول: **أسس ومعايير التقويم الذاتي وضمان الجودة في الجامعة**، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، ط1، ج2، نوران للنشر والتوزيع، الجزائر.
- صليحة مقاوسي، (2009/ 2010). **الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية**، ملتقى وطني حول الإقتصاد الجزائري، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الحاج الاخضر باتنة.
- عبد السلام مصطفى عبد السلام، (12/ 13 أفريل 2006). **تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة**، جامعة المنصورة.
- محمود محمد ديب طيوب.(2023).**مبادئ البحث العلمي والإحصاء الحيوي**. المحاضرة4.كلية طب الأسنان. جامعة المنارة. سوريا

- مصلحة الإعلام والتوجيه.(2012). نيابة مديرية التنمية والإحصاء والاستشراف، **تقرير حول جامعة تبسة**، تبسة.
- ملتقى **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية**،(أكتوبر 2010). بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية المنامة، مملكة البحرين.
- ناصري محمد الشريف.(2020/2019). محاضرات في مقياس تصميم وبناء أدوات البحث العلمي.جامعة محمد الشريف مساعدية.سوق أهراس.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.(2009). **مقاييس التقويم الذاتي لبرامج التعليم العالي**.
- وزارة التعليم العالي.(2011). **مرصد التعليم العالي: التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**: مؤشرات محلية ومقارنات دولية.
- وزارة التعليم العالي: **التخطيط الإستراتيجي للتعليم رؤية لمنظومة التعليم العالي في مصر حتى عام 2021**. من خلال المخطط العام لمنظومة التعليم العالي في مصر (2005- 2021)، القاهرة.

سادسا: المجلات والدوريات

- أميمة عبد العزيز.(2003). **التعليم العالي في الدول النامية**، الأخطار وبشائر المستقبل، المجلة المصرية، مجلد 11، عدد 2، ديسمبر.
- إيدار عائشة.(2015). **سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. دفاتر السياسة والقانون، العدد 13.
- بوحاج مزيان، لبوخ توفيق، بعوش خالد.(2019). **إسهام برامج التعليم العالي لمعاهد الرياضة في تطوير البحوث العلمية التجريبية في ميدان التدريب الرياضي لرياضات النخبة**، دراسة ميدانية على معهد النشاطات البدنية والرياضية جامعة البويرة، م10، ع 01
- خلوفي بغداد.(2015).**التعليم العالي بالجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية**، مجلة المواقف للدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ، المركز الجامعي نور البشير البيض، العدد10.
- رشيد دريس وبن جمو فايزة. (ديسمبر2015). **المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي: "تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع"**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع03.
- ريم لونيسي.(2023). **معيقات توظيف المقاربة النظرية في الدراسات السوسيولوجية في الجامعات الجزائرية**. جامعة باتنة 1. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني. المجلد 8. العدد 02
- زرزار العياشي، سفيان بوعطيط.(فيفري2019). "**الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد(396)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- زقاي حميدي، محمد أمين رماس.(جوان2019). **دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 05.
- زموري كمال.(ديسمبر2018). **قراءة في واقع منظومة التعليم العالي بالجزائر في ظل إصلاحات نظام ل م د**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ميلة- الجزائر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، المجلد1، العدد3.
- شعباني مالك. (جانفي2009). "**الجامعة والتنمية: تأثير أم تأثر؟**"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، العدد4.
- عبد الله قادية. (2014). **البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، علاقة تأثير وتأثر**، مجلة البحوث العلمية. العدد02.
- عرابي محفوظ. (ديسمبر2018). **تبني نظام (LMD) في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: استجابة للتوجهات العالمية أم ثقافة لتجويد التعليم العالي**، جامعة علي لونيسي-البليدة 2.
- عربي بومدين. **(2007). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية. الفرص والقيود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07. جامعة الشلف.
- علي بن سعد القرني.(1990). **العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي التنموية**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 02.
- عليان عبد الله الحولي.(2008). **تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة، من وجهة نظر الخريجين**، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد2.
- غول لخضر.(2007).**التعليم والتنمية في البلدان النامية**. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28، المجلد ب، قسنطينة.
- غيدة فلة، غيدة فوزية.(جوان2018). **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014")**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، الجزائر.
- فوزي سعيد الجدبة. **(2009). دور الجامعات العربية في التنمية الإقتصادية**. مجلة جامعة الأزهر. المجلد 12. العدد1.
- كبار عبد الله. (2014 سبتمبر). "**الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق**"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد (16)، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.
- محمد إبراهيم محمد محمد. **صدق المحتوى في البحوث التربوية: الواقع والتطوير**.المجلة المصرية للدراسات النفسية، العدد(92)، مجلد26، جوان 2016.
- مداحي محمد، وادي عز الدين، شرماط الطاهر.(جوان 2017). **تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات المجلد 02. العدد02

- منصور مصطفى.(2014).**أهمية المفاهيم العلمية في تدريس العلوم وصعوبات تعلمها**. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. العدد 8 سبتمبر. جامعة الوادي
- نوي طه حسين،غربي يسين سي الاخضر.(2018). **سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 11مارس 2018

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية.

- Lombardo, R., Pascrell, G.(2011). **Graduates' Job Quality after Higher Education Reform**: Evidence Regarding Second Level Graduates from a University in Southern Italy, Research in Applied Economics ISSN 1948-5433, Vol. 3, No. 2: E2

ثامنا: مراجع ومواقع إلكترونية:

- بوكبشة جمعة: (2005). **البعد التربوي التعليمي للتنمية في المجتمع**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، تم زيارة الموقع بتاريخ: 2021/03/05، الساعة 23:53، www.univ-chlef.dz
- HTTPS://ar.wikipedia.org/wiki تسلسل ماسلو الهرمي للإحتياجات
- https://www.studyinaustralia.gov.au/arabic/australian-education/universities-and-higher-education.

الملاحق

وزارة التعليـم العـــالي والبحـث العلمـي
جامعة الشيخ العربي التبســي – تبسة –
كليــة العلوم الإنسانية والإجتماعية
– قسم العلوم الإجتماعية –
تخصص: علم الاجتماع والتنمية

الإستمـارة

برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية
دراسة تحليلية لاتجاهات أساتذة جامعة تبسة
–أنموذجا–

في إطار إعداد أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والتنمية والموسومة بالعنوان أعلاه تم بناء هذه الإستمـارة قصد البحث في هذا الموضوع

الأستاذ(ة) الفاضل(ة): أضع بين يديك هذا الاستبيان وأرجوا منك أن تتفضل(ي) علينا بالإجابة على هذه الأسئلة علما بأن المعلومات المتحصل عليها تتمتع بالسرية التامة ولا تستخدم إلا في حدود البحث العلمي.

تقبلوا مني أسمى عبارات التقدير والاحترام

الطالبة:
عبد الكريم بسمة

الأستاذة المشرفة:
بلخيري سليمة

مـــــــلاحظة:

✓ **بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.**

يرجى وضع علامة (×) في الخانة المناسبة

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

الشهادة العلمية المتحصل عليها: ماجستير ☐ دكتوراه ☐

الرتبة العلمية: أستاذ تعليم عالي ☐ أستاذ محاضر – أ– ☐ أستاذ محاضر– ب– ☐

أستاذ مساعد– أ– ☐ أستاذ مساعد– ب– ☐

الخبرة: أقل من 3 سنوات ☐ من 3 إلى 5 سنوات ☐ من 6 إلى10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

الكلية: .....

التخصص: .....

النظام: كلاسيكي ☐ ل م د ☐ الاثنين معا ☐

المحور الثاني: تفتح برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مجالا للإبتكار والإبداع.

1- تتيح برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر فرصة الإطلاع على المفاهيم والمعارف لدى لطالب.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

2- تجعل برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر الإبداع والابتكار معيارا أساسيا لسيرورة العملية التعليمية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

3- تعتمد برامج التعليم العالي الجامعي على الجانب التطبيقي.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

4- تشجع برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة العمل الجماعي التعاوني بين الطلبة.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

5- تعمل البرامج التعليمية المعتمدة على إثارة الدافعية للبحث والاستكشاف.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

6- تشجع عملية التقييم في الوسط الجامعي القدرة على الحفظ والاسترجاع لدى الطالب.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

7- ينمي البرنامج التعليمي المعتمد القدرة على التفكير بعقلانية لدى الطالب.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

8- تركز برامج التعليم المعتمدة على تنمية مهارات حل المشكلات.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

9- يساهم البرنامج التعليمي في إعداد فردا منتجا في المجتمع.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

10- تقاوم برامج التعليم المعتمدة النمطية وجمود الفكر لدى الطلبة.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

المحور الثالث: تستجيب برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر للتغيرات المعرفية والتكنولوجية كمطلب لتحقيق التنمية الإقتصادية.

11- تستخدم الجامعات الجزائرية تكنولوجيات تعليمية حديثة ومتطورة تضمن تحقيق الجودة في مخرجات عملية التكوين الجامعي.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

12- تؤثر مدة التكوين المقلصة على جودة المخرجات نظرا لاعتمادها الوسائط التكنولوجية المختلفة

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

13- تساهم مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي العالي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

14- برامج التعليم العالي المعتمدة تعمل على تكوين طلبة بقاعدة معرفية متينة ورصيد تكنولوجي تطبيقي.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

15- ينخرط خريجي التعليم العالي بشكل مباشر في سوق العمل نظرا لقدرتهم على مسايرة تطورات الأحداث.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

16- يفتقر خريجي التعليم العالي للمؤهلات التي تتناسب مع متطلبات العمل الجديد.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

17- تتسم برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر باستيعابها للثورات المعرفية والتكنولوجية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

18- تتوافق مخرجات برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة مع المعايير المحلية والدولية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

19- تؤكد برامج التعليم العالي على إن النهوض بالتنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

20- تقدم الجامعات الجزائرية يد عاملة متحكمة في مجال المعرفة والتكنولوجيات المتطورة.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

21- المؤسسات الجامعية الجزائرية تتوفر على وسائط تواصل تكنولوجية حديثة.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

22- تتوفر المؤسسات الجامعية الجزائرية على وسائل تواصل تكنولوجية كافية للإستخدام.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

23- تؤكد برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة على زيادة الاهتمام بموضوع الذكاء الصناعي.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

24- ساهمت مواكبة الجامعات الجزائرية للتطور التكنولوجي على تحقيق تنمية في جميع المجالات.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

المحور الرابع: تستجيب برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر لعملية التدريب كمطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

25- تولي برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجامعات اهتماما لتدريب وتأهيل الطلبة بما يتماشى ومستجدات كل مسار أو تخصص.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

26- برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة تحمي مؤسسات البلاد من تكدس العاملين بها ممن ليست لهم أية إضافة إنتاجية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

27- توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر برامج تدريب وإعادة تدريب مستمر للتوافق مع متطلبات سوق العمل.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

28- تطبق الجامعات الجزائرية خطط وبرامج تدريبية من أجل إعداد قوى بشرية كفئة.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

29- برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر توفر تكوين يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

30- توازن برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

31- تعاني برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر من قصور في التنبؤات المستقبلية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

32- تؤكد برامج التعليم الجامعي المعتمدة في الجزائر على مبدأ التفاعل بين الجامعة والمحيط.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

33- توفر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة برامج تدريبية تساعد على إخضاع الطالب لعادات العمل المهني.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

34- من خلال برامج التعليم العالي المعتمدة يتمكن الطالب من التعايش مع مناخ العمل.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

35- تعتبر برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر التدريب العملي عنصرا أساسيا للتكوين الذي يتلقاه الطالب خلال مساره الجامعي.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

36- توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تعمل على رفع الروح المعنوية للمتدربين.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

37- توفر برامج التعليم العالي برامج تدريب تساعد المتدربين على تجاوز حاجز الرهبة والخوف من مواجهة المستقبل.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

38- تحقق عملية التدريب المدرجة في برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر ميزة التعرف على العمل.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

39- تتم عملية تعزيز مهارات التعلم الفردي للطالب باعتماد برامج التدريب توفرها المؤسسة الجامعة نزولا عند مخطط برامج التعليم العالي.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

40- تعطي البرامج التعليمية المعتمدة أهمية للتربصات الميدانية للطلبة.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

41- يجد الطلبة الجامعيين أنفسهم بعد التخرج غير المتمكنين في أدائهم المهني نظرا لتكوينهم النظري فقط.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

المحور الخامس: تستجيب برامج التعليم العالي الجامعي المعتمدة في الجزائر لتخصصات حديثة كمطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

42- تتضمن برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة الجزائرية تخصصات علمية تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

43- التخصصات التعليمية المعتمدة تُكوّن إطارات تستجيب لمتطلبات المحيط التنافسي.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

44- تولي التخصصات المعتمدة أهمية لجودة التعليم على حساب الكم.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

45- تتوفر التخصصات التعليمية الجامعية في الجزائر على مضامين تتلاءم مع متطلبات التنمية الإِقتصادية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

46- هناك توازن في مخرجات التعليم في الجزائر بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

47- هناك تراجع لاهتمام الجامعات ببعض التخصصات المهمة لكونها غير مهنية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

48- تعاني التخصصات المعتمدة من ضعف التأطير نظرا لحداثتها.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

49- توفر برامج التعليم العالي الجامعي الحالية تخصصات علمية نوعية تؤسس لرأس مال معرفي.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

50- تكون تخصصات التعليم المعتمدة خريجين بكفاءات بحثية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

51- تستند البرامج التعليمية إلى أفكار التعلم والتعليم المتمحورة حول الطالب.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

52- تجعل برامج التعليم العالي الطالب متمكنا من تخصصه للتواجد في سوق العمل بكل أريحية وقدرات عالية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

53- تجسد برامج التعليم العالي المعتمدة لعملية التعليم سياسة تخطيط تتوافق واحتياجات البلاد للقوى البشرية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

54- تعتمد برامج التعليم العالي سياسة تخطيط باعتبار المهن والتخصصات التي يفرضها التطور في جميع مجالاته يؤدي إلى بروز ما يعرف بالدراسات البينية.

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق بشدة ☐ غير موافق ☐

ملخص الدراسة:

لقد هدفت هذه الدراسة الموسومة بعنوان: برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية لاتجاهات أساتذة جامعة العربي التبسي –تبسة –أنموذجا–، والتي كانت من إعـداد الطـالبة: عبد الكريم بسمة، وإشراف الأستاذة بلخيري سليمة، إلى محاولة توضيح ما إن كانت برامج التعليم العالي المعتمدة في الجامعة كأحد مؤسسات التعليم العالي صيغت بطريقة تحقق متطلبات التنمية الإقتصادية. على إعتبار أن التنمية عملية تكاملية، والتعليم القاعدة الأساس لتحقيق أي نوع من التنمية. وبناء على هذا تم طرح سؤالين رئيسيين وتحت كل سؤال رئيسي أربع تساؤلات فرعية، وصياغة فرضيات الدراسات، ومن ثم تقديم متغيرات الدراسة (برامج التعليم العالي، متطلبات التنمية الإقتصادية). ولملامسة الواقع أكثر قمنا بدراسة ميدانية في جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الإستكشافي لملاءمته لموضوع دراستنا، أما فيما يخص أدوات جمع البيانات فقد تم الإعتماد على الملاحظة وإستمارة إستبيان. هذه الأخيرة مكونة من 04 محاور بمجموع بنود تقدر بـ 54 بندا، حيث تم توزيعها على كل أفراد عينة الدراسة المقدر عددهم بـ 432 مبحوث، بمعنى تم الإعتماد على عينة ممثلة تساوي 50% من مجتمع البحث، وبعد تفريغ وترتيب وعرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، تم إستخلاص ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات، حيث تم في الأخير التوصل إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- عدم تحقق الفرض الرئيس الأول والذي نص على: **برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الإقتصادية**. وذلك نظرا لتحقق الفرض الجزئي الأول في مقابل عدم تحقق الفروض الجزئية الثلاث المتبقية.
- تحقق الفرض الرئيسي الثاني الفرقي والذي نص على: **يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير الجنس في كون برامج التعليم العالي المعتمدة في الجزائر مشبعة بمتطلبات التنمية الإقتصادية عند مستوى دلالة 0.05.**

Résumé:

Cette étude, intitulée: Programmes d'enseignement supérieur et exigences de développement économique, visait à analyser les attitudes des professeurs de l'Université Larbi Tebessi - Tébessa - comme modèle - et qui a été préparée par l'étudiant: Abdel Karim Basma, et supervisée par le Pr Belkhiri Salima, pour tenter de clarifier si les programmes d'enseignement supérieur approuvés à l'université comme l'un des établissements d'enseignement supérieur ont été formulés de manière à répondre aux exigences du développement économique. Étant donné que le développement est un processus intégrateur, l'éducation est la base de tout type de développement. Sur cette base, deux questions principales ont été posées, et sous chaque question principale il y avait quatre sous-questions, les hypothèses de l'étude ont été formulées, puis les variables de l'étude ont été présentées (programmes d'enseignement supérieur, exigences de développement économique). Pour toucher davantage à la réalité, nous avons mené une étude de terrain à l'Université Martyr Cheikh Al-Arabi Tébessa - Tébessa - en nous appuyant sur l'approche descriptive exploratoire en raison de son adéquation au sujet de notre étude. Quant aux outils de collecte de données, l'observation et un formulaire de questionnaire ont été utilisés. Ce dernier se compose de 04 axes avec un total d'items estimés à 54 items, qui ont été distribués à tous les membres de l'échantillon d'étude, estimé à 432 répondants, ce qui signifie qu'on s'est appuyé sur un échantillon représentatif égal à 50% de la population de recherche. Après avoir décompressé, organisé, présenté et analysé les données de l'étude sur le terrain, les résultats de l'étude ont été extraits et discutés à la lumière des hypothèses, où finalement un certain nombre de résultats ont été obtenus, notamment:

- *Non-réalisation de la première hypothèse principale, selon laquelle : les programmes d'enseignement supérieur approuvés en Algérie sont saturés des exigences du développement économique. Cela est dû à la réalisation de la première hypothèse partielle, alors que les trois hypothèses partielles restantes n'ont pas été réalisées.*
- La deuxième hypothèse différentielle principale s'est vérifiée, selon laquelle: Il existe une différence entre les réponses des répondants selon la variable genre dans le fait que les programmes d'enseignement supérieur approuvés en Algérie répondent aux exigences du développement économique au niveau de signification de 0,05

Abstract:

This study entitled: Higher Education Programs and the Requirements of Economic Development: An Analytical Study of the Attitudes of Professors at the University of Arab Tebessi - Tebessa - as a Model -, which was prepared by the student: Abdelkarim Basma, and supervised by Professor

Belkhiri Salima, aimed to try to clarify whether the higher education programs approved by the university as one of the higher education institutions were formulated in a way that achieves the requirements of economic development. Considering that development is an integrative process, and education is the basic foundation for achieving any type of development. Based on this, two main questions were raised, and under each main question there were four sub-questions, and the hypotheses of the studies were formulated, and then the variables of the study were presented (higher education programs, requirements of economic development). To touch reality more, we conducted a field study at the University of Martyr Sheikh Larbi Tebessi - Tébessa - relying on the descriptive exploratory approach for its suitability to the subject of our study. As for the data collection tools, we relied on observation and a questionnaire. The latter consists of 04 axes with a total of 54 items, which were distributed to all members of the study sample, estimated at 432 respondents, meaning that we relied on a representative sample equal to 50% of the research community. After transcribing, arranging, presenting and analyzing the field study data, the study results were extracted and discussed in light of the hypotheses, where a set of results were finally reached, including:

- *The first main hypothesis was not met, which stated: Higher education programs approved in Algeria are saturated with the requirements of economic development. This is due to the fulfillment of the first partial hypothesis, while the remaining three partial hypotheses were not met.*
- *The second main differential hypothesis was fulfilled, which stated: There is a difference between the answers of the respondents according to the gender variable in the fact that the higher education programs approved in Algeria meet the requirements of economic development at a significance level of 0.05*